

جامعة باتنة - 1-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الديمقراطية والأمن الإنساني في ظل العولمة: دراسة حالة العالم العربي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية

تخصص: حوكمة وتنمية

إشراف الأستاذ:

الدكتور عبد الله راقي

إعداد الطالب:

محمد الشريف أفضي

الصفة	الجامعة الأصلية	الرتبة العلمية	الإسم واللقب
رئيساً	جامعة باتنة - 1-	أستاذ محاضر - أ-	أحمد باي
مشرفاً و مقرراً	جامعة باتنة - 1-	أستاذ محاضر - أ-	عبد الله راقي
عضواً مناقشا	جامعة باتنة - 1-	أستاذ محاضر - أ-	عبد الكريم هشام
عضواً مناقشا	جامعة باتنة - 1-	أستاذ محاضر - أ-	لزهر وناسي

السنة الجامعية:

2017 - 2016

إهداء

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله.
إلى أخي لؤي نور اليمين وكل أفراد العائلة الكريمة.

شكر و عرفان

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأستاذ الدكتور عبد الله راقي
لقبوله الإشراف على هذه المذكرة، إذ لم يتوان لحظة في
إفادتي بنصائحه وإرشاداته وتوجيهاته القيمة، فله مني فائق
الإحترام والتقدير.

كما أعبر عن الشكر والعرفان إلى الأساتذة الذين سأنال شرف
مناقشتهم لبحثي هذا، والشكر موصول لكل أساتذة قسم العلوم
السياسية بجامعة باتنة.

تهتم هذه الدراسة بتحليل إشكالية إرساء و ترسيخ القيم الديمقراطية كمدخل لتحقيق الأمن الإنساني في العالم العربي في ظل تحديات العولمة، حيث يؤكد الواقع العربي عدم قدرة الأقطار العربية على تفعيل هذه القيم العولمية إلى ممارسات ميدانية، نظرا لجملة من التحديات المحلية والإقليمية والدولية التي ساهمت في تعميق أزمات بناء الدولة العربية، نتيجة للتراكمات التاريخية والأيدولوجية والإقتصادية والسوسيو ثقافية، والتي حالت دون بناء دولة المؤسسات الضامنة للممارسة الديمقراطية والمستجيبة لمطلب الكرامة الإنسانية.

ارتبطت مشاريع الترويج الدولي للديمقراطية في العالم العربي بعدة مبادرات دولية، أهمها مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي يعكس الطموح الأمريكي في الهيمنة على المنطقة العربية في إطار تكريس الديمقراطية القسرية، في حين ارتبطت السياسات الأوروبية في العالم العربي بعدة مبادرات ذات أبعاد إقليمية، و رغم أن هذه السياسات تحمل في طياتها مسعى البناء الديمقراطي ونقل المعايير الأوروبية في مجال الأمن الإنساني، إلا أن الواقع يؤكد ازدواجية هذه المبادرات بين الخطاب الشكلي والممارسات الواقعية.

إن ديناميكيات العولمة ساهمت في تعميق تهديدات الأمن الإنساني في الدول العربية نحو إعادة إنتاج الأزمات الإنسانية في المنطقة العربية، حيث ترصد التقارير الدولية أرقام مرعبة عن تفاقم أزمة الأمن الإنساني في مختلف أبعاده الهيكلية، مما يدل على أن عولمة القيم الديمقراطية لم تقض إلى تحقيق الأمن الإنساني في العالم العربي نظرا لعدم مراعاة خصوصيات المجتمعات العربية والمرحلة التاريخية التي تمر بها.

وتؤكد هذه الدراسة على ضرورة إدراج منظومة الحوكمة لترسيخ وتفعيل القيم الديمقراطية كمدخل لتحقيق مضامين الأمن الإنساني في المنطقة العربية، وفقا للمسعى التشاركي بين مؤسسات الدولة والمجتمع المدني إلى جانب القطاع الخاص.

This study was performed in order to analyse the issue of settling and establishing the democracy values as a preamble to achieve the human security in the Arab World in the light of the globalization challenges, it is obvious that the Arab reality shows the incapacity of the arab countries to translate these globalization values into field acts due to a sum of local territorial and international challenges, consisting of crises in building the Arab state as a result of historical, ideological, economical and sociocultural accumulations, which prevented building the state institutions granting the democratic practice as responds to the human dignity call.

The plans of promoting democracy in the Arab world were linked to several international initiatives, among which the great middle east project which reflects the American ambition to dominate the Arab region in the framework of imposing democracy, at the same time the European policies in the Arab world were linked to several initiatives of regional dimensions but, despite the fact that these policies carry in itself an endeavour to build democracy and export the European standards in the field of the human security, the reality shows a duality in these initiatives between the formal discourse and the realistic practices.

The dynamics of globalization contributed in deepening the human security threats in the Arab countries toward the reproduction of human crises in the Arab region, as international reports have observed frightening figures regarding the aggravation of the human security crisis in its different structural dimensions, which chows that the globalization of democratic values did not lead to the achievement of the human security in the Arab world due to the failure in observing the peculiarities of the Arab countries and the historical stage they are going through.

This study confirms the necessity of inserting the governance system in order to establish and make the democracy values something effective to achieve the human security contents in the arab region according to the participatory endeavour combining the state institutions, society as well as the private sector.

مقدمة

تعتبر الديمقراطية والأمن الإنساني مفاهيم معيارية تتدرج ضمن الإفرازات النظرية للعولمة القيمية الهادفة لبناء مقاربات غربية منمطة وذات صفة كونية، مثلت أهم ملامح التطور في حقل الدراسات الأمنية و السياسية، المتميزة بالتدفقات المعرفية الجديدة، الهادفة لإعادة هيكلة ما هو تقليدي وفقا لما هو حديث على مستوى العلاقات الدولية المتشابكة، والمتسمة بتنامي تدفقات متسارعة لفواعل جدد تعاضم دورها ضمن تفاعلات السياسة العالمية، مما قلص من الوظائف التقليدية للدولة القومية.

كل هذه التحولات العميقة تتدرج ضمن تأكيد ظهور تحديات ومشاكل أفرزتها العولمة النيوليبرالية بإرثها القيمي للحضارة الغربية، وهي مرحلة عدم اليقين وعدم القدرة على التنبؤ و مواجهة الأزمات و المشاكل الكونية، وهو الأمر الذي دفع الباحثين والمنظرين وصناع القرار إلى البحث عن إيجاد مداخل ومقاربات نظرية للحد من مخاطر العولمة على مختلف الأصعدة ومن أهمها طرح مقارنة الأمن الإنساني، وإعادة إحياء مفهوم الديمقراطية بنسختها الغربية. هذا ما جعل مختلف الدول على المحك، سيما دول العالم العربي التي تأثرت بعولمة قيم الديمقراطية والأمن الإنساني، في ظل تدهور أوضاعها الداخلية بسبب هشاشة بناء دولة ما بعد الإستعمار، وعدم وجود قواعد مرسخة لإنتقال وممارسة السلطة، وهو الوضع الذي أدى إلى خلق مقاربات وعمليات منتجة لتغيرات معيارية ونسقية في الدول العربية، ومتوافقة تماما مع المسعى القيمي للعولمة النيوليبرالية.

وعليه جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على واقع الديمقراطية والأمن الإنساني في ظل العولمة، وإختبار هذه القيم والمفاهيم الغربية في العالم العربي، أي مقارنة عولمة قيم الديمقراطية والأمن الإنساني عربيا، من خلال محاولة إسقاط النظريات والمفاهيم الغربية حول معايير الديمقراطية والأمن الإنساني على الواقع العربي، وإبراز مدى توافق وتفعيل الدول العربية لهذه المعايير التي تجسد المسعى الغربي في عولمة القيم الغربية ونشرها في العالم العربي، عبر مجموعة من الإستراتيجيات تضمنت تصدير نماذج غربية جاهزة للعالم العربي بوسائل سلمية أحيانا وممارسات قسرية في أغلب الحالات.

أهمية الموضوع:

تتمثل أهمية الموضوع في جانبين:

الجانب العلمي: تتمثل القيمة العلمية للموضوع في كونه يعالج أحد أهم المسائل البحثية المثيرة للجدل على المستوى الأكاديمي والرسمي، مما إستدعى تصميم إطار بحثي ملائم بهدف المقاربة للديمقراطية والأمن الإنساني، بإعتبارها مفاهيم معيارية لمعالجة قضايا السياسة العالمية بعد نهاية الحرب الباردة وتعميم نسق العولمة بأبعادها الكونية، كما تبرز الأهمية العلمية لهذا الموضوع في إتساع نطاق الدراسات الديمقراطية والأمنية، وتعالى الأصوات المنادية بحوكمة الديمقراطية والأمن الإنساني.

الجانب العملي: يبرز هذا الجانب في محاولتنا مقارنة متغيري الديمقراطية والأمن الإنساني عربيا، أي إختبار مدى إلتزام الأقطار العربية بمعايير الديمقراطية والأمن الإنساني في ظل العولمة.

أهداف الدراسة:

- تعميق الفهم حول الإطار العام الذي يحكم العلاقة بين الديمقراطية والأمن الإنساني، من خلال توضيح الأبعاد العولمية للمتغيرين، ورصد الميكانيزمات التي توفرها منظومة القيم الديمقراطية في توطيد دعائم الأمن الإنساني وتفعيل مضامينه.
- التعرف عل واقع الدولة العربية الباتريمونياوية، التي تحولت إلى أداة في يد أقلية حاكمة تستند في ممارستها للسلطة على أساس قبلي أو طائفي أو جهوي، وبيان تداعيات ذلك على واقع الديمقراطية والأمن الإنساني في المنطقة العربية.
- تسليط الضوء على دور مؤسسات العولمة بنسختها الغربية في إنسداد آفاق الديمقراطية والأمن الإنساني في الدول العربية المندمجة في منظومة كونية فوضوية، تعمل على دعم إستدامة الأنظمة التسلطية والشمولية، مما يشكل تهديدا للأمن الإنساني في السياق العربي.
- محاولة تقديم مقترحات فكرية للنهوض من أزمة الديمقراطية لتحقيق الأمن الإنساني في المنطقة العربية، من خلال تفعيل وترسيخ القيم الديمقراطية كمدخل لتحقيق الأمن الإنساني.

• التعرف على دور فواعل الحوكمة في البناء الديمقراطي وتفعيل مضامين الأمن الإنساني في العالم العربي.

أسباب إختيار الموضوع:

- الأسباب الموضوعية: توجد عدة عوامل موضوعية، دفعتنا للبحث في هذا الموضوع، أهمها:
 - الحاجة إلى بناء إطار معرفي مختص في دراسة وضبط التفاعلات العولمية في مقارنة الديمقراطية والأمن الإنساني في السياق العربي.
 - صياغة إستراتيجية متكاملة، تساعدنا على فهم أهمية الربط بين الممارسة الديمقراطية ووصون الكرامة البشرية، من خلال إعطاء دور فعال لفواعل الحوكمة في التأسيس للحكم الديمقراطي التعددي الضامن لتوطيد دعائم ومضامين الأمن الإنساني، مع مراعاة الخصوصيات والواقع العربي.
 - محاولة إبراز إفرازات العولمة التي أدت إلى دعم إستدامة الأنظمة التسلطية والشمولية في الأقطار العربية، وإعادة إنتاج الهيمنة الغربية بوسائل عولمية تركز تهديدات الأمن الإنساني في مختلف أبعاده الهيكلية.
- الأسباب الذاتية: يتمثل الدافع الحقيقي وراء هذا البحث في رغبتني في فهم التحول الحاصل في النقاشات النظرية في حقل الدراسات الأمنية والديمقراطية، وتكوين رصيد معرفي في مجال الدراسات العربية، كما أن الواقع المأساوي الذي تعاني منه المنطقة العربية، دفعني إلى البحث عن الآليات السلمية للخروج من أزمة اللادولة في المجتمعات العربية.

إشكالية الدراسة:

من المتعارف عليه أن الدول العربية في معظمها حديثة الإستقلال تواجهها العديد من التحديات والأزمات التي تهدد الديمقراطية والأمن الإنساني في ظل العولمة، فكان لزاما على النخب والباحثين العرب التفكير في بلورة توجه ينطلق من الخصوصية العربية ويعتمد على الذات لمواجهة مخاطر العولمة والتكيف الإيجابي معها، وذلك من خلال تفعيل مبادئ الديمقراطية كمدخل لتحقيق الأمن الإنساني.

إنطلاقاً من هذه الفكرة نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى قدرة أقطار العالم العربي على إرساء الديمقراطية من أجل تحقيق الأمن الإنساني في ظل تحديات العولمة؟

وتتدرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة أسئلة فرعية:

- إلى أي مدى إلتزمت الدول العربية بمبادئ الديمقراطية الجيدة؟
- ماهي أهم تهديدات الأمن الإنساني في العالم العربي؟
- ماهي متطلبات تضمين الديمقراطية والأمن الإنساني في العالم العربي في ظل التهديدات الداخلية والسياسات العولمية؟

فرضيات الدراسة:

لفحص هذه الإشكالية يختبر الباحث الفرضيات التالية:

- إن تبني الديمقراطية من طرف الدول العربية، قد يتعارض مع مصالح قوى ومؤسسات العولمة، التي يفترض نظرياً أنها تؤثر في إتجاه دعم الخيار الديمقراطي في المنطقة العربية.
- يشكل الأمن الإنساني الحلقة المفقودة في مسار بناء الدولة العربية الحديثة، مما يجعل من الديمقراطية أداة للوقاية من مخاطر العولمة وتفعيل مضامين الأمن الإنساني.
- الديمقراطية في العالم العربي ليست نتاج لديناميات داخلية، وإنما نتاج لحركات خارجية وسياسات عالمية تشكل تهديداً للأمن الإنساني في ظل العولمة القيمية.

المقاربة المنهجية:

تحتاج كل دراسة علمية إلى إتباع عدة مناهج و مداخل وتقنيات تسمح بالتقرب من الموضوع، ولهذا تم الإعتماد على مقاربة منهجية تتضمن ما يلي:

1- مناهج الدراسة:

أ- المنهج المقارن: Comparative Approach

إن المقارنة تفرض نفسها في موضوع دراستنا، وقمنا بإستخدام هذا المنهج من أجل إبراز طبيعة العلاقة الجدلية التي تحكم متغيري الديمقراطية والأمن الإنساني من جهة، والعلاقة بين

الوضع الداخلي العربي والمتغيرات العولمية، ومدى تأثيرها على أداء الأنظمة العربية في مجال التحول نحو الديمقراطية وتحقيق الأمن الإنساني، وهو الوضع الذي يسمح لنا بإجراء مقارنة بين خطاب الديمقراطية والأمن الإنساني بأبعاده العولمية، والممارسات العملية لهذه القيم في السياق العربي.

ب- منهج دراسة الحالة: Case Study Method

يقوم هذا المنهج على دراسة حالة واحدة قائمة، وهي العالم العربي، من خلال جمع المعلومات والبيانات التفصيلية عن النموذج محل الدراسة، ومعرفة مختلف المتغيرات والعوامل المؤثرة في الظاهرة محل الدراسة والتحليل، فالحالة العربية يتعذر علينا فهمها إلا من خلال إخضاعها للدراسة بمفردها، والتعرف على جوهرها، ثم التوصل إلى نتيجة واضحة بشأن واقع ومتطلبات الديمقراطية والأمن الإنساني في الدول العربية.

2- التقنيات المنهجية:

أ- تقنية تحليل المحتوى: Content Analysis Technique

تقوم هذه التقنية على تحليل الأوضاع المختلفة، من خلال محاولة إستخراج الإتجاهات الحقيقية المعبرة عن الظاهرة محل الدراسة، وقمنا بإستخدام هذه التقنية في تحليل التقارير الدولية التي ترصد واقع الأمن الإنساني والديمقراطية في المنطقة العربية، مع إعطاء بعد تفكيكي وقراءة عميقة للأبعاد الحقيقية لهذه التقارير.

ب- تقنية الإحصاء: Census Technique

إن إستخدام المؤشرات والأساليب الكمية يساعدنا على إختزال المعلومات، ويفيدنا في التعرف على إحصائيات المنظمات الدولية ومخابر البحث، حول مؤشرات الديمقراطية والأمن الإنساني في المنطقة العربية.

3- المداخل التحليلية:

أ- المدخل النسقي: Systems Approach

يفيدنا هذا المدخل في تفكيك العلاقة التفاعلية داخل العلبة السوداء، وفق تصور **ديفيد إيستون David Easton** حول المدخلات والمخرجات والفعل الإسترجاعي، وقد تم الإعتماد على هذا المدخل في دراسة طبيعة تفاعل الأنظمة السياسية العربية مع محيطها الداخلي من جهة، وتفاعلاتها مع نسق العولمة التي تمثل المحيط الخارجي.

ب- مدخل علاقة الدولة والمجتمع: State Society Relation Approach

يزودنا المدخل بالتعرف على أدوار الفاعلين في صنع السياسات العامة، وشبكة العلاقات والتفاعلات بين مختلف الفاعلين، وهو ما يطلق عليه بشبكة السياسة، فهذا المدخل يساعدنا على دراسة الفواعل الرسمية وغير الرسمية الموجودة داخل الدول العربية، وفهم العلاقة بين الدول العربية وباقي الفواعل غير الدولاتية.

ج- المدخل الإنتقالي: Transitional Approach

يؤكد هذا المدخل على أن التغيير السياسي والترسيخ الديمقراطي يتم عن طريق نتائج عملية التحول نفسها، والتفاعل بين الخيارات التي ينتجها الأفراد أو الجماعات، ومسارات الحكم المرتبط بالترسيخ الديمقراطي، ويفيدنا هذا المدخل في معرفة عوامل الترسخ الديمقراطي كضامن لإستدامة الأمن الإنساني في المنطقة العربية.

حدود الدراسة:

الحيز المكاني لهذه الدراسة هو العالم العربي الذي يتكون من 22 دولة تمتد في قارتي إفريقيا وآسيا، أما الحيز الزمني فيرتبط بفترة نهاية الحرب الباردة، وإعادة هيكلة العلاقات الدولية وتعميم نسق العولمة بأبعادها الكونية.

صعوبات الدراسة:

إن من أهم الصعوبات واجهت الباحث في هذه الدراسة هو التحيز الثقافي والأيدولوجي للدراسات التي تم الإعتماد عليها كمراجع أساسية، حيث نجد أن أغلب المراجع الأجنبية تتسم

بالإنحياز للثقافة الغربية وتتجاهل واقع المجتمعات الأخرى، في حين يغلب على المراجع العربية الطابع القومي الراديكالي الذي يتناقض مع متطلبات البحوث العلمية.

تبرير خطة الدراسة:

للإجابة على إشكالية البحث واختبار الفرضيات، فقد تم الإعتماد على خطة من ثلاث فصول، فضلا عن مقدمة والخاتمة.

يهتم **الفصل الأول** منها بتحليل المقاربات النظرية والمفاهيمية للدراسة، حيث إختص المبحث الأول برصد مضامين الديمقراطية، أما المبحث الثاني فقد تناول مسح أهم المقاربات المفاهيمية والنظرية للأمن الإنساني، في حين جاء المحور المخصص للعلاقة بين الديمقراطية والأمن الإنساني في المبحث الثالث، وذلك للإجابة عن تساؤلات نظرية حول المضامين العولمية للديمقراطية والأمن الإنساني، و الترابط المفاهيمي بين الديمقراطية والأمن الإنساني.

أما **الفصل الثاني**، فتم تخصيصه للحديث عن واقع الديمقراطية والأمن الإنساني في العالم العربي، وذلك من خلال التطرق إلى أزمت بناء الدولة في العالم العربي في المبحث الأول أما المبحث الثاني فتناول بالدراسة والتحليل واقع الديمقراطية في المنطقة العربية بين التحديات الداخلية والسياسات العولمية، أما المبحث الثالث فقد تم تخصيصه لدراسة واقع الأمن الإنساني في المنطقة العربية بين المخاطر العولمية والتهديدات الداخلية، بالإعتماد على مؤشرات وتقارير المنظمات الدولية والإقليمية والمؤسسات البحثية.

وعالج **الفصل الثالث** متطلبات تعزيز الديمقراطية و الأمن الإنساني في العالم العربي، عبر مبحثين حيث تم الحديث عن متطلبات الديمقراطية في المنطقة العربية بالتركيز على محددات الديمقراطية وآليات ترسيخها في الدول العربية، في المبحث الأول، في حين خصص المبحث الثاني لرصد متطلبات وتحديات الأمن الإنساني في الدول العربية، ومحاولة تقديم رؤية إستشرافية عن إمكانية حوكمة الأمن الإنساني في الأقطار العربية، مع التأكيد على أهمية الديمقراطية كمدخل لتحقيق الأمن الإنساني للدول العربية في ظل تحديات العولمة.

أدبيات الدراسة :

تقتضي الضرورة العلمية والمنهجية ضرورة التحقيق والتقصي حول ما كتب بخصوص موضوع الدراسة، ومن خلال إطلاعنا على الموضوع محل الدراسة، وجدت دراسات كثيرة جدا تناولت بالتحليل ظاهرة العولمة وتأثيرها على المنطقة العربية، ودراسات أخرى حول الديمقراطية أو الأمن الإنساني في السياق العربي، غير أن الدراسات التي تربط بين الديمقراطية والأمن الإنساني في السياق العربي غير موجودة سواء باللغة العربية أو اللغات الأجنبية، وكل الدراسات المتوفرة تدور حول أحد متغيرات الدراسة فقط، وسنحاول تقديم أهم الدراسات التي تم الإعتماد عليها بشكل محوري على النحو التالي:

1- دراسة للباحثة مريم دندان، بعنوان "الديمقراطية والتنمية في عصر العولمة: دراسة حالة العالم العربي"، وهي رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، حيث تنطلق في دراستها من طرحها لإشكالية مدى تجسيد الواقع التنموي العربي للمسارات العالمية في الارتباط بين التنمية والديمقراطية، وتؤكد الباحثة على أن الإستبداد السياسي يؤدي إلى الإستعصاء التنموي، مما يجعل الديمقراطية عامل أساسي في بناء التنمية، وتضمنت الدراسة قسمين أساسيين، كل قسم يحتوي على فصلين مترابطين، تطرقت في القسم الأول إلى الديمقراطية والتنمية من جانب مفاهيمي ونظري، وأبرزت ثنائية التنمية والديمقراطية في عصر العولمة، أما القسم الثاني من الدراسة إتجه نحو الحديث عن التنمية والديمقراطية في العالم العربي، مع تركيزها على آليات الحوكمة الديمقراطية في ضوء مستويات التنمية الإنسانية العربية.

2- تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009، بعنوان : " تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية"، و إنطلاقاً من المقاربة الأممية للأمن الإنساني التي طرحت منتصف تسعينات القرن المنصرم، يؤكد هذا التقرير على أن إنعدام الأمن الإنساني في السياق العربي، يعود إلى هشاشة البنى السياسية والإقتصادية والإجتماعية، نظراً لإفتقارها سياسات رشيدة تصون كرامة المواطن، وتحدث التقرير عن الأمن الإنسان العربي على المستوى المحلي والكوني، عبر ثمانية فصول، أهمها الفصل الأول المعنون بتطبيق مفهوم الأمن الإنساني في البلدان العربية،

والفصل الثالث الذي ركز على أداء وأفاق الدول العربية في مجال ضمان أمن الإنسان، في حين تطرقت الفصول المتبقية لتحديات الأمن الإنساني في المنطقة العربية وفق مختلف أبعاده الهيكلية.

3- كتاب "مسارات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية" للباحث: إسماعيل معراف، الصادر عن ديوان المطبوعات الجامعية لعام 2013، تحدث الكاتب عن إشكالية الديمقراطية والإصلاح السياسي العربي التي تحولت إلى معضلة حقيقية، كشفت عن عدم وجود إرادة سياسية لدى الأنظمة العربية في التحول نحو الديمقراطية، و قسم الباحث دراسته إلى ثلاثة محاور حيث تطرق في المحور الأول إلى الخريطة الديمقراطية للوطن العربي، وفي المحور الثاني تحدث عن الأمن العربي في ظل التحولات الدولية، أما المحور الثالث فأشار إلى الإصلاح السياسي في المنطقة العربية وركز على المقاربة الأمريكية بشأن ديمقراطية العالم العربي.

4- أشار كل من عبد الجبار أحمد ومنى جلال عواد، في مقال لهما بعنوان: " الديمقراطية والأمن الإنساني"، حيث يؤكد الباحثان على أن تحقيق الأمن الإنساني يتطلب نظام ديمقراطي كما أن صون كرامة الإنسان وتلبية إحتياجاته المادية والمعنوية مرهون بوجود نظام ديمقراطي وشملت هذه الدراسة ثلاث محاور، حيث تم التركيز على التلازم المعرفي والمفاهيمي بين الديمقراطية والأمن الإنساني، وآليات تحقيق الأمن الإنساني من خلال المسار الديمقراطي.

5- مقال نشرته المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (IDEA) بعنوان:

"Democracy Conflict and Human Security" حيث يشير المقال إلى الترابط بين الديمقراطية والأمن الإنساني، حيث يتطلب الأمن الإنساني في ظل العولمة نطاق واسع من التمكين الديمقراطي وتحقيق التنمية الشاملة، وتحسين آليات المساءلة والرفع من معدلات المشاركة السياسية، مع ضرورة إعطاء دور فعال للجهود الدولية الرامية لبناء وترسيخ الديمقراطية في البلدان النامية.

ما يمكن ملاحظته في هذه الدراسات السابقة أن جلها جاءت في إطار معالجة أحادية الجانب لأحد متغيرات موضوع الدراسة، مع عدم وجود دراسة مقارنة وشاملة للموضوع، وقد جاءت هذه الدراسة من أجل محاولة تقديم تصور فكري شامل ومحايد عبر البحث في الترابط بين متغيري الديمقراطية والأمن الإنساني في ظل العولمة وإسقاط هذه المفاهيم على العالم العربي.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

إن دراسة موضوع الديمقراطية والأمن الإنساني في ظل العولمة، يقودنا أولاً إلى تتبع مفاهيم الديمقراطية والأمن الإنساني والعولمة، على مستوى التصورات الفكرية و الطروحات النظرية للوصول إلى طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات.

بحيث سنتطرق في هذا الفصل إلى توضيح العناصر الرئيسية والمحورية لهذا الموضوع، من خلال الإحاطة ببعض القضايا المفاهيمية والنظرية المتصلة بمضامين الديمقراطية، بدءاً من تعريف الديمقراطية وإبراز أهم مقوماتها مع الإشارة إلى مقارنة التحول الديمقراطي كتصور محوري لمضامين الديمقراطية، ليتم التركيز بعدها على مفهوم الأمن الإنساني من خلال الإحاطة بمختلف جوانب هذا المفهوم ومختلف النقاشات النظرية التي أثرت حوله، سواء على مستوى تعريفه أو أبعاده المختلفة.

لنصل في المبحث الأخير إلى معالجة طبيعة العلاقة التفاعلية التي تربط الديمقراطية والأمن الإنساني في ظل طروحات العولمة.

المبحث الأول: المضامين المختلفة لمفهوم الديمقراطية.

المطلب الأول: تعريف الديمقراطية.

تتميز مفاهيم العلوم السياسية بغموضها وبغياب الإجماع بين المختصين حول معناها، وهو ما يمكن ملاحظته في تعريف الديمقراطية.

الفرع الأول: الديمقراطية في الفكر الغربي.

1- الأصول التاريخية للديمقراطية الغربية:

إن مصطلح الديمقراطية "Democracy" مشتق أو مكون من الكلمتين في اللغة اليونانية القديمة "Demos" وتعني الشعب "Cratos" وتعني السلطة أو الحكم، من هاتين الكلمتين فإن الديمقراطية تعني سلطة الشعب أو حكم الشعب، وحيث بهذا المفهوم تمييزاً لهذا النوع من الحكم القائم على الفردية أو الأقلية¹، فالديمقراطية الإغريقية* كانت ديمقراطية مباشرة ولم يكن كل أفراد الشعب يساهمون في الحياة السياسية التي كانت مقتصرة على بعض الأفراد فقط، حيث لا يعتبر العبيد مواطنين لهم الحق في التصويت في الشؤون العامة.²

يعتقد فلاسفة الفكر السياسي أن بداية الفكر الديمقراطي عند اليونان الأثينيين تميز عن اليونان الأسبرطيين، والذي كانوا يعتقدون بصواب القوة الفكرية والحوار البناء والفكر الديمقراطي خلافاً للأثينيين³، وما يثبت ممارسة الديمقراطية في المجتمع اليوناني القديم هو ما قام به فلاسفة اليونان (أرسطو وأفلاطون...) بتصنيف الحكومات Governments إلى ثلاث أنماط وهي:

1- حكم الفرد الواحد تتميز بأنها إستبدادية.

2- حكم الأقلية المتمثلة في النظم الأرستقراطية.

3- حكم الأغلبية متمثلة في الديمقراطية.⁴

¹ - نعيمة بن دومية، "الهندسة السياسية ودورها في تحقيق الديمقراطية وتفعيل الحكم الرشيد"، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 2، جامعة خنشلة، ماي 2014، ص 114.

* يعتبر اليونان أول من طرح فكرة الديمقراطية ووضع أسس النظام الديمقراطي الذي بلغ أوج ازدهاره خلال القرن الرابع قبل الميلاد في أثينا.

² - سعاد الشرفاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، القاهرة: دار النهضة العربية، ط1، 2007، ص 128.

³ - جمال علي زهران، الأصول الديمقراطية والإصلاح السياسي، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ط1، 2005، ص 22.

⁴ - محمد طه بدوي وليلى مرسى، مدخل في العلوم السياسية، الإسكندرية: منشأة المعارف، ط1، 2001، ص 99.

وقد إستقر في الدراسات المختلفة بأن الديمقراطية نشأت مع إنتقال المجتمعات الأوروبية من مرحلة الإقطاع الى المرحلة الرأسمالية Capitalism والتي جسدت تحولات سوسيو إقتصادية عميقة كانت العلامة الأبرز فيها هي الصعود الإجتماعي والسياسي للبورجوازية الذي ترتب على النهضة الصناعية والتحول الحديث وأقول الإقطاع المتحالف مع السلطة الملكية والكنائسية¹، من خلال وجود الأدبيات الفلسفية خاصة خلال القرن السادس عشر والسابع عشر التي قدمت الدعامة الشرعية لإسقاط النظم الفردية وتأييد فكرة الديمقراطية².

لقد كان لإندلاع الثورة الفرنسية 1789 الفضل الكبير في نشر الديمقراطية على أوسع نطاق على المستوى الفكري والممارساتي، حيث هيات المناخ المناسب لتطبيق فكرة الديمقراطية بعد أن كانت مبدأ نظري بحث في عقول المفكرين ومؤلفاتهم، حيث حرص رجال الثورة الفرنسية على النص في إعلان الحقوق الصادر عقب إندلاع الثورة، الذي أكد أن الأمة Nation هي مصدر السلطات بحيث لا يجوز للفرد أو لهيئة ممارسة السلطة إلا إذا كانت صادرة منها والقانون يعبر عن الإرادة العامة للأمة، وهو تعبير ضمني على أن الديمقراطية وسيلة لتحقيق الحريات.³

وبوجه عام، تطورت الديمقراطية الغربية تاريخيا، ومرت بمحطات حاسمة، وتوسع خلال هذا التطور مفاهيم الشعب، الأمة، الفرد، وانتقل الإلتناء الأساسي قانونيا من العقيدة إلى المواطنة Citizenship كجزء من الأمة.

2- تعريفات الديمقراطية في الفكر الغربي:

إن إشكالية تعريف الديمقراطية ترجع في الأصل لتعدد المقاربات المعتمدة في تحليلها والذي أدى إلى كثرة وتباين التعريفات المعطاة لها، فالإحاطة في هذا الصدد بكل ما قدمه الغرب من تعريفات يعتبر أمر مستحيل، لذا فإن ما نورده من تعريفات يكون في أساسه التباين المقدم في التعريف.

¹ - حسن صالح أيوب، "أفاق التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة نابلس، 2006، ص18.
² - بلخير بومحرات، "الدين و السياسة في الجزائر: أي علاقة"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد5، جامعة ورقلة، 2011، ص89.
³ - مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي، بنغازي: دار الكتب الوطنية، ط1، 2007، ص96.

عرفت الديمقراطية في الإصطلاح الغربي وفقا لمفهوم الثورة الفرنسية على أنها: " حق الشعب المطلق في أن يشرع لجميع الأمور العامة بأغلبية أصوات نوابه، بحيث يكون لإرادة الشعب بذلك حرية غير مقيدة بأية قيود خارجية، فهي سيدة نفسها ولا تسأل أمام السلطة غير سلطتها"¹، وقد أخذ بهذا المعنى مفكرون بينهم الفرنسي "مونتسكيو" "Montesquieu" الذي عرف الديمقراطية بقوله: " الديمقراطية هي أن يكون للشعب السلطة السيادية العليا"، أما "مارسال بريلو" "Marcel Prelot" فيرى أن: " النظام الديمقراطي هو الذي يحقق مشاركة غالبية الشعب في شؤون السلطة العليا على نحو فعال وحقيقي" وعبر عنها الرئيس الأمريكي أبراهام لنكولن **Abraham Lincolen** "الديمقراطية هي حكومة الشعب بواسطة الشعب ولأجل الشعب".²

خلال المسار التطوري لمفهوم الديمقراطية، رفض شومبيتر "Joseph Schumpeter" التعريف الكلاسيكي الذي ساد خلال القرن الثامن عشر، والذي مفاده أن الأسلوب الديمقراطي هو ذلك الترتيب المؤسسي الذي يمكننا من التوصل إلى القرارات السياسية التي تشخص الخير العام، عن طريق جعل الشعب نفسه يتخذ القرارات من خلال إنتخاب أفراد يقومون بتنفيذ إرادة الشعب³، حيث إعتبر "جوزيف شومبيتر" أنه لا وجود للخير العام الذي يجتمع عليه الكل، على إعتبار أنه سيحمل معاني مختلفة بإختلاف الأفراد، وعليه فقد إقتراح تعريفا للديمقراطية مفاده أنها: " ذلك الترتيب المنظم الذي يهدف للوصول إلى القرارات السياسية، والذي يمكن الأفراد من إكتساب السلطة Authority والحصول على الأصوات عن طريق عملية التنافس".⁴

يعرف "هنتنجتون" "Huntington" الديمقراطية بأنها: " نظام حكم يقوم على مجموعة من التدابير والإجراءات الضرورية لمأسسة عملية صنع القرار السياسي، ومن هذه المتطلبات الإجرائية وجود دستور مكتوب واضح ومجلس نيابي، وإنتخابات دورية، وتداول سلمي على

¹ - صونية العيدي، " المواطنة والديمقراطية: جدلية المفهوم والممارسة"، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 3/2، جوان 2008، ص10.

² - عبد الوهاب رفعت، النظم السياسية، القاهرة: المكتبة القانونية لدار المطبوعات الجامعية، ط1، 1996، ص136.

³ - عبد الرزاق عبود ومحمد عبد الجبار، الديمقراطية بين العلمانية والإسلام، دمشق: دار الفكر المعاصر، ط1، 1999، ص136.

⁴ - جوزيف شومبيتر، الرأسمالية والإشتركية والديمقراطية، ترجمة: حيدر حاج إسماعيل، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ط1، 2011، ص514.

السلطة، وفصل بين السلطات، وتعددية سياسية تتضمن علاقة تنافسية بين مختلف الأطياف السياسية¹.

يذهب "آلان تورين" إلى اعتبار الديمقراطية بمثابة رمز للحرية والنزاهة لضمان كرامة الإنسان، حيث يعرفها بقوله: " الديمقراطية لا تقتصر على مجموعة من الضمانات الدستورية أي على حرية سلبية، إنها تمثل في الواقع ذلك النضال الذي تخوضه ذوات فاعلة في ثقافتها وبحريتها ضد منطق الهيمنة، وتصبح المسألة الكبرى بالنسبة للديمقراطية هي مسألة الدفاع عن التنوع ضمن الثقافة الجماهيرية الواحدة"².

يتبنى معجم بلاكويل للعلوم السياسية مفهوم الديمقراطية مفاده أنها: " نظام سياسي وإجتماعي يقيم العلاقة بين أفراد المجتمع والدولة Country وفق مبدأي المساواة بين المواطنين ومشاركتهم الحرة في صنع التشريعات التي تنظم الحياة العامة"³.

يتبين لنا من هذه التعاريف، أن الديمقراطية مجموعة أفكار ومبادئ تدور حول الحرية ولكنها تضمن أيضا مجموعة من الممارسات والإجراءات كالتمثيل السياسي العادل والإنتخابات الحرة والحقوق المتساوية والحرية الفردية، وفي هذا الصدد يشير التعريف الذي وضعته "دار الحرية" "Freedom House" للديمقراطية، إلى ثلاثة عناصر في مفهوم الديمقراطية، تتمثل في الحقوق السياسية، الحقوق المدنية، والضوابط الممأسسة*⁴.

الفرع الثاني: الديمقراطية في الفكر العربي.

1- تعريفات الديمقراطية في الفكر العربي:

يذهب بعض المفكرين العرب من أمثال "جمال علي زهران" إلى جعل مفهوم الديمقراطية مفهوما مفتوحا يتضمن مبدأ السيادة الشعبية، فيعرفها على أنها: " أسلوب للحياة ونظام يقوم

¹ - خالد محمد صافي وأيمن زلال، "إشكالية العلاقة بين الشورى والديمقراطية في الفكر الإسلامي المعاصر"، مجلة جامعة الأقصى، المجلد 13، العدد 1، يناير 2009، ص100.

² - بلخير بومحرات، مرجع سبق ذكره، ص688.

³ - غراهام إيفانز و توينهام جيفري، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص164.

* - الضوابط الممأسسة: تشير إلى حق المواطن في إختيار قاداته مع الإحتفاظ بالقدرة على ضبط صلاحيات هؤلاء القادة مؤسساتيا.

⁴ - صالح حسن كريم، " مفهوم الحكم الصالح ومعايير"، في: الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مارس 2006، ص108.

على قناعة كاملة من مواطني المجتمع البشري بقيمة الديمقراطية فكرا وممارسة وقناعة بالمبادئ الأساسية من حرية ومساواة وعدالة، وأن السيادة Sovereignty للشعب دون سواه، و تستلزم هذه المبادئ آليات معينة تجسد الفكرة إلى واقع حي متجدد، كتعدد الأحزاب والأفكار وما من شأنه تحقيق سيادة الشعب ومصالحته العامة".¹

ويعرفها "علي خليفة الكواري" بقوله: "إن الديمقراطية المعاصرة منهج لإتخاذ القرارات الهامة من قبل الملتزمين بها، وقد تمكنت الديمقراطية المعاصرة من تحرير نفسها من صفة الجمود ونفي شبهة العقيدة، حيث غدت منهاجا عمليا وواقعا يأخذ عقائد وقيم المجتمعات المختلفة في الاعتبار، ومراعاة مرحلة الممارسات الديمقراطية والنتائج المطلوبة تحقيقها من نتائج الحكم".²

ويرى الأستاذ "بطرس بطرس غالي" بأن الديمقراطية الحقيقية لا تنحصر في مجرد مؤسسات Institutions إنما تتعدى ذلك لتشمل الذهنيات، أي تكوين ثقافي يعزز مبدأ التسامح وإحترام الآخر، والتعددية والتوازن والحوار بين القوى التي يتكون منها المجتمع.³

هذا، وقد قدمت مقاربات عربية للديمقراطية، تحاول تحديد المبادئ الرئيسية لنظام الحكم الديمقراطية، حيث حدد "برهان غليون" مبادئ رئيسيين في العملية الديمقراطية، أما الأول فيتعلق بسيادة الشعب وإعتبره مصدر السلطات، و المبدأ الثاني فيتمثل في تحقيق المواطنة والمساواة القانونية بين المواطنين بصرف النظر عن إختلافاتهم الدينية والعرقية.⁴

ولهذا يعتقد غليون أن الديمقراطية نظام حكم ومؤسسات، فهي تطمح كنظام أن تكون وسيلة لحل مسألة السلطة في المجتمع، وتقديم الحلول لعملية التنمية وتوزيع الثروة وتحقيق العدالة الإجتماعية، من خلال تعديلات جوهرية في بنية النظام الإقتصادي والإجتماعي والثقافي.⁵

من جهة أخرى، يرى المفكر العربي "سعيد زيداني"، أن الديمقراطية هي: " نظام وعقلية وأسلوب في بناء العلاقات، يضمن للشعب أفرادا أو جماعات حرية التعبير عن الرأي والتنظيم

¹ - جمال علي زهران، مرجع سبق ذكره، ص36.

² - علي خليفة الكواري وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2000، ص14.

³ - مقدم عبيدات وعبد العزيز الأزهر، "التنمية والديمقراطية في ظل العولمة"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد11، جامعة بسكرة، ماي 2007، ص218.

⁴ - برهان غليون وآخرون، الديمقراطية والأحزاب في البلدان العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2001، ص13.

⁵ - برهان غليون، بيان من أجل الديمقراطية، الجزائر: دار بوشان، 1990، ص28.

في جماعات ونقابات وأحزاب بما يكفل الحرية الفعلية وتكافؤ الفرص في مختلف القرارات الحاسمة"، في حين يرى محمود ميعاري أن الديمقراطية هي: " ضمان إستمرار المنافسة competition بين منظمات وأحزاب للوصول إلى الوظائف الحكومية كافة، من خلال إنتخابات elections دورية منظمة، وتوفير منظومة متكاملة من الحقوق المدنية والسياسية"¹.

2- التصور الإسلامي للديمقراطية.

نشأ في الفكر السياسي الإسلامي ثلاثة تيارات أساسية، وتباينت مواقفها إزاء الديمقراطية أولها التيار الرفض للديمقراطية جملة وتفصيلا، وثانيها لا يفرق بين مفهوم الديمقراطية ومفهوم الشورى ويعتقد أن الفرق بينهما لا يقوم إلا على إختلاف الإسم، أما التيار الثالث فقد جاء توفيقيا حيث أجاز الأخذ من الديمقراطية ما يفيد الفكر الإسلامي.²

إن معظم أفكار منظري الفكر السياسي الإسلامي تندرج ضمن التيار التوفيقى بين الشورى* والديمقراطية، حيث حاولت إيجاد نموذج للديمقراطية متجذر من التراث الإسلامي من خلال نظام سياسي يتبنى الديمقراطية الغربية لكن بالبصمات الفكرية الإسلامية.

يمتلك المفكر السوداني "حسن الترابي" وجهة نظر خاصة إزاء المصطلحات الوافدة من الغرب ويذهب لحد إعتبار الديمقراطية مصطلحا إسلاميا يقابله الشورى، حيث يرى أنه بإمكان أهل الحل والعقد أن يعملوا على مأسسة العمل السياسي في الإسلام بطريقة مشابهة للديمقراطية، من خلال تكييف المؤسسات السياسية الإسلامية مع ظروف المسلمين السياسية.³

ويعد المفكر التونسي "راشد الغنوشي" أكثر من كتب حول المقاربة الإسلامية للديمقراطية فتمودج الغنوشي لأسلمة الديمقراطية يوازي فيها بين الشورى الإسلامية والديمقراطية الغربية من خلال إعتناقه مفهوم الحرية من سياقات إسلامية معاصرة، فالحرية Freedom بأشكالها المختلفة بما فيها حرية تأسيس الأحزاب السياسية الإسلامية والعلمانية تتنافس فيما بينها في

¹ - خالد محمد صافي وأيمن ظلال، مرجع سبق ذكره، ص101.

² - عمر الحضرمي، " الشورى والديمقراطية حوارية الموروث الديني والحداثة السياسية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 16، خريف 2007، ص51.

* تعرف الشورى على أنها: إستطلاع رأي الأمة أو من ينوب عنها في أمر من الأمور العامة المتعلقة بها، بهدف التوصل للرأي الأقرب للصواب و المتوافق مع أحكام الشرع.

³ - حسن الترابي، الشورى والديمقراطية، الخرطوم: عالم العلانية، 2000، ص25.

ظل نظام ديمقراطي فعال، وتتجلى صورة إيمان الغنوشي بالديمقراطية ممارسة وفعلا من خلال قناعاته بالآليات والميكانيزمات التي وفرتها الديمقراطية كأدوات تغيير في المجتمع society.¹ من هذا المنطلق يمكن القول بأن الفكر السياسي الإسلامي بوجه عام، يتبنى مقاربة الديمقراطية من مبادئ الشورى، ومقاربة الشورى من مستلزمات البناء الديمقراطي، حيث أن الإجماع يقابله رأي الأغلبية وفق تصورات "محمد عبده"، ولهذا يعتقد "أبو الأعلى المودوي" أن الدين الإسلامي بأخذه مبدأ الشورى في الحكم، يعبر ضمنا عن توجهات تنافسية أو ديمقراطية ولذلك لا بد من إعطاء الديمقراطية فرصة التكيف مع واقع المجتمعات الإسلامية.² لقد تعرضت التصورات الإسلامية للديمقراطية للعديد من الإنتقادات اللاذعة، حيث أن العلاقة بين الديمقراطية والشورى تعكس الغموض الذي يكتنف إضفاء الطابع المفاهيمي الملائم للديمقراطية، حيث تعد معادلة الديمقراطية والشورى بمثابة محاولة لجعل أفكار علمانية مقبولة على خلفية إسلامية، فالقول أن الشورى تطابق الديمقراطية معناه إغفال الفرق بين المفهوم و الممارسة، على إعتبار أن الديمقراطية مفهوم لا يمكن النظر إليه منفصلا عن تقنيات الحكم بينما الشورى كما عرفت في التاريخ الإسلامي كانت تقنية تشاور تحدها مبادئ دينية.³ لكن في المقابل، تؤكد هذه التصورات الفكرية على دحض الإتهامات بالحكم بغير ما أنزل الله والإعتقاد بالمؤامرة ضد الإسلام، فالديمقراطية باتت خيارا إسلاميا مسيحيا ومطلبا إنسانيا، لأنها السبيل الأمثل لإقامة العدل Justice والتوافق وبناء شبكة إجتماعية لحفظ الإستقرار، فهي ليست خيارا متاحا يمكن رفضه أو إستبعاده، بل هي صيرورة إجتماعية ومعرفية لا مفر من سلوك مسارها، والإرتقاء بالعلاقات السياسية والإجتماعية لبلوغ مرحلة المجتمع الديمقراطي.⁴ نحو تعريف إجرائي للديمقراطية: إقتباسا من النموذج المثالي لماكس فيبر، يمكن إختزال مفهوم الديمقراطية في اقتران قيام دولة القانون State laws مع سن وإحترام الحقوق الفردية والجماعية وإنتهاج التعددية السياسية و الإحتكام للشعب في إختيار ممثليه عن طريق الإنتخابات والفصل

¹ - راشد الغنوشي، الحريات العامة في الدولة الإسلامية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993، صص 47-48.

² - أبو الأعلى المودوي، الإسلام في مواجهة التحديات المعاصرة، ترجمة: خليل الخامدي، بيروت: دار القلم، 1991، صص 250.

³ - عبد اللطيف كمال، التأويل والمفارقة: نحو تأصيل فلسفي للفكر السياسي العربي، الرباط: المركز الثقافي العربي، 1987، صص 68.

⁴ - إحسان طالب، حوار الديمقراطية والإسلام: مفاعيل الربيع العربي، الرياض: منشورات ضفاف، ط1، 2013، صص 23.

بين السلطات، و إقامة العدل وإرساء الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية.¹

فالديمقراطية هي شكل من أشكال تنظيم الحياة السياسية للمجتمع على أساس أن الشعب هو مصدر السلطات، والنظام السياسي هو تعبير عن الإرادة العامة، فهي وسيلة وليست هدفا مستقلا، كما أنها ليست في أساسها وجوهرها نمط تفكيري أو إعتقاد أو ثقافة، بل هي آلية للمساهمة في صنع القرار Decision making²، فقد أثبتت الديمقراطية الغربية قدرتها على التوطين في مختلف المجتمعات، سيما بعد تمكنها من تحرير منهجها في الحكم، وتأصلها في ثقافة الشعوب المتباينة الديانة والتاريخ والثقافة، و هذا يعود أساسا إلى نفي الديمقراطية عن نفسها شبهة العقيدة التي ينسبها إليها البعض، من خلال ملاحظة المضمون العقائدي لممارسة الديمقراطية في مجتمعات تسود فيها أصلا تلك العقائد.³

إن الديمقراطية ليست وصفا جاهزة لحل مشكلة الإستبداد والظلم، بقدر ما هي عملية إجتماعية تتطلب العمل الدائم والمستمر للإستجابة للمطالب الإجتماعية، فالديمقراطية كثرة سياسية وإجتماعية وفكرية لم تأت إعتباطا، بل عرفت نضالات مستميتة خلال قرون خلت،⁴ تخللتها مسارات متقاطعة من أجل الحفاظ على سلمية الممارسة الديمقراطية وإستقرار النظام السياسي من خلال إعطاء دور فاعل للمؤسسات السياسية في إرساء سلام دائم وتنافس سلمي على السلطة بعيدا عن أشكال العنف و مخاطر الإستيلاء على السلطة بالوسائل القسرية المهددة لبقاء الدول والمجتمعات.⁵

¹ - زهرة زرقين، "أزمة الديمقراطية في الجزائر بين الفكر والممارسة : مقارنة ميدانية"، مجلة الباحث الإجتماعي، العدد 10 ، جامعة قسنطينة، سبتمبر 2010، ص135.

² - سلام الكواكبي، "حالة الإصلاح في العالم العربي"، المستقبل العربي، العدد 377، يوليو 2010، ص149.

³ - علي خليفة الكواري وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص14.

⁴ - إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2002، ص29.

⁵ - Andrew Kuper, Democracy beyond borders: justice and representation in global institutions, New york: Oxford University Press, 2004, p 99.

المطلب الثاني: مقومات الديمقراطية وأشكال تطبيقها.

الفرع الأول: مقومات الممارسة الديمقراطية الجيدة.

تعتبر الديمقراطية تجربة إنسانية في سياق التاريخ البشري كله، وهي مرحلة من التطور البشري في صياغة نظم الحكم وتنظيم العلاقات الإجتماعية، وترتكز الديمقراطية على مجموعة مبادئ أو مقومات تجعلها فلسفة بذاتها.

فالديمقراطية هي منظومة من القيم Values ترتكز على بعض المقومات الأساسية التي تحميها جملة من الضمانات المؤسسية والقانونية التي تعطي للأفراد الضمانات اللازمة للتحرك حيث أن جوهر الديمقراطية يقوم على الممارسة الحرة للحقوق التي يضمنها القانون وتحميها إتفاقيات حقوق الإنسان الدولية¹ في ظل دولة القانون الخاضعة للمساءلة الشعبية ومشاركة واسعة لجميع القوى السياسية في العملية السياسية، بطريقة تؤدي إلى تحقيق تطلعات المواطنين لمطلب العدالة الإجتماعية ومجابهة أنماط الفساد والإستيلاء القسري على السلطة، وفسح المجال للتنافس السياسي السلمي بعيدا عن تهديدات المسار الديمقراطي².

ويمكننا تصنيف المقومات الأساسية للديمقراطية على النحو التالي:

1- مقومات تتعلق بشكل الديمقراطية:

أ- **التداول السلمي على السلطة:** إن مبدأ التداول السلمي على السلطة هو مبدأ دستوري تحترمه كل الدول الديمقراطية، من خلال فتح مجالات المشاركة participation السياسية والإقرار بإمكانية أي من القوى السياسية الوصول إلى موقع السلطة وخاصة المعارضة، وذلك عبر إنتخابات حرة نزيهة، ويعتقد "برهان غليون" أنه لا تقاس ديمقراطية أي نظام سياسي من خلال إحصاء الأحزاب التي يرخص لها، وإنما من خلال درجة التداول الفعلي للسلطة بين النخب المتعددة وعبر الطبقات الإجتماعية المختلفة وما ينجم على ذلك من آثار مطلوبة على مستوى عملي للمشاركة وتكافؤ الفرص بين أفراد الأمة.³

¹ - ديدي ولد السالك، "الممارسة الديمقراطية: مدخل إلى تنمية عربية مستدامة"، المستقبل العربي، العدد 356، أكتوبر 2008، ص28.

² - Felia Allim and Renate Siebert, Organized Crime and the challenge to Democracy, United Kingdom: Routledge group, 2003, p14.

³ - بلقيس أحمد منصور، الأحزاب والتحول الديمقراطي، القاهرة: مكتبة مدبولي، ط1، 2004، ص364.

وللتداول السلمي على السلطة عدة شروط أهمها: إقرار نظام دستوري مكتوب كقانون أساسي للدولة لتوزيع السلطات بشكل متوازن، وتقييم السلطة العامة بضوابط قانونية خاضعة للرقابة، وضرورة إقرار نظام تمثيلي أساسي للتشريعات والقوانين والانتخابات الحرة من أجل إفراز مؤسسات تمثيلية ومحلية على قاعدة إحترام أصوات الناخبين.¹

يستلزم التداول السلمي على السلطة تهيئة الظروف المناسبة لتطبيقها حتى تحقق أهدافها المتمثلة في تعاقب النخب على المراكز القيادية، من خلال:

* توفير الشرعية للنظام الحاكم وتحقيق سيادة القانون.

* تجسيد التمثيل والمشاركة في إتخاذ القرار داخل المؤسسات المركزية والمحلية.

* المساهمة في إستقرار النظام السياسي The stability of the political system .

* تحقيق الإستقرار الحيوي الذي يساهم في إحداث التغيرات المناسبة التي تجعل النظام في حالة تجدد ومواكبة للمحيط الداخلي والدولي.²

نلاحظ من خلال ما أوردناه، أن الديمقراطية تعتمد على الآليات السلمية لتوفير شرعية تداول السلطة بعيدا عن الانقلابات العسكرية والعنف، لأنها تجعل المواطن يصدر حكمه من خلال إطلاع على التباينات في الرؤى والإتجاهات المختلفة، وهذا ما يضمن إستمرار إستقرار النظام السياسي، ومحاسبة المسؤولين على آدائهم خاصة إذا أخفقوا في تنفيذ المشاريع التنموية.³

فالتداول السلمي على السلطة هو أساس البناء الديمقراطي، يعتمد على توفر مجموعة من الضوابط تتعلق بمسائل أخلاقية محورها الحرية و المساواة، مع ضرورة إعطاء الفرص لمختلف القوى السياسية المتعارضة للوصول إلى السلطة، فإحتكار السلطة من طرف فئة واحدة على حساب التعدد الموجود في المجتمع يؤدي إلى حدوث أزمات Crises ليس على مستوى البناء الديمقراطي، إنما أزمات تتعلق بمسألة إنهيار البناء المؤسسي للدولة القطرية في حد ذاتها.⁴

¹ - موريس دوفرجه، الأحزاب السياسية، ترجمة: علي مقلد، بيروت: دار النهار للنشر، 1989، ص304.

² - صلاح سالم زرنوقة، أنماط الإستيلاء على السلطة في الدول العربية، مصر: مكتبة مدبولي، 1993، ص120.

³ - ديدي ولد السالك، مرجع سبق ذكره، ص30.

⁴ - فلاح خلف كاظم الزهيري، "الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة"، تم تصفح الموقع في: 2015/10/12

ب- الإحتكام إلى دستور ديمقراطي: الديمقراطية المعاصرة تركز على المبادئ العامة المشتركة للدستور الديمقراطي، الذي يقيم المؤسسات والآليات ويوفر الضمانات القانونية و ضمانات الرأي العام الواعي والمستتير الذي تعبر عنه الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات، وإذا كان الدستور الديمقراطي يمثل تعبيراً عن توافق مجتمعي على حدود الممارسة الديمقراطية، إلا أنه لا يجوز أن يؤدي بذلك إلى جمود التوافق، وإنما يجب أن يكون هناك مرونة في مقتضيات التعاقد المجتمعي المتجدد بتغير الظروف في ضوء ثواب المجتمع.¹

فالدستور يرسم العلاقة بين الحاكمين والمحكومين في إطار الشرعية القانونية و يقيم المؤسسات والآليات، ويوفر نظام متكامل من الضوابط القانونية التي بإمكانها الحد من الممارسة الإستبدادية للسلطة، كما يوفر ضمانات الرأي العام الواعي الذي تعبر عنه الهيئات الوسيطة²، إذ لا يعقل أن نسمي دولة تعطل أحكام الدستور أنها دولة ديمقراطية، لأن الدستور ينظم الحياة السياسية للأمة في أعلى مستوياتها، ويمكن من الإحتكام إلى سلطة قانونية عليا منها تستمد التشريعات والقوانين وبموجبها تقنن الأسس التي تكون عليها الحقوق والواجبات وهو ما يجعلنا نعتقد أن الديمقراطية هي النظام السياسي الذي يوفر فرص دستورية مستمرة لتغيير القوانين و الحكام بما يتلاءم مع التحديات والمطالب المجتمعية في سياق دستوري توافقي.³

هذا، ويقوم الدستور الديمقراطي على مجموعة مبادئ ديمقراطية تميزه عن غيره من الدساتير Constitutions، وهذه المبادئ الديمقراطية يتم تجسيدها في مؤسسات دستورية تكفل أمرين جوهريين، أولهما تنظيم السلطة في الدولة و وضع قيود دستورية على ممارسة السلطة، وثانيها كفالة الحقوق والحريات العامة للأفراد، فهذه المبادئ هي القاسم المشترك بين دساتير نظم الحكم التي إستقرت فيها الممارسة الديمقراطية.⁴

¹ - أحمد صابر حوحو، "مبادئ ومقومات الديمقراطية"، مجلة المفكر، العدد 5، جامعة بكرة، مارس 2010، ص329.

² - نعيمة بن دومية، مرجع سبق ذكره، ص116.

³ - عبد الرحمن علال، "الدستور والديمقراطية أي علاقة"، الحوار المتمدن، العدد 2137، 22 ديسمبر 2007، تم تصفح الموقع في: 2015/10/14 www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid

⁴ - علي خليفة الكواري وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص44.

ج- الفصل بين السلطات: يعد مبدأ الفصل بين السلطات من أهم المبادئ التي تستند إليها الديمقراطية الخاضعة لحكم القانون، فهو ركيزة أساسية لتشييد بنية النظام الديمقراطي، ويرجع الفضل لإبراز هذا المبدأ للفقير الفرنسي "مونتسكيو" في مؤلفه "روح القوانين"، حيث يرى بالزامية إختصاصات كل سلطة من السلطات، فالمبدأ يدل على كيفية توزيع وظائف الدولة التي تتولاها هيئات مختلفة مستقلة الواحدة عن الأخرى، وعدم تركيز وظائف الدولة في يد هيئة واحدة، بل توزيعها على هيئات منفصلة بحيث لا يمنع هذا التوزيع من تعاون الهيئة مع الأخرى.¹ فتركيز السلطات في جهة واحدة سيؤدي في النهاية إلى الإستبداد والقضاء على الديمقراطية، وفي ذلك يقول "مونتسكيو": " لقد أثبتت التجارب الأبدية أن كل إنسان يتمتع بسلطة فسيئ إستعمالها إذا تمادى في هذا الإستعمال، وللوصول إلى عدم إساءة إستعمال السلطة، يجب أن يكون النظام قائماً على أساس تجدد السلطة"²، فالفصل بين السلطات من الضمانات الأساسية التي تكفل بها قيام دولة القانون، وهو وسيلة فعالة لإحترام القوانين وتطبيقها تطبيقاً سلمياً *pacifically*، بحيث تضمن خضوع السلطة الحاكمة للدستور والقانون وليس الأفراد فقط، لأنه إذا اجتمعت السلطة التشريعية والتنفيذية في هيئة واحدة، فلا ضمان لإحترام القانون، لأن هذه الهيئة ستقوم بوضع القوانين وتعديلها بناءً على الحالات الفردية وتصبح مجرد قواعد عامة مجردة.³

2- مقومات تتعلق بكيفية ممارسة الديمقراطية:

أ- التعددية السياسية **Political pluralism**: تعد التعددية السياسية نظرياً الوعاء الطبيعي للديمقراطية، إذ أننا لا نستطيع الكلام عن الديمقراطية في غياب مؤسسات سياسية متعددة ومتنوعة، وفي غياب مجتمع مدني قوي وفعال، وقوى مضادة في المجتمع تراقب السلطة، وهنا يجب أن نفرق بين التعددية الحقيقية، والنوع الثاني من التعددية الذي يبقى تحت هيمنة السلطة⁴، ويتمحور مفهوم التعددية السياسية حول عملية يتوفر بمقتضاها تعدداً أو تنوعاً لمراكز

¹ - سعيد بوشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط10، 2009، ص129.

² - محمود سعيد عمران وآخرون، النظم السياسية عبر العصور، القاهرة: دار النهضة العربية، ط1، 1989، ص359.

³ - عبد الغني بسيوني عبد الله، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، مصر: مطابع السعدي، 2004، ص265.

⁴ - محمد قيراط، "حرية الصحافة في ظل التعددية السياسية في الجزائر"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 19، العدد 03، 2003، ص110.

القوة والتأثير مع إتاحة الفرص أمام التطور المستقبلي لأبنية المجتمع وتنظيماته من أحزاب ونقابات وجمعيات وأندية،¹ وقد أصبحت التعددية من المسائل الأساسية التي يجب إدخالها ضمن ما يسمى بعمليات الإصلاح السياسي كمدخل نحو البناء الديمقراطي، من خلال ضرورة التنوع في الآراء والقيم والممارسات والمؤسسات في الدولة والمجتمع.²

تظل الفواعل الأساسية في عملية التعددية السياسية تتركز أساسا في: الدولة، المجتمع المدني الأحزاب، لكن في ظل تسلط أقلية في النظام السياسي للدولة على هذه الفواعل، فإن تحقيق أهداف التعددية يظل غير ممكن³، ونظرا لأهمية العملية الانتخابية في البناء الديمقراطي يقول "هنتجتون": " في الانتخابات تتجسد آلية عمل الديمقراطية، فهي الوسيلة التي يتم بها إضعاف الأنظمة الديكتاتورية والقضاء عليها، فهي آلية نشر الديمقراطية وتحقيق هدفها".⁴

بغية تكريس مقومات الديمقراطية، وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شروطا تضمن لنا نظاما انتخابيا تعدديا، وتتمثل هذه الشروط فيما يلي:

- أن يتمتع جميع المواطنين بحق الإقتراع والمشاركة في الشؤون العامة.
 - أن تجري الانتخابات بصورة دورية تضمن إحترام حقوق المواطنين.
 - أن تراقب العمليات الانتخابية هيئة إنتخابية مستقلة عن بقية سلطات الدولة.⁵
- يتبين من خلال ما أوردناه، أن الديمقراطية تقوم على التعددية السياسية التي تقتضي إنتخابات حرة، تضمن سلمية تعيين الحكام وممثلي الشعب، فالبناء الديمقراطي بناء سلمي يعتمد أساسا على التعددية السياسية.

ب- المشاركة السياسية Political participation: تعد المشاركة السياسية من أساسيات البناء الديمقراطي، إذ لا يمكن الحديث عن الديمقراطية دون التعرض للمشاركة السياسية لأفراد

¹ - أحمد ثابت، التعددية السياسية، القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 1999، ص12.

² - وحيد عبد المجيد، الأحزاب المصرية من الداخل، القاهرة: مركز المحروسة للنشر، 1993، ص3.

³ - أحمد ثابت، مرجع سبق ذكره، ص19.

⁴ - عبد الجليل مفتاح، "البيئة الدستورية والقانونية للنظام الانتخابي الجزائري"، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة بسكرة، العدد4، مارس

2008، ص169.

⁵ - أحمد بركات، "الانتخابات والتمثيل البرلماني في الجزائر"، دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، عدد خاص

أفريل 2011، ص290.

المجتمع، فهي ضرورة لإرساء قواعد المجتمع الديمقراطي، مثلما هي وجه يعكس العملية الديمقراطية في حالتها الإيجابية والسلبية، وهي مؤشر ومقياس لنجاح أو تعثر هذه العملية.¹ فالمفهوم العام للمشاركة السياسية يتمثل في مشاركة أعداد كبيرة من الأفراد والجماعات في الحياة السياسية، حيث يعرفها "هنتجتون" بأنها: " ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، سواء كان هذا النشاط فردياً أو جماعياً، منظماً أو عفويًا، فعالاً أو غير فعال".²

يسعى الفرد للمشاركة السياسية من خلال قنوات مختلفة يتمكن بموجبها من المساهمة في صنع القرارات وتدبير السياسات العامة والتأثير فيها، أو إختيار من ينوب عنه أو يمثله في صنع تلك القرارات، وتتمثل هذه القنوات في مجموعة آليات أهمها:

- آليات عملية التصويت.

- تفعيل دور المجتمع المدني.

- المشاركة عن طريق المبادرات الفردية.

- المشاركة بواسطة الإحتجاجات السلمية.

فالمشاركة السياسية تشير إلى: " تلك الأنشطة التطوعية التي يشارك فيها أفراد المجتمع مثل إختيار القادة، وقيامهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة بتشكيل السياسات العامة كالتصويت و المناقشات، حضور الإجتماعات، الإنضمام للأحزاب السياسية في إطار تنافسي".³

إن المشاركة السياسية بإعتبارها آلية من آليات الديمقراطية، ينظر إليها كمطلب لأفراد المجتمع بمختلف فئاته وتنظيماته، تستوجب خلق قنوات مناسبة للمشاركة والتعبير عن المطالب والتطلعات بما يخلق قناعات لدى المواطنين و يشعرون من خلالها بأنهم أعضاء في النظام السياسي، فمن إيجابيات المشاركة السياسية في التجارب الديمقراطية أنها تمثل خيار إستراتيجياً

¹ - شريفة ماشطي، "المشاركة السياسية أساس الفعل الديمقراطي"، مجلة الباحث، جامعة قسنطينة، العدد 10، سبتمبر 2010، ص 37.

² - إيمان بيبرس، "المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي"، تم تصفح الموقع في: 2015/10/17.

parliament.gov.sy/SD08/msf/1432529550_.pdf

³ - سامية خضر صالح، المشاركة السياسية والديمقراطية: إتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا، مصر: مكتبة الأنجلو

مصرية، 2004، ص ص 18-19.

لأي نموذج تنموي يعزز شرعية النظام السياسي ويبني المؤسسات الديمقراطية، وهو ما يجعل الأفراد يشعرون بحق المواطنة، ومن ثم يساهمون في تماسك البلاد و المشاركة في عملية التنمية Development process¹.

ج- المواطنة الكاملة*: تعد المواطنة من بين أهم ميكانيزمات الديمقراطية، فالممارسة الديمقراطية تحتاج الى فاعلين ومشاركين، وهؤلاء الفاعلين يمثلون المواطنين في المجتمع ويتراجع الحس والفعل المواطني في مجتمع ما، تصبح الديمقراطية في خطر، كما أن تفعيل المواطنة وتجسيدها في شكل برامج تنفيذية تترتب عليه ممارسات فعلية لجميع الحقوق والحريات العامة ذات الصلة بالمواطنة والتي تعتبر السبيل والطريق إلى دعم الحريات وتعزيزها.²

تشتمل الديمقراطية على بعدين رئيسيين، بعد قانوني يرتبط بمجموعة الحقوق والواجبات التي يستفيد منها ويؤديها المواطن، وبعد ممارساتي يرتبط بمستويات التمكين من هذه الحقوق لمجموعة المواطنين بمختلف فئاتهم، وقد عرفت دائرة المعارف البريطانية المواطنة بأنها: "علاقة بين فرد ودولة، كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تقتضيه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة".³

فالديمقراطية عملية واعية تتأسس حول المواطن، وترتبط بعملية تغييرية بنائية وظيفية تقوم على أساس الحرية، سيادة القانون والإعتراف بالحريات العامة والخاصة، وإقرارها.

أصبحت المواطنة تمثل حجر الزاوية في بناء الدولة الحديثة، وهي المدخل إلى إرساء نظام حكم ديمقراطية تعددي، من خلال الحفاظ على التنوعات والخصوصيات، والحيلولة دون تصادم فيما بينها خاصة في البيئات التي تتضمن تنوعات ثقافية وتعددا دينيا وعرقيا، وبالعودة إلى تاريخ الفكر السياسي نجد أن المواطنة هي المفهوم المعياري الذي ساهم في إدارة التنوع الإثني

¹ - حسين قادري، "المشاركة السياسية كآلية من آليات الديمقراطية في العالم العربي"، مجلة المفكر، العدد 4، جامعة بسكرة، أبريل 2009، ص99.

* تم استخدام مصطلح المواطنة الكاملة بغية تمييزها عن المواطنة المنقوصة التي تعبر عن حالة من التهميش والاقصاء و استبعاد المواطنين من المشاركة في اتخاذ القرار.

² - منير مباركية، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، أوت 2013، ص98.

³ - يوسف زدام، "دور الثقافة السياسية في تفعيل المواطنة في البلدان العربية"، أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2012 / 2013، ص98.

والثقافي واللغوي.¹

الفرع الثاني: أشكال تطبيق الديمقراطية.

يمكن تصنيف أنماط* الديمقراطية من منطلق علاقة الشعب بالسلطات التي تمثله إلى ديمقراطية مباشرة وديمقراطية غير مباشرة و ديمقراطية نيابية، و صورتا الديمقراطية التشاركية والديمقراطية التوافقية، مع رصد بعض الأنماط الأخرى للديمقراطية التي تعتبر نماذج جديدة في الدراسات السياسية المعاصرة مثل الديمقراطية المتضمنة والديمقراطية الجيدة.

1- الديمقراطية المباشرة **Direct Democracy** : يتمثل هذا النمط من الديمقراطية في

التصور المثالي للممارسة الديمقراطية، ويقوم على إضطلاع المواطنين بمسألة الحكم وما يتصل به من أدوار التشريع والتنفيذ مباشرة دون وسائط أو ممثلين، وما ينقص هذا النموذج من الديمقراطية أنها لا تصلح إلا لجماعات صغيرة²، إذ يستحيل جمع الشعب كله في صعيد واحد في خضم التزايد الديمغرافي الهائل، كما يجب الأخذ بعين الاعتبار أن الآراء العامة للشعب غالبا ما تكون متغيرة ومتذبذبة لا يمكن الركون إليها دائما، حيث تتسم بالعلنية في حين تتطلب بعض أمور الدولة جانبا من السرية، فضلا على أن عامة الناس غالبا ما يكونون عرضة للتأثير لبعض الشخصيات مما يجعلهم عرضة للخضوع لرغبات محددة.³

2- الديمقراطية التمثيلية (النيابية) **Parliamentary Democracy**: في هذا النظام يقوم

الشعب بإختيار ممثليه الذين يعتبرون نوابه، ويقتصر دور الشعب على عملية قانونية محددة وهي إنتخاب نوابه، ولكن هذه العملية لا تجعل النائب خاضعا للشعب، وإنما يتمتع بإستقلال مستمد من مركزه الدستوري، وبمجرد أن يقوم الشعب بإنتخاب النواب ينتهي دوره، ومن بين أهم مبررات الأخذ بالنظام النيابي هو أن الشعب لا يستطيع ممارسة السيادة بطريقة مباشرة، لأنه لا

¹ - منير مباركية، مرجع سبق ذكره، ص101.

* هناك من الباحثين من يعتقد أن الديمقراطية الإجتماعية تدرج ضمن أنماط الديمقراطية الغربية ، وفي اعتقادنا أن هذا خطأ فادح حيث أن الديمقراطية الإجتماعية تدرج ضمن إفرزات البيئة الشرقية أي منظومة القيم الإشتراكية المناهضة للديمقراطية الغربية شكلا ومضمونا، فهي تهدف لتحقيق العدالة الإجتماعية خلافا للديمقراطية الغربية التي تهدف لتحقيق الحرية السياسية.

² - عبد القادر رزيق المخادمي ، **الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي بين القرار الوطني والفوضى البناءة**، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2007 ص98.

³ - نعمان أحمد الخطيب، **الوجيز في النظم السياسية**، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1999، ص ص 243، 269.

يتصور في دولة يجري عدد سكانها بالملايين أن يجتمع الشعب ليصدر قرارات في المسائل الحكومية، وهذه هي المبررات التي دفعت "روسو" إلى قبول النظام النيابي.¹

وتستلزم الديمقراطية النيابية مجموعة أركان نجلها فيما يلي:

- وجود مجلس نيابي (برلمان) منتخب.
- النائب في البرلمان يمثل الأمة بأكملها.
- يجب أن تكون مدة البرلمان محددة.
- إستقلال البرلمان عن هيئة الناخبين.

وقد ينتخب الشعب رئيس السلطة التنفيذية كما يحدث في الأنظمة الرئاسية خصوصا، هذا النمط من الديمقراطية يعتبر الأكثر واقعية حيث تعمل به جل الدول اليوم، غير أن هذا النمط تعرض لإنقادات بعض المفكرين، حيث يتحكم الإنتماء الحزبي في الوصول إلى المناصب الحكومية والمقاعد النيابية على حساب الكفاءة، ولا يستبعد تدخل المال وتقام التحالفات والصفقات السياسية لتحقيق أغلبية برلمانية قد تهمش الأقلية وتحتكر صنع القرار.²

3- الديمقراطية شبه المباشرة Semi-direct democracy: هذا النمط نشأ مع بداية القرن الماضي نتيجة أزمة الديمقراطية النيابية، فالشعب يلعب دورا إيجابيا في ظل الديمقراطية غير المباشرة عن طريق أربعة وسائل:

- الإعتراض الشعبي: وتعني حق الناخبين في إقالة حكامهم.
- الإستفتاء الشعبي: ويكون بعبارة "نعم" أو "لا" لإبداء توجهات المواطنين.
- الإقتراح الشعبي: وذلك على مستوى الأمور التسييرية ذات الطابع الإجتماعي.
- العزل أو الحل الشعبي لنيابة فرد أو هيئة قبل إنتهاء مدة ولايته.³

4- الديمقراطية التشاركية Participatory democracy : ظهرت فكرة الديمقراطية التشاركية أو التساهمية في أواخر سنوات الستينيات من القرن الماضي بالغرب، ضمن النقاشات الدائرة آنذاك حول حدود الديمقراطية النيابية نتيجة للإحترافية السياسية، والهيمنة

¹ - سعاد الشرقاوي، مرجع سبق ذكره، ص137.

² - عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سبق ذكره، ص101.

³ - سعاد الشرقاوي، مرجع سبق ذكره، ص ص139، 142.

العلمية للخبراء، فتجسدت هكذا ضرورة إشراك المواطنين في المسائل العامة والتعبير عن آرائهم والتأثير في القرارات التي تعينهم.¹

تعرف الديمقراطية التشاركية على أنها: "نظام يمكن مشاركة المواطنين في وضع القرارات السياسية ذات الأولويات بالنسبة إليهم عن طريق التفاعل مع السلطة القائمة والمشكلات المطروحة، فهي نظام يأخذ بعين الاعتبار دور المواطنين في المشاركة في عملية صنع القرار السياسي وتبدير الشأن العام".²

الديمقراطية التشاركية كشكل لممارسة السلطة تهدف إلى تدعيم مشاركة المواطنين في إتخاذ القرارات الهامة، حيث تجعل إمكانية التقرب من المواطنين والإستماع إلى متطلباتهم ومقترحاتهم ضرورة لحل الأزمة الداخلية، وقد حققت الديمقراطية التشاركية نجاحات معتبرة خاصة في البلدان الإسكندنافية، حيث عقدت هذه الأخيرة المؤتمرات الأولى للإجماع Consensus.³

5- الديمقراطية الإلكترونية*: تعد أهم نماذج الديمقراطية غير أن التطبيق الفعلي للديمقراطية الإلكترونية، مازال في مرحلة التجارب المحدودة أو الممارسة العينية النموذجية في بعض الدول المتقدمة فقط، ففي عام 1993 أجريت في النرويج أول إنتخابات عامة تجريبية بواسطة بطاقات إنتخابية إلكترونية وإدارة حاسوبية تفرز النتائج بعد ثلاث ساعات من غلق الدوائر الإنتخابية، وفي المملكة المتحدة أكدت دراسة في عام 2003 أن التصويت عن طريق البريد الإلكتروني رفع من نسبة المشاركة في الإنتخابات العامة إلى حوالي 50%، وأوصت اللجنة بضرورة أن يكون التصويت في الإنتخابات القادمة إلكترونيا.⁴

فمن أبرز إنعكاسات الثورة التكنولوجية على العملية الديمقراطية هو العودة بمفهوم الديمقراطية إلى طابعها المباشر، لتصبح الديمقراطية الإلكترونية صورة حقيقية للديمقراطية

¹ - عبد المجيد براهيم، " الديمقراطية التشاركية"، مجلة القانون المجتمع والسلطة، عدد خاص، جامعة السانية وهران، 2012، ص106.

² - عصام الراجحي، " الطريق إلى الديمقراطية التشاركية"، تم تصفح الموقع: في : 2015/10/19.

<http://nawaat.org/portail>

³ - عبد المجيد براهيم، مرجع سبق ذكره، ص104.

* تتميز الديمقراطية الإلكترونية بتوظيف أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرقمية في توليد وجمع كل المعلومات والبيانات والمعارف المتعلقة بالممارسة الديمقراطية وآلياتها المختلفة، ويعتبر التصويت الإلكتروني من أهم دعائم التواصل مع الناخبين، من خلال المواقع الإلكترونية والبطاقات الذكية.

⁴ - فضيل دليو، " الديمقراطية الإلكترونية بين التفاوض والتشاور"، المستقبل العربي، العدد 397، مارس 2012، ص35.

المباشرة، حيث يستطيع المواطن أن يمارسها دون الحاجة إلى وسطاء في العملية السياسية وظهرت الحكومات الإلكترونية التي تركز على التعامل المباشر مع المواطن للاستفادة من خدماتها الحكومية، بل أصبح للأفراد دور مؤثر عبر استخدام تكنولوجيا الإتصال والمعلومات في ممارسة الضغط على الحكومات والتأثير على الرأي العام وصانعي القرار، وقد تطورت أساليب الديمقراطية في ظل العصر الرقمي بتطور أساليب التواصل بين المواطن والإدارة العامة، وظهر مظاهر الممارسة الديمقراطية إلكترونياً مثل التصويت الإلكتروني، الحملات الانتخابية الإلكترونية¹.

تختلف الديمقراطية الإلكترونية عن الصور المختلفة للديمقراطية، حيث تعتبر بمثابة العملية التي يتم من خلالها توظيف الأدوات التكنولوجية إما بغرض تجديد مضمون الممارسة الديمقراطية أو توسيع مجال تفعيلها، أو على خلفية إعادة تشكيل قواعد اللعبة الديمقراطية، حيث تسعى الديمقراطية الإلكترونية إلى تحقيق الشفافية والتعاون والتفاعلية، وذلك لغرض إخراج الديمقراطية التمثيلية من أزمتها المتمثلة في إحتكار المعلومة، والانتقال من الانتخاب عن طريق الصندوق إلى الانتخاب إلكترونياً².

6- الديمقراطية التوافقية Consensual democracy : تدور حول تجارب عملية وليست تصورات فكرية، معتمدة على الدراسات الإمبريقية في بعض المجتمعات الغربية وبلدان العالم الثالث، ولم تكن هذه المساعي مسبقة بنظرية، بل أنها جاءت نتيجة الحاجة العملية في مجتمعات منقسمة وغير متجانسة من الناحية القومية والدينية والعرقية والإثنية³.

تعود فكرة الديمقراطية التوافقية إلى المفكر الهولندي "ليبهارت" والذي يعد من أوائل المنظرين لها، واعتبرها نظام للحكم في مجتمع متعدد، ويشير "ليبهارت" إلى أن الديمقراطية التوافقية تعبر عن إستراتيجية في إدارة النزاعات والأزمات في المراحل الإنتقالية، من خلال تأسيس مجلس

¹ - فرج محمد لامة، "الديمقراطية الرقمية: الفرص والتحديات"، ملتقى حول : الإعلام الجديد وقضايا المجتمع المعاصر : التحديات والفرص ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، 25-26 نوفمبر 2014، صص 3،4.

² - إسماعيل كرازدي، "العولمة والحكم نحو حكم عالمي ومواطنة عالمية"، أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية، 2012/2011، ص 131.

³ - حسن تركي عمير، "إشكالية التحول الديمقراطي في العراق"، مجلة ديالي، العدد 58، 2013، ص 140.

إنّتقالي يسهل عملية التعاون والوفاق بين مختلف النخب بدل التنافس والصراع¹، فالديمقراطية التوافقية طبقت في دول دون وجود أي شكل من أشكال التنظير لها، حيث جاءت تعبيراً عن حاجة هذه المجتمعات التي تتسم بالإنقسام وعدم التجانس، ويمكن إبراز أهم خصائص الديمقراطية التوافقية فيما يلي:

- آلية سلمية لتداول السلطة.

- مجال تطبيقها هو المجتمعات المتنوعة.

- آلية لتشجيع المشاركة السياسية.

- تستند إلى قاعدة التمثيل العرقي والديني والطائفي.

- إتخاذ القرارات يرتكز على أسلوب الصفة السياسية.

- تمكنا من تحقيق الإستقرار السياسي من خلال تخفيف التوتر بين التكوينات الإجتماعية وإعادة الثقة بينها وصولاً إلى اقتناعها بالنظام السياسي الحاكم.²

7- الديمقراطية الجيدة: الديمقراطية الجيدة هي الجودة الديمقراطية التي تقوم على إستقرار البناء المؤسساتي للدولة عن طريق تحقيق قيم الحرية والمساواة بين المواطنين وتوطيد الشرعية القانونية والسياسية لعمل المؤسسات التنفيذية والتشريعية بواسطة الآليات السلمية، وهي المتغيرات التي تعبر عن رضا المواطنين بالهيئات المنتخبة مع دعم قوي لمنظمات المجتمع المدني في أعمال الرقابة على عمل المؤسسات السياسية، مع السعي في إتجاه تعزيز قيم الحكم الديمقراطي من خلال حكم القانون والمساءلة و الإستجابة.³

إن الديمقراطية الجيدة هي جودة الديمقراطية التي تقدم بنية مؤسساتية مستقرة تحقق الحرية والمساواة بين المواطنين من خلال العمل الشرعي للمؤسسات والآليات، تتعلق الديمقراطية الجيدة بنظام شرعي يرضي المواطنين بشكل كامل (الجودة من ناحية النتيجة) أما الأمر

¹- شذى ظافر الجندي، "هل نحن في حاجة إلى الديمقراطية التوافقية في المرحلة الإنتقالية" تم تصفح الموقع في: 2015/10/23.

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=27377>

²- يوسف بن يزرة، "الدولة والطائفة في عصر العولمة دراسة في بنية الدولة العربية الحديثة- لبنان نموذجاً"، أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2012/2013، ص ص184-185.

³ - Leonardo Morilino, " what is a good democracy ? theory and empirical analysis", **conférence on the european union nations state, and the quality of democracy**, university of california, october 2002,p4.

الثاني فالديمقراطية الجيدة هي النظام الذي يتمتع فيه المواطنين والجمعيات والجماعات بمستوى عقلاني من الحرية والمساواة (الجودة من ناحية المحتوى)، أما الأمر الثالث يشير إلى أن الديمقراطية الجيدة هي نظام يتمتع فيه المواطنين بالسلطة في تقييم ومراجعة مدى تحقيق الحكومة لأهداف الحرية والمساواة وفق مبدأ القانون، ومراقبة كفاءة قرارات الحكومة، والمسؤولية السياسية، والمساءلة للمسؤولين المنتخبين فيما يتعلق بمطالب المجتمع المدني (الجودة من ناحية الإجراء)¹.

8- الديمقراطية المتضمنة Embedded Democracy .

الديمقراطية المتضمنة وفق تصورات Wolfgang Merkel هي مجموعة من الهياكل والبناءات المؤسسية العميقة والمعقدة، التي توفر مجموعة من القواعد القانونية والدستورية التي تسمح بمواجهة التحديات الداخلية خاصة الأزمات الخانقة التي تعرفها أغلب المجتمعات، كما تسمح بمواجهة المعضلات العولمية وتحديات البيئة الخارجية، مما يسمح بتحقيق نوع من الإستقرار السياسي، عن طريق خلق ظروف مواتية لحماية القيم الديمقراطية بطريقة تتلاءم مع خصائص المجتمعات والوضع الداخلي للدولة عن طريق متطلبات تتعلق بفعالية النظام الانتخابي والسلطة والمساءلة، إضافة إلى ضرورة وجود هامش للحرية وتفعيل دور المجتمع المدني².

¹ - مراد بن سعيد، "جدلية التغيير السياسي والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي دراسة في مؤشرات الديمقراطية في الدول العربية بعد عام 2011"، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 5، جامعة خنشلة، مارس 2016، ص ص 12-13.

² - Wolfgang Merkel, " embedded and deffective democracies", **Democratization**, Vol 11, N05, december 2004, p37.

جدول رقم (1): مقارنة بين ديمقراطية الأغلبية والديمقراطية التوافقية.

خصائص الديمقراطية التوافقية	خصائص ديمقراطية الأغلبية
آلية سلمية لتداول السلطة	آلية سلمية لتداول السلطة
آلية للحكم في مجتمع متنوع ومتصارع	آلية للحكم في مجتمع متنافس ثقافيا
تشجيع المشاركة السياسية	تشجيع المشاركة السياسية
اختيار الحكام استنادا إلى قاعدة التمثيل القطاعي	اختيار الحكام استنادا إلى قاعدة الأغلبية الانتخابية
خضوع الحكام للمراقبة من الناخبين على المستوى القطاعي	خضوع الحكام للمراقبة من عموم الشعب
اتخاذ القرارات استنادا إلى مبدأ التوافق والحل الوسط (صفقة سياسية)	اتخاذ القرارات يتم من خلال الأغلبية على المستوى التشريعي والتنفيذي

المصدر: يوسف بن يزة، الدولة والطائفة في عصر العولمة: دراسة في بنية الدولة العربية الحديثة- لبنان نموذجا -، أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2013/2012، ص 185.

المطلب الثالث: تعريف التحول الديمقراطي وعوامله.

الفرع الأول: تعريف التحول الديمقراطي Definition of democratic transition .

يرى "الجابري" أن التحول الديمقراطي هو عملية الانتقال إلى الديمقراطية من دولة لا تحترم فيها حقوق الإنسان ولا يقوم كيانها على مؤسسات تعلو على الأفراد والجماعات ولا تتداول فيها السلطة على أساس الأغلبية السياسية إلى دولة يقوم كيانها على ثلاثة أركان:

- حقوق الإنسان human rights واحترام الحريات والمساواة.
- دولة المؤسسات وهي الدولة التي يقوم كيانها على مؤسسات سياسية ومدنية تعلو على الأفراد مهما كانت مراتبهم وإنتمائهم العرقي والديني.
- تداول السلطة بين القوى السياسية المتعددة، وذلك على أساس الحكم بالأغلبية مع إحترام حقوق الأقلية.¹

تميز الدراسات السياسية بين التحول الديمقراطي والانتقال الديمقراطي، فالأول هو مرحلة متقدمة من الانتقال الديمقراطي وتتميز بالصعوبة والتعقيد، حيث يمثل التحول الديمقراطي في

¹ - محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1994، ص86.

التغيير البطيء والتدريجي للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في بلد ما، دون التفكير لما سبق تحقيقه بالإعتماد على التجارب السابقة قصد الإستفادة منها¹، غير أن عملية التحول الديمقراطي لا تحسم دائماً الشكل النهائي في نظام الحكم، فقد تؤدي إلى إنهيار النظام السلطوي وإقامة شكل من أشكال الديمقراطية، وقد تتم العودة إلى التسلطية، كما أن نجاح عملية التحول الديمقراطي تؤدي إلى ترتيبات مؤسسية تمكن من زيادة التنافس وتوسيع المشاركة السياسية وإفراح المجال للحريات المدنية.²

يعتقد "هنتجتون" أن أهم قضية في التحول الديمقراطي والموجة الثالثة تتمثل في تغيير الحكومات التسلطية بأخرى تختار في إنتخابات نزيهة، حيث يفرق هنتجتون بين التحول الديمقراطي والتحول الليبرالي، إذ يتعلق الأول بإسقاط نظام غير ديمقراطي وإقامة بديل ديمقراطي ثم تدعيم أسس البنية الديمقراطية، في حين يعتبر الثاني بدء مرحلي لنظام شمولي يفتقر إلى المنافسة الحرة، وقد لا يؤدي إلى تحول نحو الديمقراطية.³

يتصور "روستو" بأن التحول الديمقراطي عبارة عن عملية تمر بأربعة مراحل تشكل عمليات تسلسلية تفضي في النهاية إلى ممارسة الديمقراطية كعرف إجتماعي، من خلال المراحل التالية:

- المرحلة الأولى: هي مرحلة نشوء إتفاق عام حول الهوية الوطنية National Identity وشبه إجماع بقبول الحدود السياسية للدولة المعنية.

- المرحلة الثانية: يبدأ الصراع العنفي بين شرائح إجتماعية داخل الكيان السياسي الجديد بطريقة تؤدي إلى إنتصار لشريحة معينة.

- المرحلة الثالثة: إذا إنتهى الصراع بتوازن إجتماعي، تبدأ أطراف الصراع في عقد صفقات وعادة ما يكون هذا القرار مبني على حسابات عقلانية للخسائر والأرباح.

- المرحلة الرابعة: يظل مستقبل الديمقراطية متأرجحاً، إذ أن إبرام الصفقات والوساطة تأتي

¹ - أمحمد الداير، "التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي"، تم تصفح الموقع في: 2015/10/24.

boulemkahel.yolasite.com/

² - مصطفى كامل السيد، "تحول ديمقراطي بطيء"، مجلة الديمقراطية، العدد 02، ربيع 2001، ص146.

³ - صامويل هنتجتون، الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة: عبد الوهاب غلوب، الكويت: دار سعاد الصباح،

1993، ص57.

نتيجة ضغوط قهرية وليست نتيجة قناعة نهائية. غير أن الديمقراطية التي قادت إلى الحل الوسط قد تتحول بصفة تدريجية إلى ممارسة إجتماعية أي عرف وتقليد إجتماعي.¹

أما **توماس كاروتير "Thomas Carothers"** فقد قام بتحديد تسلسل مرحلي للتحول الديمقراطي كما يلي:

- مرحلة الإنفتاح: تحدث إنشاقات في النظام الديكتاتوري الحاكم، وترتبط عادة بداية التحول بالخلافات، والإنقسام بين كل عنصر من العناصر الراديكالية والمعتدلة، ثم تعقد مساومات فيما بينها تحدد نمط هذه التحولات.

- مرحلة الإختراق: يتم من خلالها إنتخاب حكومة جديدة تمارس السلطة في ظل توافر الحرية ويتم التوجه نحو وضع دستور ديمقراطي وتوسيع نطاق المشاركة السياسية.

- مرحلة الترسخ: وهي مرحلة متقدمة من التحول الديمقراطي.²

فالتحول الديمقراطي في نهاية المطاف هو العملية التي يتم في إطارها صياغة أساليب وقواعد حل الصراعات بطرق سلمية، وصولاً لوضع دستور ديمقراطي وعقد إنتخابات حرة ونزيهة، وتوسيع نطاق المشاركة السياسية.³

الفرع الثاني: عوامل التحول الديمقراطي **The causes of democratic transition**

إن الإنتشار الواسع لظاهرة التحول الديمقراطي كظاهرة عالمية، جعلتها مادة مهمة للبحث الأكاديمي، حيث إجتهدت الدراسات في تفسير هذه التحولات مركزة على العوامل الدافعة إلى التحول الديمقراطي، بالتركيز على الأسباب الداخلية إلى جانب العوامل الخارجية كما سنرى.

1- العوامل الداخلية : يمكن إجمالها فيما يلي:

أ- **إنهيار الشرعية:** يؤدي فقدان النظام السياسي لآليات الإستقطاب الإجتماعي إلى العجز عن القيام بالمهام الموكلة إليه، وتصبح مسألة شرعيته محل تهديد، حيث تختلف مسائل الشرعية حسب طبيعة النظام، إلا أن التوجه المشترك للنظم التسلطية هو عدم وجود فرق بين شرعية

¹ - علي خليفة الكواري ، **مداخل الإنتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2003، ص57.

² - مريم دندان، "الديمقراطية والتنمية في عصر العولمة: دراسة حالة العالم العربي"، **مذكرة ماجستير في العلوم السياسية**، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2013/2014، ص42.

³ - تامر محمد كامل، "إشكاليتا الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي"، **المستقبل العربي**، العدد 251، جانفي 2000، ص111.

الحاكم والنظام، ذلك أن ضعف أداء النظام يعني سقوط الحاكم ونظامه، فإنتزاع شرعية النظم التسلطية مردها غياب ميكانيزمات التجديد الذاتي، حيث تزداد هذه المشكلة في الديكتاتوريات التي يصعب عليها تجديد نفسها.¹

ب- **العوامل الاقتصادية:** وفق تصورات "هنتجتون" في مؤلفه حول الموجة الثالثة للتحوّل الديمقراطي، يعتقد أن للعوامل الاقتصادية تأثيرات عميقة في عملية التحوّل الديمقراطي بواسطة ثلاث طرق، أما الطريقة الأولى فقد تحققت نتيجة الطفرة التي شهدتها أسعار النفط، والطريقة الثانية كانت نتيجة وصول عدد من الدول إلى مستويات نمو اقتصادية عالية، في حين ارتبطت الطريقة الثالثة بتحقيق النمو الاقتصادي الشديد السرعة الذي أدى إلى زعزعة وإهيار الأنظمة الشمولية في عدد من الأقطار.²

ج- **إرادة القيادة السياسية:** وهي متعلقة بطبيعة الفاعلين السياسيين من حيث هوياتهم وميزان القوة النسبي فيما بينهم، ويتضمن ذلك عناصر عديدة مثل درجة تماسك النخبة الحاكمة، وفي هذا السياق يمكن القول أن القيادة السياسية أو الجناح الإصلاحية في النخبة الحاكمة قام في بعض الحالات بدور حاسم في عملية الانتقال الديمقراطي، ويحدث ذلك عندما تصل القيادة السياسية إلى قناعة مفادها أن التحرك عن طريق الديمقراطية هو المسلك الآمن لتجنب احتمالات تغيير النظام بالقوة.³

د- **تصاعد دور المجتمع المدني:** إن عملية التحوّل الديمقراطي تستند إلى إبراز أهمية دور مؤسسات المجتمع المدني civil society في صياغة الحريات الأساسية، ومن أجل تفعيل دور العمل الجمعي فإنه لا بد من توافر عدد من الشروط أهمها:

- نشر الثقافة الديمقراطية: وذلك عن طريق تفكيك ثقافة التسلط والإستبداد، وترسيخ ثقافة إحترام الآخر لدى مختلف فئات المجتمع، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال إحداث تغيير جوهري في سياسات التعليم، الثقافة وغيرها.

¹ - صامويل هنتجتون، مرجع سبق ذكره، ص 120.

² - نفس المرجع، ص 121.

³ - حسنين توفيق إبراهيم، "الانتقال الديمقراطي: إطار نظري". تم تصفح الموقع في: 2015/10/25.

- إستقلال مؤسسات المجتمع المدني عن الدولة: يجب أن تتمتع مؤسسات المجتمع المدني بالإستقلالية في إدارة الشؤون الداخلية طبقاً لقوانينها الداخلية وبما يتلاءم مع قوانين الدولة.¹

هـ- **عدم الفعالية الدستورية والمؤسسية:** إن خضوع العديد من الدول إلى تجريب دساتير لا تتصل بالواقع الفعلي الذي تعاشه ولا تلبي المتطلبات الحقيقية للشعوب، أدى لتعاظم المشكلات السياسية في تلك الدول، بسبب عدم مراعاة التوافق بين النصوص الدستورية والبيئات السوسيو إقتصادية، بالإضافة إلى غياب المؤسسات التي يتم من خلالها وضع نصوص دستورية موضع التنفيذ الجاد.²

2- العوامل الخارجية:

تضافرت مجموعة عوامل خارجية أثرت في مسار التحول نحو الديمقراطية في سياق الموجة الثالثة وفق التصورات الهنتجتونية، ومن بين أهم العوامل هي: تمدد المجتمع المدني العالمي العابر لحدود الدول، وتنامي دور مؤسسات التنمية الدولية، وإتساع نسق العولمة بأبعادها الإقتصادية والثقافية والتقنية، فقد أدى إنهيار أنظمة الحزب الواحد في الدول الشيوعية إلى إتجاه هذه الدول نحو تبني الليبرالية واقتصاد السوق، الأمر الذي ساهم في إفقاد نظام الحزب الواحد شرعيته الأيديولوجية في باقي بلدان العالم التي حكمتها الأنظمة التسلطية.³

إن التحولات الدراماتيكية التي شهدتها العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة، إضافة إلى تبني القوى الغربية للقضايا المعيارية والقيمية في أجندتها الخارجية تجاه الأقطار النامية بالإضافة للمشروطية السياسية والإقتصادية التي تبنتها المؤسسات المانحة في سياستها العالمية، كل هذه التغيرات كان لها الدور البارز في إحداث التحولات الديمقراطية العميقة التي بدأت شراراتها الأولى في أوروبا الشرقية، لتنتقل بعدها إلى دول العالم الثالث في إطار الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي *The third wave democratic transition*، وهي الموجة التي تزامنت مع تعميم نسق العولمة بأبعادها الكونية المختلفة والمتراطة.

¹ - زياد سمير زكي الدباغ، "العلاقة بين تطور مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي"، مجلة أبحاث كلية التربية، جامعة الموصل، المجلد9، العدد2، 2009، ص465.

² - أحمد نصر الدين إبراهيم، "التحولات الديمقراطية في إفريقيا"، جريدة الإتحاد الدولية، الإمارات العربية المتحدة، 15 ديسمبر 2001، ص5.

³ - حسنين توفيق إبراهيم، "العوامل الخارجية وتأثيرها في التطور الديمقراطي في الوطن العربي"، المستقبل العربي، العدد 349، مارس 2008، ص21.

المبحث الثاني: الأمن الإنساني: مقارنة إيمولوجية.

المطلب الأول: مفهوم الأمن الإنساني The concept of human security.

الفرع الأول: تعريف الأمن بين المقاربة التقليدية والمقاربة النقدية.

يعتبر مفهوم الأمن أحد المفاهيم المتداولة في الدراسات الأمنية، وهو ما يستوجب في هذا الفرع ضبط متغيراته الأساسية، من خلال التطرق للأطر النظرية المفسرة له، وذلك من خلال الوقوف عند مفهوم الأمن في إطار الدراسات التقليدية، ثم عرض مفهوم الأمن في سياق الدراسات الموسعة للأمن (المقاربة النقدية).

1- المقاربة الضيقة لمفهوم الأمن: يعتبر تعريف "أرلوند ولفرز" لعام 1952 من أقدم تعريفات الأمن التي نالت نوعا من الإجماع بين الدارسين، بحسب ولفرز يرى أن : " الأمن موضوعيا يرتبط بغياب التهديدات ضد القيم المركزية، وذاتيا هو غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محل هجوم"، ويعني بالقيم المركزية بقاء الدولة، الإستقلال الوطني، الهوية الرفاه الإقتصادي، الحريات الأساسية.¹

لقد سيطرت المقاربة الواقعية Realism - ولوقت ليس ببعيد- على تحليلات المختصين في الدراسات الأمنية، بإختزالها للأمن في المجال العسكري حصرا، حيث ينظر إليها من زاوية القوة الوطنية في المقام الأول من قبل كل صناع القرار و الإستراتيجيين، حيث نظر الواقعيون للأمن بإعتباره مشتقا من القوة²، التي تسعى إليها الدول من أجل الحفاظ على وجودها وإستمرارها، وهو ما يعطي الشرعية للدول الكبرى على خوضها في الصراعات الدولية حفاظا على هيمنتها ونفوذها، من خلال سعيها الدائم نحو زيادة قوتها حفاظا على المصلحة الوطنية والسيادة الكاملة، فالأمن يفسر بمتغيري القوة والمصلحة الوطنية بعيدا عن أوهام السلم الليبرالي والتصورات المثالية للعلاقات الدولية³.

¹ - عبد النور بن عنتر، "تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 160، أبريل 2005، ص56.

² - عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: أوروبا والحلف الأطلسي، الجزائر: المكتبة العصرية، 2005، ص15.

³ - Paul Williams, Security Studies: an introduction, United Kingdom: Routledge Group, 2008, p 17.

فالتصور الواقعي يربط أساسا التهديدات الأمنية بالتهديد العسكري والعدوان الخارجي، ففي الحرب الباردة Cold War سيطر على الباحثين فكرة الأمن القومي التي عرفت بشكل كبير في إطار المجال العسكري، أي تعني القدرة الشاملة للدولة على حماية قيمها ومصالحها من التهديدات الخارجية والداخلية وترتبط هذه التهديدات بالجانب العسكري.¹

تعتقد المدرسة الواقعية الكلاسيكية أن التهديدات التي يمكن أن تعترض الدولة تأتي من خارج حدودها، أي من الفواعل الدولية الأخرى (الدول)، وأن تلك التهديدات طبيعتها عسكرية ومن ثمة يتوجب أن يكون الرد عليها عسكري من أجل المحافظة على أمن الدولة.²

فالسياسات الأمنية وفق منظور المدرسة الواقعية تقوم على عوامل مادية والقوانين العامة خاصة الإفتراضات الهوبزية لحالة الطبيعة، ففي ظل العمل على توزيع القوة والموارد العلمية تنشأ التهديدات في الممارسة العملية، مفترضة بمختلف إتجاهاتها التحليل التنازعي للعلاقات الدولية، فالدولة تسعى للحفاظ على بقائها ككيان سيد في ظل بيئة فوضوية anarchism تقتقر إلى سلطة مركزية عليا تحتكر الإكراه المادي وتعمل على توزيع القيم، فالأمن معرف بالقوة، والقوة معرفة بالعناصر المادية والعسكرية البحتة.³

يعكس مفهوم الأمن في معناه الضيق، التصورات التقليدية له، والتي برزت أثناء ممارسة السياسة الدولية لما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تم ربط مفهوم الأمن بالدولة كفاعل أساسي في العلاقات الدولية، ليشير إلى حماية وسلامة الدولة من الأخطار والتهديدات الخارجية ذات الطبيعة العسكرية التي يمكن أن تؤثر على الدولة تأثيرا ماديا يمس كيانها ووحدتها الترابية.⁴

فالأمن التقليدي مرادف للأمن القومي، نظرا للمعضلة الأمنية التي تتعرض لها الدول بسبب فوضوية العلاقات الدولية، بمعنى أن الأمن الوطني أو القطري هو تأمين سلامة الدول من

¹ - عادل زقاغ، "إعادة صياغة مفهوم الأمن: برنامج البحث في الأمن المجتمعي"، تم تصفح الموقع في: 2015/10/27.

<http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3106.html>

² - محمد شلبي، الأمن في ظل التحولات الدولية الراهنة في الدولة الوطنية، الجزائر: منشورات كلية العلوم السياسية والإعلام، 2004، ص151.

³ - Barbara Delcourt, **Théories de la sécurité**, Bruxelles: l'université libre, 2006, P11.

⁴ - رضا دمدوم، "قراءة في مفهوم الأمن الإنساني"، ملتقى حول الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وأفاق، جامعة قسنطينة، 2007، ص3.

أخطار خارجية أو إنهيار داخلي¹، فالمصلحة الوطنية من أهم أولويات الدولة التي يأتي مبدأ البقاء على رأسها، فالأمن هو الالتزام الأول للدول، حيث يقول "ريمون أرون" إنه في حالة الطبيعة، فالأمن هو الهدف الأول بالنسبة لكل فرد أو دولة².

إذن المقاربة التقليدية للأمن حصرت موضوع الأمن في البعد العسكري كبعد وحيد للأمن حيث تقوم على مسلمة القوة التي تعتبر من المفاهيم المركزية في النظرية الواقعية.

2- المقاربة النقدية لمفهوم الأمن: تم طرح هذه المقاربة في ظل التغيرات العميقة التي أفرزتها العولمة من خلال زيادة حدة التشابك في العلاقات بين الدول، وزيادة وتيرة الاعتماد المتبادل التي يتميز البعض منها بالكثير من التعقيد³، وفي هذا السياق يعتبر باري بوزان "Barry Buzan" من أهم منظري الدراسات الأمنية **security studies** النقدية التي أعطت مدلولات واسعة للأمن، حيث ينطلق بوزان في جملة أفكاره من العديد من المسلمات الواقعية مثل القوة، الفوضى، المصلحة القومية، وهو بذلك يعتبر في نظر العديد من المختصين "نيو واقعي" لإشترائه مع "كينيث ولترز" في العديد من الفرضيات التي إنطلق منها، إلا أنه نظرا للتوسعات المفاهيمية التي أحدثها، فقد صنف بوزان ضمن مفكري الأمن النقدي (الموسع)⁴.

لقد بدأ بوزان مقارنته الأمنية بتعريف شامل وحديث للأمن، حيث يرى بأن الأمن هو: " العمل على التحرر من التهديد"، أما في سياق النظام الدولي، فالأمن هو: " قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانهما المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغييرات التي تعتبر معادية، و بالتالي تصبح الدول والمجتمعات منسجمة في سعيها لتحقيق الأمن" فالأمن وفق تعريف بوزان هو: " قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدتها الترابية، وبما أن المطالبة بالسيادة ينكر أوتوماتيكيا الاعتراف بأي سلطة عليا، فإن نظام الدول ذات السيادة مهيكلا فوضويا، وهو ما يفرض المنافسة"⁵.

¹ - ريمون حداد، **العلاقات الدولية: نظرية العلاقات الدولية**، بيروت: دار الحقيقة، 2000، ص160.

² - عبد النور بن عنتر، "تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص17.

³ - صالح زياني، "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"، **مجلة المفكر**، العدد5، جامعة بسكرة، مارس 2010، ص288.

⁴ - Barry Buzan, **People, State and Fear : The national Security Problem**, Whea Sheaf LTD ,1983, PP18-21.

⁵ - عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**، مرجع سبق ذكره، ص19.

- إن إنتقاد بوزان المنظور الواقعي للأمن كان فيما يخص ربط هذا الأخير بالقوة حصراً وعدم إهتمامه بالجوانب غير العسكرية، لذلك قسم بوزان الأمن إلى أربعة أبعاد هي:
- الأمن البيئي: يتعلق بالمحافظة على المحيطات المحلية والكونية.
 - الأمن السياسي: يعني الإستقرار التنظيمي للدول (نظم الحكومات والإيديولوجيات)
 - الأمن الإجتماعي: يخص قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط هويتها.
 - الأمن الإقتصادي: يخص النفاذ والوصول إلى الموارد المالية و الأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة.¹

لقد كان لمدرسة كوبنهاغن العديد من الإسهامات في حقل الدراسات الأمنية الموسعة، سيما نظرية الأمنة* **Securitization** التي يعتبر أولي ويفر **Ole Weaver** رائدها، إذ تقوم مقارنة الأمنة على تأثير البنية الخطابية في تشكيل الفعل الأمني، وتعني إضفاء الطابع الأمني على ظاهرة لم تكن أنطولوجيا سابقا تشكل تهديدا أمنيا، تمت أمننتها عبر حصر الخطابات النخبوية في شيء ما على أنه يشكل تهديدا يستدعي إجراءات إستعجالية لإدارته ومن ثم إضفاء الطابع الأمني على مجال معين من السياسة العامة عبر عملية خطابية.

تحدث عملية الأمنة عندما تنقل قضية معينة، من قضية مسيسة إلى قضية مؤمنة التي تقدم كتهديد وجودي، مما يستدعي القيام بإجراءات إستثنائية وأفعال خارج السياسة، إذ يمكن القول أن الأمنة تتضمن ثلاث أنواع من الوحدات تجعل القضايا مؤمنة وهي: الكيان المرجعي أي الأشياء محل التهديد، الفواعل الأمنية التي تؤمن القضايا بإعلان شيء ما مهدد بشكل وجودي، الفعل الخطابي وهي المفردات المستخدمة من قبل الفواعل الأمنية لمخاطبة التهديد الوجودي الذي يواجه الكيان المرجعي.²

من ناحية أخرى، تميز الدراسات النقدية للأمن بين مفهوم الأمن الصلب **hard Security** والأمن اللين **Soft Security**، فالأمن الصلب هو ذلك المفهوم الذي يميزه الطابع العسكري

¹- نفس المرجع السابق، ص20.

* تعتقد مدرسة كوبنهاغن أن الأمنة ممارسة ت ذاتانية تتضمن تسييس القضايا من خلال إضفاء الطابع السياسي على القضايا الأمنية والتعامل معها على أساس الآليات التي يضعها النظام السياسي ، وتصبح هذه القضايا جزء من السياسة العامة.

²- دلال بحري وسميرة سليمان، "الأمنة البيئية كآلية لإرساء الحوكمة البيئية العالمية في مجلس التعاون الخليجي"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد3، جامعة باتنة، سبتمبر 2014، ص ص144،145.

للأمن، حيث تكون التهديدات فيه مباشرة مثل الصراعات الإقليمية على الهيمنة والنفوذ في المناطق الحيوية، أما الأمن الناعم (اللين) فهو مفهوم يندرج في كل التحديات غير العسكرية التي تواجه الدول (الجريمة، التطرف، غسيل الأموال...) وهي تهديدات غير مباشرة ذات طبيعة مركبة يتداخل فيها أمن الفرد بأمن الدولة والمجتمع.¹

الفرع الثاني: المقاربات النظرية للأمن الإنساني.

نظرا للقصور الذي كانت تعاني منه المقاربات التقليدية والموسعة في فهم وتفسير القضايا الأمنية في فترة الحرب الباردة، إتجهت المنظمات الدولية، وبعض الدول الفاعلة في السياسة العالمية، ومختلف المنظرين إلى البحث عن أطر نظرية جديدة قادرة على فهم القضايا الأمنية في ظل العولمة، ومن أهم هذه المفاهيم المتطورة والجديدة، نجد مقارنة الأمن الإنساني، الذي إحتلت صدارة النقاشات الدائرة بين الأكاديميين والساسة على حد سواء.

بالرغم من أن الأمن الإنساني من المقاربات النظرية الجديدة في حقل الدراسات الأمنية، إلا أن جذوره التاريخية تعود إلى الحرب العالمية الثانية، من خلال الخطاب التاريخي للرئيس الأمريكي روزفلت Franklin D. Roosevelt حول حالة الإتحاد في 6 جانفي 1941، حيث أشار إلى الحريات الأربعة (حرية التعبير، حرية العبادة، التحرر من الخوف، التحرر من الحاجة)²، وقد برز كمفهوم في النصف الثاني من العقد الأخير للقرن العشرين كنتيجة لجملة من التحولات العالمية، من خلال إنتشار النزاعات الإثنية Ethnic Conflicts وما إنجر عنها من ضحايا في صفوف المدنيين، ولعولمة المشاكل البيئية وإنتشار الأوبئة والفقير³ و العنف الهيكلي، و الإبادة الجماعية، وانتشار المجاعة وتفاقم الأزمات المستعصية، سيما الإحتقانات الطائفية والعرقية والجهوية، وهو ما دفع بالعديد من الدول المتوسطة خاصة النرويج إلى طرح سياسات الأمن الانساني في جدول أعمال سياستها الخارجية، حيث صدرت وثيقة السياسة

¹ - سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتهديداته- دراسة نظرية في المفاهيم والأطر-"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد19، صيف 2008، ص12.

² - Kevin Boyle et Sigmund Simonse, " La sécurité humaine, les droits de l'homme et le désarmement", p6.

http://www.peacepalacelibrary.nl/ebooks/files/UNIDIR_pdf-art2146.pdf . accessed: 28/10/2015.

³ - عبد النور بن عنتر، "تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص59.

الخارجية النرويجية عام 2008، بعنوان "السياسة الإنسانية النرويجية"¹.

1- مقارنة الأمم المتحدة: ظهر مفهوم الأمن الإنساني من خلال تقرير التنمية البشرية لعام 1994 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، وركز على صون كرامة الإنسان وتلبية احتياجاته المادية والمعنوية، حيث يتحقق الأمن الإنساني من خلال التنمية الاقتصادية المستدامة والحكم الرشيد والمساواة الإجتماعية وسيادة القانون وإنعدام التهديد والخوف.²

شكل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لسنة 1994، الوثيقة الأساسية التي إعتمدت مقارنة الأمن الإنساني، وأعطت للمفهوم صفة العالمية، وقد عالج هذا التقرير أنماط التهديدات التي تواجه العالم اليوم، والتي تعرقل التنمية، وحسب التقرير، فإن الأمن الإنساني يعني ركيزتين أساسيتين هما: **الوقاية من الحاجة والتحرر من الخوف**، كما حدد سبع متغيرات تشكل كلها محتوى الأمن الإنساني، مع ضرورة التلازم بين الأمن في جانبه الجسدي للفرد عن طريق حمايته من أي تهديد يمثل خطرا على حياته، وشقه المادي في حماية الإنسان من الفقر.³

وبشكل أهم، فإن التقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1997، فرق بين ما كان يعتبر سابقا الأبعاد الكمية والنوعية للأمن الإنساني، ورسمت حدود فاصلة بين الفقر Poverty (دولار واحد) أو أقل في اليوم، والفقر الإنساني (الأمية، عدم الرعاية الصحية...) فالفقر والإنساني غالبا ما يكونان مرتبطين ببعضهما الآخر، وهتان الخاصيتان للفقر مرتببتان تماما بالناحيتين الكمية والنوعية للأمن الإنساني، هذا الأخير الذي يستغرق جهدا وعملا دؤوبا من قبل المنظمات الدولية والإقليمية، لأن الفقر واللامساواة يشكلان أهم تهديدات الأمن الإنساني محليا وإقليميا ودوليا.⁴

¹- Filippo Costa Buranelli, "Human Security the same of Human Rights", p2. Accessed: 28/10/2015

https://www.academia.edu/1125368/Human_Security_and_Human_Right

²- محمود شاكر سعيد وخالد بن عبد العزيز الحرفش، **مفاهيم أمنية**، الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، ط1، 2010، ص11.

³-United Nation Development Program, **Human Development Report 1994**, "New Dimensions of Human Security", New york, oxford university press, 1994, P26.

⁴- علي أحمد الطراح وغان منير حمزة، "الهيمنة الاقتصادية العالمية والتنمية والأمن الإنساني"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد4، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ماي 2003، ص7.

قدم الأمين العام السابق للأمم المتحدة **كوفي عنان** سنة 2000، تعريفا شاملا لمفهوم الأمن الإنساني أثناء تقديم مشروع الألفية*، حيث يرى **عنان** أن الأمن الإنساني في معناه الشامل يعني ما هو أبعد من غياب العنف المسلح، فهو يشتمل على حقوق الإنسان والحكم الرشيد Good governance، والحق في الحصول على فرصة التعليم والرعاية الصحية، والتأكد من أن لكل فرد لديه الفرصة والقدرة على بلوغ إحتياجاته الخاصة، وكل خطوة في هذا الإتجاه هي خطوة نحو التقليل من الفقر وتحقيق النمو الإقتصادي ومنع النزاعات، فتحقيق التحرر من الحاجة والخوف وحرية الأجيال القادمة في أن تراث بيئة طبيعية وصحية، من الأركان المترابطة لتحقيق الأمن الإنساني ومن ثمة تحقيق الأمن القومي.¹

تعرف **لجنة الأمن الإنساني عام 2003**، أن أمن الإنسان هو الحماية الجوهرية لحياة جميع البشر بطرائق تعزز حريات الإنسان وتحقيق الإنسان لمتطلباته، فالأمن الإنساني يعني حماية الحريات الأساسية التي تمثل أساس الحياة من خلال حماية الناس من التهديدات والأوضاع القاسية، كما يعني إستخدام العمليات التي تبني على تطلعات الناس، من خلال إيجاد النظم السياسية والإجتماعية والبيئية والإقتصادية والعسكرية التي تمنح للأفراد مقومات البقاء على قيد الحياة وكسب العيش والكرامة، فالأمن الإنساني مفهوم دينامي.²

كما أشار **تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009** للأمن الإنساني بأنه: " يتمثل في التهديدات الشديدة والمنتشرة والممتدة زمنيا وواسعة النطاق التي تتعرض له حياة الفرد وحرية" ووفق هذا التعريف فالحرية هي محور الفرد والتي يجب حمايتها من التهديدات سواء داخلية أو خارجية، حيث تتحدد درجة الخطورة في هذه التهديدات بأربعة عوامل و هي: الشدة، المدى إتساع النطاق، الإمتداد الزمني.³

* تم التوقيع على مشروع الألفية في سبتمبر 2000 ، حيث إتفقت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والبالغ عددها 192 دولة، ومشاركة ما لا يقل عن 23 منظمة دولية، على ضرورة تحقيق ثمانية أهداف بحلول عام 2015 وأهمها مكافحة الفقر والامية والأمراض والتمييز ضد المرأة.

¹ - خديجة عرفة محمد أمين، **الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق، في الواقع العربي والدولي**، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1 ، 2009، ص39.

² - برنامج الأمم المتحدة، **لجنة الأمن الإنساني**، "أمن الإنسان الآن"، نيويورك، 2003، ص4.

³ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009**، "تحديات أمن الإنسان في المنطقة العربية"، بيروت: شركة كركي للنشر، 2009، ص25.

2- مقارنة الحكومة الكندية واليابانية:

أ- المقاربة الكندية للأمن الإنساني (البعد السياسي): تعتبر كندا من بين أهم الدول التي ساهمت في تقديم مقاربات نظرية لتفسير الأمن الإنساني، والتي صنفها الباحثون في إطار المقاربة الجزئية نوعا ما أو الضيقة للمفهوم، حيث يركز التصور الكندي على البعد السياسي للأمن الإنساني، من خلال حماية الأفراد أثناء النزاعات المسلحة، ويعد **Liyord Axworthy** وزير الخارجية الكندي السابق من أبرز المدافعين على هذا الطرح، قدم تعريفه في عام 1996 مفاده أن: " الأمن الإنساني في جوهره يعني سلامة الإنسان من كل التهديدات العنيفة، والماسة بحقوقه وسلامته وحياته، وهو شرط أو حالة الكينونة التي تميز التحرر من الخوف".¹

فالأمن الإنساني هو التحول في المنظور، ووسيلة بديلة لرؤية الإنسان كمرجعية بدلا من التركيز حصرا على أمن الدول، إذ يستلزم وجود إجراءات وقائية للحيلولة دون وقوع تهديدات ومخاطر متوقعة، فالمقاربة الإنسانية للأمن تعتبر منهجا بديلا وشاسعا للعمل الإنساني يأخذ بعين الاعتبار دوافع إنعدام الأمن مع ضرورة توفير إمكانيات و مستلزمات السلامة الفردية في الأهداف البعيدة المدى.²

وعلى هذا الأساس طرحت كندا الأمن الإنساني كأحدى أولويات أجندتها الأمنية في سياستها الخارجية، وذلك من خلال تحديد خمسة محاور أساسية تشكل أولويات كندا لتحقيق الأمن الإنساني، وتتمثل في: حماية المدنيين، والمشاركة في عمليات حفظ السلام، والعمل على منع النزاعات، وكذا إيجاد آليات للحكم الرشيد والمحاسبة وتحقيق الأمن.³

¹- Alexandra, Amouyel, "What is Human Security", Journal of Centre for Peace and Human Security, issues1, April2006, p17

²-Lloyd, Axworthy, Human security Safty for people in changing world, Ottawa canada, April 1999.

³- خديجة عرفة محمد أمين، الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي، مرجع سبق ذكره، ص139.

جدول رقم (2): مقارنة بين المقاربة الأممية والمقاربة الكندية للأمن الإنساني.

مقاربة الحكومة الكندية	مقاربة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	
الأولوية للفرد لكن أمن الدولة ضروري	الأولوية للفرد	الأمن لمن؟
أمن الفرد والدولة	السلامة الشخصية، الرفاه، الحرية الفردية	ماهي قيم الأمن؟
العنف المباشر على المستويات: الوطنية والاجتماعية والدولية والعالمية	التركيز على العنف غير المباشر خاصة العوامل الاقتصادية والعوامل البيئية	ما هي تهديدات الأمن؟
تعزيز التنمية السياسية، الحوكمة العالمية، استخدام القوة الجماعية.	تعزيز التنمية البشرية، الإستدامة، الديمقراطية المشاركة على المستوى العالمي	ما هي أهداف الأمن؟

Kanti Bajpai "the idea of human security," accessed:28/10/2015.

https://www.researchgate.net/profile/Kanti_Bajpai/publication/2509

ب- المقاربة اليابانية للأمن الإنساني (البعد التنموي): طرحت اليابان تصور عميق للأمن الإنساني يتلاءم مع توجهات البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، إذ تقوم هذه الرؤية على كافة العناصر التي تهدد البقاء وإشكاليات الكرامة الإنسانية كالتحديات الإيكولوجية وانتهاك الحريات الأساسية وأنماط الجريمة المتطورة، إضافة لقضايا الهجرة والفقر ونقشي مختلف الآفات المزمنة، ورغم تركيز اليابان على الأبعاد الشاملة للأمن الإنساني، إلا أنها ركزت في سياستها الخارجية على البعد التنموي بطابعه الإقتصادي، ويتجلى ذلك من خلال دورها في إنشاء هيئة صندوق الأمن الإنساني العالمي¹، وفقاً للتصور الياباني، فإنه لا يمكن لأي دولة بمفردها مهما بلغت درجة تقدمها أن تحقق أمن مواطنيها، وذلك في ظل تعقد وتشابك مشاكل الأمن الإنساني، وهو ما يتطلب خلق حوار عالمي بشأنها يساهم في خلق إدراك عالمي لكافة أبعاد الأمن الإنساني بمختلف مخاطره، وتحديد أفضل السبل لمواجهتها، ومن أبرز المجالات التي

¹-Richard Jolly and Deepayan Basu ray, "The Human Security from Work and National Human", **Development Reports** : NHDR, occasional paper5, United Nations Development Programme, May 2006, P133.

طرحتها اليابان هو المجال التنموي الذي لا بد أن تأخذه الدول و الحكومات بعين الإعتبار كما أخذت اليابان مؤخرا في طرح مفهوم الأمن الإنساني الإقليمي Regional Human security من خلال التعاون مع دول جنوب شرق آسيا Southeast Asia¹.

3- المقاربة الأوروبية للأمن الإنساني: أدرج الأمن الإنساني بوصفه أحد العناصر الجوهرية للسياسة الخارجية المشتركة المتعلقة بقضايا الأمن، كونه لا يهدف إلى تحقيق الإستقرار فقط بل يذهب إلى الدمج بين العديد من المفاهيم كحقوق الإنسان والتنمية البشرية، وأعطاه دورا في مجال الأزمات ومنع الصراعات والمساعدات العسكرية التي يقدمها الإتحاد الأوروبي، فهو وسيلة لإغلاق الفجوة بين المفاهيم الأمنية التقليدية والحديثة بما ينسجم مع مبادئ الإتحاد الأوروبي، حيث وضع تحقيق الأمن الإنساني في صلب سياسات الإتحاد، بما يؤدي إلى إحترام حقوق الإنسان، وهو ما أكدته وثيقة الإتحاد الأوروبي عام 2004 بعنوان "إستراتيجية أوروبية لتحقيق الأمن الإنساني"².

4- تعاريف الأبحاث الأكاديمية:

* **جورج ماكلين (George Maclean):** يعرف الأمن الإنساني بأنه: "عملية تحويل التوجهات من الأمن الوطني إلى أمن الأفراد، فالأمن الإنساني لا يتحقق من خلال قوة الدولة كوحدة سياسية، بل يقوم على حماية الأفراد والتركيز على رفاهية الإنسان ونوعية حياتهم فالأمن الإنساني هو الحماية من العنف غير الهيكلي الذي يترافق مع إعتبارات عديدة غير مرتبطة بالتكامل الإقليمي مثل مشاكل الهجرة Immigration ، فالمقاربة التقليدية للأمن تقوم على أساس العنف الهيكلي، أما الأمن الإنساني يرتبط بقضايا العنف غير الهيكلي"³.

* **محبوب حق:** الأمن الإنساني يعني: "أمن الإنسان بدلا من أمن الأرض، وأمن الفرد بدلا من الأمم، والأمن من خلال التنمية وليس من خلال الأسلحة، وهو أمن الأفراد في كل مكان في منازلهم وفي وظائفهم".

¹ - خديجة عرفة محمد أمين، الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الـوقع العربي والدولي، مرجع سبق ذكره، ص121.

² - إنعام عبد الكريم أبو مور، "مفهوم الأمن الإنساني في حقل نظريات العلاقات الدولية"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الأزهر - غزة، ص 56-57.

³ - George Maclean "The changing Concept of Human Security : Coordinating National and multilateral responses" <http://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/713613535?journal> accessed: 29/10/2015

* راميش ثاكور (Ramesh Thakur): يعرف الأمن الإنساني بأنه: " يشير إلى نوعية الحياة لأفراد المجتمع، وأي شيء يقلل من هذه النوعية مثل الضغوط الجغرافية أو الدخل المحدود للموارد يعد تهديداً للأمن الأفراد، وعلى العكس من ذلك، فإن أي شيء يمكن أن يحمي من نوعية الحياة وتحقيق التنمية الاقتصادية يعد تحسناً لنوعية الأمن الإنساني"¹

* شارل فيليب دافيد (Charles Philippe David): يرى أن الأمن الإنساني هو: "حالة التواجد في مأمن الحاجة الاقتصادية والتمتع بنوعية حياة مقبولة وبضمان ممارسة الحقوق الأساسية، فالأمن الإنساني لا ينحصر في مراقبة ونزع السلاح، بل يتمثل في تحقيق التنمية المستدامة والحريات الأساسية وحكم القانون والحكم الرشيد."²

* كاري كينغ وموراي (King and Murray): يعتبر الباحثان أن: "الأمن الإنساني يشير إلى عدد السنوات المستقبلية التي يقضيها الأفراد خارج حالة الفقر العام، فالفقر العام يحدث عندما يقع الفرد تحت ضغط وتحدي أي مجال أساسي من مجالات رضاء الإنسان."³

* كارولين توماس: تعرف الأمن الإنساني أنه يتمثل في: " حالة توافر الاحتياجات المادية للأفراد بالإضافة إلى تحقيق الكرامة البشرية، والأمن الإنساني لا يمكن أن يتجزأ، فهو لا يمكن أن يتحقق بواسطة أو من أجل مجموعة واحدة على حساب فئات أخرى، ورغم الأبعاد المادية التي تشكل جوهر الأمن الإنساني، فإنه بالإضافة لذلك يتشكل من الأبعاد غير المادية."⁴

* صابينا ألكير (Sabina Alkir): يعتبر تعريف ألكير من أهم التعاريف الإجرائية للأمن الإنساني، وفي تفصيلها للمفهوم، لم تكتفي بذكر أبعاد الأمن الإنساني، بل تضمن نقاط جوهرية يركز عليها المفهوم، حيث يهدف الأمن الإنساني لحماية وصيانة المقومات الوجودية للفرد ضد التهديدات الخطيرة والطويلة المدى، من خلال إعتبار الفرد بمثابة مواطن عالمي، وهو ما يفرض على الكل التجند لضمان حقوقه وكرامته، كما تعتبر الدولة في هذا الشأن عاجزة عن

¹-Sharbanou Tadjbakhsh and anuradha, M.chenoy, Human Security ; concepts and Implications, 1st ed, UK : Routledge, 2007, p46.

²-Charles Philippe David et Béatrice pascal, "Précurseur de la Sécurité humaine, le sénateur Raoul Dandurand" études internationales, Vol31, N° :4, Décembre 2000, PP 649,651.

³- Cary King and Christopher Murray, "Rethinking Human security",op-cit.

⁴- خديجة عرفة محمد أمين، الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي، مرجع سبق ذكره، ص40.

ضمان أمن أفرادها، وهو ما يستلزم ضرورة تضافر الجهود بين مختلف الأطراف وإصلاح المؤسسات الدولية التي لا بد أن تحمل على عاتقها مسؤولية تأزم الأوضاع الإنسانية من خلال إستراتيجيات وقائية Preventive strategies على كافة الأصعدة لمجابهة تهديدات الأمن البشري، وتفاذي إنتشارها عن طريق آليتي الإنذار المبكر والإستجابة المبكرة.¹

المطلب الثاني: أبعاد الأمن الإنساني.

حدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1994 مضامين مفهوم الأمن الإنساني، من خلال سبعة أبعاد حركية متكاملة، حيث تعتبر من أهم التصنيفات الحديثة والمعتمدة من طرف أغلب المختصين في الدراسات الأمنية والسياسية، تتمثل هذه الأبعاد وفقا للتقرير في: الأمن الإقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الشخصي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن المجتمعي و الأمن السياسي.²

في هذا المطلب سنحاول التطرق لهذه الأبعاد من خلال تقسيمها إلى فئتين هما: الأبعاد الكيفية، والأبعاد الكمية.

الفرع الأول: الأبعاد الكيفية.

تشمل الأبعاد الكيفية كل من الأمن الشخصي، الأمن المجتمعي، الأمن السياسي.

1- الأمن الشخصي (الفردي) Personal Security.

يقصد بالأمن الشخصي تمكين الإنسان من تحقيق خصوصياته اللغوية والعقائدية والثقافية وكذلك تمكينه من تكوين عائلة وتحقيق طموحاته في ظل نظام مجتمعي قائم على أساس التساوي في الفرص والعدالة في التوزيع³، فالحاجة إلى الأمن هي محرك الفرد في كافة المجالات لتحقيق أمنه والحفاظ على بقاءه، حيث تتضمن الحاجة إلى أمنه ضرورة شعور الفرد أنه يعيش في بيئة صديقة مشبعة للحاجات، وأن الآخرين يحترمونه ويقبلونه داخل الجماعة

¹- Sabina Alkire, "a Conceptual Framework for Human Security", accessed: 30/10/2015.

<http://www.qeh.ox.ac.uk/pdf/crisewps/workingpaper2.pdf>

²- United Nations development programme, Human development report, "New dimensions of human security", op-cit, P25.

³- محند برفوق، "الأمن الإنساني مقارنة إتمو- معرفية"، ص10. تم تصفح الموقع في: 2015/11/2

<http://boulemkahel.yolasite.com/>

وأنة مستقر وآمن أسريا ومتوافق إجتماعيا، وأنه مستقر في سكن لائق وله موارد رزق مستمرة وأنه آمن وصحيح جسميا ونفسيا.¹

يركز الأمن الشخصي على الفرد بغض النظر عن جنسه ولغته، و هويته القومية دون تمييز للأفراد الحق في المحافظة على حياتهم الشخصية، وعلى العيش معا في محيط نظيف لا يعرض أجسامهم للخطر، ويكون هذا عن طريق حماية الناس من الأخطار ومن التهديدات الواسعة الشاملة للعنف من طرف الدولة والجماعات الأخرى، وهذا يضم كل ما يهدد بقاء الفرد مثل الإجرام ومختلف أعمال الإغتصاب والتهديدات المختلفة، فالأمن الشخصي يكون ضد العنف في مختلف الدول، المتقدمة منها والمتخلفة على حد سواء.²

2- الأمن المجتمعي (Community Security): يهدف الأمن المجتمعي إلى تحقيق الأمن والإستقرار والإطمئنان للمجتمع سواء أفراد أو مجتمعات، وتنمية الشعور بالإنتماء والولاء، كما يستلزم الأمن الإجتماعي تأمين الخدمات الأساسية للإنسان، فلا يشعر بالعوز والفقر والمرض ويشمل الخدمات المدرسية والثقافية والرعاية الإنسانية والتأمينات الإجتماعية ومواجهة الظروف الطارئة، فالأمن الإجتماعي يخص قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصيتها في اللغة، الثقافة، الهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها، وكذا التهديدات والإنكشافات التي تؤثر على أنماط هوية المجتمعات وثقافتها.³

يندرج ضمن الأمن المجتمعي: **الأمن الثقافي**، الذي يكمن في الحفاظ على الذات والهوية في مواجهة محاولات الإحتواء والهيمنة على الشخصية القومية، ولا شك أن الدفاع عن الوجود يكون قبل الدفاع عن الحدود خاصة في عصر العولمة وما تفرضه من تحديات على أمن الأفراد.⁴

¹ - محمد جمال مظلوم، **الأمن غير التقليدي**، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، 2012، ص235.

² -Hideaki Shinoda, "The concept of Human Security historical and theoretical implications", accessed 5/11/2015 <http://scholar.google.com/scholar?hl=fr&q=Shinoda>

³ - عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: أوروبا والحلف الأطلسي**، مرجع سبق ذكره، ص16.

⁴ - محمد محمود النيجيري، **الأمن الثقافي العربي: التحديات والآفاق المستقبلية**، الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1991، ص17.

يهدف الأمن المجتمعي إلى حماية الناس من تلاشي العلاقات التقليدية والقيمية، ومن العنف الإثني و من أخطار و الممارسات والإعتداءات، كما يهدف لبقاء الثقافات، فهو النوعية الراقية للحياة الكريمة للمواطنين، من خلال ضمان الحماية من التمييز المؤسس على السن و الجنس و الإنتماء، في ظل الوقاية من الحاجة أياً كانت، غذائية، إقتصادية أو ثقافية.¹

3- الأمن السياسي (Political Security): يرتبط الأمن السياسي بتوفير آليات المشاركة للأفراد في القرارات المتعلقة بالبيئة والتنمية، و ما يتعلق بالتخطيط أو التنفيذ، وسياسات للتمكين على مختلف المستويات²، ويهدف الأمن السياسي إلى الحفاظ على حقوق الأفراد الأساسية وإنجاح سياسات التنمية التي تتطلب إنجاز إصلاحات سياسية تسمح بمشاركة مختلف الفواعل في رسم السياسات المختلفة، حيث أمام تزايد تحديات العولمة وتشابك الإقتصاد العالمي، أصبح الأمر يتطلب خلق مناخ ديمقراطي يتسم بالمواطنة وتكافؤ الفرص وتعزيز المشاركة السياسية.³ فالأمن السياسي يستند إلى نظام ديمقراطي يعد الأساس في تحقيقه، فهو يشير إلى تواجد مجموعة العوامل غير العسكرية تمس بحقوق المواطنين والأخذ بالأسلوب الديمقراطي الذي يتضمن مساءلة صناع القرار، إحترام القانون، عن طريق وجود مؤسسات وقواعد تشمل الجميع وتكون منصفة وعادلة لكل الأفراد، لأنه دون وجود حكم فعال، يمنح المواطنين فرص التمكين والمشاركة، قد لا يكون هذا الحكم ممكن عملياً⁴، إلا من خلال إحترام معايير حقوق الإنسان كمكسب جوهري للجميع هدفها تحقيق الإستقرار السياسي والتخفيف من وطأة الفقر، مما يساهم في إستدامة الأمن السياسي ومنع نشوب الصراعات الداخلية.⁵

يتشارك الأمن السياسي مع الأمن الإنساني كجزء منه في الفكرة المتعلقة بالتمكين، أي بقضية تولي المواطن زمام الأمور بنفسه فيما يتعلق بمطالبه الأساسية، وهو يستخلص من

¹ - خديجة عرفة، "مفهوم الأمن الإنساني"، مجلة مفاهيم، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، العدد13، جانفي 2006، ص ص 13-12.

²-Khagram Sanjeev, "From the Environment and Human Security sustainable to Security and Development", Journal of Human Development, Vol4, Number2, July 2003, PP 201,295.

³-Philippe le prestre, "Sécurité environnementale et sécurité internationale", droit internationale, N° :11, 1998, P204.

⁴ - تقرير لجنة الأمن الإنساني، أمن الإنسان الآن، "تمكين الناس و حمايتهم"، نيويورك، 2003، ص66.

⁵ - Bertrand Ramcharan, "Human Rights and Human Security" accessed: 6 /11/2015.

<http://kms2.isn.ethz.ch/serviceengine/Files/EINIRAS/47842/ichaptersection>

المفهوم المعمق للأمن الإنساني وفق تقرير 1994 الذي يؤكد على الأمن هو عبارة عن حالة عدم وجود العنف الجسدي والتحرر من الخوف والحاجة ، من خلال قدرة الفرد على التأثير في صنع القرار السياسي.¹

الفرع الثاني: الأبعاد الكمية.

1- الأمن الإقتصادي (Economic Security): الأمن الإقتصادي حسب منظمة الأمم المتحدة، هو أن يملك المرء الوسائل المادية التي تمكنه من أن يحيا حياة مستقرة ومشبعة من خلال إمتلاك ما يكفي من المال لإشباع الحاجات الأساسية والتعليم، أي أن الأمن الإقتصادي يشمل تدابير الحماية والضمان التي تؤهل الإنسان للحصول على حاجاته الأساسية، وضمان الحد الأدنى لمستوى المعيشة.²

يعتبر الأمن الإقتصادي من أهم مقومات الأمن الإنساني، نظرا لما لعامل الإقتصاد من أهمية وتداخل في شتى مجالات الحياة، فلا يمكن الحديث عن تنمية بشرية من صحة وغذاء وتعليم إلا في ظل إقتصاد سليم، فلكل فرد حق العمل من أجل الحصول على الموارد اللازمة للحفاظ على وجوده، حيث يشكل الأمن الإقتصادي الضمانات التي تؤهل الإنسان للحصول على متطلباته الأساسية.³

يرتبط الأمن الإقتصادي بالأمن الموسع بالبنية الإقتصادية السائدة، فزيادة حدة الإعتماد المتبادل بين الدول في مسار إنتاجي متقدم يزيد من إحتماية تعرض هذه المسارات للتقلبات والإضطرابات، وهذه التهديدات ناتجة عن هشاشة الإقتصاديات الوطنية التي أصبحت مهددة بفعل عولمة الإقتصاد الدولي وهيمنة الشركات العابرة للقوميات وتحكمها في أسعار الأسواق العالمية.⁴

¹-Mary Kaldor, Human security Reflections on Globalization and Intervention, Cambridge, Polity Press, first published, 2007, P183.

²- ستيتي الزازية، "الثروة البترولية والأمن الإقتصادي العربي"، المستقبل العربي، العدد 432، فيفري 2015، ص35.

³- Shahrbanou Tadjbakhsh and Amuradha, OP-Cit, P21.

⁴- منيرة بلعيد، "الديناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي: دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة"، ملتقى الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق، الجزائر، أفريل 2008، ص102.

يمثل الأمن الإقتصادي بعدا أساسيا لتحقيق الأمن الإنساني بمفهومه المتكامل، كما يعتبر شرطا أساسيا للتحرر من الحاجة التي تشكل إلى جانب التحرر من الخوف عماد الأمن بمنظوره الجديد القائم أساسا على البعد الإنساني، غير أن تحقيقه يتطلب أكثر من مجرد تأمين دخل ثابت للفرد، سواء عن طريق عمل منتج ومدفوع الأجر أو عبر شبكة عامة وآمنة.¹

2- الأمن الغذائي (Food Security): يتمثل الأمن الغذائي في قدرة الدولة على تأمين الغذاء لمواطنيها سواء كان ذلك بالإنتاج المحلي أو بتأمين الإستيراد الآمن غير المتذبذب أو المعرض للأخطار الخارجية، كما يعني قدرة البشر في كل الأوقات على الحصول على الطعام الكافي والذي يضمن لهم حياة صحية نشيطة²، كما يعني الأمن الغذائي حصول الأفراد في كل الأوقات على كفايتهم من الغذاء الذي يجمع بين نوعية الغذاء وسلامته من أجل حياة صحية وذلك بتوفير إمدادات غذائية مستمرة، أي تمكن الدولة من تنظيم المواد الغذائية في مختلف الظروف والأحوال الداخلية في ظل تقلب الأسواق الدولية، وتحمل أعباء توفير إحتياجات المواطنين ومواجهة الإختلالات الغذائية نتيجة للعوامل الداخلية والدولية.³

يشير تقرير التنمية البشرية 1994 إلى أن الأمن الغذائي له صفتين هامتين هما: توفر الغذاء للأفراد من خلال البعد الكمي، ونوعية الغذاء ، وبحسب التقرير فإن الأمن الغذائي يعني: "حصول جميع الأفراد على المواد الغذائية الأساسية وفق نظام التوزيع العادل للمواد الغذائية وتكافؤ الفرص الاقتصادية والاجتماعية".⁴

فالأمن الغذائي هو التحرر من الحاجة (الجوع) بإعتباره حق إنساني في الحصول على مقومات البقاء على قيد الحياة.

3- الأمن الصحي (Health Security): يقصد بالأمن الصحي تمكين الإنسان من العيش في بيئة تؤمنه من الأمراض، كما توفر له أيضا الحق في التداوي وفي الإستشفاء وفي الوقاية

¹ - تقرير التنمية الانسانية العربية لعام 2009، مرجع سبق ذكره، ص99.

² - رزيقة غراب، "إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر: واقع وآفاق"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 13، جامعة سطيف، 2015، ص 51.

³ - سلاطنية بلقاسم وعرور مليكة، "معالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي وأبعاده"، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 5، جامعة بسكرة، جوان 2009، ص4.

⁴ - United Nations Development Programme, Human Development Report 1994, OP-Cit, P26.

منها¹، وذلك بضمان الحد الأدنى من الحماية والرعاية الصحية لجميع أفراد المجتمع، أي أن الأمن الصحي هو حق الفرد في أن يعيش بأمن عن المرض والحاجة، و الحق في توفير العلاج والأدوية اللازمة، فعدم الإهتمام الصحي يؤدي إلى إنتشار الأمراض المزمنة ومن ثمة الموت المبكر² وهي المعضلة التي تفرض على الحكومات ضرورة تعزيز النظم الصحية وفق المواصفات العالمية التي تضمن سلامة الإنسان من مخاطر إنتقال الأوبئة، من خلال نظم صحية فعالة ومستجيبة للطوارئ الصحية³.

تتصافر أربعة جوانب هامة تشكل مقومات الأمن الصحي، والتي نذكرها في النقاط التالية:⁴

- التوافر: يجب توافر مراكز صحية عمومية ومرافق وخدمات صحية كافية.
 - إمكانية الوصول: حيث يتاح للجميع بدون تمييز إمكانية الوصول إلى المرافق الصحية.
 - المقبولية: على جميع المرافق والخدمات الصحية أن تحترم الأخلاقيات الطبية والسرية وأن تكون ملائمة، وأن تراعي متطلبات النوع الإجتماعي لتحسين الحالة الصحية للمريض.
 - الجودة: من خلال توافر المرافق و الخدمات الصحية الملائمة وذات جودة عالية.
- يتطلب تحقيق الأمن الصحي ضرورة تعزيز النظم الصحية الوطنية بتوفير أعلى مستوى من الحماية والرعاية الصحية لجميع المواطنين، وهي الجبهة الأولى لمكافحة الأمراض المعدية منها والمزمنة، فالأمراض تنتسبب في طائفة صحية تثير قلقاً دولياً يشكل تهديد للأمن الإنساني الأمر الذي يستوجب تفعيل النظم الصحية بآليات الإنذار والإستجابة اللازمة لمنع إنتشار الامراض، عن طريق تزويد النظم الصحية بما يكفي من الموارد والموظفين لمواجهة هذا التحدي من خلال تكامل جهود المنظمات الدولية والإقليمية والحكومات إضافة إلى المجتمع المدني في تعزيز فعالية النظم الصحية من أجل تحقيق الأمن الصحي.⁵

¹ - محند برفوق، "الأمن الإنساني : مقارنة إتمومعرفية"، مرجع سبق ذكره، ص6.

² - United Nations Development Programme, "**Human Development Report 1994**", OP-Cit, P27.

³ - William Aldis, " Health Security as a Public Health Concept: a critical analysis", **Health Policy and Planning**, Number 375, june 2008,p 374.

⁴ - منظمة الصحة العالمية، "حقوق الإنسان والصحة والإستراتيجية والحد من الفقر"، القاهرة: المكتب الإقليمي للشرق الأوسط، 2010، ص10.

⁵ - منظمة الصحة العالمية، "الأمن الصحي الدولي: ورقة قضايا الإستثمار في الصحة لبناء مستقبل أكثر أمناً"، ص9. تم تصفح الموقع في:

<http://www.who.int/world-health-day/previous/2007/ar2015/11/7>

4- الأمن البيئي (Environmental Security): يتعلق هذا النمط من الأمن الإنساني بالبيئة وبتدهورات البيئة يوماً بعد يوم، من خلال تناقص الموارد الطبيعية الحيوية كالماء و الهواء النظيف، وتناقص الغطاء النباتي بسبب قلة الغابات وتلوث الجو بسبب مخلفات الصناعة¹ حيث يركز الأمن البيئي على إتخاذ سياسة بيئية على المستوى الوطني، الإقليمي والدولي لحماية الطبيعة والبشرية من الأخطار البيئية* الرئيسية التي تهدد الكرة الأرضية كالإحتباس الحراري، التلوث الهوائي، النفايات الصناعية الخطيرة، تناقص طبقة الأوزون وتلوث البحار والمحيطات والأنهار...، فهو يؤكد على ضرورة خلق السياسات والآليات والقوانين التي تدرج في منطقتها التسييري العقلاني ضرورة حماية البيئة من التلوث كشرط أساسي للبقاء.²

ويرى "مايرز" Mayers أن التغيرات البيئية مثل الكوارث الطبيعية، والكوارث التي هي من صنع الإنسان قد تجبر الملايين من الناس إلى النزوح، حيث يؤكد أن أسباب النزوح البيئية تتمثل في عوامل التصحر وإزالة الغابات ونقص المياه وإستنزاف المصادر الأساسية، وترتبط كل هذه العوامل بالنمو السريع للسكان في البلدان الأقل نمو، وكذلك إلى تغير المناخ العالمي وقد تؤدي هذه العوامل إلى إستنزاف الموارد الحيوية.³

فالأمن البيئي هو حماية البيئة ومواردها من الإنقراض والنقص الناجم عن المخاطر و الجرائم المتعمدة التي ترتكب في حق تنمية المصادر والموارد الطبيعية والإخلال بالتوازن البيئي، فهو مفهوم يعتبر المرجعية المنظمة والمراقبة لكل الأنظمة التي تجسد إستراتيجية بيئية من شأنها تحقيق الأمن والإستقرار العالمي.⁴

¹-Hideaki Shinoda, OP-Cit, P4.

* يؤكد روبرت كابلان على قابلية حدوث نزاعات مستقبلية تهدد البقاء المجتمعي ناتجة عن التهديدات البيئية، وهي في أغلبها نزاعات داخل الدولة نفسها وهذا يعني أنه من الصعب على الحكومات المحلية حماية مواطنيها من العنف بسبب الندرة البيئية والصراع على الموارد المتناقصة، مما يقلل من قدرة الدولة على مساعدة الفئات المهمشة من المجتمع، فالندرة البيئية تقاوم في أزمة النزاعات الداخلية.

²- مارتن غريفنيس وتيري أوكلهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، دبي: مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2002، ص 80.

³-Stephen Castles, "Environmental Change and Forced Migration : making sense of the debate", **Refugees Studies Centre**, University of Oxford, working paper N° : 70, P3. accessed 02/11/2015.

http://www.hants.gov.uk/forced_migration.pdf

⁴- محمد جمال مظلوم، مرجع سبق ذكره، ص ص196-197.

المطلب الثالث: تهديدات الأمن الإنساني.

نتطرق في هذا المطلب للتهديدات المباشرة وغير المباشرة للأمن الإنساني، التي تختلف بالنسبة للأفراد باختلاف الوقت في سبع فئات رئيسية إعتدتها التقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 1999، والتي حددها في سبعة تحديات أساسية تهدد الأمن الإنساني والتي تندرج ضمن سبع فئات رئيسية هي : إنعدام الأمن السياسي، إنعدام الأمن الاجتماعي، إنعدام الأمن الإقتصادي، إنعدام الأمن البيئي، إنعدام الأمن الصحي، إنعدام الأمن الفردي، إنعدام الأمن الغذائي.

يؤكد التقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2014 على أن المخاطر الهيكلية للأمن الإنساني تمثل مصدر للحرمان المستمر، حيث تؤدي هذه المخاطر المتجذرة في القيم الاجتماعية إلى سلوكيات تتطوي على التمييز، وتتشئ عوائق هيكلية تمنع الأفراد والمجموعات من التمتع بحقوقهم وممارسة خياراتهم، حيث تساهم المخاطر المتداخلة والمتشابكة الناجمة عن اللاأمن البيئي، الإقتصادي ... في تفاقم الأزمات التي تعرقل الأمن الإنساني.¹

الفرع الأول: اللاأمن السياسي، الاجتماعي، والإقتصادي.

* **الجريمة المنظمة Organized crime** : تتضمن الجريمة المنظمة نشاطا إجراميا معقدا وعلى نطاق واسع تتخذ مجموعة من الأشخاص على درجة عالية من التنظيم، وتهدف إلى تحقيق الثراء للمشاركين فيها على حساب المجتمع وأفراده، وهي غالبا ما تتم عن طريق الإهمال التام للقانون، وتتضمن جرائم تهدد الأشخاص، وتكون مرتبطة في بعض الأحيان بالفساد السياسي²، و تهدد الجريمة المنظمة أمن الأفراد ورفاهيتهم وكرامتهم، فضلا عن تهديدها للدول، وهذه الجرائم بما تحمله من وسائل للعنف تشكل تهديدا للأمن الإنساني، مما يؤدي إلى إضعاف الدول والتماسك الاجتماعي وتهديد شرعية النظم السياسية القائمة.³

¹ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية 2014**، "المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر"، نيويورك : البرنامج، 2014، ص10.

² - مايا خاطر، "الجريمة المنظمة العابرة للحدود وسبل مكافحتها"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 27، العدد03، 2011، ص511.

³ - أحمد إسماعيل إسراء، "الجريمة المنظمة وتحديات الأمن الإنساني في المنطقة العربية"، **مجلة السياسة الدولية**، المجلد 46، العدد 186، أكتوبر

2011، ص13.

تتميز العمليات الإجرامية في ظل العولمة بتخطي الحدود الوطنية، حيث أفرزت جريمة عالمية سعت الدول لمكافحتها بشكل متضامن فيما بينها، ذلك أن الضرر المتأتي من أعمالهم لم يصب دولة واحدة فقط، بل تعداها إلى العديد من الدول، مهددة الأمن البشري وتدمير القيم الأخلاقية والمبادئ العامة، وذلك عن طريق تجارة المخدرات والإتجار في البشر وغيرها من الأنشطة.¹

* **الإرهاب الدولي international terrorism** : تشكل الظاهرة الإرهابية أحد أهم تحديات تحقيق الأمن الإنساني، نظرا لما تخلفه من آثار سلبية على مختلف الجوانب تمس بكرامة الإنسان بل وبمسألة حياته، فالإرهاب يراد به إستعمال العنف غير القانوني أو التهديد به بأشكاله المختلفة كالإغتيال والتعذيب والتخريب بغية تحقيق أهداف سياسية، وهو ما يتفق مع التعريف الذي ورد في موسوعة علم العلاقات الدولية: " الإرهاب يشمل جميع النشاطات التي تقوم بها الدولة أو غير الدولة، ويتم فيها إستخدام العنف قصد تحقيق أهداف سياسية محددة".²

فالإرهاب- بشكل عام- هو ظاهرة معقدة، فهو نتاج تشابك العديد من العوامل النفسية الإجتماعية والإقتصادية والسياسية، ويصعب التطرق لهذه الظاهرة دون التعرف على طبيعة العلاقات فيما بينها، وكيفية تشابكها ودرجة تأثيرها، حيث تحدث ظاهرة الإرهاب بسبب غياب العدالة الإجتماعية وإنعدام الديمقراطية وتفشي الفقر، و الفهم الخاطئ للدين، وتمتد الظاهرة الإرهابية من الإرهاب الفردي إلى إرهاب الجماعات والدول، وصولا للإرهاب الإلكتروني الذي إزدهر بفضل التكنولوجيا والإنتشار الواسع لشبكة الأنترنت.³

* **النزاعات الإثنية**: تتمثل الخاصية المميزة لنزاعات ما بعد الحرب الباردة (الصراعات الداخلية) في إعتقاد أسلوب الإرهاب بين المجموعات المتصارعة وذلك عن طريق إستهداف المدنيين، الإبادة الجماعية، الإغتصاب ...، ويتم ذلك بالإعتقاد على أسلحة خفيفة وحروب عصابات لا تزاعي فيها القوانين والأعراف الدولية الخاصة بالحرب.⁴

¹- عارف غلابيني، "الجريمة المنظمة وأساليب مكافحتها". تم تصفح الموقع في : 2015/11/9

[http:// www.aim-council.org](http://www.aim-council.org)

²- دريس باخوية، "جرائم الإرهاب في دول المغرب العربي"، دفاتر السياسية والقانون، العدد 11، جامعة ورقلة، جوان 2014، ص100.

³- فايز عبد الله الشهري، إستعمال الأنترنت في تمويل الإرهاب وتجنيد الإرهابيين، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2012، ص51.

⁴- عادل زقاغ، "إعادة صياغة مفهوم الأمن- برنامج البحث في الأمن المجتمعي"، مرجع سبق ذكره.

تخلف هذه النزاعات تركة باهضة جدا تشمل إنهيار المجتمع، وغياب القانون، إنتشار الأسلحة الصغيرة، وتورط فئات متحاربة متعددة، إلى جانب إنتشار الجريمة والفساد اللذان يضريان بجذورهما بكل سهولة في حالات النزاع الإجتماعي الطويل الأمد، مما يتيح الفرصة لقادة الفصائل المتحاربة بالسيطرة على الإقتصاديات المحلية، وكثيرا ما تؤازرهم في ذلك شبكات الإجرام الدولية، وهو ما يؤدي إلى إنتشار الفوضى الإجتماعية وإنهيار المؤسسات السياسية.¹

* **تجارة الاسلحة Arms trade**: ظلت هذه التجارة الغير قانونية بمثابة الملنقى والمركز لنشاط العديد من الشبكات الإجرامية، بل أن بعضها عمل على إذكاء الفتن والنزاعات العرقية بهدف إنشاء أسواق جديدة للإتجار بالأسلحة الخفيفة.²

* **إنتشار أسلحة الدمار الشامل**: التحدي الذي يواجه الأمن الإنساني هو تطوير أسلحة الدمار الشامل وزيادة الإنفاق العسكري في شراء الأسلحة الفتاكة على حساب الإنفاق في المجالات الحيوية والرئيسية، وفي تقرير لجنة الأمن الإنساني أشارت إلى أن إنتشار الأسلحة النووية والكيميائية يعرض للخطر جميع الناس في كل البلدان النامية والمتقدمة، وأشارت إلى ضرورة مضاعفة الجهود الدولية لتعزيز نظام عدم الإنتشار النووي ومراقبة تنفيذ المعاهدات والإتفاقيات الدولية، من خلال جهود جادة لوقف إنتشارها.³

* **الهجرة غير الشرعية: illegal immigration** عبارة عن مفهوم يشير إلى سلسلة من الظواهر المختلفة، تشمل الأشخاص الذي يدخلون أو يظلون في دولة ليسوا من مواطنيها على خلاف ما تقتضيه القوانين الداخلية لتلك الدول، وتشمل المهاجرين الذين يدخلون أو يظلون في دولة دون تصريح، وضحايا التجارة غير المشروعة والإتجار بالبشر، وطالبي اللجوء المرفوض طلبهم والذين لا يمتثلون لأمر الإبعاد، والأشخاص المتحايلون على ضوابط الهجرة الشرعية.⁴

تهدد الهجرة غير الشرعية إستقرار الدول المتقدمة، هذا النوع من الهجرة أخذ منحى تصاعدي مع بداية الألفية الثالثة، حيث أصبحت دول الشمال تتخوف من تدفق الآلاف من

¹ - **تقرير الأمين العام**، اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة بتحقيق التنمية الإجتماعية للجميع في عالم معولم، الدورة الثانية، "تعزيز التكامل الإجتماعي في حالات ما بعد الصراع"، 3-14 أبريل 2000، ص 2-3.

² - إنعام عبد الكريم أبو مور، مرجع سبق ذكره، ص 72.

³ - عبد العظيم بن صغير، "الأمن الإنساني والحرب على البيئة"، **مجلة المفكر**، العدد 5، جامعة بسكرة، مارس 2010، ص 92.

⁴ - **تقرير اللجنة العالمية للهجرة الدولية**، "الهجرة في عالم مترابط: إتجاهات جديدة للعمل"، أكتوبر 2005، ص 35.

المهاجرين غير الشرعيين الذين ينفذون عليها بشتى الطرق، وأهم هذه الطرق هي وسيلة القوارب الصغيرة التي أصبحت في متناول الشباب للعبور بها إلى الضفة الأخرى، هذا بالرغم من المخاطر التي يجابهونها وعلى رأسها مفاجآت البحر وظروفه، وكذلك إمكانية الاعتقال و التعذيب في حالة النجاح في الوصول إلى الضفة الأخرى.¹

* **الفقر**: يظل الفقر من أخطر التهديدات الثابتة للأمن الإنساني من خلال تأثيره على مختلف أبعاده، ولتغيبه للشروط الضامنة للتحرر من العوز freedom from hunger.

الفقر نوعان: فقر مالي وفقر إنساني، حيث لا يقتصر الفقر على البعد المادي، بل هناك العديد من الأشخاص أميين، فالفقر لا يتحدد من خلال الدخل الضعيف فقط، وهو ما يؤكد التقرير الإنمائي 2001 على أن الفقراء، ليس لهم أي وسيلة مواجهة للعوامل الاقتصادية والاجتماعية المحددة لمعيشتهم ورفاهيتهم، فالفقر لا يتعلق فقط بعدم التمكين من تلبية الحاجيات الأساسية بل يعني أساسا الحرمان من القدرات البشرية، وفي هذا المنظور يكاد الفقر مرادفا للعجز والتدني وإمكانية التوصل لرأس المال والتحكم فيه، ويتضمن رأس المال هنا جانب مادي وآخر بشري، وهكذا تقفل الحلقة المفقودة للفقر من خلال البطالة.²

فالبلدان الأشد فقرا* لا تمتلك الموارد اللازمة لتمويل الإستثمارات المطلوبة بغية الوصول إلى العتبات الحاسمة في البنية التحتية والتعليمية والصحية، كما لا تمتلك الموارد للإستثمار في الزراعة والصناعة على نطاق ضيق لتحسين إنتاجية العمال، ولا يمكنها إنتظار النمو الإقتصادي لكي تولد الموارد، فالأطفال يموتون جوعا قبل أن يولدوا.³

¹- ناجي عبد النور ، "الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط: ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي"، في: ملتقى الجزائر والأمن في المتوسط، قسنطينة، 2008، ص119.

²- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002، "خلق الفرص للأجيال القادمة"، عمان: أيقونات للخدمات المطبعية، 2002، ص90.

* يشير البنك الدولي إلى اعتبار البلدان الأشد فقرا هي تلك الدول التي يعيش مواطنوها على مستوى دخل فردي يساوي أو يقل عن دولار واحد في اليوم، وتتميز هذه الدول بارتفاع معدلات الجوع وسوء التغذية ونفسي الأمراض المعدية، كما تشهد هذه البلدان إنتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ومستلزمات الكرامة الإنسانية بل تهديد حق الحياة في حد ذاته.

³- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية 2003، "أهداف التنمية للألفية: تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة"، نيويورك: البرنامج، 2003، ص11.

الفرع الثاني: اللأمن البيئي ، الصحي، الغذائي، والشخصي.

* **تدهور البيئة:** يتمثل التهديد البيئي في الأخطار الرئيسية التي تهدد الكرة الأرضية كالإحتباس الحراري، أو التلوث الهوائي والنفايات الصناعية الخطيرة، وتناقص طبقة الأوزون وتلوث البحار، والمحيطات والأنهار، وظاهرة التصحر، وتدمير الغابات.¹

يرعب التغير المناخي مستقبل البشرية جمعاء، فقد زادت درجات الحرارة العالمية بحوالي 0,7 درجة مئوية منذ بداية الحقبة الصناعية ومعدل الزيادة في تسارع، هناك دليل علمي قاطع يربط بين الإرتفاع في درجة الحرارة والزيادة في تركيز الغازات الدفيئة في جو الأرض، فالقرن الواحد والعشرون من أكثر القرون دفئا، و يعكس هذا الأمر جزئيا قيام آثار الغازات الدفيئة يعززه التلوث الناجم على النشاطات الإنسانية والدولية.²

ويمكننا إجمال أهم مخاطر التهديدات البيئية فيما يلي:

- ظاهرة الإحتباس الحراري Global Warming : يعرف الإحتباس الحراري بأنه الزيادة في درجة حرارة أدنى بمعدل ثلاث درجات مئوية، ما يهدد الآلاف من الأنواع البيولوجية ويقلل من خصوبة التربة والأراضي الزراعية، بالإضافة إلى ذوبان ثلوج القطبين بسرعة لا تقدر، مما يرفع أيضا من مستوى المياه والمحيطات الأمر الذي يهدد بزوال مناطق بأكملها، ومن ثم زوال البشرية جمعاء.³

- التصحر Desertification: يعرف التصحر بأنه تدهور الأرض في المناطق الجافة وشبه الجافة وتحت الرطوبة، وينتج من عوامل عديدة منها، تغيرات المناخ ونشاط الإنسان، وتشير الإتفاقية الدولية لمكافحة التصحر لعام 1994 أن الأرض هي النظام البيئي الذي يجمع التربة وموارد المياه والتفاعلات البيئية التي تحفظ النظام توازنه.⁴

- الندرة المائية: الحرمان من الحصول على المياه هي أزمة تعرقل الأمن الإنساني، وتفرض على قطاعات كبيرة من البشرية أن تحيا في ظل الفقر، ويزيد عدد من يموتون بسبب الأمراض

¹ - منظمة الصحة العالمية، يوم الصحة العالمي 2007، "ورقة قضايا الإستثمار في الصحة لبناء مستقبل أكثر أمنا"، مرجع سبق ذكره.

² - مارتن غريفيش وتيري أوكلهان، مرجع سبق ذكره، ص33.

³ - عبد الرزاق مقري، مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ط1، 2008، ص344.

⁴ - محمد عبد الفتاح القصاص، " التصحر: تدهور الأراضي في المناطق الجافة"، مجلة عالم المعرفة، العدد 242، فيفري 1999، ص7.

التي تسببها هذه الأزمة عدد من يموتون بالسلاح في أي حرب، كما أن اللاأمن المائي يمثل شرخا في الأمم الغنية والفقيرة على حد سواء، كما تحدث شرخا بين مواطني البلد الواحد¹. ويشير تقرير التنمية البشرية لعام 2006 عن هلاك ثمانية ملايين طفل كل عام بسبب المياه غير النظيفة وسوء الصرف الصحي، وهو رقم يتضاءل أمامه أعداد ضحايا الصراعات المسلحة، فليس هناك عمل إرهابي يخلف دمارا بشريا بقدر ما تخلفه أزمة المياه والصرف الصحي².

* **إنعدام الأمن الصحي:** أصبحت الدول الفقيرة ضحية إنتشار الأوبئة التي تفتك بملايين الأشخاص، مهددة بزوال العنصر البشري فيها، وتتمثل أخطر الأوبئة في مرض فقدان المناعة خاصة في إفريقيا، وهذا المرض لا يمس فقط الصحة بل كل مجالات التنمية، ومحاربتها لا تستدعي مخططات وطنية، ولكن برامج للتقليل منها، حيث تعد الأمراض متقلا للاقتصاد والإستقرار والأمن الإنساني.

فإن انتشار الأوبئة هي المههد الرئيسي للأمن الصحي، ويصاب الأفراد بهذه الأوبئة نتيجة التلوث البيئي وعدم قدرتهم على الحصول على الخدمة الصحية، وبسبب سوء التغذية، فرض السيدا كنموذج يمثل كارثة إنسانية إذا لم يقاوم من طرف الجهات المعنية³.

* **إنعدام الأمن الشخصي:** يتمحور اللاأمن الشخصي في تزايد معدلات الإجرام، والمتاجرة بالمخدرات والإتجار بالبشر، فقد شهدت عملية المتاجرة بالنساء وبيع الأطفال مستويات مرتفعة سيما في بعض الدول الإفريقية، كما تمثل النزاعات المسلحة عامل يهدد الأمن الشخصي نظرا لما تحمله هذه النزاعات من أخطار تهدد حياة البشرية وتلحق أضرار فادحة بالإنسان⁴.

* **إنعدام الأمن الغذائي:** يعتبر اللاأمن الغذائي الحالة العكسية للأمن الغذائي، و يعني عدم قدرة الأفراد على الحصول على كميات كافية من الأطعمة المغذية والصحية التي يحتاجونها وذلك لعدة أسباب منها تلك المتعلقة بغلاء المعيشة، ونقص شروط الصحة الغذائية، إلى جانب

¹ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية لعام 2006، "ما هو أبعد من الندرة: القوة والفقير"، نيويورك: البرنامج، 2006، ص1.

² - نفس المرجع، ص3.

³ - إنعام عبد الكريم أبو مور، مرجع سبق ذكره، ص77.

⁴ - عدنان السيد حسين، العرب في دائرة النزاعات الدولية، بيروت: مطبعة سيكو، ط1، 2001، ص55.

الإختلالات على مستوى البيئة، وانعكاساتها على إستمرار توفر الغذاء.

يُميز البنك الدولي بين نوعين من اللأمن الغذائي:

- اللأمن الغذائي العابر: هو عدم القدرة المؤقتة للأسرة أو الفرد في الحصول على الغذاء الكافي.

- اللأمن الغذائي المزمن: هو عدم توفر الغذاء الكافي بشكل مستمر لعدم القدرة على الحصول عليه وتلبية الحاجات الغذائية الفردية والأسرية.¹

تعتبر تقلبات أسعار المواد الغذائية مصدر خطير على الأمن الغذائي، فأسعار المواد الغذائية تشهد تقلبات حادة منذ الأزمة المالية العالمية The global financial crisis عام 2007 وعندما ترتفع الأسعار يمكن أن تترك آثار طويلة المدى على الحالة النفسية والجسدية للأفراد، إذ تجد الأسر الفقيرة نفسها مضطرة لإستهلاك مواد غذائية أقل تكلفة، و أقل فائدة من الناحية الغذائية، ورغم الفائدة التي تعود على منتجي السلع الغذائية والبلدان المصدرة لها، إلا أنها تلحق أضرار جسيمة بالمستهلكين الفقراء.²

¹ - رانية ثابت الدروبي، "واقع الأمن الغذائي العربي وتغييراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24 ، العدد 1 ، 2008، ص288.

² - تقرير التنمية الإنسانية لعام 2014، مرجع سبق ذكره، ص47.

المبحث الثالث: العلاقة بين الديمقراطية والأمن الإنساني في ظل العولمة.

يثير مصطلح العولمة Globalization الكثير من النقاش والجدل، إبتداءً من التعريف بالمفهوم مروراً بتحديد القوى الفاعلة لها، إضافة إلى رصد وتحليل تأثيراتها على الدول والمجتمعات وبخاصة الدول النامية.

المطلب الأول: العولمة: تعدد المفاهيم وتنوع الآليات.

الفرع الأول: مفهوم العولمة.

1- الجذور التاريخية للعولمة*: يمكن أن نعتبر العولمة بأنها نتاج مراحل من الزمن تطور فيها هذا المفهوم، وانتشر عبر أفراد المجتمع الدولي، و لمعرفة النشأة التاريخية للعولمة يمكننا الرجوع إلى نموذج "رولاند روبرتسون" Roland Robertson في دراسة تخطيط الوضع الكوني (العولمة)، حيث يرى أن نقطة الإنطلاق هي ظهور الدولة القومية، معتمداً في ذلك على أساس أن إنتشار المجتمعات القومية في القرن العشرين هو فعل من أفعال العولمة.¹ يعتقد "روبرتسون" أن العولمة تطورت عبر عدة مراحل تاريخية تخللتها ظروف متميزة، توضح لنا كيف أن ظاهرة العولمة كظاهرة تاريخية لم تبرز فجأة دون مقدمات، بل سبقتها إرهابات عديدة أفضت إليها، وعلى هذا الأساس صاغ "روبرتسون" خمس مراحل متتابعة عن تطور العولمة، نوجزها فيما يلي:

*المرحلة الجينية: إستمرت في أوروبا منذ القرن الخامس عشر إلى منتصف القرن الثامن عشر، وهنا تبلور شكل المجتمعات القومية National societies.

* مرحلة النشوء: واستمرت في أوروبا من منتصف القرن الثامن عشر حتى عام 1870 وهنا تبلورت مفاهيم حول المجتمع الدولي والعلاقات الدولية International Relations.²

* يعتبر العالم السوسولوجي الكندي مارشال ماك لوهان أول من أطلق مفهوم العولمة في نهاية عقد الستينيات من القرن الماضي في معرض صياغة مفهوم " القرية الكونية" في كتابه المشهور " الحرب والسلام في القرية الكونية".

¹- مقدم عبيدات وعبد المجيد قري، "العولمة وتأثيرها على الاقتصاد العربي"، مجلة الباحث، العدد1، جامعة ورقلة، 2002، ص37.

²- المركز المصري لحقوق المرأة، "العولمة"، كراسات ثقافية، ص17، تم تصفح الموقع في: 2015/12/16

* **مرحلة الإنطلاق:** إستمرت من عام 1870 إلى العشرينيات من القرن العشرين، وفيها ظهرت مفاهيم الهويات القومية والفردية Individual.

* **مرحلة الصراع من أجل الهيمنة:** إستمرت هذه المرحلة إلى غاية منتصف الستينيات، حيث نشطت الحروب الفكرية حول المصطلحات الخاصة بالعولمة، وبرزت حروب كونية، و إرتقت الموضوعات الإنسانية humanitarian issues الهامة.¹

* **مرحلة عدم اليقين:** بدأت مع مطلع الستينيات وأحدثت أزمات في التسعينيات، كما أدت إلى إدماج العالم الثالث Third world في المجتمع العالمي، وتعمقت فيها القيم ما بعد المادية كما شهدت هذه المرحلة نهاية الحرب الباردة، وتوسعت المؤسسات الكونية والحركات العالمية.²

2- **تعريف العولمة:**

أ- **العولمة في المرجعية الغربية:** مصطلح العولمة ترجمة للمفردة الفرنسية "Mondialisation" والإنجليزية "Globalization" ، وهي كالتالي: العولمة، الكوكبة الكونية، والمتتبع للمسار الذي قطعه هذا المفهوم يدرك بصورة جلية أن الغلبة كانت للفظ العولمة وذلك بسبب كثافة إستخدامه في مختلف الأدبيات.³

إرتبط تعريف العولمة كظاهرة تتصل بمجموعة من التطورات في المجالات الفكرية والتكنولوجية والإقتصادية، و زادت من تقارب العالم وضيق أفقه، مما أدى إلى زيادة الوعي بما يحدث من حركة تتجه نحو تكوين عالم بلا حدود، أين تقاربت المسافات الجغرافية وترابطت المجتمعات.⁴

جوهر الرؤية الليبرالية* للعولمة، هو الإعتقاد الصارم بأن العولمة ظاهرة إيجابية، ينبغي على الجميع التكامل معها واللاحق بها، فالعولمة تعني ظهور إقتصاد عالمي مفتوح، ونشأة

¹ - يوسف بن يزة، مرجع سبق ذكره، ص 69.

² - مريم دندان، مرجع سبق ذكره، ص 73.

³ - محمد شقشوق، "العولمة الثقافية: المفهوم والتجليات"، *المجلة العربية للعلوم السياسية*، العدد 32، خريف 2011، ص 131.

⁴ - محمد حسين أبو العلا، *ديكتاتورية العولمة: قراءة تحليلية في فكر المتقن*، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2004، ص 34.

* جاءت الليبرالية بتنوعاتها المختلفة بإسهامات أكثر تفاؤلية للعلاقات الدولية ، فهي تعبر عن اتجاهات مختلفة حيث تمتد الليبرالية من المثالية الولسونية إلى الليبرالية الجديدة مروراً بأطروحات الليبرالية البنوية ، وتعتقد الليبرالية أن الوظيفة الأساسية للدولة هي حماية الحريات الفردية مثل حرية الرأي والتعبير والتدين، كما تؤكد على ضرورة إبعاد الدولة عن الإقتصاد، وتقليل دور الدولة في السياسة العالمية.

نظام أو إطار أوثق يتخطى نسق الدولة القومية، ويقوض السلطات لصالح القوى عبر الوطنية وهذه الرؤية نجدها بوضوح في طروحات "توماس فريدمان"¹

يرى "أنطوني جيندنز" Anthony Giddens في العولمة كتعبير عن عملية دياكتيكية تتمثل في الوجود الكثيف للعلاقات الإجتماعية على نطاق العالم والتي ترتبط بين المواقع المتباعدة بطريقة تجعل الأحداث الوطنية تكتسي طابع الأحداث التي تحصل في أمكنة بعيدة،² حيث يجب النظر إلى العولمة، من ثلاث زوايا أساسية، الزاوية الأولى هي العولمة كمنهجية وكإيديولوجية أو إطار نظري، أما الزاوية الثانية فهي إعتبار العولمة كظاهرة تقوم على مجموعة من الممارسات، في حين تتمثل الزاوية الثالثة في إعتبار العولمة بمثابة عملية.

يقصد **بالعولمة كظاهرة**، تلك الحالة التي تسود العالم وتتميز بمجموعة من العلاقات والعوامل والقوى، تتحرك بسهولة على المستوى الكوني متجاوزة الحدود الجغرافية للدول ويصعب السيطرة عليها، تساندها إلتزامات دولية أو دعم قانوني، ومنتجة لآثار تتعدى نطاق الدولة الوطنية إلى المستوى العالمي، لتربط العالم فيها بشكل كيان مترابط³ إقتصاديًا نتيجة لتزايد تدفق السلع و الخدمات و إختراق سيادة الدول بفعل دور الشركات المتعددة الجنسيات والقوى عبر الوطنية التي ساهمت في تزايد الإرتباط بين المجتمعات، بفعل التقدم التقني الذي جعل الحدود مائعة، في ظل سياسة الإعتماد المتبادل التي أدت إلى تقزيم السيادة الوطنية بظهور مؤسسات فوق قومية، يعتبرها المنظرون إندثاراً للدولة القومية وبداية تشكيل بذور الحكومة العالمية التي تسعى العولمة لتكريسها⁴.

يتصور "هارفي وميتلمان" "Harevey" and "Mittelman" أن العولمة ضغط وتوحيد المكان والزمان في الحياة الإجتماعية والثقافية والسياسية، ويساندهما في ذلك **كاستلز** "Castells" في كتابه "مجتمع المعلومات"، إذ حاول التأسيس لمفهوم الضغط الزمكاني في سياق صعود ما سماه المجتمع الشبكي.⁵

¹ - جهاد عودة، **النظام الدولي: نظريات وإشكاليات**، مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع، ط1، 2005، ص85.

² - Anthony Giddens, **The consequences of Modernity**, Cambridge: Polity Press, 1990, P65.

³ - منير نوري، "معوقات مسابرة العولمة الإقتصادية للدول العربية"، **مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد1، جامعة الشلف، 2004، ص87.

⁴ - Gao Shangquan, "Economic globalization: trends, risk prevention", **economic, social affairs**, number 1, 2000, p2.

⁵ - يوسف بن يزة، مرجع سبق ذكره، ص65.

ويعتقد "توماس فريدمان" **Thomas Friedman** " أن العولمة مرادفة للنظام الدولي الجديد وليست حالة حضارية جديدة، حيث تعد أهم آلية أفرزها النظام الرأسمالي العالمي من أجل تثبيتته وتدعيم معالمه، فهي نتاج لذروة التطور الذي عرفه هذا النظام، و الذي يعبر أساسا عن عزيمة الولايات المتحدة الأمريكية في بسط هيمنتها ونفوذها على العالم في إطار ما يسمى بأمركة العالم.¹

يرى "روزنو" **James Rosenau** " أن العولمة تعني: " عالمية الأحداث وتعميقها في مستويات التفاعل والإعتماد المتبادل **Interdependence** بين الدول والمجتمعات، وإنتشار المعلومات حول الأفكار والإقتصاد وإتاحتها لجميع الناس، وتذويب الحدود بين الدول والمجتمعات، وإنتشار المعلومات حول الافكار والإقتصاد وإتاحتها لجميع الناس، وتزايد حركات الأفراد، وتزايد معدلات التشابه بين الجماعات.²

في حين يعرف "ماقرو" **Mac Grew** " العولمة على أنها: " عملية يصبح بموجبها للأحداث والقرارات والنشاطات في مكان ما من العالم نتائج مهمة للأفراد والمجتمعات في أمكنة أخرى بعيدة".³

يوضح المفكر الفرنسي " براتراند بادى" **Bertrand Badie** أن العولمة أدت إلى تراجع دور الدولة، وكذلك سيادتها الداخلية وعلاقتها بالمجتمع الدولي، بسبب بروز لاعبين دوليين جدد حيث أصبحت الدولة تواجه أزمات وعوارض متعددة لصالح فواعل جدد يجمعون موارد تزداد خطورتها على مستقبل الدولة القومية.⁴

بالنسبة لأقطاب المدرسة الواقعية **Realist school** ، فهم يعتقدون أن العولمة لا تؤثر في سيادة الدول، في حين تؤثر على النظم الإقتصادية المختلفة والمجتمعات المتعددة، حيث تحتفظ الدولة بحق السيادة، فالعولمة قد تؤثر في حياتنا الإجتماعية والإقتصادية والثقافية ولكنها لا

¹ - عبد الناصر جندلي، "الاتجاهات الفكرية المفسرة لمدى تأثير العولمة ومؤسساتها المالية والإقتصادية على سيادة الدول في ظل النظام الدولي الجديد"، الملتقى الوطني حول مبدأ السيادة في ظل النظام الدولي الجديد، جامعة المدية ، 12 ماي 2010، ص3.

² - مي العبد الله سنو، الاتصال في عصر العولمة: الدور والتحديات الجديدة، بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1999، ص64.

³ - مبروك غضبان، المدخل للعلاقات الدولية، باتنة: سكاى نات للمعلوماتية والخدمات المكتبية، ط2، 2006، ص180.

⁴ - مسعود موسى الربيضي، "أثر العولمة في المواطنة"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، صيف 2008، ص112.

تتجاوز واقع النظام السياسي الدولي الذي تقوم عليه الدول كوحدات سياسية.¹

من خلال هذه التعاريف، نستطيع القول أن العولمة هي نمط سياسي إقتصادي ثقافي لنموذج غربي متطور يهدف لتحقيق غايات فرضها التطور المعاصر، فالعولمة تتمثل في مجموعة التوجهات الإستراتيجية تدور حول قضايا مثل الديمقراطية والليبرالية والأمن وإقتصاد السوق منظورها (في الغرب) يرون بأنها إيجابية في العموم.²

ب- العولمة في المرجعية العربية: تباينت التعريفات التي قدمها المفكرون العرب بخصوص العولمة، فيعرفها "برهان غليون" على أنها: " ديناميكية جديدة، تبرز داخل دائرة العلاقات الدولية و بدرجة عالية من الكثافة والسرعة، من خلال إنتشار المعلومات والمكتسبات التقنية، فهي ثمرة التطورات العلمية الموضوعية النابعة من منطق التنافس بين الدول والشركات وهي ثمرة إرادة النخب والدول في إستغلال هذه التطورات لتحقيق أهداف تتعلق بخدمة المصالح الإجتماعية Social interests.³

يذهب "إسماعيل صبري عبد الله" إلى الاعتقاد بأن العولمة هي: " التداخل الواضح لأمر الإقتصاد والإجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون إعتراف يذكر بالحدود السياسية للدول أو مظاهر الإنتماء إلى وطن محدد أو دولة معينة ودون الحاجة إلى إجراءات حكومية"⁴، أما "الجابري" فيرى العولمة أنها نظام يقفز على الدولة والأمة، وفي مقابل ذلك تعمل على التشتيت، حيث تؤدي عملية إضعاف سلطة الدولة بفضل آليات العولمة إلى إستيقاض أطر الإنتماء التقليدية محل الإنتماءات الوطنية، والمتمثلة في الطائفية ، والنتيجة هو تفتيت المجتمع وتشتيت شمله، كما أن العولمة تقتضي الخصخصة privatization أي نزع ملكية الدولة ونقلها للخواص في الداخل والخارج، حيث ينقلص دور الدولة في المراقبة و التوجيه في المجال الإقتصادي، في حين تنتقل صلاحيات السياسة الخارجية إلى مؤسسات المجتمع الدولي.⁵

¹ - جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص11.

² - إنعام عبد الكريم أبو مور، مرجع سبق ذكره، ص81.

³ - برهان غليون، "الوطن العربي أمام تحديات القرن والواحد والعشرين"، المستقبل العربي، العدد 232، جوان 1998، ص30.

⁴ - إسماعيل صبري عبد الله، "الكوكبة: الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية"، المستقبل العربي، العدد 222، 1997، ص4.

⁵ - محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر: العولمة - صراع الحضارات- العودة إلى الأخلاق- التسامح- الديمقراطية ونظام القيم- الفلسفة والمدنية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1997، صص149، 151.

يؤكد "عبد المطلب عبد الحميد" أن العولمة هي السمة الرئيسية التي يتسم بها النظام العالمي الجديد، الذي بدأ يتشكل في العقد الأخير من القرن العشرين، والقائم على تزايد درجة الإعتماد المتبادل بفضل إتفاقيات تحرير التجارة العالمية والتحول لآليات السوق، وإزالة كافة الحدود السياسية للدول التي حولت العالم إلى قرية عالمية مترامية الأطراف، تختفي فيها الحدود السياسية للدولة القومية، ويتفق في إطارها الفاعلون الرئيسيون على قواعد السلوك، وخلق أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي.¹

ويذكر "السيد يسين" ثلاث عمليات تكشف عن جوهر العولمة، تتعلق الأولى بإنتشار المعلومات بحيث تصبح متاحة لدى جميع الناس، أما الثانية فتتعلق بتذويب الحدود بين الدول فيما تكشف الثالثة عن زيادة معدلات التشابه بين الجماعات.²

ج- الفرق بين العولمة و العالمية:

يعتبر مصطلح العالمية **Universalism** من المصطلحات التي قد تبدو قريبة من مصطلح العولمة **Globalization** نتيجة للتشابه اللفظي، ولكن في الحقيقة لا صلة لها بالعولمة كمفهوم محدد، ولذلك إرتأينا التمييز بين المصطلحين لتجنب اللبس بينهما.

يفرق "الجابري" بين ما هو عالمي وما هو عولمي، حيث يرى أن العالمية تشير إلى الطموح في الإرتقاء بالخصوصية إلى المستوى العالمي، أو بعبارة أخرى هي إنفتاح المحلي على ما هو عالمي أو كوني، فهو طموح مشروع يعكس الرغبة بالإنفتاح على الآخر بهدف تبادل الأخذ والعطاء، ويهدف الحوار والتعارف والتلاقح بين الحضارات والثقافات، وهكذا يمكن النظر إلى العالمية باعتبارها إثراء للهوية الذاتية، أما العولمة فهي إرادة للهيمنة، فهي محاولة لقمع الخصوصيات القومية ونفي الآخر وسلب خصوصياته.³

إن العالمية نزعة إنسانية، وتوجه نحو التفاعل بين الحضارات، والتلاقح بين الثقافات، والمقارنة بين الأنساق الفكرية، والتعاون والتساند والتكامل بين الأمم والشعوب، حيث ترى العالم

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003، ص18.

² - يوسف بن يزة، مرجع سبق ذكره، ص66.

³ - محمد عابد الجابري، "العولمة والهوية الثقافية: عشر أطروحات"، المستقبل العربي، العدد 228، فيفري 1998، ص16.

فيها بمثابة منتدى الحضارات، بينها مشتركات إنسانية تجمعها، ومصالح وطنية وقومية وأمنية لابد من مراعاتها في إطار توازن المصالح، وليس توازن القوى بين هذه الأمم والحضارات.¹

نستنتج أن العالمية تعني الإنفتاح على العالم وتقبل واحترام جميع الأمم في ظل التنوع والتعدد الثقافي Multiculturalism، أما العولمة فهي تدل على إقصاء الآخر وعدم الاعتراف بالخصوصيات المتنوعة، من خلال سيادة نظرة غربية إستعلائية على باقي الثقافات والشعوب وفق منطق الهيمنة الغربية Western hegemony .

الفرع الثاني: قوى ومؤسسات العولمة.

توجد أربعة مؤسسات إقتصادية ومالية دولية تقوم بتجسيد أهداف العولمة وهي:

1- الشركات المتعددة الجنسيات: (MNCs) Multinational Corporations

إن عدد الشركات المتعددة الجنسيات في تزايد مطرد متمركزة في أقوى الدول العالمية، وهي: الولايات المتحدة، اليابان، فرنسا، ألمانيا، بريطانيا، والتي تملك ما يفوق عن 172 شركة*، حيث تحولت هذه الشركات إلى مؤسسات تسيطر على التكنولوجيا والإقتصاد Economy العالميين في هيئة دول عالمية من دون مسؤوليات Responsibilities.²

يقصد بالشركات المتعددة الجنسيات تلك الشركات التي ينتمي مالكوها إلى عدة جنسيات، أو التي تمارس نشاطها في العديد من الدول بهدف تعظيم ربح المجموعة وليس الفروع في كل دولة³، فهي مجموعة من المؤسسات Institutions غالبا ما تكون كبيرة الحجم تتطلق من قاعدة وطنية أي الوطن الأصلي لهذه الشركات، كما تكون الشركة الأم رائدة في قطاعها في حالات كثيرة، ويسبقه تصدير قوي ذو تركيز صناعي رائد عالميا.⁴

¹ - محمد عمارة، بين العالمية الإسلامية والعولمة الغربية، القاهرة: مكتبة البخاري للنشر والتوزيع، ط1، 2009، ص11.

* من الصعب جدا إحصاء عدد الشركات المتعددة الجنسيات نظرا للتضارب في الإحصائيات المقدمة بشأنها، حيث تشير بعض الإحصائيات إلى وجود حوالي 37000 شركة ، وتشير إحصائيات أخرى إلى 35000 ألف شركة تسيطر على إنتاج 22 سلعة عبر العالم.

² - عبد الناصر جندلي، التحولات الإستراتيجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة، باتنة: دار قانة للنشر والتجليد، ط1، 2010، صص106-107.

³ - بولعيد بلوج، "الشركات المتعددة الجنسيات ودورها في نقل التكنولوجيا في الدول النامية"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 35، جامعة قسنطينة، جوان 2011، ص238.

⁴ - شريفة جدي، "أثر إستثمار الشركات المتعددة الجنسيات على التنمية المحلية في الجنوب الشرقي الجزائري 2006-2012"، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد01، جامعة ورقلة، ديسمبر 2014، ص16.

فالعولمة تعمل لصالح الدول القوية التي تتحكم في هذه الشركات العملاقة وآلياتها بطريقة تمكنهم من تحقيق مآربهم، فلهذه الشركات دور كبير في التأثير على إتخاذ القرارات الإقتصادية الكبرى والحاسمة، كما أنها تقوم بالتأثير على كافة عناصر التنمية الإقتصادية.¹

تتمثل الإشكاليات الكبرى في تقليص وظائف الدولة أمام الشركات المتعددة الجنسيات، حيث تجد الدولة نفسها في وضع لا تحسد عليه لكونها تتخلى مرة أخرى عن مكانتها لصالح الشركات، مما يجعل وظائفها تتعدم تماما، بفعل كسر الحواجز الإقتصادية وفتح الأسواق وإلغاء الدعم ونشر الخصخصة وتدعيمها بدعوى المنافسة في الإقتصاد المعولم²، حيث تلعب الشركات المتعددة الجنسيات أدوار سياسية خطيرة، وتفرض وجهات نظرها على الدول الضعيفة عبر آليات الضغط التي تمتلكها، وتتحرك هذه الشركات على الصعيد العالمي غير معترفة بأية حدود جغرافية، متجاوزة بذلك القيود التقليدية على النشاط الإقتصادي والمالي والصناعي، عن طريق: عولمة الطلب، عولمة المنافسة، عولمة الإنتاج Globalization of production.³

2- صندوق النقد الدولي: (IMF) International Monetary Fund

تبلورت فكرة إنشاء صندوق النقد الدولي خلال مؤتمر برينتون وودز جويلية 1944 بحضور 44 دولة، حاولت وضع إطار للتعاون الإقتصادي يتجنب تكرار التخفيضات التنافسية لأسعار العملات التي ساهمت في حدوث الكساد الكبير خلال ثلاثينيات القرن الماضي، ويعمل الصندوق على تعزيز الإستقرار المالي والتعاون النقدي Monetary cooperation، والحد من الفقر في مختلف بلدان العالم، ويبلغ عدد أعضائه 188 دولة.⁴

يسعى صندوق النقد الدولي وبشكل تدريجي إلى تطوير أيديولوجية ليبرالية تتفق تماما مع العولمة الإقتصادية، وتعكس وجهة نظر الإقتصاد الحر، لذلك يمكن إعتباره من خلال أهدافه بتثبيت أسعار صرف العملات currency exchange ومناداته بإزالة الحواجز في وجه

¹ - عبد الناصر جندلي، التحولات الإستراتيجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة، مرجع سبق ذكره، ص107.

² - مبروك غضبان، مرجع سبق ذكره، ص175.

³ - محمد الغزالي، "سيادة الدول في ظل العولمة" تم تصفح الموقع في: 2015/12/19

<http://sciencesjuridiques.ahlamontada.net/t2116-topic>

⁴ - صندوق النقد الدولي، "لمحة عن صندوق النقد الدولي" تم تصفح الموقع في: 2015/12/19

www.imf.org/external/arabic/np/exr/.../pdf/glancea.pdf

التجارة الدولية، بأنه أنشئ لمساعدة الدول الرأسمالية الأعضاء من أجل حل مشاكل موازين مدفوعاتها، والحصول على العملات المطلوبة لتنظيم حالة التنافس بين الدول الرأسمالية.¹ بالرغم من الأهداف النبيلة التي يسعى صندوق النقد الدولي لتحقيقها في إطار المساعدات المالية للدول التي تعاني من إختلالات هيكلية، إلا أن الواقع يؤكد إنحراف الصندوق عن أهدافه الإقتصادية، وذلك من خلال فرضه للشروط التعسفية للدول المقترضة تماشياً مع المصالح الإستراتيجية للقوى المانحة، وهو الوضع الذي يعبر عنه منطق المشروطة السياسية، التي ساهمت في خلق المعضلات التنموية في الدول النامية، وإنحسار السيادة الوطنية في إتخاذ القرارات المصيرية المؤثرة في تعميق أزمت الدول النامية، ويظهر ذلك في التكلفة الإجتماعية الباهضة للدول المقترضة، مما أدى إلى زيادة المعاناة الإنسانية وانتشار ظاهرة الفقر بفعل سياسات إعادة الهيكلة للإقتصاد الوطني لتطبيق أجندة المؤسسات المالية الدولية.²

لقد كشفت الأزمة المالية العالمية لعام 2007* مدى محدودية وضعف دور صندوق النقد الدولي في ضمان إستقرار النظام النقدي العالمي، وإستشعار المخاطر والتنبؤ بالأزمة، بالرغم من إعتماده على مجموعة من البرامج والسياسات، لذا تبرز الحاجة الملحة إلى ضرورة تبني إصلاحات حقيقية على صندوق النقد الدولي ونظام حوكمته لتفعيل دوره في إرساء قواعد سليمة لنظام نقدي يتسم بالمرونة والشفافية، وترتفع فيه المشاركة الإيجابية للدول النامية في صياغة مبادئه وإتخاذ قراراته.³

تمثل مخططات إستقرار الإقتصاد الكلي وبرامج إعادة الهيكلة التي يشرف عليها صندوق النقد الدولي أداة قوية وفاعلة لإعادة تشكيل الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية للملايين من البشر، ذلك أن إعادة الهيكلة التي أدت في أغلب الحالات إلى تقليص المداخل الحقيقية

¹ نداء صادق الشريفي، تجليات العولمة على التنمية السياسية، الأردن: جبهة للنشر والتوزيع، 2007، ص79.

² -Gustav Ranis and James Raymond Vreeland, **globalization and the nation state the impact of the IMF and the world bank, united kingdom**: routledge group, 2006, p20.

* الأزمة المالية العالمية هي أزمة القروض العقارية العالية المخاطر التي مرت بها الأسواق العالمية منذ أكتوبر 2007 والتي وصفت بالأسوأ منذ الكساد العظيم 1927، وقد أدت هذه الأزمة إلى تغييرات جذرية في إدارة النظام المالي العالمي، بل تهديد مسألة إستمرار مسار العولمة النيوليبرالية، والإستجداد بالدولة للتدخل في الإقتصاد، الأمر الذي يعتبر إنحرافاً خطيراً عن مبادئ الليبرالية وإقتصاد السوق، كما ألفت الأزمة بظلالها على الإتجاهات التنظيرية في العلاقات الدولية من خلال عودة المنظور الواقعي للهيمنة وتراجع الطرح الليبرالي .
³ - ذهب لطرش، "دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمات المالية والإقتصادية العالمية"، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية الإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، 20-21 أكتوبر 2009، ص14.

وتدعيم نظام التصدير القائم على اليد العاملة الرخيصة، قد ساهمت في عولمة ظاهرة الفقر.¹

3- البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

International Bank for Reconstruction and Development (IBRD)

أنشئ سنة 1947 على إثر نتائج مؤتمر برينتون وودز، لتوفير العون المالي والإقتصادي للدول الأعضاء، وعلى الأخص الدول النامية لتدعيم وتطوير إقتصادياتها، وأموال البنك من مساهمات الأعضاء، ومن أسواق رأس المال الدولية، ويعمل وفق مبادئ تجارية، حيث يقرض الدول القادرة على خدمة الديون وسدادها.²

تتمثل أهداف البنك الدولي في إعادة البناء والتعمير، و تشجيع الإدخارات الدولية، مع تقديم مساعدات للدول النامية، و المحافظة على توازن ميزان المدفوعات.

من هذا المنطلق، يكون البنك في المرتبة الأولى مؤسسة تفتح أسواق العالم الثالث إلى العالم الأول، بدلا من أن يساهم في تقليص مستويات الفقر في العالم، فقد فشلت المشاريع الضخمة التي يحملها البنك نظرا للمشكلات المحلية و العالمية، ومن أكثر المشاريع التي تعرضت للجدل في السنوات الأخيرة، كانت إنخراط البنك في قرض يبلغ 160 مليون دولار لإعادة توطين نحو 58000 صيني من إثنية الهان والمزارعين المسلمين في التبت، حيث تبين الدراسات أن ما قام به البنك من قروض كان دعما لسياسة التطهير العرقي Ethnic cleansing.³

تسيطر الولايات المتحدة على إدارة البنك وتستخدمه كأداة دولية لتمكين شركائها للعمل في العالم، كما تستخدمه في حالات متعددة كأداة ضغط سياسية في يد وزارة الخارجية الأمريكية حيث إرتبطت المشاريع التمويلية للبنك بأهداف الولايات المتحدة، كما أن القروض Loans التي يقدمها البنك، تراعى فيه النواحي السياسية، معبرا عن إنحيازه لرغبات أعضائه الممولين الأساسيين له، بالإضافة إلى أن إستثمارات البنك لم تجني منه الدول المتخلفة سوى الفوضى المالية وعدم الإستقرار في أسعار صرف عملاتها وزيادة أعباء المديونية الخارجية، وإشتداد حدة

¹ - محمد بويوش، "دور المنظمات الإقتصادية الدولية في ترسيخ العولمة". تم تصفح الموقع في: 2015/12/21.

<http://www.arabrenewal.info>

² - إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، معجم مصطلحات عصر العولمة، ص 99. تم تصفح الموقع في 2015/12/23.

<http://download-pdf-books-4free.blogspot.com>

³ - مارتن غريفيش وتيري أوكلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ص 113-114.

الأزمات الاقتصادية، وتدخله في السياسات الداخلية للدول المتخلفة.¹

4- منظمة التجارة العالمية World Trade Organization :

أنشأت منظمة التجارة العالمية لتحل محل سكرتارية الغات بعد توقيع الإتفاقية الموقعة في مراكش 1994، بعد إنتهاء جولة الأوروغواي، وتشمل المنظمة وقت إنشائها في أول جانفي 1995 حوالي 110 دولة منها 85 دولة نامية.²

تعرف المنظمة العالمية للتجارة على أنها عبارة عن إطار مؤسسي واحد يجمع الإتفاقيات والوثائق القانونية التي يتم التفاوض بشأنها في جولة أوروغواي، وتغطي التجارة في السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية، بالإضافة إلى تسوية المنازعات التجارية بين الدول.³

إن المهام والأهداف المسطرة للمنظمة لا يمكن رؤيتها إلا ضمن محيط وظروف إقتصادية دولية، تتميز بعولمة الإقتصاد وهيمنة الأطراف الفاعلة فيه، وعلى رأسها مجموعة الثمانية G8 Group of Eight المصنعة التي تحرك ركائز العولمة الإقتصادية الأربع، بما يخدم أهدافها ومصالحها الإقتصادية، ومن جهة أخرى لا يمكن إهمال دور الدول الصناعية الكبرى والشركات العالمية في العمل على نشر التكنولوجيا التي تسمح بتحقيق الرشادة الإقتصادية، غير أن هذه العوامل تتركز في الواقع على قيم المجتمع الرأسمالي الغربي، وهي القيم التي تساهم في تطور الإقتصاد المعولم بغض النظر عن مدى تطابقها لثقافة المجتمعات الأخرى، التي تجد نفسها مجبرة على التعامل والتكيف معها بالدخول في دائرة العولمة.⁴

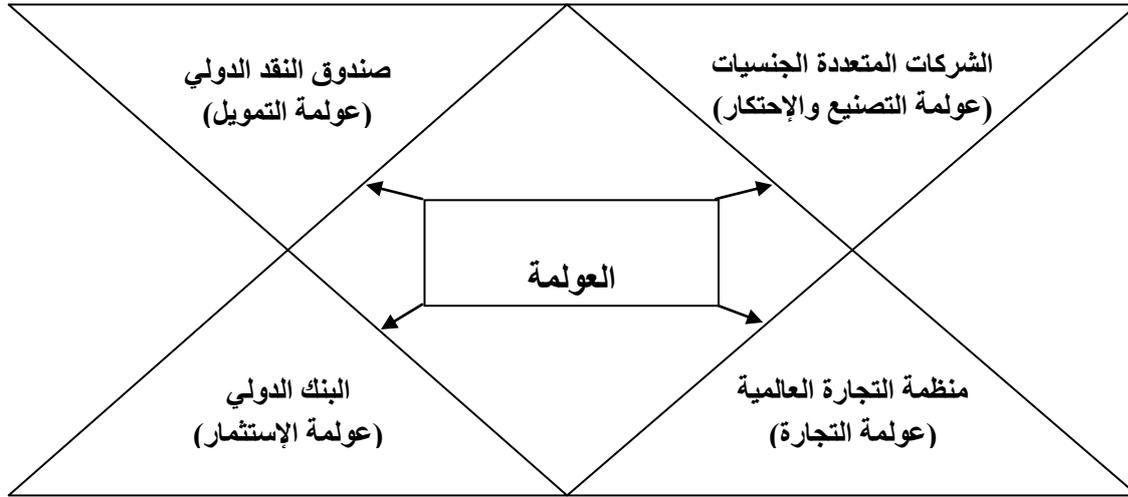
¹- نداء صادق الشريفي، مرجع سبق ذكره، ص ص75،77.

²- عبد المطلب عبد الحميد، النظام الإقتصادي العالمي الجديد وأفاقه المستقبلية، القاهرة: مجموعة النيل العربية، ط1، 2003، ص105.

³- سعيد النجار، إتفاقية الجات وأثارها على البلاد العربية، القاهرة: دار الشروق، 1997، ص27.

⁴- ناصر دادي عدون، "إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة: الأهداف والعراقيل"، مجلة الباحث، العدد 03، جامعة ورقلة، 2004، ص70.

الشكل رقم (1): مؤسسات العولمة



المصدر : عبد الناصر جندلي، التحولات الإستراتيجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة، مرجع سبق ذكره، ص 109.

المطلب الثاني: المضامين العولمية للديمقراطية والأمن الإنساني .

الفرع الأول: الأبعاد العولمية للديمقراطية .

يجمع معظم الباحثين على أن العولمة تؤثر على الديمقراطية في اتجاهين متناقضين، الأول هو تعميم نماذج الديمقراطية الشكلية في جميع أنحاء العالم، من خلال فتح الأسواق والنظم السياسية Political Systems، بينما الثاني فهو يشير إلى تراجع شروط تحول الديمقراطية الشكلية إلى ديمقراطية حقيقية، وتهديد الديمقراطية النشيطة نفسها بالتدهور نحو ديمقراطيات شكلية Substantive democracy، وهو ما نشهده في الدول الصناعية اليوم تحت الضغوط الأمنية Security pressures الحقيقية أو المصطنعة التي تتذرع بمحاربة الإرهاب الدولي أو الحد من الهجرة غير الشرعية لسكان البلدان الفقيرة نحو البلدان الصناعية.¹

تسعى العولمة إلى إحداث تغيير شامل في البيئة السياسية للدول النامية، قصد تثبيت وترسيخ الديمقراطية Democratic consolidation وضمان حقوق الإنسان وتوفير الحريات العامة من خلال توفير شروط جوهرية يمكن أن نذكر منها ما يلي:²

- التداول السلمي للسلطة The peaceful transfer of authority .

¹ - إسماعيل كرازدي، مرجع سبق ذكره، ص 139.

² - رابح خوني ورقية حساني، "التحول الديمقراطي والعولمة الاقتصادية"، الملتقى الوطني حول التحول الديمقراطي في الجزائر، جامعة بسكرة،

ديسمبر 2005 ، ص ص 215-216.

- كفالة وضمنان حقوق الإنسان ensuring human rights .
- الشفافية والتعددية السياسية transparency and political pluralism .
- إيجاد بيئة حقيقية للإصلاح الديمقراطي Democratic Reform .
- تطبيق مبادئ الحكم الراشد وإعطاء دور أكبر لمنظمات المجتمع المدني في التغيير الإقتصادي والإجتماعي والسياسي.

لقد أصبحت الديمقراطية الغربية تمثل أحد أهم القيم الأساسية للمنظومة القيمية في عصر العولمة، ولقد استطاعت أن تحظى بإطار نظري روج له بعض المفكرين الأمريكيين وعلى رأسهم " فوكوياما"، يرى هذا الأخير أن سيادة الديمقراطية وإنتشارها بمؤسساتها السياسية والإقتصادية في شتى أنحاء العالم، يشكل المرحلة النهائية للتطور العقائدي للجنس البشري أي نهاية التاريخ، وهي أفكار تعبر في حقيقة الأمر عن ذلك الإطار النظري لعولمة الديمقراطية الغربية ونشرها في جميع أنحاء العالم.¹

يعتقد تيار نقد العولمة أن ظاهرة العولمة تشكل أكبر تهديد للنظام الديمقراطي ليس في الدول النامية فقط، بل حتى في بلدان الديمقراطيات الراسخة، فبقدر ما تتقدم عملية التوسع الرأسمالي وما تعنيه من دمج للأسواق وفتح أسواق جديدة، يصير منطق الربح هو منطق الرأسمال الإجتماعي، ويدفع إلى الخلف جميع معايير ومؤشرات الديمقراطية، وبقدر سيطرة منطق الربح الذي تقوده الشركات العابرة للقوميات، فإن هذا يؤدي إلى فقدان المحتوى الحقيقي للديمقراطية أي أن العولمة تعتبر عملية مصيدة للديمقراطية²، وفي المقابل يرى أنصار العولمة أن عملية العولمة تساهم في توسيع خيار الديمقراطية، الذي لا مناص عنه، وأنه يجب أن تحشد كل قوى العولمة للتأكيد على أهمية هذا الخيار، والضغط في إتجاه توسيعه، من خلال إعطاء دور أكبر للنخب الليبرالية في العالم الثالث، مع ضرورة التأكيد على الربط بين الديمقراطية والتنمية الإقتصادية و الإجتماعية³، وتستطيع العولمة توفير التحفيز للإصلاح

¹ - عبد الناصر جندلي، التحولات الإستراتيجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة، مرجع سبق ذكره، ص ص176-177.

² - برهان غليون، "عولمة الديمقراطية أو ديمقراطية العولمة"، تم تصفح الموقع في: 2015/12/27

http://critique-sociale.blogspot.com/2004/08/blog-post_18.html

³ - أحمد سعد، أساطير الليبرالية، ص50، تم تصفح الموقع في : 2015/12/29.

www.abjjad.com/book/2464677899/2464907275/

الديمقراطي من خلال توسيع نطاق الحرية في الدول الأقل نمواً، حيث توفر آليات العولمة مستلزمات التنمية الإقتصادية والخصوصية التي توفر تربة خصبة لنمو الديمقراطية، فالعولمة تعني أنه بإمكان التنمية توسيع الحريات والديمقراطية في شتى أنحاء العالم.¹

من بين أهم المسائل المثارة حول مسألة العلاقة بين العولمة والديمقراطية، هو الصلة بين إنتشار نظم الحكم الديمقراطي وتحقيق السلام العالمي، فإذا كان أحد الحلول المقترحة لمواجهة قضايا العولمة، هو تدعيم الديمقراطية على المستوى القطري بهدف مواجهة التحديات الخارجية فمن أهم الحلول المقترحة لمواجهة هذه القضايا الكونية هو تدعيم الديمقراطية على المستوى العالمي²، من خلال الديمقراطية الكوسموبولتانية **Cosmopolitan democracy** وفق تصورات "David Held" الذي يدعو إلى إيجاد مؤسسات سياسية جديدة تكون متعايشة مع منظومة الدول، ولكنها تتجاوز هذه الدول في مجالات محددة، حيث تكون تلك الفعاليات ذات تبعات عابرة للحدود القومية ودولية، فالمطروح ليس إنشاء مؤسسات ديمقراطية جديدة، بل العمل من حيث المبدأ على بناء قنوات عريضة للمشاركة المدنية في عملية صنع القرار على المستوى الإقليمي والكوني، وبذلك تصبح الديمقراطية قضية عابرة للحدود القومية في إطار الأسرة الدولية الأوسع، ويلح هيلد على ضرورة ربط الديمقراطية بإطار واسع من المؤسسات و الوكالات الديمقراطية، وإعادة النظر في أجهزة التحكيم الديمقراطي والمنظمات الإقليمية والدولية، وعقد إستفتاءات عبر قومية من خلال مجالس وظيفية دولية ذات إلتزامات ومبادئ أخلاقية عالمية³.

لهذا يعتقد "هيلد" أنه يجب تبني النموذج التعددي الديمقراطي المغاير لنظام وستفاليا وميثاق الأمم المتحدة United Nations، وهذا يتطلب إنشاء برلمانات جهوية وإدخال إتفاقيات حقوق الإنسان إلى البرلمانات الوطنية، وإصلاح الأمم المتحدة أو إستبدالها بجهاز برلماني

¹ - دانيال غريسو وولد، "العولمة وحقوق الإنسان والديمقراطية"، المجلة الإلكترونية يو أس إي، جانفي/ فيفري 2006، ص ص39-40. تم تصفح الموقع في: 2015/12/29.

p.state.gov/.../EJ-globalization-0206ar.pdf

² - نادية مصطفى، العدالة والديمقراطية: التغيير العالمي من منظور نقدي حضاري إسلامي، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 1، 2015، ص93.

³ - ديفيد هيلد، نماذج الديمقراطية، ترجمة: فاضل جتكر، العراق : معهد الدراسات الإستراتيجية، 2006، ص ص601،602.

عالمي ديمقراطي¹، على اعتبار أن التصور الكسمبوليتاني يمزج بين الديمقراطية و الأمن الإنساني الذي هو عبارة عن جهد عالمي يعطي مكانة أولوية لأمن الافراد، بتقديم معايير حقوق الانسان وحكم القانون، وحياسة شبكة ترابطية ضامنة لسلامة الأفراد من خلال المؤسسات الاقليمية والدولية المعززة لتنفيذ معايير الأمن الإنساني في سياق عالمي².

من جهة أخرى يتصور بطرس غالي، أن الديمقراطية على المستوى العالمي تستلزم العمل على ثلاث جبهات متداخلة: ديمقراطية الأمم المتحدة ذاتها، السماح للفاعلين من غير الدول بمشاركة أكبر على الساحة الدولية، ونشر ثقافة الديمقراطية عالميا، وهي الجبهات التي تجمع الدول والفاعلين غير الدولاتية، وتجمع بين المستويات الرسمية (بين الدول و عبر الدول)³.

يعتقد McGrew أن الديمقراطية الكسمبولتانية تتمثل في التنسيق السياسي والمشاركة الجماعية في صنع السياسات العالمية المتحكمة في إدارة تهديدات العولمة، ومختلف الأزمات عبر الوطنية من خلال تفاعل مجهودات الدول والمؤسسات الدولية والإقليمية ومختلف القوى عبر الوطنية، مما يؤدي إلى عملية تحويل السلطات من الدول إلى مؤسسات الحوكمة العالمية، عبر ثلاث إعتبرات تشكل بنى الحكومة العالمية المعاصرة وهي: الجغرافيا السياسية والنظام المشترك بين الدول، نظام الإنتاج الرأسمالي العالمي، القيم الإجتماعية المعولمة⁴.

الفرع الثاني: الأبعاد العولمية للأمن الإنساني.

رغم ما تقدمه العولمة من فرص للتقدم البشري في مجالات عديدة مثل سرعة إنتقال المعرفة وفتح الحدود، إلا أنها في المقابل تفرض تحديات خطيرة على الأمن البشري خاصة في الدول النامية، إذ تعمل مؤسسات العولمة سيما الشركات المتعددة الجنسيات على إنتهاك حقوق الأفراد في الدول التي تعمل فيها، خاصة تلك الحقوق المرتبطة بالأمن الإقتصادي والأمن الوظيفي ويتجلى ذلك من خلال محاولة هذه القوى تطوير القوانين الإقتصادية بما يخدم مصالحها

¹ - مبروك غضبان، مرجع سبق ذكره، ص161.

² -gerd oberleitner, " human security and human rights",p26. accessed:29/12/2015.

http://mercury.ethz.ch/serviceengine/Files/ISN/31301/ipublicationdocument_singledocument/1616b60f-3fb8-

³ - نادية مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص99.

⁴ - Anthony McGrew, " Power shift: from national government to global governance? " ,in: David Held: **A Globalizing World? Culture, Economics, Politics**, UK: Routledge, Second edition, 2004, PP 154, 157, 158.

بالأساس.¹

لقد أفرزت العولمة مجموعة من التهديدات المرتبطة بحياة الإنسان سواء، ما تعلق بتزايد عدد ضحايا العنف السياسي، أو ضحايا الفقر والمجاعة والأوبئة، أو ما تعلق بفقدان العمل بفعل غلق المعامل وإستغلال الأطفال في الأعمال الشاقة سيما في الدول النامية، فالأمن الإنساني في ظل التحولات العولمية أصبح صعب التحقيق في مقابل سعي الدول للبحث عن مصالحها القومية في عالم يتسم بالتعقيد والتشابك وإنعدام الأمن.²

فقد أكد تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1999 بعنوان "عولمة ذات وجه إنساني"، على وجود مجموعة من التهديدات للأمن الإنساني الناجمة عن العولمة وهي:³

- عدم الإستقرار المالي.
- غياب الأمن الوظيفي وعدم الإستقرار في الدخل.
- غياب الأمن الصحي.
- غياب الأمن الشخصي.
- غياب الأمن السياسي والمجتمعي.

ساهمت العولمة في تكريس حدة النزعات الداخلية التي تمثل تهديدا أساسيا للأمن الإنساني إذ تتميز حروب ما بعد الحرب الباردة بالإنتهكات الخطيرة للأمن الإنساني، كما أنها مرتبطة بفشل الدول في التعامل مع التحولات الإجتماعية المرتبطة بالعولمة، مما يؤدي إلى إنهيار الدول وعدم قدرتها على المنافسة عالميا، الأمر الذي يكرس إنتشار الجريمة وخصخصة العنف privatization of violence⁴، كما تعمل العولمة على تعميق التفاوت الإقتصادي والإجتماعي داخل البلد الواحد، فتحدث تركيزا للثروة وزيادة في نسبة الفقر الذي له آثار خطيرة

¹ - خديجة عرفة، "مفهوم وقضايا الأمن الإنساني وتحديات الإصلاح في القرن الحادي والعشرين"، تم تصفح الموقع في: 2016/1/4

<http://www.boulemkahel.yolasite.com>

² - إنعام عبد الكريم أبو مور، مرجع سبق ذكره، ص ص 85-86.

³ - خولة محي الدين يوسف، "الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العام"، مجلة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 2، 2012، ص ص 535، 536.

⁴ - حسن الحاج علي أحمد، "الأمن والديمقراطية في السودان"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 22، ربيع 2009، ص 11.

على الإستقرار الإجتماعي والأمني، حيث نجد أن الشعوب المحرومة من مقومات الحياة والمهمشة إقتصاديا هي وقود النزاعات، وحركات العنف والتمرد.

إذا كانت العولمة جعلت الحدود مائعة وقزمت السيادة، فإنها في ذات الوقت خلقت نقاشات وإهتمامات جديدة حول الإنسان وحاجاته بالنظر إلى توسع مجالات التهديدات والمخاطر من الدولة وتطلعاتها للقوة عبر التسلح، إلى الدولة ببطشها وقمعها، وكذلك إلى حركات عجزها التتموي أو الديمقراطي، بل حتى إنهيارها، وما لذلك من تداعيات على الأمن الإنساني. لكن في المقابل نجد أن العولمة عملت على تفاقم ظاهرة التصدع الإجتماعي بفعل الثورة التكنولوجية التي جعلت من الأفراد الخارجين على القانون يهددون أمن الدولة بإسم التمرد والعصيان والإرهاب.¹

وبوجه عام، يجمع عدد من الباحثين على ضرورة الربط بين تحديات العولمة من ناحية، و بروز مفهوم الأمن الإنساني، الذي جاء كرد فعل ونتيجة لهذه التحديات، حيث أضافت العولمة أبعاد خطيرة على الأمن البشري خاصة في الدول النامية، من خلال خدمة مصالح الدول المتقدمة فيما يتعلق بفتح أسواقها ودعم شركاتها العابرة للقوميات، حيث نجد أن القوانين التجارية، و قوانين الإستثمار الدولي لا تنص على ضرورة مراعاة الأبعاد الإنسانية للقرارات الإقتصادية.²

المطلب الثالث: الترابط المفاهيمي بين الديمقراطية و الأمن الإنساني.

الفرع الأول: الديمقراطية والأمن Democracy and Security.

يعد موضوع العلاقة بين الديمقراطية والأمن من المواضيع المثيرة للجدل على المستوى الأكاديمي، حول العديد من جوانبه القانونية والسياسية والأمنية بوجه عام.

هناك علاقة إرتباط واضحة بين الأمن بمفهومه الواسع والديمقراطية إلى الحد الذي يرى فيه بعض المحللين أنه لا ديمقراطية بغير أمن ولا أمن بغير الديمقراطية، حيث أن تحقيق الممارسة

¹ - محند برفوق، "العولمة وإشكالية الأمن الإنساني"، تم تصفح الموقع في: 2016/1/5.

<http://www.politics-ar.com/ar/index.php>

² - خديجة عرفة محمد أمين، الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي، مرجع سبق ذكره، ص ص 49-50.

الديمقراطية السليمة له متطلبات أمنية معينة لا بد من توافرها حتى يتيسر عمل آليات الديمقراطية في المجتمع، من ناحية أخرى فإن الأمن لا يتحقق إلا من خلال توافر بيئة ديمقراطية ناضجة يلتزم بها الجميع بأحكام القانون¹.provisions of the law

تطرح الليبرالية البنيوية مسألة العلاقة بين الديمقراطية والأمن في سياق ما يصطلح عليه **بالسلام الديمقراطي** * **Democratic Peace**، المرتكزة على أن الدول الديمقراطية لا تشن الحرب ضد بعضها البعض، وأن الديمقراطيات أكثر ميلا للسلام ومصدر أساسي له، وقد إقترنت نظرية السلام الديمقراطي بكتابات " Micheal Doyle" و " Bruce Russet" من خلال تأكيدهما على أهمية المتغير الديمقراطي في تحقيق الأمن.²

فالديمقراطية من منظور الأمن يجب أن تكون منهجا ضروريا للتعايش والممارسة الدستورية والقانونية المضمونة لمبادئ سيادة القانون وتداول السلطة وضمان الحقوق والحريات العامة كما أن إفراغ مضمون الديمقراطية وتهميش القوى السياسية يؤدي إلى الحروب وتقويض أركان المجتمع.³

تتجسد العلاقة بين الديمقراطية والأمن من خلال الأبعاد التالية:⁴

- **البعد الدستوري constitutional dimension**: دساتير النظم السياسية الديمقراطية تتضمن تحديدا واضحا للعلاقة بين السلطات، ويدخل في هذا الإطار الوظيفية الأمنية.
- **البعد السياسي الوظيفي political dimension**: تحتاج مؤسسات النظام الديمقراطي إلى بيئة آمنة ومستقرة لكي تقوم بأدوارها.
- **البعد الإنساني human dimension**: يهدف كل من الأمن والديمقراطية إلى الحفاظ على حقوق الإنسان وحمايتها.

¹ - محمد سعد أبو عامود، "الديمقراطية والأمن"، تم تصفح الموقع في: 2016/1/12.

www.policemc.gov.bh/.../41bd872c-b918-43aa-ad8b

* يعتبر مايكل دويل منظر **مقاربة السلام الديمقراطي** التي مفادها أن الدول الديمقراطية لا تعلن الحرب على بعضها، بالرغم من أنها قد تدخل في حروب مع دول غير ديمقراطية، وكلما ازداد عدد الدول الديمقراطية ازدادت فرص تحقيق السلام العالمي.

² - جون بيليس، "الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة"، في: **عولمة السياسة العالمية**، مرجع سبق ذكره، ص ص 428، 429.

³ - نجدت صبري ناكرة، **الإطار القانوني للأمن القومي: دراسة تحليلية**، الأردن: دار دجلة، 2011، ص 161.

⁴ - محمد سعد أبو عامود، "أبعاد العلاقة بين الديمقراطية والأمن"، **مجلة الديمقراطية**، العدد 60، 2015/10/02، ص ص 3-4.

- **البعد العالمي global dimension**: هناك تداخل واضح بين العوامل الإقليمية والدولية المؤثرة على الأوضاع الأمنية في جميع دول العالم، ومن ثمة تأثيرها على العملية الديمقراطية بمعنى أن الممارسة الديمقراطية محليا تستند إلى توافر نوع من الأمن على المستوى الدولي. من جهة أخرى، تعتقد المدرسة الليبرالية بوجه عام أن النظم الديمقراطية توفر أرضا خصبة لتحقيق الأمن على المستوى القطري و العالمي، حيث يشهد التاريخ أنه لم تدخل دولتان ديمقراطيتان في الحرب، بسبب إعتبار المسؤولية تجاه الشعب مسألة أساسية للغاية في الأنظمة الديمقراطية، بحيث لا تسمح للشعوب في ظل هذه الأنظمة لحكامها بالتدخل في حروب مع دولة ديمقراطية أخرى، كما أن الحكام المنتخبون بآلية ديمقراطية يجدون من الصعوبة الدخول في الصراعات العنيفة أو اللأمن، نظرا لإستيعابهم دروس التاريخ الذي يربط بين الديمقراطية وتحقيق الأمن في كل أبعاده.¹

إن العلاقة بين الأمن والديمقراطية في غالبيتها علاقة طردية، حيث كلما زادت الديمقراطية تزايد الأمن داخل المجتمع بنفس القوة والإتجاه، وكلما قلت درجة الديمقراطية يختل الأمن وتنتشر الفوضى داخل المجتمع، وتنتهار الحقوق والحريات، كما أن الأمن هو أحد المقومات الرئيسية لقيام الديمقراطية وتعزيزها، حيث يتطلب تطبيق الديمقراطية وجود نظام أمني يعمل في ظل الشرعية الدستورية والقانونية، وإذا كانت الديمقراطية هي الهدف فإن تحقيق الأمن بمفهومه الشامل يعد أهم آليات ترسيخ الديمقراطية في المجتمع والحفاظ على إستمرارها، حيث يعتبر الأمن حامي للديمقراطية وليس مهددا لها إلا في الأنظمة التسلطية والشمولية.²

نستشف من خلال ما تم طرحه، أن الديمقراطية تتوفر على مجموعة ميكانيزمات توفر آلية سلمية لتحقيق الأمن على كافة الأصعدة، كما أن الديمقراطية تتطلب توفر بيئة أمنية تعمل على تحقيق وتجسيد القيم الديمقراطية وممارستها، وهو ما يؤدي إلى الترسخ الديمقراطي، أي أن الديمقراطية والأمن وجهان لعملة واحدة *two sides of the same coin*.

¹ - ستيف سميث وجون بيليس، مرجع سبق ذكره، ص ص 16-17.

² - علي إسماعيل مجاهد، " الأمن هو أحد المقومات الرئيسية لقيام الديمقراطية والشعور بها"، جريدة الأيام، البحرين، العدد 8812، 26 ماي 2013، تم تصفح الموقع في: 2016/1/14

الفرع الثاني: تعزيز الأمن الإنساني عبر الممارسة الديمقراطية.

تساهم الديمقراطية بما توفره من آليات في إرساء دعائم الأمن الإنساني عبر مجموعة من الميكانيزمات التي تعمل على تعزيز الأمن الإنساني: " التحرر من الخوف والحاجة يتم عبر الممارسة الديمقراطية".

إن تفعيل المبادئ الديمقراطية Democratic principles هو خطوة باتجاه تحقيق الأمن الإنساني، فهو يمكن الناس من المشاركة في الحكم، وهذا يتطلب بناء مؤسسات قوية وتثبيت سلطة القانون¹ القادرة على خلق نظام جودة سياسية تلغي شروط التعسف Arbitrariness والتجاوز والفساد والقهر، كما أنه بإمكان الضمانات الدستورية والقانونية والسياسية للحكم الديمقراطي الرشيد، الإستجابة الإيجابية لمتطلبات الأمن الإنساني من خلال تحقيق أكبر قدر من المتطلبات والحاجيات الأساسية basic needs.²

فالأساس الذي تقوم عليه الديمقراطية يتجسد أساساً في ضرورة ضمان مقومات الأمن البشري ومعايير حقوق الإنسان الأساسية غير قابلة للتجزئة على خطى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان Universal Declaration of Human Rights والعهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية و السياسية والإقتصادية والإجتماعية، ويعد تعزيز هذه الحقوق بمثابة أركان أساسية لتفعيل الديمقراطية كمدخل لتحقيق الأمن الإنساني.³

تؤكد أجندة الأمن الإنساني Human security agenda على ضرورة التحرر من التهديدات المخيمة على حياة الأفراد بتفعيل مضامين الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهي المفاهيم التي تتشابه ببعضها البعض، وتمثل الأساس الذي يستند عليه تصور نموذج من المجتمعات التي تعتم فيها القيم الإنسانية، وتحقق التنمية في أبعادها الشاملة، ومن ثمة إضفاء الطابع الإنساني على الأمن عن طريق تعميم ممارسة المجتمع لتلك القيم.⁴

¹ - عبد الجبار أحمد ومنى جلال عواد، " الديمقراطية والأمن الإنساني"، مجلة العلوم السياسية، العدد 46، جامعة بغداد، 2013، ص 12.

² - محند برفوق، " الأمن الإنساني: مقارنة إيتمو- معرفية"، مرجع سبق ذكره.

³ - Bertrand G Ramcharan, "Contemporary Human Rights idea", in Christian Tomuschat, Human Rights between Idealism and Realism, second edition, New York : Oxford University Press, 2008, p60-61.

⁴ - شبكة الأمن البشري، " الديمقراطية والأمن البشري"، فينا: المركز الأوروبي للتدريب والبحث في مجال حقوق الإنسان، 2003، ص 313.

www.etc-graz.at/typo3/fileadmin/.../Arabic_Version_HRE_Manual.pdf

تم تصفح الموقع في: 2016/1/ 18

و يمكننا إجمال العلاقة بين الديمقراطية والأمن الإنساني في النقاط التالية:¹

* تتيح الديمقراطية حماية الأمن الإنساني عبر الضمانات المؤسساتية والمساواة equality أمام القانون وتعزيز حقوق الإنسان، وتمكين الناس من الرعاية الصحية Healthcare والتعليم Education وفرص كسب العيش.

* تكمن مصار إنعدام الأمن الإنساني في الإقصاء، وعدم الوصول إلى السلطة، و غياب مشاركة المجتمع المدني في عمليات المساءلة الإجتماعية و البرامج الطموحة والفعالة للأحزاب السياسية في ظل ضعف آليات الديمقراطية خاصة في المجتمعات النامية.

* الديمقراطية تساعد على تلبية الحاجيات البشرية، ويتعلق الأمر بتحديات التنمية والحد من عدم المساواة الإجتماعية.

* تساعد الممارسة الديمقراطية على ترسيخ قيم التسامح والتعايش، وإعطاء صوت لأولئك الذين يشعرون بالتهيميش social exclusion.

* إن بناء الديمقراطية يساهم في تفعيل الكرامة الإنسانية human dignity ، من خلال تحسين أداء النظام السياسي في تلبية المطالب الإجتماعية بدون إقصاء أو تهيميش لمختلف طبقات المجتمع.

* تتمحور الديمقراطية حول السلطة السياسية، والشرعية، والمساءلة وهي مجموعة المقومات التي تضمن الإستجابة الفعالة لمتطلبات الأمن الإنساني.

وهنا نستطيع أن نجد العلاقة بين الديمقراطية والأمن الإنساني، من خلال نهوض الحكم الديمقراطي بالتنمية وإستخدام مؤشرات حقوق الإنسان Human rights indicators في السياسات التنموية Development policies، عن طريق جمع طاقات النظام الديمقراطي لأداء مهام معينة مثل : القضاء على الفقر Poverty eradication، حماية البيئة environment protection وتوفير مختلف مقومات الأمن الإنساني الأخرى، على أن

¹- International Institute for Democracy and Electoral Assistance, "Democracy, Conflict and Human Security ", Stckholm : IDEA , 2006, pp5,6. <http://www.idea.int/publications/dchs/upload/Inlaga.pdf> accessed: 18/1/2016

يضمن المجتمع المدني ضرورة تحديد إحتياجات الناس، ومساءلة الحكومة أمام شعبها ومساءلة أفراد الشعب أمام بعضهم، وبذلك تصبح الديمقراطية الأداة الفاعلة في تعزيز الأمن الإنساني.¹

¹ - عبد الجبار أحمد ومنى جلال عواد، مرجع سبق ذكره، ص ص13،14.

خلاصة الفصل الأول:

في نهاية هذا الفصل يمكن إستخلاص ما يلي:

- الديمقراطية ليست وصفة جاهزة لحل مشكلة الإستبداد، بقدر ما هي عملية سوسيولوجية تتطلب العمل المستمر للإستجابة للمطالب الإجتماعية، تركز على بعض المقومات الأساسية التي تحميها جملة من الضمانات المؤسسية والدستورية التي تساهم في صياغة نظم الحكم وتنظيم العلاقات الإجتماعية.

- طرح مفهوم الأمن الإنساني في إطار النقاشات النظرية الكبرى بين الأكاديميين والساسة على حد سواء، حيث جاء المفهوم كنتيجة للقصور الذي تعاني منه المقاربات التقليدية والمعقدة في فهم وتفسير طبيعة القضايا الأمنية في ظل العولمة، حيث شكل تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لسنة 1994، الوثيقة الأساسية التي إعتمدت مقارنة الأمن الإنساني وأعطت للمفهوم صفة العالمية، حيث يركز الأمن الإنساني على ركيزتين وهما : الوقاية منها الحاجة، والتحرر من الخوف، وينطوي أيضا على سبعة أبعاد أساسية تشكل معايير ومقاييس للأمن الإنساني.

- العولمة هي عملية يصبح بموجبها للأحداث والقرارات والنشاطات في مكان ما من العالم نتائج مهمة للأفراد والمجتمعات في أمكنة أخرى بعيدة.

- العولمة تؤثر على الديمقراطية في إتجاهين متناقضين، الأول هو تعميم نماذج الديمقراطية الشكلية فقط، بينما الثاني يشير إلى تهديد الديمقراطيات الحقيقية، نظرا لتعارضها مع مصالح القوى المهيمنة، أي أن هدف ترسيخ الديمقراطية من طرف قوى العولمة هو مجرد مظهر يهدف لإضفاء الشرعية على التدخلات الخارجية للدول الكبرى في شؤون البلدان النامية.

- رغم ما تقدمه العولمة من فرص للتقدم البشري في مجالات عديدة، فإنها في المقابل تفرض تحديات خطيرة على الأمن الإنساني في أبعاده المختلفة.

- تفعيل المبادئ الديمقراطية يمثل خطوة نحو تحقيق الأمن الإنساني، فهو يمكن الناس من المشاركة في الحكم، وهذا يتطلب بناء مؤسسات قوية وتثبيت حكم القانون، وترسيخ قيم التعاون والتسامح.

الفصل الثاني
واقع الديمقراطية والأمن
الإنساني في العالم العربي

يشهد العالم العربي جملة من التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على مسار بناء الدولة الوطنية، وانعكاسات ذلك على واقع الديمقراطية والأمن الإنساني التي تمثل المرتكزات المعيارية للعولمة النيوليبرالية، والتي قد تتفق أو تتعارض مع المنظومة القيمية السائدة في المنطقة العربية والراسخة في البناء الاجتماعي العربي.

وإنطلاقاً من الحقيقة المفاهيمية والترابط النظري بين الديمقراطية والأمن الإنساني في ظل العولمة، يأتي هذا الفصل الخاص برصد وتحليل وقياس واقع الديمقراطية والأمن الإنساني في الأقطار العربية، من خلال مقارنة هذه المفاهيم النظرية عربياً، ومعرفة مدى إلتزام الدول العربية بتطبيق وممارسة هذه القيم المعيارية التي تم عرضها في الفصل الأول، وهو ما سنحاول إبرازه من خلال إتباع الخطة المنهجية التالية:

في المبحث الأول سنتطرق لأزمات بناء الدولة في العالم العربي، بدءاً من أزمات دولة مابعد الإستعمار وصولاً لرصد أثر التحولات العولمية في تعميق أزمات العالم العربي، أما بالمبحث الثاني فسندرج من خلاله واقع الديمقراطية في العالم العربي بين التهديدات الداخلية والسياسات الكونية، لنصل في المبحث الثالث إلى رصد واقع الأمن الإنساني في العالم العربي.

المبحث الأول: أزمات بناء الدولة في العالم العربي.

المطلب الأول: أزمات دولة ما بعد الإستعمار في العالم العربي.

الفرع الأول: أزمة الهوية Identity crisis .

عند ولادة الدولة القطرية في العالم العربي Arab world تنازعتها على الأقل ثلاث هويات متنافسة، وهي الهوية الوطنية والهوية القومية والهوية الدينية، وكان من شأن كل إختيار أن يحدث مشكلات داخلية أو إقليمية، فالدول التي إختارت أن تؤكد أو تختلق هوية وطنية قطرية نهائية، صدمت مشاعر مواطنيها الذين كانوا يسعون للإلتحام في كيان حضاري أوسع مثل الأمة العربية أو الأمة الإسلامية.¹

من الناحية التاريخية، لم تنشأ الهوية القومية العربية نتيجة التحول الإقتصادي والإقتصادي ولا من نشأة الدولة، بل نشأت من خلال الوعي السياسي الراسخ في مقاومة الإستعمار الغربي التي أدت إلى تقرير المصير الجماعي في دول مستقلة ذات سيادة أو تابعة لأحد المعسكرين خلال الحرب الباردة.²

تميزت البلدان العربية في مرحلة ما بعد الإستعمار، بغلبة بنى التمثيل التقليدي السابقة لقيام الدولة الحديثة، حيث يقوم هذا التمثيل التقليدي على قاعدة التمثيل العصبوي الهوياتي المستند إلى معادلة توازن محددة لا تخل بأرجحية العصبية الكبرى الحاكمة قبلية كانت أم عشائرية أو طائفية، بل حتى عائلية (ممالك الخليج).³

يعتقد "برهان غليون" أن تسييس العروبة وأدلتجتها، وإعتبارها هوية سياسية للفرد والمجتمع وصفة للدولة، هي مثل تسييس الدين والمذهب Religion and doctrine وإعتباره هوية الدولة، وهي التغيرات التي ساهمت في تعزيز الإنقسام العمودي في المجتمع العربي.⁴

¹ - محمد عابد الجابري، مسألة الهوية: العروبة والإسلام والغرب، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995، ص ص21، 59.

² - مروان بشارة، العربي الخفي: وعود الثورات العربية ومخاطرها، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2013، ص 164.

³ - عبد الإله بلقزيز وآخرون، المعارضة والسلطة في الوطن العربي: أزمة المعارضة السياسية العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2001، ص22.

⁴ - جاد الكريم الجباعي، " الإندماج الإقتصادي في بلد واحد: من المجتمع الأهلي إلى المجتمع المدني"، في : أحمد بلعكي وآخرون، جدليات الإندماج الإقتصادي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة، ط1، ماي 2014، ص ص 135، 136.

إن ترجيح فكرة الأمة - ذات الجذور الدينية- على فكرة الدولة، جعل الفكرتين منفصلتين في أكثر الوعي العربي، فارتضى قسم أغلب من العرب أن يتمسك بفكرة الأمة من دون أن يلح عليه الهاجس بوجوب التعبير عنها سياسيا في دولة موحدة¹، فقد كان من النتائج الأولى لميلاد الدولة القطرية العربية إحياء الجدلية العميقة للصراع بين منطق الجماعة (العربية والإسلام) الذي يتغذى من التاريخ الطويل، ومنطق الدولة الوطنية التي تتغذى من النظام الدولي وعلاقات القوة والمصالح العالمية، مما أدى إلى التنازع بين الإنتماء للإسلام والعروبة أو الإنتماء للدولة الوطنية²، حيث أصبحت الهوية الدينية للدولة تمثل تهديدا لبقاء الدولة القطرية المستندة لمبادئ علمانية تتعارض مع مسعى الدولة الدينية المستوحاة من ممارسات الخلافة الإسلامية خلال القرون الوسطى، غير أن بعض القادة العرب إستطاعوا إقناع الشعوب العربية بفكرة الممالك والإمارات التي إنتشرت في دول الخليج خاصة والتي تمحورت حول الجمع بين المتناقضات، بإدراج الهوية الدينية في إنتقال السلطة عن طريق التوريث المستند للتقاليد العشائرية والمتناقضة مع جوهر الدولة العلمانية والهوية الوطنية المستندة لفكرة المواطنة للجميع بغض النظر عن العرق والجنس والدين³.

لقد ظهرت فكرة الأمة العربية القائمة على أساس لغوي ثقافي فكري في كتابات المفكرين العرب منذ القرن الثالث هجري، وتبلورت في فترة الإستعمار الأوروبي، لتبقى الأمة (لا الدولة) الإطار القائم للوحدة إلى غاية إنتهاء حقبة الإستعمار، حيث ظهرت فكرة التأسيس الكياني للدولة القطرية تهديدا فعليا لواقع ومكونات الأمة بمفهومها التاريخي، غير أن مفهوم الأمة في ظل مرحلة ما بعد الإستعمار، أدى إلى الإنتقال عمليا إلى جماعة العقيدة الطائفية، أي إلى صيغ العنصرية التي تشق وحدة الدولة القطرية وتقمع المواطنة بمفهومها الشامل⁴.

¹ - عبد الإله بلقزيز، "آليات التفكير وظواهره في الوطن العربي"، المستقبل العربي، العدد 443، جانفي 2016، ص20.

² - برهان غليون، نقد السياسة: الدولة والدين، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ط4، 2007، ص239.

³ -Kumaras Wamy, "how ami ? The identity crisis in the middle east", Middle East Review of International Affairs, vol10,no 01, march 2006, p64.

⁴ - سهيل الحبيب، المفاهيم الأيديولوجية في مجرى حراك الثورات العربية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2014 ، ص179.

يرى "الأنصاري محمد الجابر"، أن المجتمع العربي تنازعه ثلاث ولاءات: الإلتناء العقائدي الحضاري، الإلتناء العصبي، الإلتناء السياسي، أما "برهان غليون" فيغلب الإلتناء للأمة الإسلامية على الولاءات للدولة القطرية.¹

حاولت بعض الدول العربية الدفاع عن الهوية القومية العربية كهوية نهائية، واعتبرت السيادة القطرية مرحلة مؤقتة مفروضة عليها، غير أنها إصطدمت بمشاعر التكوينات الإثنية غير العربية (الأكراد)، كما إصطدمت بدول قطرية أخرى من جيرانها رفعت شعار الدولة القطرية بدل القومية العربية، كما قررت دول أخرى الهوية الإسلامية (السودان) التي إصطدمت بمشاعر الأقليات الدينية الأخرى.²

لقد شعرت النخب العربية بنقص في الإكتفاء الكياني للدولة، ويتعلق الأمر بالتقسيم الكولونيالي للدول العربية، حيث لم تعترف الشعوب العربية بالدولة القطرية القائمة بعد حقبة الإستعمار ورفضت تسميتها (دولة وطنية)، كما أن الحركات الوطنية National movements ذاتها التي كانت تريد نزع السلطة من الأجانب إصطدمت بالحركات الإسلامية التي كانت تهدف إلى إعطاء الدولة القطرية هوية إسلامية بحتة، تستمد أصولها من الشريعة وتطبقها في سياسات الدولة العربية الحديثة.³

فشلت الدول العربية في تحقيق الإندماج بينها، وبين مجتمعاتها، فهناك هيمنة كبيرة من جانب الدولة على المجتمع والتفاف حوله، ونظرا لهذا التسلط إنكمش المجتمع عن الدولة وسلك المجتمع سلوكا يتضمن معنى مواجهة الدولة العربية، وتعمقت الفجوة بين الدولة والمجتمع في كل التصورات السياسية والثقافية والمجتمعية.⁴

إتخذت أزمة الهوية العربية إتجاهين إيديولوجيين يحددان أبعادها: أحدهما قومي حديث وثانيهما أممي قديم يقوده فكر ديني بأغراض سياسية يسعى لبناء دولة دينية State religion وهي الأزمة التي حالت دون تمكن الدول العربية من بناء دول قومية قوية، حيث واجهت هياكل

¹ - يوسف زدام، مرجع سبق ذكره، ص130.

² - محمد عابد الجابري، مسألة الهوية: العربية والإسلام والغرب، مرجع سبق ذكره، ص ص 60،66.

³ - جاد الكريم الجباعي، مرجع سبق ذكره، ص136.

⁴ - هشام لويشي، "التنمية السياسية بالوطن العربي: دراسة تحليلية وصفية للاختلالات البنوية والإصلاح السياسي"، مذكرة ماجستير في العلوم

السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2011/2010، ص108.

الدولة المهترئة تحديات من عوامل مركبة إجتماعية وسياسية إقتصادية، ووجود ولاءات بدائية كما أن الدولة القطرية إعترضتها تحديات من كيانات عبر وطنية transnational¹. يتبين من هذا التشخيص لواقع الدولة في العالم العربي، أنها لم تتأسس على هوية واضحة وأنها لم تحسم بعد في هويتها النهائية، كما أن تأسيسها برر بهوية لا تحظى بإجماع مواطنيها وعلى خلاف الدولة في أوروبا، فالدولة العربية لم تفلح في تحقيق الإندماج الإجتماعي، وتقدم نفسها إطارا جغرافيا وسياسيا لعيش مواطنيها وانتظامهم، حيث تؤكد الدراسات الأكاديمية أن الدولة العربية تعيش في هواجس كثيرة، وأهمها هاجس الخوف من التفكك والإندثار.² ويمكن تصنيف أسباب فشل الدولة القطرية في بناء هوية نهائية لها ولمواطنيها تمكنا من تحقيق الإندماج السياسي والثقافي والإجتماعي لشعبها إلى صنفين أساسيين، حيث يتعلق الصنف الأول ببنية المجتمع العربي الذي يتكون من الجماعات المتميزة و المختلفة الإلتناء أما الصنف الثاني فيتعلق بممارسات السلطة داخل الدولة وهي ممارسات عنيفة وإستبدادية، مما زهد مواطنيها في الإلتناء إليها كهوية جامعة لهم وضامنة لمصالحهم، وكرس بالنتيجة الإلتناءات القبلية والطائفية Sectarianism³.

الفرع الثاني: أزمة الشرعية Legitimation crisis .

تعاني أنظمة الحكم العربية من أزمة شرعية متفاقمة تعود في جزء كبير منها إلى أسباب هيكلية، مرتبطة ببناء الدولة القطرية الحديثة في العالم العربي، وبنية هذه الأزمة تكاد تكون ذاتها في العديد من الأقطار العربية، ولها ثلاث أبعاد متراكمة ومتداخلة، وهي: التراكبات التاريخية الموروثة التي تنزع إلى التسلطية، البعد الأيديولوجي Ideological dimension الذي يتخذ من التراث محور رئيسي لتفاعلاته، والبعد المؤسسي الذي يشمل التناقضات

¹ - محمد عمر أحمد، "واقع و إشكالية الهوية العربية بين الأطروحات القومية والإسلامية: دراسة من منظور فكري مقارن"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2011، ص ص 83، 86.

² - الحزب الشيوعي السوري الموحد، "أزمة الهوية أم أزمة إندماج"، **جريدة النور**، سورية، العدد 711، 22 شباط 2016. تم تصفح الموقع في: 2016/1/25 <http://www.an-nour.com>

³ - مبروك ساحلي، "أزمة الدولة والتنمية في العالم العربي- دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2015/2014 ص ص 148، 149.

التنظيمية إقتصاديا وإجتماعيا وثقافيا في المجتمعات العربية.¹

قامت العديد من دول العالم العربي في أعقاب الإستقلال بالأخذ بنموذج الحكم المركزي على أساس أن الدولة تقوم بتوفير الشرعية، وهي مركز كل الأنشطة السياسية والإجتماعية، وأن الشرعية الحقيقية تكمن في يد رئيس الدولة سواء كان الحاكم ملكا King أو رئيسا President مما أدى إلى تقليص دور المجتمع المدني لصالح الدولة، ورغم أن الدولة العربية أخذت على عاتقها مسؤولية البناء Building والتنمية، إلا أنها لم تستطع تحقيق ذلك، ولا توفير نوع من الشرعية السياسية لها، لأن الدولة لم تتسجم مع توجهات القوى الإجتماعية، ولم تكن إنعكاسا لمطالبها، كما أنها لم تعبر عن المصالح المتعددة، بل أصبحت عبارة عن أنظمة لا شرعية بإمتياز، تعمل على بناء نمط من المشاركة السياسية المحدودة والمراقبة و الموجهة.²

تعتبر أزمة الشرعية في العالم العربي عن عجز النظام السياسي، ورفض المحكومين الإنصياع الطوعي لأوامر السلطة السياسية، ويرجع إفتقار الدولة العربية للشرعية إلى أن الدولة ككيان سياسي لم تتطور بصورة مستقلة عن شخص الحاكم، حيث وصفت الدولة العربية باللاعقلانية لأنها تركز في تجسيد شرعيتها على العصبية والعلاقات العشائرية وعلى شخصية الحاكم³ فمن بين أهم الأسباب السياسية التي أدت الى إفتقار الشرعية هو إستغلال النظم العربية القضية الفلسطينية والمعارك التي خاضتها ضد إسرائيل كذريعة لتعطيل الديمقراطية ورفع شعارات: التحرير وقومية المعركة العربية، لتكتسب الشرعية، وتطيل عمرها.⁴

إستندت النخب الحاكمة في العالم العربي إلى شرعية القوة Legitimacy of power* لحفظ سلطتها وإعادة إنتاجها، كما حاولت تلك النظم المدنية منها أوالعسكرية بناء تلك الشرعية سياسيا بعيدا عن العنف المادي ما أمكن، إلا أن تطورات مرحلة الإستقلال جعلت شرعية

¹ - أحمد ناصوري، "النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد 2، 2008، ص ص 376-377.

² - حافظ أبو سعدة، "الصراعات الكامنة في الشرق الأوسط: الحكم المركزي الديمقراطية النخبوية أم ديمقراطية الجماهير"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد14، ربيع 2007، ص 60-61.

³ - عبد الله العروي، مفهوم الدولة، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1981، ص146.

⁴ - رعد سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، الأردن: دار دجلة للنشر والتوزيع، 2013، ص105.
* إقتربت الشرعية في العالم العربي بالقوة، حيث تماهت السلطة بالعنف في الثقافة السياسية لمجتمعاتها، فلا يوجد حاكم عربي ترك كرسي الحكم عن طوعه منذ أربعة عشر قرنا إلا نتيجة إغتياله أو موته، والتوريث آلية تداول السلطة في أغلب الحالات.

الأنظمة العربية محل إستفهام، فالأنظمة التي قامت على شرعية الثورة مع الانقلابات العسكرية في مصر وسوريا و العراق مثلا، فقدت جزءا من مصداقيتها بعد نكسة 1967، كما مارست تلك الأنظمة الكبت والقهر ضد جماهيرها مما أفقدها الشرعية السياسية.¹

أزمة الشرعية كما عبر عنها تقرير التنمية البشرية Human Development Report لعام 2004، تكشف عمق المأساة التي إصطنعتها أنظمة الحكم العربية، عشائرية وقومية وإشتراكية وليبرالية طوال عقود الإستقلال الوطني، فهي أنظمة سياسية متعددة الإيديولوجيات، إستمد بعضها شرعيته من توحيد الجزيرة العربية أو حياة الإستقلال بعد مكافحة الإستعمار، بينما إرتكز آخرون على شرعية الإنقلاب على حكم ملكي وراثي، ولكن تعددية هذه المصادر في إستمرار الشرعية تلازمت مع فشل كبير في صيانة القرار السياسي الوطني والقومي وتحقيق التنمية المتكاملة Integrated development.²

كما تتعلق أزمة الشرعية في الدول العربية بعدم تقبل غالبية أفراد المجتمع للنظام السياسي القائم، و من ثمة عدم خضوعهم له طواعية، لإعتقادهم أنه لا يحقق أهدافهم وتوقعاتهم، فهو نوع من الفراغ التبريري في ممارسة القيادة السياسية القائمة للسلطة السياسية على المحكومين ومن أمثلتها ومظاهرها لجوء العديد من النظم السياسية العربية إلى الشرعية الثورية لتبرير هيمنتها وبقائها في الحكم، بدلا من الشرعية القانونية أو الدستورية.³

تشكل وضعية الدساتير العربية أهم أسباب تأزم الشرعية في الدول العربية، حيث أن أغلب الأقطار العربية بعد نيل إستقلالها، سعت القيادات السياسية فيها إلى تبرير حكمها وإيجاد الشرعية لها، و إحكام قبضتها للبقاء مدة أطول في الحكم، مما دفعها إلى كتابة الدساتير التي تركز السلطات بيد الحاكم، وتدخله من خلال الصلاحيات الممنوحة له من طرف الدستور في عملية التشريع، مما أدى إلى تهميش دور القضاء judiciary.⁴

¹ - عبد الرحمن حمدي، التحول الديمقراطي في العالم العربي خلال التسعينات، الأردن: جامعة آل البيت، 2000، ص186.

² - جماعة العدل والإحسان المغربية، "أزمة الشرعية والإصلاح السياسي في العالم العربي"، تم تصفح الموقع في: 2016/01/27.

<http://www.aljamaa.net/ar/document/2666.shtml>

³ - فرحاتي عمر، "النظم السياسية العربية بين سلبية الثبات وإيجابية التغيير"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 2، جامعة بسكرة، جوان 2002، ص5.

⁴ - رعد سامي عبد الرزاق التميمي، مرجع سبق ذكره، ص180.

لقد تنوعت محاولات بناء الشرعية في العالم العربي، من إنجاز المشروع التنموي إلى النضال من أجل الوحدة القومية National Unity، إلى مواجهة الخطر الصهيوني Zionism، وإذا كان بعض هذه النظم قد نجح نسبياً في تحصيل قدر من الشرعية والرضى الجمعي بسلطته بسبب مواقفه القومية، إلا أنه سرعان ما شهد إخفاقاً ذريعاً في تحقيق المشروع The project الذي أقام عليه أركان شرعيته.¹

بوجه عام، تعد أزمة الشرعية أهم تحديات بناء الدولة القطرية في العالم العربي، حيث لم ينشأ كيان الدولة القطرية عن إجماع مدني وسياسي متماسك ومندمج، وإنما أتى كيان الدولة عن طريق إجماع أهلي عسبوي²، فشرعيتها هي شرعية الأمر الواقع، فلا هي شرعية قانونية ولا شرعية الظرف التاريخي، لأن أدوات صنع القانون تستحوذ عليها السلطة التنفيذية بأحكام لا دستورية، فأزمات الشرعية هي أعراض لتراكم واقع موضوعي طول الأمد، تميز بالركود والتخلف وتداخلت فيه عوامل ممتدة إلى عمق المجتمعات العربية³، حيث تحولت الدولة العربية إلى أداة في يد نخبة حاكمة تستند ممارستها للسلطة على أساس قبلي أو طائفي أو ديني، أو تأخذ بنمط الديمقراطية الشكلية، وفي معظم الحالات يعتبر القمع بديلاً عن الشرعية، حيث تعمل النظم العربية على استخدام الوسائل القسرية كضمانات لتأمين بقائها في سدة الحكم.

المطلب الثاني: أثر التحولات العولمية في تعميق أزمات بناء الدولة العربية.

إن ظاهرة العولمة لم تعد كما كان يعتقد البعض تهتم بالجانب الإقتصادي، وتعميم النمط الإستهلاكي الغربي فحسب، بل هي عولمة إقتصادية وسياسية وثقافية وأمنية، فهي تعمل على إعادة تشكيل حياتنا المعاصرة في مختلف المجالات، ومست جميع الشعوب في مختلف أرجاء المعمورة، والعالم العربي واحد من أهم هذه المناطق المعرضة لتأثيرات العولمة وإمتداداتها في مختلف الميادين، خاصة الميادين التنموية Fields development.

¹ - علي خليفة الكواري وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص ص138، 139.

² - عبد الإله بلقزيز، "أزمة الشرعية في النظام السياسي العربي"، تم تصفح الموقع في: www.swissinfo.ch/media/cms.2016/01/29

³ - وليد خالد، "إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية". تم تصفح الموقع في: 2016/01/29.

الفرع الأول: الإختلالات البنيوية للتنمية في العالم العربي.

شكلت آليات العولمة تحدياً أساسياً لمسار بناء الدولة القطرية في العالم العربي، وتمثلت تلك التحديات في المعضلات التنموية التي واجهتها الدول العربية، بسبب التغيرات الهيكلية في العلاقات الدولية التي تزامنت مع تنامي دور فواعل العولمة.

تجنح أغلب المؤسسات المالية الدولية، بإعتبارها مؤسسات تتحكم فيها الدول الكبرى إلى فرض شروط تعجيزية على النظم التسلطية، مقابل إستفادتها من تسهيلات وقروض مالية لتحسين أوضاع الحريات العامة، وضمان حقوق الإنسان، وبذلك لم يعد بإمكان دول العالم الثالث والدول العربية التي تعاني من أزمات تنموية من موقع قوة بشأن إعادة جدولة ديونها الخارجية Debt Rescheduling، أو قصد الحصول على قروض جديدة، حيث تجد نفسها في نهاية المطاف مجبرة على قبول تلك الشروط التعسفية arbitrary conditions.¹

لقد فشلت كل السياسات في الوصول بالمنطقة العربية إلى مرحلة الإقلاع في التنمية الإقتصادية، وعجزت إستراتيجيات وسياسات التنمية للوصول بأي قطر عربي إلى مرحلة الإقلاع التنموي، وإتجهت الدول العربية نحو إستراتيجية الإنفتاح في الوقت الذي فشلت فيه سياسات الإغلاق السالفة²، حيث أصبحت الدولة القطرية العربية بسبب سوء إدارة الإقتصاد الوطني في مأزق بالغ الصعوبة، فإن هي إمتثلت لضغوط الدائنين والمؤسسات المالية الدولية فإنها مهددة بالإفجارات الداخلية، ولا سيما من الفئات الإجتماعية الفقيرة، وإن هي قاومت هذه الضغوط مع إستمرار سوء الإقتصاد الوطني فهي مهددة بالإفلاس المالي.³

ساهمت شروط المؤسسات المالية والعالمية في ظهور إختلالات إقتصادية ومالية على المستويين الداخلي والخارجي في معظم البلدان العربية، وتمثلت أساساً في الإنفاق الحكومي Government spending الكبير في المجالات غير الإنتاجية، وتزايد الإنفاق العسكري وإرتفاع الأسعار، وإنخفاض القدرة الشرائية للمواطن، وأنماط توزيع الدخل التي نشأت بفعل

¹ - عبد الإله بلقزيز، الإصلاح السياسي والديمقراطية، بيروت: الشركة العالمية للكتاب، ط1، 2007، ص ص94-95.

² - طاهر كنعان، "الإمكانات الإقتصادية العربية"، المستقبل العربي، العدد 252، فيفري 2000، ص96.

³ - ميشيل شيخة، "إشكالية الدولة القطرية العربية المعاصرة"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 22، العدد1، 2006،

ص325.

السياسات الإقتصادية الخاطئة.¹

لقد أدت الضغوط الإقتصادية الممارسة من طرف المؤسسات المالية الدولية إلى دفع الدول العربية نحو تغيير النهج الإقتصادي والدخول في نظام إقتصاد السوق، وضرورة الإستجابة للشروط المفروضة عليها من أجل الحصول على مساعدات إقتصادية، وقروض مالية لإنعاش إقتصادها المتدهور.²

من جهة أخرى، سيطرت الإهتمامات الإقتصادية القطرية على حساب المصلحة القومية العربية، وبرز تدني مستوى التعاون المتبادل بين الدول العربية وإرتفاع مستوى الإعتماد على الدول الأجنبية، مما أدى إلى إنعكاسات سلبية على إمكانية قيام بنية إقتصادية قومية، وإلى تعثر العمل العربي المشترك في الميدان الإقتصادي economic field، فكانت النتيجة عامل جذب كبير للدول الأخرى للسيطرة عليها والتحكم فيها، وسيطرت على الثروات العربية.³

إن التدايعات السلبية للسياسات الإصلاحية المبنية على المبادئ الإقتصادية النيوليبرالية لم تقتصر على الجانب الإقتصادي، بل إمتدت إلى الجانب الإجتماعي لتقرز الظواهر الآتية:

- زيادة حدة التفاوتات الإجتماعية، ونجم عن ذلك تفاوت طبقي حاد.
- تفاقم مشكلات البطالة Unemployment خاصة في أوساط الشباب.
- إنحسار وتراجع الطبقة الوسطى Middle class، بإعتبارها محرك التحول الديمقراطي كما يرى المنظرون التحديثيون.

- تقليص النفقات العامة المتعلقة بالمجالات الإجتماعية وفرض رسوم على الخدمات الصحية health services.

لهذا يدل فشل السياسات الليبرالية الإقتصادية التي صاغها الصندوق والبنك الدوليين في إطار برنامج التعديل الهيكلي Structural Adjustment على أن هذه البرامج النيوليبرالية التي إنسأقت لتطبيقها غالبية دول العالم العربي، طمست بشكل متعمد كل أبعاد التنمية الحقيقية

¹ - صبري زاير السعدي، "الإقتصاد السياسي للتنمية والإندماج في السوق الرأسمالية العالمية"، المستقبل العربي، العدد 249، نوفمبر 1999، ص32.

² - جون كنيث غالبريت وستانسلاف مينشيكوف، الرأسمالية والإشترابية والتعايش السلمي، ترجمة: هشام متولي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990، ص229.

³ - منصور الراوي، "التنمية المستقبلية والإعتماد على الذات في الوطن العربي"، مجلة شؤون عربية، عدد 81، مارس 1991، ص119.

وأفقدتها القدرة على صياغة أي سياسة تتعارض مع المصالح الرأسمالية التي تتحكم في قوى ومؤسسات العولمة Globalization institutions¹.

الفرع الثاني: تعطيل مؤسسات المجتمع المدني.

إن المجتمع المدني في العالم العربي، يشهد محاولة تسييسه من طرف المجتمع السياسي وهذا ما قاده إلى عدم بلوغ أهدافه، ففي سياق تغيير أي نشاط فردي أو جماعي سواء كان ثقافياً أو إقتصادياً أو إجتماعياً إلى نشاط ذو صبغة سياسية، فإن هذه العملية تؤدي إلى تكوين الدولة التسلطية authoritarian state، وتقود المجتمع برمته إلى الإنهيار.²

فالدولة لا تثق في المجتمع، والمجتمع لا يثق في الدولة، وحتى في الحالات التي تعترف فيها الدولة بأهمية مؤسسات المجتمع المدني، فإنها تبادر بوضع القوانين والقيود القانونية والإدارية مما يمكنها من مراقبة حركة هذه المؤسسات والحد من نشاطاتها الهادفة، ومن ذلك بعض التشريعات التقييدية المتعلقة بعمل الجمعيات الأهلية Community association وتقييد الحركات العمالية من المشاركة في الحياة السياسية والنقابية بشكل فعال، ومن ذلك أيضاً لجوء بعض الحكومات العربية إلى فرض القيود القضائية على النقابات لأسباب تتصل بنشاط الحركات النقابية نفسها، بل تلجأ بعض الحكومات العربية أحيانا إلى حل منظمات ومؤسسات حقوق الإنسان لمجرد قيام هذه المنظمات بكشف الإنتهاكات التي تتعرض لها وضعية حقوق الإنسان.³

على الرغم من وجود تفاوتات بين الدول العربية من حيث طبيعة تنظيمات المجتمع المدني ومدى كفاءتها وفعاليتها effectiveness and efficiency، إلا أن المجتمع المدني في معظم هذه الدول يتسم بالضعف والهشاشة.

ويمكن فهم ذلك في ضوء عدة تحديات أهمها:⁴

¹ - غازي الصوراني، "العولمة وطبيعة الأزمات السياسية الإقتصادية و الإجتماعية في الوطن العربي"، مجلة الحوار المتمدن، العدد 585، 2003/9/8. تم تصفح الموقع في: 2016/02/03.

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=9533>

² - الطاهر بلعبيور، "المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 10، جامعة بسكرة، نوفمبر 2006، ص 127.

³ - محمد صالح نغم، "مجتمع مدني أم مجتمع أهلي؟: دراسة لواقع المجتمع المدني في البلدان العربية"، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 39/38، 2009، ص ص 149، 150.

⁴ - إبتسام حاتم علوان، "واقع المجتمع المدني في الوطن العربي"، مجلة كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، العدد 97، 2011، ص ص 708، 709.

- غياب أو ضعف التماسك الداخلي لتنظيمات المجتمع المدني، حيث تتمثل أساساً في ظاهرة تسييس العمل النقابي، و الإنقسام داخل النقابات الذي يعكس حالة من الصراع بين القوى السياسية المتناقضة.

- أزمة لتمويل المجتمع المدني، حيث تشير هذه المسألة إلى الدور السلبي للدولة في استخدام التمويل كسلاح لفرض سيطرتها على تنظيمات المجتمع المدني التي تتلقى مساعدات مالية من الدولة، وهو ما يفقدها إستقلاليتها ويجعلها في العديد من الحالات إمتداد لأجهزة الدولة.

- تأثير التكوينات الإجتماعية التقليدية The traditional في تنظيمات المجتمع المدني، من خلال العلاقة بين الدول العربية والمجتمع المدني المتميزة بحالة من إنعدام الثقة بين الطرفين خاصة بين الحكومة والجمعيات التي تحاول وتسعى للحفاظ على إستقلاليتها أمام تدخل أجهزة الدولة لإخضاعها لإرادتها وسياساتها، فالدولة في العالم العربي ونظراً لعوامل تاريخية Historical factors وإجتماعية وثقافية، تقوم على الهيمنة والوصايا على مجتمعاتها، ومنها الجمعيات، حتى بعد الإنفتاح المظهري، وقد تجلى هذا التصور في شكل قانوني وفي شكل ممارسات سياسية وإدارية غير قانونية تستند على المنطق الإحتكاري لكل شيء في المجتمع.¹ يفترض بمؤسسات المجتمع المدني تمثيل مصالح المواطنين والمجتمع السياسي بإعتبارها حلقة وصل بينهما، غير أن الواقع العربي يشير إلى تجنيد الدولة لمؤسسات المجتمع المدني في المناسبات الرسمية خاصة، من أجل القيام بحملات ترويجية لمشاريع السلطة وتأطير الإنتخابات، بتقديم الرشاوى Bribery لبعض أعضاء مؤسسات المجتمع المدني و العمل على تحريف المسار الديمقراطي Democratic path وتغييب مسعى العمل الجمعي.²

تذهب إحدى الدراسات العربية التي أجريت لرصد واقع المجتمع المدني في الدول العربية إلى إعتبار أن مشكلة الإستقلالية عن أجهزة الحكم، هي أهم العوائق التي تواجه تشكيلات هذا المجتمع، حيث تشكل واقعيًا إمتداداً لهذه الأنظمة، وذلك من خلال إضعاف المعارضة السياسية وإلغائها من جهة، ومن جهة أخرى وهو الأهم يتمثل في التبعية المادية للعديد من هذه

¹ - أحمد ثابت، الدور السياسي و الثقافي للقطاع الأهلي، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 1999، ص 99.

² - الطاهر بلعير، مرجع سبق ذكره، ص ص 121، 122.

التكوينات، الشيء الذي ضرب هذه الإستقلالية وجعل المجتمع المدني العربي مصادر كليا كحقيقة سياسية، وجعل منه صيغة لكيان ميتافيزيقي ليس أكثر.¹

وفي ظل هذا المناخ السوسيولوجي، يعاني المجتمع المدني من غياب الرغبة في تغيير أنماط التفكير السلبية من طرف أفراد المجتمع، ومن ذلك الإعتقاد بأن التنمية هي مسؤولية الدولة وحدها، فيتم الإستسلام للتواكل وعدم العمل على تنمية القدرات الذاتية والخروج من التخلف بواسطة الجمعيات والتنظيمات المدنية، وما يزيد في هذا الواقع السلبي هو تقلص حجم الطبقة المتوسطة بسبب الأزمات الإقتصادية، وهي الطبقة المثقفة التي تربط بين عامة الشعب والطبقة الحاكمة، لأن هناك علاقة بين نمو الطبقة المتوسطة ونمو المجتمع المدني.²

إن محدودية دور المجتمع المدني في البلدان العربية يرجع إلى الطابع التسلطي للنظم الحاكمة في العالم العربي، كما يرجع إلى أزمة الدولة الوطنية القطرية التي تلقي بتأثيراتها السلبية على المجتمع المدني، كما أن ضعف مقومات الديمقراطية في الواقع الإقتصادي والإجتماعي والثقافي في البلدان العربية قلص من إمكانية تطور المجتمع المدني، إلى جانب ضعف تنظيمات المجتمع المدني نفسها، حيث تفتقد هذه المؤسسات لآليات البناء المؤسسي فضلا عن عدم وجود القدرات التي تقود عملية التأهيل Qualification process لهذه المؤسسات، التي تتميز بغياب الشفافية والممارسة الديمقراطية داخل كثيرا من منظمات المجتمع المدني في الأقطار العربية.³

¹ - صالح زياني، "واقع وأفاق المجتمع المدني كآلية لبناء وترسيخ التعددية في العالم العربي"، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، العدد 9، جامعة باتنة، ديسمبر 2003، ص ص 77، 80.

² - أماني قنديل، الإسهام الإقتصادي والإجتماعي للمنظمات الأهلية في الدول العربية، القاهرة: الشبكة العربية للأبحاث، 1999، ص 274.

³ - محمد صالح نغم، مرجع سبق ذكره، ص 152.

المطلب الثالث: أزمتا المرحلة الإنتقالية في بلدان الثورات العربية.

الفرع الأول: أزمة بناء التوافق الوطني.

1- واقع الثورات العربية ومحركاتها:

ظل العالم العربي خارج موجات التغيير والتحول الديمقراطي التي اجتاحت أجزاء العالم من شرق أوروبا إلى أمريكا اللاتينية، وحتى بعض بلدان الشرق الأوسط Middle East كتركيا وإيران، مما جعل بعض الدوائر السياسية والأكاديمية تفسر ذلك على أساس وجود تناقض بين الثقافة العربية الإسلامية وقيم الديمقراطية¹، وتكريس مبدأ الدولة القطرية منذ إستقلال الدول العربية، والدفاع عن هذا المبدأ بكل شراسة تحت قناعات عدة، علما أن العمل بهذا التوجه لم يمس مفهوم المواطنة، وكانت نتيجة ذلك أن الفرد العربي إنقطعت به السبل في منتصف الطريق، فلا هو أكمل مشوار أشواقه القومية السائدة بعد فترة الإستعمار Colonization والطامحة إلى دولة عربية كبرى، ولا هو شعر بعمق الإنتماء المواطناتي إلى الدولة القطرية.²

أحدث مسار الثورات العربية، المعروفة إعلاميا بالربيع العربي Arab Spring، الكثير من التغييرات في ديناميكيات القوة والنفوذ في المنطقة العربية، حيث إمتد تأثير تلك الثورات Revolutions إلى الخصائص البنوية للنظام العربي، من حيث التغيير في نمط توزيع القوى بعد إحتلال العراق في 2003، وسقوط الأنظمة السياسية في كل من تونس، مصر، ليبيا و اليمن في 2011، فيما تشهد سوريا حربا إستنزفت فيها كل القوى، ومن حيث التغيير في نمط التفاعلات الإقليمية بعد تراجع المحور التقليدي السعودي - المصري، وإفساح المجال أمام دول عربية أخرى للقيام بأدوار أكثر تأثيرا وفعالية في الشؤون الإقليمية Regional Affairs.³

إن ما حدث في المنطقة العربية من حراك غير مسبوق وغير متوقع رغم وجود إرهابات الثورة في كل البلدان العربية وإلى حد الانفجار، جاء نتيجة التراكمات داخل المجتمعات العربية

¹- خليفة كعسيس، "الربيع العربي بين الثورة والفضى"، المستقبل العربي، العدد 421، مارس 2014، ص 221.

²- منير مباركية، مرجع سبق ذكره، ص 106.

³- فاطمة مساعيد، "مستقبل الدور الإقليمي القطري في ضوء الثورات العربية بين التراجع والتمدد"، دقائق السياسة والقانون، العدد 11، جامعة

ورقلة، جوان 2014، ص 32.

جراء الفساد السياسي والعناء الإقتصادي والتهميش الإجتماعي¹، بعد عقود من الغضب المكتوم والذي تفنن المستبدون العرب على إحكام كبتة بذرائع مختلفة، منها أن معركة العرب الكبرى ليست في الداخل، ولكنها في الخارج ضد الهيمنة الأجنبية وتحرير فلسطين، والإدعاء بأن العدالة الإجتماعية Social justice أهم من الديمقراطية، حيث تبين بعد أكثر من ستة عقود من الإستقلال أنه لم تتحرر فلسطين ولم تتحقق العدالة المرجوة ولا التنمية المنشودة، بل أن الأنظمة العربية التي طالما رددت هذه الأعذار كانت ضالعة في التعامل مع الغرب.²

2- أزمة بناء التوافق الوطني في المرحلة الإنتقالية:

واجه المسار الإنتقالي في بعض بلدان الثورات العربية على إمتداد عدة سنوات مرحلة تاريخية دقيقة، كادت تعصف بجهد ما بعد الثورة، فتزايدت وتيرة العنف، وغلاء المعيشة وإحتدام الصراع على السلطة، وصعود العصبية الجهورية والإيديولوجية من حين لآخر، وعودة رموز النظام القديم، وبروز نذر الثورة المضادة Counter-revolutionary.³

إن الإنتفاضات العربية، وإن أسقطت أنظمة إستبدادية فإنها لم تحل المشكلة الجوهرية والمتمثلة في هوية الدولة والنموذج المجتمعي، بل يذهب البعض إلى الاعتقاد بأن النجاحات التي حققها تيار الإسلام السياسي Political Islam ستزيد المشكلة تعقيدا، خصوصا في البلدان التي تعرف تعددية طائفية ودينية، وهو ما ينعكس سلبا على إشكالية التوافق consensus الوطني في هذه الدول بالرغم من أن الديمقراطية هي الكلمة الرئيسية في الخطاب السياسي الإسلامي إلا أن الممارسات الميدانية أثبتت إنحراف بعض الأحزاب الإسلامية عن جوهر الديمقراطية والمتمثلة في إحترام التعددية السياسية والدينية والمذهبية، كما أن صعود الإسلاميين للحكم أربع المؤسسة العسكرية في بعض الدول التي بدأت تتخوف من سيناريوا الفوضى والإنتقال على مبادئ وقيم الممارسة الديمقراطية.⁴

¹ - خليدة كعسيس، مرجع سبق ذكره، ص221.

² - سعد الدين إبراهيم، "الثورة والإنتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خطة الطريق"، المستقبل العربي، العدد 399، ماي 2012، ص135.

³ - أنور الجمعاوي، "المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق"، مجلة سياسات عربية، العدد 6، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جانفي 2014، ص 1.

⁴ - Erzsebet Rozsa, "The arab spring Its Impact on the Region and on the Middle East Conference", Policy Brief, No 9/10, AUGUST 2012, p17.

إذا نظرنا بتمعن في خارطة الحراك الإجتماعي والسياسي في العامين المنصرمين، فإننا نجد أنفسنا أمام موجة رابعة للديمقراطية Fourth wave of democracy يمكن الإستدلال عليها بسقوط أنظمة تسلطية عبر ثورات جماهيرية في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن، مع تغير رأس السلطة على الأقل، وتتجه التطورات بشكل متسارع للإطاحة بالنظام الأكثر دموية، وعنفا في تسلطه وهو النظام السوري، ووصل صدى هذه التحركات إلى السعودية ولو على نحو خجول، حيث قامت الحكومة السعودية بتقديم عطاءات سخية بلغت أربعين مليار دولار من التقديرات الإجتماعية المختلفة طمعا بتهدئة الأمور.¹

من خلال إستقراء واقع الأزمة التوافقية في دول الثورات العربية أو الحراك الشعبي يمكن أن ندرج تجربة:

* **تونس:** إن التحول الديمقراطي في تونس لم يكن سلسا تماما، فقد شهدت تحولا ديمقراطيا في أول إنتخابات حرة ونزيهة على مستوى الدولة ونزاعات حول سلطات الحكومة الإنتقالية، خاصة بعد تشكيل الجمعية التأسيسية في جانفي 2012، كما أن نجاح الإسلاميين في الإندماج داخل النظام السياسي وإشراكهم للأحزاب العلمانية Secularism في تشكيل حكومة إئتلافية كان بمثابة سبب آخر يدعو إلى التفاؤل، لكن تسارع وتيرة العنف والإغتيالات التي طالت عدد من النشطاء السياسيين والنقابيين أدت إلى إنهيار عدد من الحكومات وتعطيل العملية السياسية² بالرغم من مبادرة الحوار الوطني التي أعلنها الإتحاد التونسي للشغل بمعية عدد من المنظمات النقابية والعمالية والحقوقية الفاعلة داخل المجتمع التونسي، ودورها الحيوي في حلحلة المشهد السياسي وإذابة الجليد بين الفرقاء السياسيين، كما أن التحول من واقع الشرعية الإنتخابية إلى واقع الشرعية التوافقية Consociationalism يبدو أمرا صعبا، ومطلبا عسيرا في ظل تداعيات الوضع الأمني الهش.³

¹ - حسن كريم، "الربيع العربي وعملية الانتقال إلى الديمقراطية"، في: الربيع العربي: ثورات الخلاص من الإستبداد دراسة حالات، بيروت: الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، ط1، 2013، ص12.

² - لوريل إي ميلر وجيفري مارتيني، "التحول الديمقراطي في العالم العربي: توقعات ودروس مستفادة من حول العالم"، معهد أبحاث الدفاع الوطني RAND، 2013، ص9.

³ - أنور الجمعاوي، مرجع سبق ذكره، ص1.

***مصر:** منذ ثورة **25 جانفي 2011**، بات واضحا أن هناك صراع بين عدد من القوى في الحياة السياسية المصرية، حول عدد من القضايا المصرية، فهناك صراع بين العلمانية ومعهم الكنيسة القبطية وأنصارها من جهة، وبين تيارات الحركة الإسلامية، كافة حول هوية الدولة المصرية، و عنوان هذا الصراع -حتى الآن- هو المادة الثانية من الدستور، وهناك صراعات تفصيلية عديدة داخل القوى المختلفة، تتراوح بين الصراع حول القيادة داخل الأحزاب، والصراع بين قوى الثورة كلها، وبين القوى القديمة من بقايا أنصار النظام المخلوع الذي إصطلح على تسميته بالثورة المضادة.¹

بعد الحراك الشعبي الواسع في 30 جويلية 2013، والذي أفضى إلى عزل الرئيس مرسي وصياغة خارطة طريق Road map أدت إلى إجراء إنتخابات مبكرة على قاعدة إعلان دستوري جديد، أدى إلى قيام حركة الإخوان بتحركات شعبية غاضبة، الأمر الذي عمق من حدة التوتر والإحتقان الطائفي والمذهبي.²

فقد تم القفز مباشرة من مرحلة ثورة الجماهير في الشارع التي إنتهت بإسقاط رأس النظام ورموزه، لتدخل مصر في مرحلة إنتقالية دون إكمال الإجراءات الثورية المطلوبة من وجهة نظر الثوار، فالوجوه تتغير ليحل محلها رجال من نفس التقاليد وتحديدا من الصف الإداري والسياسي، فالإزدواجية بين المنظورين الثوري والإصلاحي أثرت على الحوار بين الأطراف السياسية المختلفة خلال المرحلة الإنتقالية transition.³

* **اليمن:** شهدت اليمن منذ عام 2013 تطورات رئيسية تمحورت حول مسارين أساسيين أولهما: مسار الأزمة البنوية Structural crisis العميقة التي هدت كيان الدولة اليمنية ذاته والتي تجسدت أهم ملامحها في كثرة المواجهات المسلحة بين قوى و جماعات قبلية ودينية وطائفية، وإستمرار دعوات إنفصال الجنوب من جانب بعض قوى وفصائل الحراك الجنوبي

¹ - عبد المنعم منيب، "تحديات ما بعد الثورة المصرية". تم تصفح الموقع في: 2016/2/5.

<http://arabsi.org/attachments/article/1268>

² - محسن أبو رمضان، "التوافق الوطني هو المخرج الوحيد للأزمة المصرية". تم تصفح الموقع في: 2016/2/5.

<http://samanews.com/ar/index.php?act=post&id=164057>

³ - فؤاد السعيد، "ثورة مصر: تفاعلات المرحلة الإنتقالية الممتدة وسيناريوهات المستقبل"، في: الربيع العربي: ثورات الخلاص من الإستبداد، مرجع

سبق ذكره، ص88.

وعجز الحكومة على فرض سيطرتها على مناطق لا يستهان بها، وتعثرها في تحقيق تقدم جدي على صعيد مواجهة المشكلات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى التي تواجه اليمنيين، وثانيهما مسار الحوار الوطني الذي تضمن قضايا عديدة تتعلق بإصدار الدستور الجديد وإجراء إنتخابات رئاسية، وقضايا العدالة الإنتقالية Transitional justice وإعادة بناء الجيش وقوات الأمن، وذلك في سياق الحوار بين مختلف القوى السياسية في البلاد، بما في ذلك القوى التي تخوض حروبا و مواجهات مثل الحوثيين.¹

* ليبيا: كشفت التجربة الليبية بعد 2011 عن ضعف التعاطي مع مفهوم العدالة الإنتقالية والتركيز على المصالحة الوطنية من دون تحديد شروط المصالحة وآليات تطبيقها والقواعد التي تستند إليها، مما أدى إلى عرقلة عملية إعادة بناء الدولة الوطنية والإنتقال السلس إلى الديمقراطية، ويتجلى ذلك في الانقسامات الإثنية، إضافة إلى ضعف الوعي بالعدالة، وضعف ثقافة التسامح مما عزز الانقسامات الإجتماعية.²

على عكس الوضع في مصر وتونس حيث قام الشعب في الدولتين بخلع الرئيس وتم إلغاء الأحزاب الحاكمة، فإن ليبيا واجهت تحديا رهيبا تمثل في بناء قوى أمنية من الميليشيات المتباينة، وبناء مؤسسات على أنقاض نظام يعتمد على شخص واحد بدرجة كبيرة، حيث عانى المواطن الليبي طيلة إثنان وأربعون عاما من الحرمان من فرص المشاركة السياسية، أما الحكومة الإنتقالية الحالية، فقد فشلت في إحراز أي تقدم في القضايا الرئيسية Key issues بما في ذلك نزع سلاح الميليشيات الليبية Disarming Libya's Militias وإعادة إدماجها.³

¹ - علي الدين هلال وآخرون، حالة الأمة العربية 2013-2014: مراجعات ما بعد التغيير، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، أبريل/ ماي 2014، صص 181-182.

² - محمد عبد الحفيظ الشيخ، "تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد 2011"، المستقبل العربي، العدد 431، جانفي 2015، ص 103.

³ - لوريل إي ميلر وجيفري مارتيني، مرجع سبق ذكره، ص 11.

الفرع الثاني: الإنفلات الأمني وإنهيار الدول.

تؤكد الحالة الراهنة للثورات العربية بأن مرحلة ما بعد الثورة، أو ما بعد سقوط النظام لا تعني نهاية الثورة، كما لا تعني نجاحها بالضرورة، بل هي تجربة قاسية يعيشها المجتمع بأسره سواء من الناحية الأمنية أو التنظيمية، أو مستوى المعيشة في ظل الإقتصاديات المترهلة، والتناقضات القيمية، ومواجهة الثورة المضادة والمحاولات الانقلابية.¹

تشمل التهديدات الأمنية خلال المرحلة الإنتقالية طائفة واسعة من المسائل، بعضها تلك المتعلقة بالدولة ككيان، كما هو الأمر في ليبيا والحالة الهشة التي تمر بها، وغياب المؤسسات القادرة على القيام بمهامها وتعرضها لخطر التحول إلى دولة فاشلة، كما تشمل هذه التهديدات أيضا ما يتصل بالصراع الأهلي الذي يجد تعبيراته في صراعات مناطية وقبائلية²، وهي صراعات تذكّيها عوامل داخلية، وأخرى خارجية، وفيها يكون التحدي أكبر، لأن حقوق الإنسان تكون المتضرر الأكبر في منطقة الصراعات الأهلية بين الفرقاء، فلو أخذنا الأزمة السورية كمثال، فإنها بدأت تحت عنوان تحقيق طموحات الشعب السوري في الديمقراطية والإصلاح وانتقلت من الإحتجاجات السلمية Peaceful protests إلى مواجهة مسلحة وتدخلات من قوى خارجية، وهي تدخل مرحلة التقسيم والتفتيت الفعلي في إطار مخطط جديد (سايكس- بيكو) Sykes-Picot يقسم سورية إلى عشرة كيانات.³

وعملية الربيع العربي تمثل لعبة "دومينو" واحدة كما قال الرئيس الأمريكي "أوباما" حرفيا في المذكرة الرئيسية رقم 11 الصادرة في 2010/08/12 قبل الحراك العربي بثلاثة أشهر، حيث يؤدي سقوط نظام عربي واحد إلى تدحرج بقية الأنظمة بأثر موجة الدومينو" الثورية الديمقراطية".⁴

¹- محمد عبد الكريم الحوراني، "ما بعد الثورة: القوى الفاعلة ومسارات العقانة"، المجلة الأردنية للعلوم الإجتماعية، المجلد 8، العدد2، 2015، ص356.

²- يوسف محمد الصوراني، "التحديات الأمنية للربيع العربي: من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن"، المستقبل العربي، العدد 416، أكتوبر 2013، ص259.

³- عبد الإله المنصوري، "الديمقراطية وحقوق الإنسان: محنة الأمة بين سندان التسلط ومطرقة الفوضى والحروب الداخلية"، المستقبل العربي، العدد 437، جويلية 2015، ص108.

⁴- حسن محمد الزين، الربيع العربي: آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير، بيروت: دار القلم الجديد، ط1، 2013، ص20.

فقد أكدت التطورات الدرامية التي شهدتها بلدان الثورات العربية، أنها تعاني أزمات حادة ومتزامنة ومتشابكة، الأمر الذي جعل المرحلة الإنتقالية التي تمر بها تتسم بدرجة عالية من الصعوبة والتعقيد، و تتجلى أبرز تلك الأزمات في إستمرار حالة من الإنفلات الأمني مع تصاعد أعمال العنف والإرهاب، وتفاقم حدة المشكلات الإجتماعية والإقتصادية بسبب تدهور أداء السياسة العامة Public Policy وتطور العلاقات المدنية - العسكرية، وما يقترن بها من مخاطر عسكرية السياسة وتسييس الجيش، وتزايد الإختراق الخارجي بما يمثل تهديدا للأمن القومي، فضلا عن أزمة إعادة بناء مؤسسات الدولة ¹.Institutions Rebuilding State

إن الخطر الذي تواجهه الدولة العربية في عصر الثورات، يتعلق بالأزمة الهوياتية وتجزأ الإنتماءات القطرية، و بروز صراع جديد بين مشروعى الدولة المدنية والدولة الدينية، سيما بعد إعتلاء الإسلاميين سدة الحكم في عدد من البلدان، مع ملاحظة أن الأمر سيتحول إلى حرب مقدسة بين الطرفين في حالة عجز الإسلاميين عن إستيعاب فكرة بناء دولة مدنية بمرجعية إسلامية عامة، أي مرجعية القيم وليس مرجعيات المذاهب والفرق التي ينتمون لها.²

ففي الوقت الذي تظل ليبيا مثلا بحاجة ماسة إلى إثبات الدولة والسلطات الإنتقالية لشرعيتها وسيطرتها على مصادر العنف والقوة، أحدثت الأزمة الليبية أيضا أزمات وتحديات وأخطار أمنية ذات أبعاد تجاوزت الإقليم المحلي لتطال البلدان المجاورة، ولتزيد من هشاشة الأوضاع وتضاعفت التهديدات الأمنية في كل دولة على حدى، وفي المنطقة بكاملها، ويمكن للمرء ملاحظة ماترتب عن إنهيار المؤسسة العسكرية في ليبيا من إنتشار السلاح وتهريبه لأغراض سياسية، علاوة على تجارته غير الشرعية التي تزيد من خطر التهديد بتفكك الدولة الليبية³ بسبب الفراغ الأمني الذي إتضح بشدة في فترة ما بعد القذافي والمشكلات التي حدثت بين كتائب الثوار، وحوادث الإغتيالات والإختطاف المتعددة، بالإضافة إلى الإستيلاء على حقول النفط وتصديره بطرق غير قانونية، وهي مؤشرات تدل على إنهيار الدولة الليبية.⁴

¹ - علي الدين هلال، "حالة الأمة العربية: 2013-2014: مراجعات ما بعد التغيير"، المستقبل العربي، العدد 424، جوان 2014، ص 12.

² - يوسف بن يزة، مرجع سبق ذكره، ص152.

³ - يوسف محمد الصواني، مرجع سبق ذكره، ص27.

⁴ - عبد اللطيف صلاح، "المنظمات الدولية والإقليمية وتحولات الربيع العربي". تم تصفح الموقع في: 2016/2/7.

أما سوريا، فلم يعد من الممكن إخفاء حقيقة أن الصراع السياسي ليس مجرد صراع بين قوى حاكمة إستبدادية وأخرى معارضة ديمقراطية، بقدر ما هو صراع محتدم بين تصورين مختلفين لهوية الدولة، هل يتعين أن تكون عربية أو إسلامية؟ وهل يجب أن تكون مدنية علمانية تفصل بين الدين والسياسة أو دولة لا ضرر في الجمع بينهما؟¹

لقد أثبتت مأساة سوريا مدى عمق الصراع المذهبي والديني بين أبناء الوطن الواحد، حيث تفاقمت الأزمة السورية بفعل نفوذ قوى دولية وإقليمية عملت على زعزعة إستقرار المنطقة لتحقيق أهدافها الإستراتيجية على حساب الدم السوري، ولهذا نعتقد بأن المجازر التي تتكرر يوميا في سوريا، ومظاهر تفكك وإنهيار مقومات الدولة السورية، يعود أساسا إلى دور القوى الإقليمية و الغرب، ومن ورائها روسيا في تدخلها السافر في السيادة السورية، في ظل إنتهاك معايير حقوق الإنسان المنصوص عليها في المواثيق الدولية.

لقد وظف النظام السوري أساليب لا إنسانية في حربه ضد المتمردين على النظام السياسي من خلال إستخدامه للغازات السامة والقنابل المحرمة دوليا، وبالرغم من الإنفلات الأمني في سوريا إلا أن العديد من القوى الإقليمية ساهمت في تغذية هذه النزاعات وإدامة أمدها، خاصة الدور الإيراني و السعودي والروسي، إذ تدل المؤشرات الميدانية على وجود حسابات إستراتيجية لهذه الدول، التي إتخذت سوريا مكانا لفرض هيمنتها في إطار حرب الوكالة أو ما يصطلح عليه بالحرب الباردة الجديدة².

يؤكد التقرير الذي أعده مركز " تشاتام هاوس" Chatham House ، أن المناطق الخاضعة لسيطرة الأكراد و داعش يقلص تدريجيا من نفوذ الدولة السورية، وهذا يعني أن إستمرار الحرب سيؤدي في النهاية إلى إنهاء ما تبقى من فكرة الدولة السورية، وظهور دويلات على أرضها وزوال رموز السيادة السورية، أي أن الخبراء يتوقعون إنهاء سوريا كبلد ودولة قبل أن تنهار كنظام.³

¹ - شفيق بومنجيل، "الانتفاضات العربية: محاولة لفهم الدوافع وإستشراف المآلات"، المستقبل العربي، العدد 398، أبريل 2012، ص 235.

² - Roby Barrett, The Collapse of Iraq and Syria: The End of the Colonial Construct in the Greater Levant, florida: JSOU Press, December 2015, p89.

³ - حسان حيدر، "في إنتظار إنهاء سوريا"، جريدة الحياة، بيروت، 25/06/2015، تم تصفح الموقع في: 2016/02/7.

<http://www.alhayat.com/Opinion/Hassan-Hayder/9637613>

إن حالة ضعف الدولة وفشلها والتي ظهرت في بلدان الثورات العربية، تفسر بروز الطائفية في الصراعات الجديدة في العالم العربي *New conflicts in the Arab world* ، فقد دفع تراجع الدولة بالإضافة إلى أعمال العنف التي تمارسها أقليات Minorities تسيطر على الدولة، دفعت المواطنين في هذه البلدان إلى اللجوء إلى الهويات والجماعات الطائفية من أجل تأمين الحماية الأساسية التي لا تستطيع الدولة أن تقدمها، كما بحثت هذه الجماعات عن حلفاء Allies خارجيين للحصول على الدعم في الصراعات السياسية والعسكرية المحلية.¹

لم تفضي ثورات الربيع العربي إلى بناء ديمقراطيات مستقرة كتلك التي أفرزها إنهاء الأنظمة الشيوعية في شرق أوروبا، إنما دفعت بالدول العربية إلى الوراء، وأدخلتها في نفق مظلم من صراعات داخلية وإنهيارات مؤسساتية وتفكك الدول، فالدولة مغيبة في ليبيا، والجيش عاد إلى الحكم في مصر، والحرب الأهلية Civil war دمرت الدولة السورية، واليمن على شفا التقسيم.²

¹ - غريغوري غوس، ما وراء الطائفية: الحرب الباردة الجديدة في الشرق الأوسط، الدوحة: مركز بروكناز، جويلية 2014، ص10.
² - إيمان شحادة ونديم روحانا، "رؤية إسرائيلية للثورات العربية"، مؤسسة مدى الكرمل، حيفا: المركز العربي للدراسات الاجتماعية والتطبيقية. تم تصفح الموقع في: 2016/02/9.

المبحث الثاني: واقع الديمقراطية في العالم العربي بين التهديدات الداخلية والسياسات الكونية.

المطلب الأول: اتجاهات التيارات السياسية العربية نحو الديمقراطية.

الفرع الأول: التيار القومي و الليبرالي.

1- التيار القومي: The national trend يضع التيار القومي الكثير من التحفظات حول الديمقراطية كطرح نظري وأيضاً كممارسة فعلية، بحيث يعتبرها إختراقاً لقيم التلاحم القومية وتكسيرا لكل الإرادات الواعية والراغبة في تحقيق الوحدة والتنمية، فمفكروا هذا التيار ينظرون لمسألة إنتقائية الجماهير نظرة دنيئة وسلبية، ويعتبرونها تهديدا لتماسك المجتمعات العربية حيث يعتبرون أن الديمقراطية السياسية تعبر عن تصور غربي لمشكلة الدولة.¹

تؤكد تجارب حكم بعض الأحزاب القومية في المشرق العربي على تحويل إيديولوجية العروبة إلى منظومة شمولية معادية للديمقراطية وما تستوعبه من مفاهيم، مثل الحرية والتداول السلمي للسلطة والمواطنة، وفي المقابل تنادي بخطابات تقليدية طوباوية مثل الإنخراط في معركة الكرامة، وبناء العروب بإعتبارها أفقا هاما لتحقيق مكاسب المشروع القومي الحداثي في المجتمعات العربية²، مما أدى إلى تعمق الفكر القومي في الممارسة الديمقراطية العربية، فقد عانت تيارات الفكر القومي العربي الكبرى (البعث، الناصرية) من فجوات في مقاربتها للسياسة والحكم والعلاقة بين المجتمع والدولة وحقوق ومكانة الفرد، وقصورا عمليا في إعطاء الإعتبار للمبدأ الديمقراطي، حيث تم الإتكال على العذر القائل بأن الديمقراطية السياسية قاصرة وعاجزة عن تحقيق أهداف النضال القومي، حيث لم يكن لمؤسسات المجتمع المدني أي دور تؤديه في العملية السياسية، بل ظلت مجرد جزء من آلية حكومية ضمن نظام الدولة، فكانت الهوة بين الخطاب و الفعل، وهكذا تغلغت الدولة في المجتمع وتضخمت مؤسساتها البيروقراطية وزاد

¹ - إسماعيل معراف، مسارات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2013، ص27.

² - كمال عبد اللطيف، "مدخل إلى قراءة الأبعاد الثقافية للثورات العربية"، في: الإنفجار العربي الكبير، مرجع سبق ذكره، ص54.

نفوذ مؤسساتها الأمنية.¹

من جهة أخرى، تؤكد دساتير الدول العربية التي كانت تحت حكم التيار القومي على ضرورة تفعيل قيم الديمقراطية مثل التعددية الحزبية والتداول السلمي للسلطة، إضافة لقيم العدالة الإجتماعية، لكن الواقع يبرز أن هذه الأنظمة ما فتئت أن تنكرت لهذه المبادئ وإستمرت في الحكم الأحادي الذي يقصي أي نوع من التعددية، بل أن هناك من الأنظمة القومية العربية Arab nationalism من أقرنت نفسها بصفة الديمقراطية، لكن التطبيق الفعلي لمنظومة الديمقراطية ظل غائباً.²

2- التيار الليبرالي: يعتبر هذه الإتجاه من أكثر التيارات السياسية قبولا للتوجه الديمقراطي على إعتبار أن المرجعية التي يستند إليها منذ بروزه كقوة سياسية فاعلة في الحياة السياسية العربية تعتمد على القيم الليبرالية من حرية المبادرة الفردية Individual initiative وحرية السوق في الجانب الإقتصادي، أما على الصعيد السياسي فهو كان دائما يميل إلى التعددية السياسية والحزبية وحقوق الإنسان بما تتضمنه من إحترام الحريات العامة والمساواة بين الناس أمام القانون بالإضافة إلى إشتراط المنافسة كشرط للوصول إلى تحقيق الأهداف.³

لم يحظى التيار الليبرالي Liberal trend بدعم الأنظمة العربية في وقت حظت فيه التيارات السياسية الأخرى بدعم الأنظمة الشمولية، فالإيديولوجية الليبرالية العربية واجهتها تحديات في كافة الأقطار العربية، بداية من الموروث الثقافي العربي السائد الذي يربط بين الأفكار الليبرالية والتحرر الديني والإنحلال الأخلاقي، وهو الأمر الذي قوض من تحركات التيار الليبرالي في الشارع العربي على عكس التيارات السياسية الأخرى.⁴

ترتبط التيارات الليبرالية في العالم العربي بالديمقراطية أكثر من أي تيار آخر، رغم إتهام هذا التيار بمعاداة الدين ومناصرتها للرأسمالية المتوحشة، غير أن الليبراليين العرب يفتنون ذلك ويعتبرون أنفسهم علمانيين من حيث المضمون، ولا يقصدون إستخدام هذه الكلمة

¹ - يوسف محمد جمعة الصواني، إتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية: تحليل نتائج الدراسة الميدانية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2013، صص 69-70.

² - فاتح عمارة، "التربية الديمقراطية: وسيلة أم غاية"، مجلة دفاتر، جامعة بسكرة، فيفري 2015، ص 54.

³ - إسماعيل معراف، مرجع سبق ذكره، ص 29.

⁴ - هالة مصطفى، "لماذا أخفق التيار الليبرالي في المنطقة العربية؟"، مجلة السياسة الدولية، العدد 188، 28 أبريل 2012.

التي يساء تفسيرها وفهمها أنها ضد الدين¹، مما أدى إلى إنقسام الليبراليين بين رؤيتين إحداهما حاوت التوفيق بين الديمقراطية وأساليب الحكم في الدول العربية، وبعض معالم التحديث في المجتمعات الغربية من جهة، والثقافة والهوية العربية من جهة أخرى، أما الإتجاه الآخر فشدد على ضرورة إحداث تغييرات جذرية في الهوية والمفاهيم العربية، وإستبدالها بالمفاهيم الغربية البحتة Western concepts².

ظلت الأحزاب السياسية المنضوية تحت لواء التيار الليبرالي ترفع شعارات الرأسمالية وتنتقد الطروحات القومية، مما جعلها أكثر إنسجاما مع مرحلة الإنفتاح الديمقراطي في بداية تسعينيات القرن المنصرم، حيث أن روادها ظلوا دائما يعتبرون أن الديمقراطية البورجوازية هي نتاج المجتمع الرأسمالي Capitalist society ، وأن سيادة المناخ الديمقراطي السياسي يساعد على تحديث الإقتصاديات العربية، غير أن أفكار الليبراليين العرب لم تحظى بقبول التيارات السياسية الأخرى، خاصة تيار الإسلام السياسي³.

الفرع الثاني: تيار الإسلام السياسي Political Islam .

تسعى بعض تيارات الإسلام السياسي كبقية التيارات الأخرى أن تتال ثقة الشعب، والحصول على تفويض الوصول إلى الحكم وممارسة النموذج الإسلامي في السلطة، والتوافق المجتمعي على تأمين ضمانات الديمقراطية وديمومتها لبناء الدولة وتحقيق التنمية الشاملة⁴، غير أن بعض تيارات الإسلام السياسي الأخرى لم تكن متقبلة لفكرة الديمقراطية بالقدر الذي يسمح لها بأن تقبل بإنتهاجها وتطبيقها في ممارستها الداخلية أو عند تعاملها مع الآخر، بل كان الرفض السمة الغالبة على أجنحتها المتشددة، غير أن الأمر لا ينطبق على جميع التيارات الإسلامية حيث نجد الجناح المعتدل قبل قواعد اللعبة الديمقراطية، وإعتبرها وسيلة لتحقيق المشاركة في صنع القرار Participation in decision-making⁵.

¹ - أحمد حسو، "مستقبل الأحزاب الليبرالية في العالم العربي". تم تصفح الموقع في: 2016/2/11.

<http://www.dw.com/ar>

² - محمد صالح المسفر، "الليبرالية بين العروبة والتبعية"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 24، العدد 4/3، 2008، ص380.

³ - إسماعيل معراف، مرجع سبق ذكره، ص29.

⁴ - حامد قويسى وآخرون، الإسلاميون وتحديات الحكم في أعقاب الثورات العربية، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ط1، 2012، ص146.

⁵ - إسماعيل معراف، مرجع سبق ذكره، ص23.

من القضايا الخلافية الأساسية بين الإسلاميين وغيرهم من التيارات الأخرى في العالم العربي قضية الديمقراطية، حيث أن أطراف كثيرة خصوصاً الليبراليين-، إتهموا الحركات الإسلامية بسوء نيتها تجاه الديمقراطية وإيمانها التكتيكي بها، وإستخدمت لهذه الغاية حزمة أدلة وشواهد تؤيد هذا الحكم، ومن ناحية أخرى بذل الإسلاميون قصارى جهدهم لإثبات جدارتهم في وصف العملية الديمقراطية، وقدموا أمام هذه الإدعاء مجموعة من الحجج النظرية والعملية لها.¹ يعتقد معتدلو التيار الإسلامي أن الديمقراطية مجموعة إجراءات وتقنيات تضبط عملية إختيار القادة والمسؤولين والنواب، وتؤطر عمليات إتخاذ القرار وتداول الرأي في التنظيمات والمؤسسات والدولة، وهي بهذا التحدي لا تتعدى كونها تحدياً لمفهوم الشورى الذي بقي تاريخياً في إطار المبادئ العامة، وهو ما يصطلح عليه بالديمقراطية الأداة التي تتميز بغلبة الجوانب التقنية عليها وطرحها الفلسفي العميق.

واقعيًا، فشلت أغلب تيارات الإسلام السياسي في تأكيد قدرتها على ممارسة الديمقراطية ففي تجربة السودان مثلاً: شاركت الحركة الإسلامية ضمن نظام عسكري نفذت إنقلاباً عسكرياً للوصول إلى السلطة، وقامت بإلغاء الأحزاب² والنقابات والإتحادات المهنية، حيث تأكد أن هذه التيارات لا تمتلك أي رؤية للديمقراطية مستنبطة من الأصولية الدينية، ولكنها تتكيف بإستمرار مع واقع متغير تنسبه للإسلام، لذلك تراوحت مواقف الحركات الإسلامية من الديمقراطية بين الرفض و القبول بحسب طبيعة الحركة والبيئة السياسية التي توجد فيها هذه الحركات، ومميزات القوى ودرجة تطور وانتشار الفكر الديني religious thought في المجتمع.³

يعتقد بعض الباحثين أن حركات الإسلام السياسي بعد عقدين من المواجهات مع السلطة تراجعت في إستراتيجياتها في التعامل مع السلطة، حيث تراجع الخيار العنفي في لغة الخطاب الإسلامي عند شرائح واسعة من منظماته، وتقدمت مفردات الإصلاح والمشاركة على مفردات

¹- كمال عبد اللطيف، "فكر النهضة والثورات العربية"، في: أمحمد جبرون و آخرون: الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي: إتجاهات وتجارب، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2013، ص47.

²- نفس المرجع، ص51.

³- حيدر إبراهيم علي، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1996، صص164-165.

إسقاط الأنظمة وتكفير الحكام¹، فقد كان لصعود الإسلاميين نحو سدة الحكم كنتيجة أولية للإنتفاضة الشعبية في بعض الدول العربية صدى صارخ، ولم يكن ذلك مفاجئة بحد ذاته بقدر ما كان عنصر المفاجئة يتمثل في النسب العالية التي حصلت عليها بعض التيارات الإسلامية من خلال نتائج بعض الإنتخابات الحرة و المتوافقة مع الشروط والضوابط الدولية التي تحكم الممارسة الديمقراطية مثل ما حصل مع تيار النهضة في تونس، والأمر نفسه بالنسبة لجماعة الإخوان المسلمين في مصر.²

من وجهة نظر تيار الإسلام السياسي المعتدل، تعتقد هذه الفئة أن الديمقراطية هي خيار حتمي وتدعو للتكيف بإيجابية مع مستلزمات التحول الديمقراطي، وعبر عن هذه الفئة تنظيمات عديدة تأخذ فكرة الإخوان المسلمين في مصر مرجعيتها الأساسية، وعرفت عدة دول عربية (حزب النهضة في تونس، تجمع الإصلاح اليمني، حماس في الجزائر...) والملاحظ في هذه العينات أنها إنخرطت جميعا في المشاركة السياسية، وقبلت العمل السياسي وفق للآليات الدستورية المطبقة، حيث لم ترفض الديمقراطية، وهي دلالات إيجابية لم تكن متوفرة من قبل لكن المشكلة بقيت في السلطة الحاكمة التي تتخوف من وصول الأحزاب الإسلامية Islamic parties للسلطة بواسطة الديمقراطية ثم تعاود الإنقلاب عليها.³

يؤكد "إسماعيل الشطي" في كتابه " الإسلاميون و حكم الدولة الحديثة" أنه بعد الإخفاقات المتتابة والمتلاحقة لتيار الإسلام السياسي خلال العقدين الماضيين، إقتنع منتسبوا الحركات الإسلامية بفرضية أن العدو الأول للفكر السياسي الإسلامي هو الأنظمة الشمولية Totalitarian regimes ، حيث أنها من أكثر الأنظمة قساوة وشراسة للحركات الإسلامية حيث تحظى الدعوة الإسلامية بفرص واسعة وتمكين أكثر فاعلية في ظل الأنظمة الديمقراطية التي تمثل ضمانات أكثر وثوقا لنشر الدعوة والفكر السياسي الإسلامي سيما في ظل تحديات العولمة، لذلك يسعى تيار الإسلام السياسي لتثبيت معالم الديمقراطية في بعض الدول العربية

¹ - عبد الغني عماد، الإسلاميون بين الثورة و الدولة : إشكالية إنتاج النموذج وبناء الخطابات، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2013، ص101.

² - إحسان طالب، مرجع سبق ذكره، ص95.

³ - إسماعيل معراف، مرجع سبق ذكره، ص25.

ليس خدمة لمبادئ الديمقراطية فحسب، بل حماية لإستمرار إنتشار التيار الإسلامي في الممارسة السياسية بطريقة لا تؤدي لأسلمة الدولة نظرا لوجود أقلية دينية أخرى.¹

المطلب الثاني: مشاريع ترويج الديمقراطية في العالم العربي.

الفرع الأول: مشروع الشرق الأوسط الكبير وديناميكية الإصلاح الديمقراطي في العالم العربي
تعتبر مبادرة الشراكة من أجل التقدم لمستقبل مشترك مع منطقة الشرق الأوسط الكبير وإفريقيا والمعروفة غالبا بمشروع الشرق الأوسط الكبير Greater Middle East project مبادرة أمريكية في جوهرها، وإن كانت تنسب رسميا إلى مجموعة الدول الثمانية الأكثر تصنيعا في العالم، فقد جاءت المبادرة بإقتراح أمريكي، وتم نشرها بصفة غير رسمية أشهر عديدة قبل إنعقاد قمة الثمانية في جورجيا بالولايات المتحدة في جوان 2004²، وعبرت عنها الإدارة الأمريكية على أنها إستراتيجية مستقبلية للحرية في الشرق الأوسط تهدف للقضاء على النظم الإستبدادية وتصدير الديمقراطية إلى الشعوب المحرومة من الحرية.³

إستند المشروع إلى تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002، و ينطلق من نواقص حددها موظفون عرب في البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وتتعلق هذه النواقص بمجالات: الحرية المعرفة، تمكين المرأة، إنطلاقا من إعتبارها نقائص تهدد المصالح الغربية Western interests، بحيث يمثل المشروع الطريق البديل للإصلاح السياسي والتنمية، ويتضمن أولويات يمكن لمجموعة الثمانية الإتفاق عليها لمعالجة نقائص التنمية الإنسانية العربية، من خلال الربط بين الديمقراطية والإزدهار الإقتصادي والسلام الديمقراطي.⁴

بالرغم من أهمية تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002، في طرح مشروع الشرق الأوسط الكبير كإستراتيجية أمريكية تهدف إلى تشكيل بنية الشرق الأوسط، ففكرة المشروع تعود إلى الفترة الأخيرة من حكم الرئيس الأسبق جورج بوش الأب، من خلال وثيقة أعدتها وزارة

¹ - إسماعيل الشطي، **الإسلاميون وحكم الدولة الحديثة**، بيروت: منشورات ضفاف، ط1، 2013، ص ص107، 108.

² - عبد الله هوداف، "مبدأ دعم الديمقراطية في السياسة الخارجية الأمريكية: دراسة في المنطلقات النظرية والسياسات العملية"، أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2012، ص202.

³ - Eddie Girdner, "The Greater Middle East Initiative Regime change Neoliberalism and US Global Hegemony", **The Turkish Yearbook of International Relations**, vol36, 2005, p37.

⁴ - مريم ندان، مرجع سبق ذكره، ص179.

الدفاع الأمريكية مطلع عام 1992، حيث تعكس هذه الوثيقة الطموح الأمريكي في الهيمنة المستمرة على العالم من خلال القضاء على القوى المنافسة لهيمنتها على العالم وعلى رأسها منطقة الشرق الأوسط، حيث وجدت هذه الوثيقة صدى لدى عدد من المفكرين وعلى رأسهم "هنتجتون" الذي نبه إلى خطورة وحساسية منطقة الشرق الأوسط التي تشكل محور أساسي لصراع الحضارات The clash of civilizations وما يشكله الشرق الأوسط لا سيما منطقة الخليج العربي كمخزن نفط للولايات المتحدة.¹

طرح ريتشارد هاس مشروع الشرق الأوسط أمام مجلس العلاقات الخارجية بواشنطن في يوم 4 ديسمبر 2002، بعنوان "خطة أمريكا للديمقراطية في العالم العربي"، حيث أجمل عدة مبررات لتركيز الولايات المتحدة على طرح هذا المشروع، على النحو التالي:²

* أن مساندة الديمقراطية هي مسألة مبدئية في السياسة الخارجية الأمريكية التي لا بد أن تنتشرها في الدول العربية من أجل تحقيق الحرية باعتبارها طموح كوني.

* المزوجة بين القيم والمصالح، أي تغليف المصالح بالقيم والمثاليات، في إشارة منه إلى إمكانية التكامل بين المثالية والواقعية Idealism and Realism .

* الولايات المتحدة تزدهر كشعب وكدولة في عالم من الديمقراطيات، بدلا من عالم من الأنظمة الإستبدادية والفضوية، لأن العالم الديمقراطي عالم مسالم أكثر وكلما زاد عدد الديمقراطيات في العالم إتسعت المناطق التي تسعى دولها إلى حل خلافاتها بالطرق الدبلوماسية Diplomatically .

يؤكد "هاس" أن الفجوة الديمقراطية بين العالم العربي وباقي أنحاء العالم هائلة، وأوضح أن هذه ليست أحكاما غربية، ولكن مستقاة من تقرير التنمية الإنسانية الذي أعده ثلاثون باحث عربي برعاية الصندوق العربي للتنمية الإقتصادية والإجتماعية .

¹ - منار الشوريحي، "الثابت والمتغير في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 161 ، جوان- جويلية 2005، ص ص 206-207.

² - محمود علي الخطيب، الولايات المتحدة الأمريكية وقضية الديمقراطية في العالم العربي، ص ص 62، 63. تم تصفح الموقع في: 2016/2/13.
<https://books.google.co.il/books?hl=ar&lr=&id=-V69x37ApBwC&oi=fnd&pg=PT3&dq>

يتكون مشروع الشرق الأوسط الكبير من مقدمة وثلاثة عناوين أساسية، وبعد المقدمة تتوالى الإحصائيات المروعة التي تصف الوضع الحالي في المنطقة العربية بالكارثي، وذلك على النحو الآتي:¹

40% من العرب البالغون أميون، وتشكل المرأة ثلث هذا العدد.

- مجموع إجمالي الدخل المحلي Local income في دول الجامعة العربية أقل من نظيره في دولة مثل إسبانيا .

- من المتوقع أن يكون في المنطقة العربية 25 مليون عاطل عن العمل قبل عام 2010.

- يعيش ثلث العرب على مدخول دون دولارين في اليوم الواحد.

- لا تشكل المرأة سوى 3.5% من المقاعد البرلمانية Parliamentary seats .

- عبر 15% من الشعب عن رغبتهم في الهجرة وجهة الدول الأوروبية.

ويختتم التقرير بدعوة رنانة من أجل الإصلاح، إذ يذكر بأن العالم العربي يقف على مفترق الطرق، مشيراً إلى الخيارات المماثلة بعبارات صريحة، إما أن تستمر الحكومات في الإبقاء على الوضع الراهن فتصدر سياسات غير قادرة على مواجهة تحديات المنطقة، أو أن تسعى إلى نهضة عربية، تركز على تنمية إنسانية بخطى حثيثة، حيث يحث التقرير أيضاً على إجراء إنتخابات حرة ونزيهة وعلى الاعتراف بحق أحزاب المعارضة في الوجود، وينادي بفرض ضوابط أكبر على السلطة التنفيذية، عن طريق تكليف السلطة التشريعية بمسؤوليات رقابية والحاجة إلى إستقلال القضاء، مع تمكين المجتمع المدني، وسيادة القانون، وإرساء الضمانات لحقوق المواطنين الأساسية، وخاصة حرية التعبير وتشكيل النقابات، وإزالة القيود ضد المرأة في سوق العمل.²

يمكن للباحث أن يستشف المحاور الرئيسية لمشروع الشرق الأوسط الكبير، إستناداً لتقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002، كما يلي:

¹ - عبد القادر رزيق المخادمي، مشروع الشرق الأوسط الكبير: الحقائق والأهداف والتداعيات، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، 2005، ص61.

² - عبد الله هوادف، مرجع سبق ذكره، ص203.

حكم القانون: الذي تبنى عليه جميع مؤسسات الحكم كالتمثيل السياسي والمنصف، و الإدارة العامة الفعالة والمتجاوبة، عن طريق تقوية مؤسسات الحكم المحلي وتحرير منظمات المجتمع المدني وتشجيع الإعلام الحر Free media ، التي تعد شرط ضروري لإعلاء صوت الناس وتمكينهم، ولن يتم ذلك إلا عن طريق توسيع عمليات الإصلاح السياسي Political Reform التي تساهم في تحرير القدرات البشرية تحريراً حقيقياً وفعالاً.¹

بناء مجتمع المعرفة: building a knowledge society in the arab world

حيث تمثل المعرفة الطريق إلى التنمية والصعود في معارج العلم خاصة في زمن العولمة نظراً للفجوة المعرفية التي تعاني منها المنطقة العربية وهجرة الأدمغة العربية التي تمثل تحدياً صارخاً للمضي في التنمية، ومقاربة مجتمع المعرفة تتضمن أركاناً أهمها: التعليم الأساسي التعليم بواسطة الأنترنت، تدريب إدارة الأعمال، ضرورة تنظيم الندوات واللقاءات لبحث إصلاح التعليم وتحديد السلبيات منه مثل ملتقى الشرق الأوسط لإصلاح التعليم في مارس 2005²، لهذا يتمثل محور مجتمع المعرفة في صياغة سلسلة من الرؤى الإستراتيجية بهدف إعادة هيكلة المنطقة العربية من الداخل لتحقيق نهضة عربية تتمحور حول مجتمع منفتح قائم على أساس المعرفة ويرتبط ارتباطاً أساسياً بالحوكمة والتنمية البشرية، ومزيد من الحريات والعدالة والكرامة الإنسانية³.

توسيع الفرص الاقتصادية Expanding economic opportunities: يتضمن المشروع مبادرة تمويل النمو، من خلال إقراض المشاريع الصغيرة والمشاركة في تمويل المؤسسات المالية للشرق الأوسط على غرار البنك الأوروبي للإعمار والتنمية، إضافة إلى مبدأ التجارة الذي تنص على المساواة في الإنضمام لمنظمة التجارة العالمية، وإنشاء مناطق تجارية لتحسين التبادل التجاري فيها، دون إغفال مبدأ الفرص الاقتصادية الذي يجمع مسؤولين من مجموعة الثمانية والشرق الأوسط لمناقشة قضايا الإصلاح الاقتصادي في المنطقة.⁴

¹ - تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002، مرجع سبق ذكره ، صص 110، 111، 112.

² - عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سبق ذكره، صص 64-65.

³ - Nader Fergany, " Steps towards reform", Nature : international weekly journal of science , Vol 444 , 2 November 2006, p33.

⁴ - مريم دندان، مرجع سبق ذكره، صص 180.

لا يمكن إنكار أن ما ورد في المشروع من مقترحات إصلاحية هي أمور تشعر المجتمعات العربية بأنها بأمر الحاجة إليها، فهناك نقص خطير في مجال المعرفة، وفي التمتع بالحريات وتمكين المرأة، كما أن النظم الاقتصادية العربية تعاني من الإهتراء، غير أن الإطار الأوسع الذي يحتوي كل هذه النقائص لم تتم معالجتها في المشروع، حيث أن تطبيق المشروع أدى إلى تراكم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الموجودة أصلاً، كما أن إدماج إسرائيل في المشروع دون إستيعاب دروس الصراع العربي الإسرائيلي يؤدي إلى إعتبار مشروع الشرق الأوسط الكبير إمتداداً لمشروع الشرق الأوسط الجديد الذي طرحه شمعون بيريز في بداية تسعينيات القرن المنصرم، الذي يعد مسألة جوهرية في تعزيز أمن إسرائيل¹، وهي التصورات التي تتسجم مع رغبة المحافظين الجدد فيما يعرف بشعار "دمقرطة العالم" عن طريق نشر ذلك على مختلف الأصعدة، خاصة في إطار إعادة بعث فكرة الحرب المقدسة التي تم الإعلان عنها عقب تفجيرات 11 سبتمبر 2001، حيث يمثل العراق نموذجاً يفتدى به في تعميم الحرية و الديمقراطية والتخلص من الديكتاتورية والشمولية، وهي الرسالة الأخلاقية التي أعلنتها إدارة بوش الابن في وثيقة إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي مطلع عام 2002.²

الفرع الثاني: السياسات الأوروبية ومعضلة البناء الديمقراطي في العالم العربي.

شكلت بداية التسعينيات تطورا حقيقيا للمبادرات الأوروبية تجاه العالم العربي، وفي إطار الإهتمام بدول الجوار الأوروبي، أكد المفكرون الإستراتيجيون في أوروبا عن الحاجة الملحة لتنظيم إجراءات محددة لإكمال عمليات الإصلاح في الضفة الجنوبية، حيث تم التأكيد على دور الإصلاح السياسي والإقتصادي في تحقيق الأمن والإستقرار في دول الجوار الأوروبي.³ ويمكننا إجمال أهم السياسات الأوروبية* European policies تجاه العالم العربي بعد نهاية الحرب الباردة على النحو التالي:

¹ - منير الحمش، " المشروع الأمريكي للشرق الأوسط الكبير"، ملتقى دولي حول الشرق الأوسط الكبير، جامعة دمشق، 2004/04/12، دمشق: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، ص 28 .

² -Robert G kaufman, In defense of the Bush doctrine .accessed 12/2/2016 <https://www.academia.edu/262434>

³ - مريم دندان، مرجع سبق ذكره، ص181.

* **أهم السياسات الأوروبية تجاه العالم العربي** هي: السياسة المتوسطة الشاملة (1972-1992) ، السياسة المتوسطة المتجددة (1992-1995)، الشراكة الأوروبية متوسطة (1995-2008)، سياسة الجوار الأوروبي (2004-2012)، الاتحاد من أجل المتوسط (2008-2012) .

1- مسار برشلونة Barcelona Process: إنعقد المؤتمر الأوروبي المتوسطي في مدينة برشلونة خلال شهر نوفمبر 1995 ليكون نقطة البداية لمسار الشراكة الأوروبية المتوسطية والتي تشكل إطار واسعاً للعلاقات السياسية والإقتصادية والإجتماعية بين الدول الخمس عشرة الأعضاء آنذاك في الإتحاد الأوروبي والشركاء الإثني عشر في جنوب وشرق المتوسط Southern and Eastern Mediterranean، وحدد هذا المؤتمر جوانب أساسية تمثلت خصوصاً في المشاركة السياسية والأمنية، المشاركة الإقتصادية والمالية، المشاركة الثقافية.¹ أكد إعلان برشلونة في الجزء المخصص للبعد السياسي والأمني للشراكة partnership على ضرورة إلتزام الدول المتوسطية بإحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وذلك طبقاً لما ورد في الإتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، عن طريق ضمان الممارسة الشرعية للحقوق والحريات وضمان حرية التعبير وتأسيس الجمعيات، وأكد على ضرورة عدم التمييز في التعامل بين الأفراد والجماعات سواء من حيث الإلتناء، اللغة، الدين، كما نص على أهمية الجهود المبذولة لتحقيق التنمية ودعم المؤسسات الديمقراطية وحكم القانون وتعزيز فعالية المجتمع المدني.

يهدف إعلان برشلونة لتحقيق بعدين متكاملين، أما البعد الأول فهو بعد ثنائي، بحيث يحمل الإتحاد الأوروبي European Union عدداً من الأنشطة على مستوى ثنائي مع بلد في إطار ما يسمى بإتفاقيات الشراكة التي بموجبها يتفاوض الإتحاد الأوروبي مع الشركاء المتوسطيين بشكل فردي، أما البعد الثاني فهو بعد إقليمي بموجبه يعد الحوار الإقليمي أحد الجوانب الهامة للشراكة في المجالات السياسية الإقتصادية والثقافية، ويتيح مبدأ الإقليمية regionalism الفرصة لحل المشاكل المتوسطية عن طريق الحوار الإقليمي² حول مسألة تعزيز الديمقراطية والأمن في دول حوض المتوسط من خلال مبادرات الإصلاح المتمحورة حول سبل الخروج من معضلة العجز الديمقراطي والفساد السياسي، وهي الرهانات التي حملها الإتحاد الأوروبي على عاتقه من أجل خلق بيئة أمنية خالية من الإرهاب والنظم التسلطية ومخاطر إنتشار أسلحة

¹ - فيصل بهلولي، "التجارة الخارجية بين إتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية والإلتزام إلى منظمة التجارة العالمية"، مجلة الباحث، العدد 11، 2012، ص 114.

² - Benita ferrero waldner، partenariat euro-méditerranéen (coopération régionale panorama des programmes et projets), bruxels : commission européenne .office de coopération europe, 2006, p7

الدمار الشامل¹.

تعهدت أطراف الشراكة الأورومتوسطية على ضرورة تعزيز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب Anti-terrorism legislation والجريمة المنظمة والعمل على الحد من إنتشار الأسلحة النووية في المنطقة، وهذا يعني أن دول الإتحاد الأوروبي عملت على تعزيز دورها السياسي والأمني في المنطقة بما يتيح لها مواجهة التهديدات الجنوبية، وهي تهديدات مبالغ فيها، تهدف إلى تحقيق ضمان إستمرار تدفق الموارد النفطية من المنطقة العربية.²

بالرغم من أن المسائل الأمنية تحتل مكانة هامة في إهتمامات الإتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطيين التي كرستها ندوة برشلونة، الهادفة إلى إقامة منطقة أمن وإستقرار في المتوسط عبر الحوار والتعاون، إلا أنها تبقى محدودة بسبب مازق عملية السلام في الشرق الأوسط الذي حال دون التوسع والتعمق في إجراءات جديدة، بسبب الرفض الغربي، فكان أن حدث تغير في المفردات المستخدمة، حيث تم التخلي عن إجراءات بناء الثقة لصالح "إجراءات الشراكة" ويعبر هذا الإختلاف الإصطلاحي عن تبني مقاربة أكثر واقعية لقضايا الأمن في المتوسط.³

2- سياسة الجوار الأوروبي * **European Neighbourhood Policy** : يتمثل مضمون هذه السياسة في محاولة الإتحاد الأوروبي تطوير علاقات جديدة مع جيرانه بشرق أوروبا وجنوب المتوسط، وتتركز على ثلاثة مجالات أساسية (سياسة تفضيلية، وإقامة فضاء للرفاه وحسن الجوار، إقامة علاقات واسعة على أساس من التعاون)، مع الإشارة إلى تأطير قيم الإتحاد لهذه المبادئ، وقد تم تحديد هذه القيم في: إحتزام دولة القانون، الحكم الرشيد، تعزيز التنمية المستدامة، وهي العناصر الضرورية لتفعيل سياسة الجوار بين الإتحاد وشركائه.⁴

¹ - Rosa Balfour, " Democracy and Security in the Mediterranean: Recent Policy Developments", **Conference on Democracy and Security in the Barcelona Process**, ROME, 7-8 May 2004, PP 13-14.

² - محمود أبو العينين، "العلاقات الأوروبية الإفريقية بعد نهاية الحرب الباردة"، مجلة السياسة الدولية، العدد 140، أبريل 2000، ص 23 .

³ - حورية ساعد، "البعد الأمني في الشراكة الأورو متوسطية"، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية. تم تصفح الموقع في: 2016/2/14.

http://www.maspolitiques.com/mas/index.php?option=com_content&view=article&id

* - أعلن المجلس الأوروبي عن إطلاق سياسة الجوار الأوروبي في فيفري 2005 بعنوان: "مخططات العمل ذات الطابع الثنائي بين الإتحاد الأوروبي و دول الجوار".

⁴ - جعفر عدالة، "تطور سياسات دول الإتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي"، مجلة العلوم الإجتماعية، العدد 19، جامعة

سطيف، ديسمبر 2014، ص 323 .

وفي إطار إعادة تكييف سياسة الجوار الأوروبية مع التغيرات التي حصلت في العالم العربي (ثورات 2011)، تم الإعلان عن مبادرة "سياسة الجوار المتجددة"، التي أريد لها أن تكون المحرك الرئيسي من أجل تقديم الدعم الدولي International Support للتغيرات الديمقراطية في العالم العربي بعبارات مغالطة لموجة الثورات العربية [تقديم مساعدات أكثر للشركاء الذين يعملون على ترسيخ الديمقراطية]، حيث ركزت فيه على دعم المجتمع المدني وحرية الأحزاب السياسية ودعم الانتخابات الديمقراطية الحرة، وإستقلال القضاء، ودعم التنمية الشاملة، كما أكدت هذه السياسة الجديدة، على أن أوروبا لا تنوي فرض نموذج جاهز فيما يخص الإصلاح السياسي في العالم العربي.¹

3- الإتحاد من أجل المتوسط Union for the Mediterranean : في الوقت الذي كان الإتحاد الأوروبي يطبق سياسة التوأم (الشراكة الأورومتوسطية + الجوار الأوروبي)، قام الرئيس الفرنسي ساركوزي بإعلان المبادرة الفرنسية في صيغتها النهائية [الإتحاد من أجل المتوسط عام 2008]، حيث جاء مناقضا للمشاريع السابقة، فهو إتحاد مشاريع يهدف لتنفيذ ستة مشاريع ذات أولوية، يفترض أنها تشجع التكامل الإقليمي من خلال الشراكة المتعددة الأطراف بين إسرائيل والعرب، كما أن أهم نقاط إخفاق المشروع هو تغييب مسألة حكم القانون والأمن الإنساني، والتركيز على الإهتمام بالمشاريع الكبرى، مع تلميح للإصلاح السياسي الذي يبدو بعيدا أن يكون حجر الزاوية الأساسي في هذه المبادرة.²

يهدف الإتحاد من أجل المتوسط إلى تحقيق هدفين أساسيين على مستويين:

- فرنسا: يهدف إلى دعم المركز الفرنسي داخل الإتحاد الأوروبي، ودعم النفوذ الفرنسي French influence في الدول العربية.

- أوروبا: يهدف إلى إعادة بعث الدور الأوروبي خارجيا في مواجهة تنامي النفوذ الأمريكي US influence الذي يهدد المصالح الأوروبية، حيث يهدف إلى تشكيل قطب متوسطي يضم

¹ - إسمهان، تمغارت، "تطور موقف الجزائر تجاه السياسة الأوروبية للجوار والشراكة"، دفاتر السياسة والقانون، العدد 9، جامعة ورقلة، جوان 2013، ص327.

² - بشارة خضر، "الإتحاد الأوروبي والعرب من الحوار إلى الربيع العربي"، في: أحمد سعيد نوفل وآخرون: التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2014، ص 219 .

محور أوروبا وإفريقيا والعرب وإسرائيل في مواجهة القطب الأمريكي والآسيوي في عصر العولمة.¹

بوجه عام، يمكن التساؤل حول حظوظ هذه المبادرة في النجاح أو الولوج إلى أرض الواقع خاصة أنها تزامنت مع أحد الفترات العصبية (الصراع العربي الإسرائيلي، تدهور أوضاع الدول العربية والأزمات الخانقة التي تمر بها.....)، كما لا ننسى الإعتراض التركي على هذه المبادرة كونها محاولة أوروبية وفرنسية لدحض إمكانية إنضمام تركيا للإتحاد الأوروبي، وهي العوامل المجتمعة التي أدت إلى فشل Fail مشروع الإتحاد من أجل المتوسط.²

المطلب الثالث: مشاريع قياس الديمقراطية في العالم العربي.

على مدى العقد المنصرم، شكل تنامي تيار دراسة الرأي العام في الديمقراطية واحدة من أهم التطورات في الدراسات المقارنة للديمقراطية، بناء على دراسات حديثة حول كيفية تقييم الأفراد للأنظمة السياسية وعلاقتهم معها، طرح هذا التيار الجديد عددا من المسائل النظرية والتطبيقية، واحدة من هذه الإجراءات تكمن في خلق بارومتر لقياس كيفية تقييم العامة أداء الأنظمة الديمقراطية، وإلى أي مدى تدعمها كشكل من أشكال الحكم، فهذه القياسات الدورية للرأي العام توفر معطيات إمبريقية هامة لعلماء السياسة الذين يحاولون تقييم نوعية وإستقرار الديمقراطيات في مختلف البلدان، ولا سيما التي إختبرت مؤخرا فترات إنتقالية أو واجهت تحديات عدم الإستقرار.³

الفرع الأول: المشاريع العربية Arab projects .

1- مشروع بارومتر الديمقراطية العربية: Arab Democracy Barometer Project

قام مركز الدراسات الإجتماعية في جامعة متشغن سنة 2005 بتصميم مقياس الديمقراطية العربية بالتعاون مع مؤسسات وأكاديميين عرب، بالتوافق على مشاريع قياس الديمقراطية في

¹ - جعفر عدالة، مرجع سبق ذكره، ص 328.

² - Georges mutin, "géopolitique du monde arabe", juillet2009.

https://clio-cr.clionautes.org/IMG/xbs_PDF/xbs_pdf_article_2489.pdf , accessed: 15/2/2016.

³ - نزيه درويش، "قياس الديمقراطية عالميا"، ورقة عمل أولية مقدمة إلى مشروع بارومتر الديمقراطية العربية، فيفري 2006، ص4.

<http://ademocracynet.com/Uploads/2013-06/DPDF2.pdf> . تم تصفح الموقع في: 2016/2/15.

أنحاء أخرى من العالم، وتضمنت الإستمارة 717 سؤال في مجملها، مع ملاحظة أن من هذه الأسئلة منها ما لم تطرح في دول بعينها، وطرح في دول أخرى، وانقسمت إلى محاور متعلقة بالديمقراطية في العالم العربي، في محاولة الإلمام بمختلف جوانب مؤشرات الديمقراطية Democracy indicators في الأقطار العربية.¹

يستخدم مؤشر الديمقراطية العربي نوعين من المؤشرات: مؤشرات تقيس الأساليب المستخدمة لإجراء التحول الديمقراطي مثل التشريعات، و مؤشرات تقيس ممارسات التحول الديمقراطي مثل الإنتخابات، وتناولت المؤشرات أربعة مجموعات من القيم والمبادئ : قوة المؤسسات ومساءلتها إحترام الحقوق والحريات، سيادة القانون، المساواة والعدالة الإجتماعية، وتتراوح قيمة مؤشر الديمقراطية العربي بين صفر و 1000 نقطة (كلما إرتفع عدد النقاط كان هذا أفضل).² من بين أهم هذه الدراسات التي قام بها البارومتر العربي نذكر على سبيل المثال لا الحصر، دراسة:

1- الجزائر: من خلال نتائج الإستطلاع الذي قام به البارومتر العربي في الدورة الأولى من الإستطلاعات في المجتمع الجزائري (2006-2008) إتضح أن أكثر صفات الديمقراطية عند الجزائريين تتعلق بالجوانب الإقتصادية والإجتماعية، حيث بلغت 39,5%، بحيث إختار 23,2% الديمقراطية من أجل تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء Rich and poor، وإختار 16,3% ذلك من أجل توفير مقومات الحياة (الإقتصاد)، في حين وجد 16,8% أن حرية إنتقاء الحكومة هي الصفة الأهم، كما أظهرت هذه النتائج Results (2008) أن الغالبية من الجزائريين يؤيدون الديمقراطية، من خلال موافقة 69% على العبارة « النظام الديمقراطي قد يكون له مشاكله لكنه أفضل من غيره»، في حين عارض 45,4%، العبارة القائلة بأن « الأنظمة الديمقراطية غير جيدة في الحفاظ على النظام».³

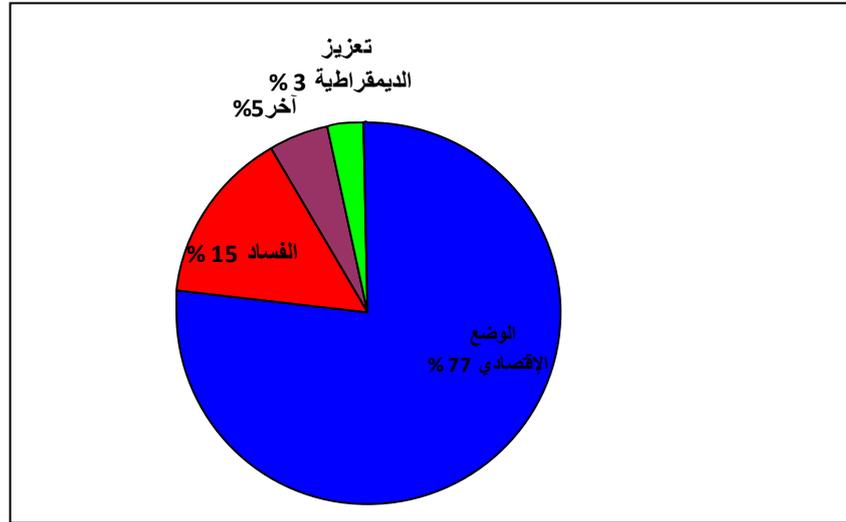
¹ - يوسف زدام، مرجع سبق ذكره، ص 169.

² - مي ماهر الجمال، نحو بناء مؤشر مصري للديمقراطية: نظرة على المؤشرات والمقاييس الدولية، مصر: مركز العقد الإجتماعي، أوت 2014، ص 5.

³ - برنامج البارومتر العربي، "إستطلاع الرأي العام الجزائري نحو الديمقراطية"، الجامعة الأردنية، مركز الدراسات الإستراتيجية، 2008، ص 3.

أنجز البرنامج الدورة الثانية من الإستطلاعات في الجزائر (2010-2011)، و الدورة الثالثة سنة 2013 لرصد إتجاهات الجزائريين تجاه الديمقراطية، ويمكن تبسيط نتائج الدورة الثالثة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(2) : إتجاهات الجزائريين تجاه الديمقراطية سنة 2013



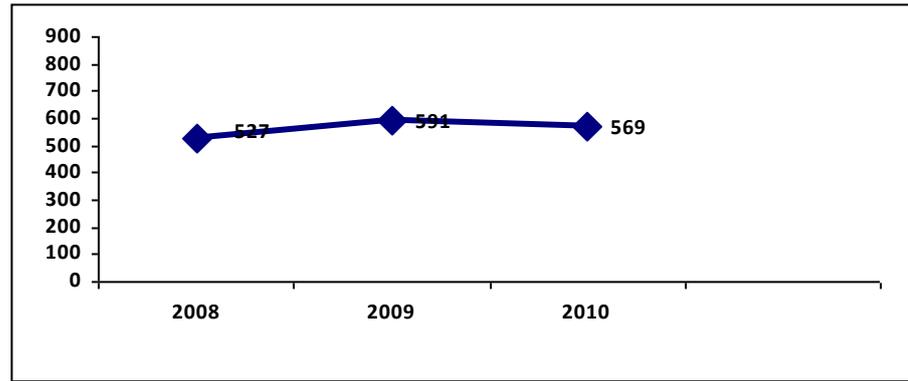
المصدر: برنامج البارومتر العربي، تقرير حول إستطلاعات الرأي العام الجزائري نحو الديمقراطية عام 2013، أبريل 2014، ص3. تم تصفح الموقع: في 2016/02/25.

<http://www.arab-reform.net/sites/default/files/Skipping%20the%20Arab%20Spring%20algef>

نلاحظ من خلال هذا الشكل، أن الجزائريين لديهم إهتمام بالوضع الإقتصادي الذي يضعونه على قائمة التحديات التي تواجه الجزائر، ليأتي الفساد في المرتبة الثانية، بينما لا تحظى الديمقراطية بالإهتمام الشعبي حيث لا تتجاوز 3%، وهذا لديه أسباب مرتبطة بالقلق من الديمقراطية التي إرتبطت بثورات العالم العربي منذ 2011، والتي كانت مأساوية بكل المقاييس الشيء الذي أربع الجزائريين من الديمقراطية، وهو فهم خاطئ misunderstanding لأن الديمقراطية منظومة قيم قبل أن تكون أداة للحكم .

مصر: في دراسة للبرنامج العربي بين (2008-2010)، حصلت مصر على 569 درجة من 1000، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (3): مؤشر البارومتر العربي - مصر - 2010.



المرجع : مي ماهر الجمال، مرجع سبق ذكره، ص5

في إعتقادنا بأن هذا الشكل يعبر عن الرغبة الشعبية في تفعيل منظومة القيم الديمقراطية التي تصطدم مع المتغيرات المتعلقة بتوجهات النظام السياسي و النظام الإقليمي و الدولي الذي يعمل على تكريس منظومة الإستبداد أو الفوضى، لأن الديمقراطية لا تخدم مصالح interests الدول المهيمنة في الساحة العربية.

السعودية: قام مشروع البارومتر العربي عام 2011، بتنفيذ مشروع قياس الديمقراطية في 11 دولة، نذكر منها السعودية، حيث كانت نتائج الإستطلاع على النحو التالي :

الجدول رقم(3): المعارضون والمعارضون جدا للنظام الديمقراطي (إستطلاع الرأي العام في السعودية تجاه الديمقراطية، عام 2011)

الديمقراطية نظام يتعارض مع الإسلام %				
معارض جدا	معارض	موافق	موافق جدا	
19	20	35	58	معارض أو معارض جدا للنظام الديمقراطي

المصدر : سعود السرحان، إستطلاع البارومتر العربي 2011 (السعودية)، ص5.

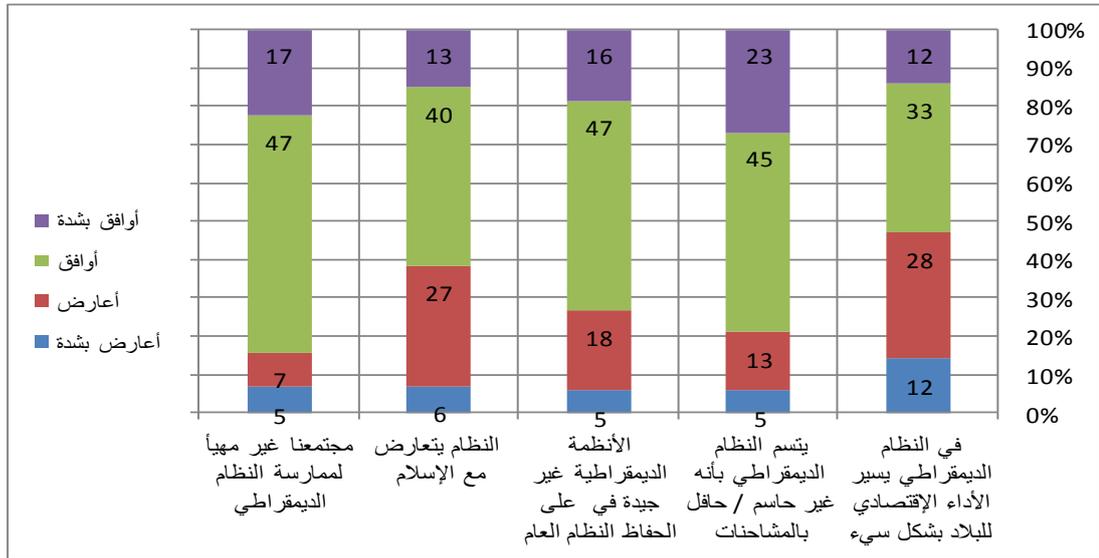
<http://www.arabbarometer.org/sites/default/files/countyreportysaudi2.pdf>

تم تصميم هذا الإستطلاع بناء على مجموعة من السمات تعكس تعريف الديمقراطية وعناصرها وإعتمادا على مجموعة من الخصائص تتعلق بالنظرة لقيم المواطنة و قيم المرأة Women's values ومكانة الدين والقضايا الإقتصادية، ويعكس هذا الإستطلاع النظرة

السلبية للمجتمع السعودي نحو الديمقراطية بإعتبارها عقيدة متناقضة مع الدين، وهو تعبير خاطئ، إذ تعد الديمقراطية آلية للحكم ووسيلة للإسناد السلمي للسلطة فقط.

2- المؤشر العربي: هو إستطلاع سنوي ينفذه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في البلدان العربية **Arab Center for Research Policy Studies**، التي يتاح فيها الإستطلاع وتتوافر فيها الأطر الإحصائية العامة لسحب العينات الممثلة لمجتمعاتها، بهدف الوقوف عند إتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية، وقد جرى الإعداد لهذا المؤشر من خلال عدة ورشات عمل ضمت مجموعة من الأكاديميين العرب في العلوم السياسية و الإجتماعية وإستطلع المؤشر في 14 دول عربية، حيث نفذ الإستطلاع الميداني من خلال إجراء مقابلات واجهية مع 21350 مستجوب، خلال الفترة الممتدة من جوان 2012 إلى غاية مارس 2013.¹ ويمكن تلخيص نتائج الاستطلاع من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (4): إستطلاعات برنامج المؤشر العربي لاتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية(2012-2013).



المصدر: المؤشر العربي 2012-2013، مرجع سبق ذكره، ص74.

<http://www.dohainstitute.org/release/657dc82a-dfa2-4749-9e96-5af5bf20913a>

¹ مشروع قياس الرأي العام العربي، المؤشر العربي (2012-2013)، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. تم تصفح الموقع في:

نلاحظ من خلال هذا الشكل، أن أكثرية مواطني المنطقة العربية (64%) تعارض مقولة أن: "الأداء الإقتصادي يسير بصورة سيئة في النظام الديمقراطي"، مقابل موافقة 22% على ذلك.

الفرع الثاني: المشاريع الدولية International Projects .

1- المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (IDEA):

قامت International Institute for Democracy and Electoral Assistance بتطوير إطار بديل لتقييم الديمقراطية يضع جانبا ترتيب وتصنيف الدول والحكومات، ليحل محلها التقييم الشامل المعتمد على فرق التقييم الوطنية التابعة للحكومات أو المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية، ويجمع الإطار بين الإلتزام بالمبادئ الأساسية للديمقراطية وقيمتها، و مجموعة من الأسئلة حول الأداء الديمقراطي، وبالتالي تقييم جودة الديمقراطية في دولة معينة.¹ تنطلق (IDEA) في نشاطها لدعم الديمقراطية في العالم العربي من إيمانها المطلق بأنه لا يمكن ترسيخ الديمقراطية وتحقيق شروط الإستدامة لها، إلا إذا إنبعثت من داخل المجتمع المحلي، وإستندت في أطرها وعملها إلى القيم الثقافية الخاصة بكل مجتمع، بما يتناسب مع واقعه وظروفه، وعليه يتمثل الهدف الأعلى للمؤسسة في الإسهام في تعميق الممارسات الديمقراطية في الدول العربية.²

توضح دراسة IDEA عام 2010 لأربعة دول عربية (الأردن، مصر، المغرب، اليمن) أنه رغم الإنحدار الهائل في معدلات المشاركة السياسية الرسمية، وتغيب القواعد الديمقراطية في الحياة السياسية العربية، إلا أن هناك إرتفاع في مؤشرات الديمقراطية غير الرسمية، ومن أبرز أشكالها المشاركة السياسية عن طريق الأنترنت، وأصبح من المدهش تواجد فضاءات الحرية من خلال المدونين، إضافة إلى تزايد مبادرات العمل الجمعي وأشكاله في مثل هذه الفضاءات لمواجهة تزايد سوء الأوضاع التنموية.³

¹ - ديفيد بيتهم وآخرون، تقييم نوعية الديمقراطية: دليل إرشادي، السويد: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2010، ص6

² - المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، "مشروع تقييم الديمقراطية في العالم العربي"، جولية 2009، ص17.

³ - المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، "الديمقراطية المحلية في العالم العربي: مقارنة إستنادا إلى التقارير الوطنية" تم تصفح الموقع في:

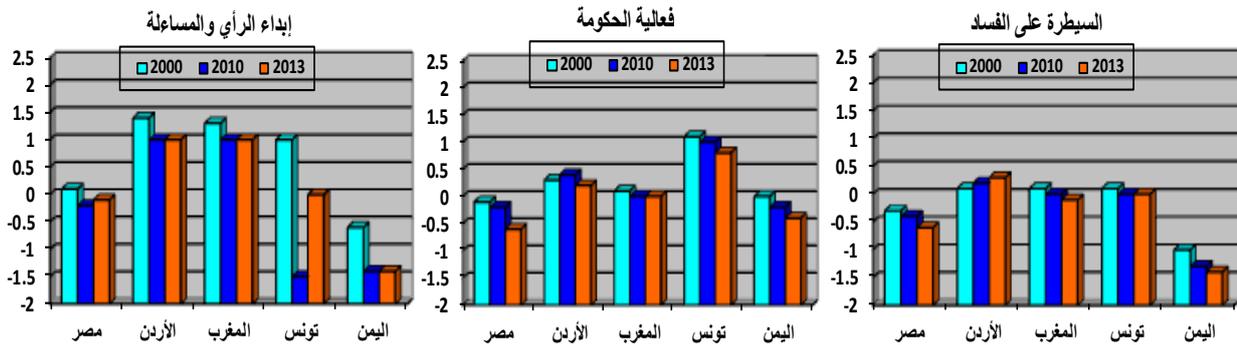
http://www.idea.int/publications/upload/Egypt_Arabic.pdf .2016/3/28

2- مؤشرات الحوكمة العالمية: (البنك الدولي) Worldwide Governance Indicators

هي مؤشرات مجمعة لآراء المواطنين، والشركات، والخبراء لستة (06) محاور للحكومة، ويتم تحليل المؤشر على مقياس من صفر إلى 100 (الرقم الاعلى هو الأفضل)، وفق محاور هي (المساءلة، الإستقرار السياسي، فعالية الحكومة، جودة الأطر التنظيمية، سيادة القانون ومكافحة الفساد).¹

يؤكد البنك الدولي في دراسته عام 2014 لبلدان الثورات العربية، على أن الديمقراطية تتسم بالضعف، وقد تدهورت أكثر في الأعوام العشرة التي سبقت الثورات العربية، وبإقتران ضعف الإطار المؤسسي في هذه البلدان، وإنتشار الفساد، وتكبير القطاع الخاص، أدى ذلك إلى تدهور الأوضاع الديمقراطية في هذه الدول²، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم(5): مؤشرات الديمقراطية في بلدان الثورات العربية.



المصدر: البنك الدولي، مجلة التمويل والتنمية، جويلية 2015، ص56.

3- مؤشر الديمقراطية العالمية: يعتمد تصنيفها على بعض من المؤشرات، منها ما يتصل مباشرة بجودة الممارسة الديمقراطية مثل الحرية، إضافة إلى معايير غير سياسية (المساواة بين الجنسين، النظام الإقتصادي، حجم المعرفة، السياسات البيئية)، وبحسب تصنيف المنظمة لأفضل الديمقراطية مثلا في 2013، جاءت اليمن في المرتبة الأخيرة وقبلها سوريا، في حين

¹ - مي ماهر الجمال، مرجع سبق ذكره، ص6.

² - عدنان مزارعي وتوخير ميرزوييف، "أربع سنوات بعد الربيع"، مجلة التمويل والتنمية، العدد2، صندوق النقد الدولي، جويلية 2015، ص56.

حصلت ليبيا على المرتبة 108، وصنفت هذه الدول ضمن الدول الأسوأ ممارسة للديمقراطية.¹
4- تقرير منظمة بيت الحرية Freedom House: هو تقرير عن مسح سنوي يقيس درجة الديمقراطية والحريات السياسية في 195 دولة على مقياس من (1) أعلى مستوى للحرية و(7) أدنى مستوى للحرية.

صنفت المنظمة منطقة العالم العربي من أسوأ المناطق في العالم ، من حيث إحترام حريات الإنسان وقيم الديمقراطية، ففي تقريرها السنوي لعام 2015، حصل لبنان على 43 نقطة والمغرب على 41 نقطة، الكويت 36 نقطة، الجزائر 35 نقطة، ولم تحصل السعودية إلا على 10 نقاط²، بينما حافظت تونس على صدارتها للدول العربية على مستوى التقرير الذي أصدرته مؤسسة فريدم هاوس.

5- مؤشرات مجلة الإيكونوميست: The Economist

أطلقت مؤخرا مجلة الإيكونوميست مبادرة لتصميم مؤشر للديمقراطية، حيث تؤكد مؤشرات المجلة على أن الحرية لا يجب أن تعتبر كمرادف للديمقراطية، حيث يهتم المؤشر الديمقراطي بإجراءات الديمقراطية التي تعكس حالة الحريات السياسية والحريات المدنية، من خلال خمسة أصناف (العملية الانتخابية والتعددية، الحريات المدنية، عمل الحكومة، المشاركة السياسية، الثقافة السياسية) وترتب كل دولة وفقا لهذه الأصناف، ويقوم مؤشر الديمقراطية إبتداء من عام 2006 بمقارنة 165 دولة، ويميز المؤشر بين أنواع النظم التالية [الديمقراطية الكاملة: من 7 إلى 10 نقاط، الديمقراطيات المعيبة من 6 إلى 9 نقاط، أنظمة هجينة: من 4 إلى 5 نقاط، أنظمة إستبدادية: أقل من 4 نقاط]³

ولتوضيح مؤشرات الديمقراطية في الدول العربية لعام 2012، نستند إلى الجدول التالي:

¹ - علي إبراهيم، "اليمن و سوريا وليبيا من أسوأ الدول ممارسة للديمقراطية". تم تصفح الموقع في: 2016/4/29.

<http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/libya/2013/12/18>

² - شبكة CNN ، "تونس الدولة الحرة الوحيدة عربيا " ، تقرير فريدم هاوس 2015، تم تصفح الموقع في: 2016/4/29.

<http://arabic.cnn.com/world/2016/01/29/freedom-house-report>

³ - مراد بن سعيد، مرجع سبق ذكره، ص16.

الجدول رقم(4): مؤشرات الديمقراطية في الدول العربية لعام 2012 حسب مجلة الإيكونوميست.

النوع الإسمي للحكومة	تصنيف النظام	النقاط	الرتبة عربيا	الدول	الرتبة عالميا
جمهورية	نظام هجين	5.67	1	تونس	90
جمهورية برلمانية	نظام هجين	5.15	2	ليبيا	95
جمهورية برلمانية	نظام هجين	5.05	3	لبنان	99
نظام شبه رئاسي - ديمقراطية برلمانية	نظام هجين	4.8	4	فلسطين	103
نظام شبه رئاسي - جمهورية	نظام هجين	4.56	5	مصر	109
جمهورية إسلامية	نظام هجين	4.17	6	موريتانيا	110
جمهورية برلمانية	نظام هجين	4.1	7	العراق	113
ملكية دستورية	نظام هجين	4.07	8	المغرب	115
نظام شبه رئاسي - جمهورية	نظام سلطوي	3.83	9	الجزائر	118
ملكية دستورية	نظام سلطوي	3.78	10	الكويت	119
ملكية دستورية	نظام سلطوي	3.76	11	الأردن	121
ملكية مطلقة إسلامية	نظام سلطوي	3.26	12	سلطنة عمان	135
ملكية دستورية	نظام سلطوي	3.18	13	قطر	138
جمهورية	نظام سلطوي	3.12	14	اليمن	140
فيدرالية، ملكية دستورية	نظام سلطوي	2.58	15	الإمارات	149
ملكية مطلقة	نظام سلطوي	2.53	16	البحرين	150
نظام شبه رئاسي - جمهورية	نظام سلطوي	2.38	17	السودان	154
ملكية مطلقة إسلامية	نظام سلطوي	1.71	18	السعودية	163
نظام رئاسي - نظام الحزب الواحد، جمهورية	نظام سلطوي	1.63	19	سوريا	164

المرجع : مراد بن سعيد، مرجع سبق ذكره، ص 21.

المبحث الثالث: واقع الأمن الإنساني في العالم العربي بين المخاطر العالمية و التهديدات الداخلية.

سنحاول من خلال هذا المبحث تقييم أداء الدول العربية في مجال ضمان أمن الإنسان لمواطنيها، إنطلاقاً من تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009، بإعتباره يمثل المرجع الأساسي في فهم واقع الأمن الإنساني في العالم العربي، بناءً على جملة من الحقائق والمؤشرات الميدانية التي ترصد حقيقة الأمن البشري بأبعاده السبعة في الدول العربية.

المطلب الأول: واقع الأمن الشخصي والأمن السياسي والمجتمعي.

الفرع الأول: مؤشرات الأمن الشخصي Personal security index.

يتعرض الأمن الشخصي في العالم العربي لجملة من التهديدات، التي يمكن رصدها في جملة من المعطيات نذكر منها ما يلي:

1- العنف ضد المرأة: تتراوح أشكال العنف هذه بين جرائم الشرف، حين تقتل المرأة بذريعة حماية شرف العائلة، والعنف المنزلي الشائع، والإنتشار الواسع لختان البنات في بعض البلدان العربية، مما يؤدي إلى مضاعفات صحية خطيرة للمرأة، كما تعاني النساء اللواتي يعشن في ظروف شاقة وخصوصاً في مناطق الصراع من مصاعب إضافية تشمل مختلف أشكال العنف¹، حيث أن النساء اللواتي تكبلهن في المجتمعات العربية أنماط القرابة الأبوية والتمييز المقنن والإخضاع الإجتماعي والهيمنة الذكورية المتأصلة، يتعرضن باستمرار لأشكال العنف العائلي المؤسس، بل إن الإعتداء على المرأة violence against women's في بعض الدول العربية و إن وصل إلى حد القتل، فهو يخضع لعقوبة مخففة، إذا تبين أن الجاني ارتكبه دفاعاً عن مبادئ عرفية ودينية، وهو ما يجعل المرأة العربية تجد نفسها في مرتبة دولية داخل الأسرة، ولا تتمتع بالحماية من جانب النظام القانوني.²

¹ - برنامج الأمم المتحدة، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2005، "نحو نهوض المرأة في الوطن العربي"، الأردن: المكتب الإقليمي للدول العربية، 2006، ص ص 10،9.

² - تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009، مرجع سبق ذكره، ص 79.

تفاوتت الانتهاكات الممنهجة التي تمارس في حق المرأة العربية من دولة إلى أخرى، وذلك بحسب الواقع السياسي والإقتصادي والإثني، ففي السودان دلت بحث لمنظمة باكت Sudan pact على أن النساء خلال الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب (1983-2005)، مارسن دورا رهيبا في تهريب الأسلحة وتسليح أبنائهن بما فيهم الأطفال، كما رصدت المنظمة الانتهاكات الجنسية التي تعرضت لها المرأة السودانية من قبل جميع أطراف الصراع، ومن ذلك جنود الحكومة، الجيش الشعبي لتحرير السودان، وميليشيات مسلحة أخرى، كما تتعرض المرأة في السودان لجرائم الإغتصاب Rape والزواج القسري، ورصدت المنظمة تشرد حوالي أربعة ملايين امرأة في السودان خلال فترة الحرب الأهلية، ونزوحهن إلى الدول المجاورة سيما إلى كينيا وأوغندا، وهو ما فاقم من حدة الأزمة الإنسانية¹.

تتضمن القوانين الداخلية في عدة دول عربية الكثير من البنود والأحكام القانونية التي تؤكد حقوق الولاية للرجل على المرأة بوصفها أقل مرتبة من الذكر، وهو ما يكرس التفوق الذكوري داخل العائلة، حيث لا يحق للمرأة أن تعارض تعدد الزوجات polygamy ، غير أنه تحقق في السنوات الأخيرة بعض التقدم في المنظومة القانونية التي تحمي المرأة : مصر 2000، المغرب 2002، الجزائر 2005 التي تبنت بنودا مشابهة لما ورد في مدونة الأسرة المطبقة في تونس ووقعت أغلب الدول العربية على إتفاقية التمييز ضد المرأة مع إبداء تحفظها إزاء بعض البنود التي تتعارض مع القيم الإسلامية Islamic values².

¹- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان، "كيف خذل السلام المقاتلات والنساء المرتبطات بالقوات والمجموعات المقاتلة بالجنوب السوداني"، سبتمبر 2008، ص1.

²- تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009، مرجع سبق ذكره، ص ص82،83،84.

الجدول رقم (5): إحصائيات حول ظاهرة الإعتداء على النساء في سبعة دول عربية

سنة الدراسة	مصدر المعلومات	النسبة المئوية للنساء اللواتي تعرضن للإعتداء	البلد
2000	منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)	32 %	الأراضي الفلسطينية المحتلة
2008	مجلس حقوق الإنسان (UNHRC)	31.4 %	الجزائر
2005	صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM)	21.8 %	سورية
2006/7	منظمة الصحة العالمية	22.7 % و 10.9 % (كردستان وجنوبه)	العراق
2002	صندوق الأمم المتحدة للسكان	35 %	لبنان
2007	لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (ESCWA)	35 % (من النساء المتزوجات)	مصر
2003	صندوق الأمم المتحدة للسكان	50 % (من النساء المتزوجات)	اليمن

المصدر: تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009، مرجع سبق ذكره، ص 82.

2- **تجنيد الأطفال:** يمكن التمييز بين نوعين من حالات إنخراط الأطفال في النشاطات العسكرية في البلدان العربية، إذ نشهد النوع الأول في السودان والصومال، حيث تتحدث التقارير بصورة موسعة عن تجنيد الأطفال، ونجد النوع الثاني في مناطق النزاع الأخرى سيما في لبنان، العراق ... حيث يؤدي الأطفال أدوار إسنادية، فيما تستمر معاناتهم جراء النزاع

المسلح في تلك المناطق¹، فقد عبر الأمين العام للأمم المتحدة عام 2008، عن قلق المجتمع الدولي إزاء إستمرار تجنيد الأطفال في القوات والجماعات المسلحة الصومالية كالحكومة الإتحادية الإنتقالية وإتحاد المحاكم الإسلامية وقوات حركة الشباب، وتصل هذه الممارسة ذروتها في مقديشو، حيث يقبل الأطفال على التجنيد بسبب الظروف المعيشية الصعبة (التشرّد، الإهمال، الفقر)، و يرغب الأطفال على دخول معسكرات خاصة لزراعة القنابل وتنفيذ الإغتيالات وأعمارهم لا تتعدى ثماني سنوات²، وفي ظل فوضى العالم العربي منذ 2011 (الربيع العربي) أصبح آلاف الأطفال ضحايا تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، فبحسب تقرير مجلس الأمن لعام 2016، أكد على أن هذه الجماعات (داعش) تعمل على نحو منهجي على غرس مذهبها في عقول الأطفال وإعدادهم في سن مبكرة (خمس سنوات على الأكثر) لكي يصبحوا مقاتلين في المستقبل³، كما يعمل التنظيم على ممارسات فضيعة في حق الأطفال لتجريدهم من إنسانيتهم وهو ما يتنافى بشكل كلي مع مواثيق القانون الدولي الإنساني International humanitarian law ، بل يتعارض مع جميع الأديان السماوية.

يرصد تقرير 2009، أرقام مرعبة حول تجنيد الأطفال في العالم العربي، فهناك 17000 طفل في قوات الحكومة والمليشيات المسلحة في السودان، وجند 200000 طفل في الصومال.

3- أزمة المهاجرين Migrant Crisis : نجحت الأنظمة التسلطية في العالم العربي في صنع منظومات ديكتاتورية قمعية تحت مظلة الدعم الغربي، رغبة في السيطرة على مواطنيها بالبطش وإذلال كرامتهم، وبما يضمن مصالح الغرب، ويمثل العالم العربي أكبر مصدر للمهاجرين إلى أوروبا بحثاً عن مقومات بقائهم وحققهم في العيش، الذي تم فقده في موطنهم حيث ولدت هذه الظاهرة أزمات خطيرة على واقع الأمن الإنساني في الدول العربية.⁴

توجد صعوبات حقيقية في إحتساب عدد اللاجئين في العالم، و مع ذلك يمكن تقدير عددهم في البلدان العربية بنحو 7,5 مليون لاجئ خلال عام 2008 وفقاً لأرقام المفوضية السامية

¹ - تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009، مرجع سبق ذكره، ص 91.

² - عبد اللطيف دحية، "جهود الأمم المتحدة لمكافحة تجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة"، مجلة الشريعة والقانون، العدد 54، جامعة الإمارات العربية المتحدة، أبريل 2013، ص ص 285-286.

³ - الأمم المتحدة، مجلس الأمن، تقرير الأمين العام حول تهديد تنظيم داعش على السلم والأمن الدوليين، 29 جانفي 2016، ص 6.

⁴ - أمجد طه، "جيوش اللاجئين تحاصر أوروبا"، جريدة البيان، العدد 12892، 5 أكتوبر 2015، ص 25. تم تصفح الموقع في: 2016/5/1.

لشؤون اللاجئين The UN Refugee Agency وجلهم من (الأراضي الفلسطينية، العراق، سوريا) تستضيفهم بعض الدول العربية، و يواجه المهاجرون المخاطر الاقتصادية نتيجة فقدانهم العمل والدخل المناسبين والمستلزمات الغذائية والصحية الملائمة، فأوضاع اللاجئين السودانيين والصوماليين مثلت أكبر دليل على عمق الأزمة الإنسانية العربية¹.

إن الأمن الشخصي في زمن الحراك السياسي و الاجتماعي (الفضي واللاأمن منذ 2011) واجه أزمات ذات أبعاد غير مسبوقه، فالنزاع السوري مثلا يعتبر من أعقد حالات الطوارئ الإنسانية، وقد تفاقم الوضع حتى أصبح أزمة عالمية، حيث إضطر أكثر من 12 مليون سوري إلى الفرار من ديارهم، ويوجد أكثر من 13 مليون شخص يحتاجون للمساعدات الإنسانية في دول اللجوء²، و يقدم آلاف السوريين على رحلة الموت عبر البحر المتوسط ويغامرون بحياتهم للوصول إلى أوروبا بواسطة قوارب الموت، هربا من الحرب الأهلية التي أودت بحياة عشرات الآلاف وشردت الملايين، فقد وصل إلى ألمانيا لوحدها نحو 40 ألف لاجئ سوري خلال عام 2015 بحسب إحصائيات الخارجية الألمانية Federal Foreign Office Germany³.

الفرع الثاني: مؤشرات الأمن السياسي و المجتمعي.

1- مؤشرات الأمن السياسي: يتعرض الأمن السياسي في العالم العربي لجملة تحديات تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة منه، سيما ما تعلق بنطاق المشاركة الفاعلة للمواطنين والمجتمع المدني في إتخاذ القرارات، وعدم تفعيل الحكم الراشد وحقوق الإنسان كأهم عناصر الأمن السياسي.

لم تحسم البلدان العربية، قضية تأمين إنتقال السلطة فيها بصورة نهائية، على الرغم من التفاوت النسبي بين النظم الوراثية والجمهوروية، حيث لا تملك هذه الدول آلية لتغيير الحكام بصفة دورية ومنتظمة، بل أن بعضها يملك آلية تشغل الفراغ في السلطة، حيث يرحل الحكام

<http://www.albayan.ae/one-world/arabs/2015-10-05-1.2473643>

¹ - تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009، مرجع سبق ذكره، ص 94، 95.

² - تقرير الأمين العام حول تهديد تنظيم داعش على السلم والأمن الدوليين، مرجع سبق ذكره، ص 6.

³ - قناة دوتش فيلبه، "أوروبا حلم آلاف السوريين للنجاة من جحيم الحرب" تم تصفح الموقع في: 2016/5/1.

عن السلطة كنتيجة لتأمر دولي أو العزل بثورة شعبية، أو كنتاج تراكمي لإخفاق آلية إنتقال السلطة.¹

لقد ساهم الفساد السياسي في دعم إستمرار الأنظمة السياسية العربية، حيث أصبح مؤشر الفساد جزءاً من بنية النظام السياسي نفسه، بل إن إستثناء الفساد الإداري بدأ يتأطر فيما يمكن دعوته بآلية خاصة بل ترتقي إلى المؤسسة "القائمة" بذاتها، وهو الأمر الذي نعثر عليه في تحولها إلى قوة سياسية فاعلة تمارس ضغوطها المباشرة على الدولة، ومؤسساتها ومقومات أمنها السياسي، وهي ضغوط منظمة تشمل كافة ميادين الدولة والمجتمع، وهو مؤشر واضح في دلالاته على إخفاق الأمن السياسي وتعميق أزمة النظام السياسي، سيما ما تعلق بضعف آليات الرقابة والمساءلة وغياب الشفافية في ممارسات الدول العربية.²

وتعد أزمة غياب المشاركة السياسية أحد أهم الإختلالات البنيوية للنظم السياسية بفعل التدخل العسكري في الحياة السياسية والإنعطاف نحو الحزب الواحد One-party، وضعف المشاركة العامة في المجالات المختلفة، مع طغيان المصلحة الشخصية في العملية السياسية وكبح أدوار منظمات المجتمع المدني، بحيث إتصفت المشاركة بالشكلية أو الموسمية، مع إتمادها على عملية التعبئة أكثر من عملية المشاركة الفعلية في عمليات إتخاذ القرار³، وفي هذا الإطار يؤكد تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 أن نوعية الحياة Quality of life لا يقصد بها الجانب المادي فقط، بل تتمثل في عناصر أساسية مثل المشاركة السياسية والعدالة و الحرية، وهي متغيرات أضحت جزءاً لا يتجزأ من شروط الحياة اللائقة للإنسان⁴، أي أن تحقيق هذه العناصر يشكل دفعا قويا في مسار بناء الأمن السياسي.

تواجه أغلب بلدان الثورات الشعبية العربية منذ 2011، مخاطر التفكك وإنهيار النظم العربية The collapse of the regimes in arab world، حيث تواجه ليبيا واليمن وسوريا معضلة تفكك الدولة وإندثارها، وفي المقابل تعد مصر وتونس دولاً مستقرة نسبياً من حيث

¹ - صلاح سالم زرنوقة، أنماط إنتقال السلطة في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2012، ص ص27، 28.

² - عائشة شايب الدرغ، "قراءة في خلفيات الثورات العربية"، الملتقى الوطني حول التحولات السياسية في المنطقة العربية، جامعة سكيكدة، 25/24 أبريل 2012، ص8.

³ - محمد ثامر كامل، "إشكالية الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان"، المستقبل العربي، العدد 251، جانفي 2000، ص120.

⁴ - تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002، مرجع سبق ذكره، ص111.

طبيعتها إلا أن جل أجهزة الدولة ومؤسساتها في هذين البلدين تعاني من الترهل والفساد والتآكل المؤسساتي، مما يجعلها غير قادرة على القيام بوظائفها بفعالية وكفاءة، وقد تزايدت حدة هذه الظاهرة في ظل حالة الإنفلات الأمني وتشردم النخب السياسية.¹

إن الأنظمة العربية التي شهدت حراكا سياسيا وإجتماعيا، لن تستقر ولن يتحقق أمنها السياسي من دون بناء آلية واضحة ومقبولة لتأمين إنتقال السلطة، تتوافر فيها سمات التقنين الجيد، التي تتلخص في قدرة هذه الآلية على إنجاز تداول حقيقي للسلطة وبصفة دورية ومنظمة، يصدق ذلك على النظم الأخرى التي يهددها عدوى إنتقال الثورة، الأمر الذي يفرض عليها ممارسة نوع من الإصلاح السياسي وتفعيل قيم الديمقراطية واقعا.²

2- مؤشرات الأمن المجتمعي: من أبرز التهديدات التي تواجه الأمن المجتمعي العربي، تلك المتعلقة بتحقيق الأمن الهوياتي والحفاظ على العادات والتقاليد customs and traditions ومختلف المكونات الثقافية للمجتمع كاللغة والدين والإرث التاريخي، حيث أن حقيقة الأمن الإنساني تركز على بعد بنائي يتمثل في أهمية الهوية في تحقيق الأمن والتنمية.

يتعرض الأمن المجتمعي في العالم العربي لجملة تهديدات، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر دولة:

لبنان: لا يزال النظام الطائفي الذي أرساه الإستعمار الفرنسي قائما حتى الآن، رغم التعديلات الطفيفة التي أدخلت عليه عام 1990 بإتفاق الطائف الذي أنهى الحرب الأهلية اللبنانية، غير أنه في منتصف العقد الأول من هذا القرن ظهر إتجاهين سياسيين كرسا الإنقسام المجتمعي اللبناني بأبعاد مذهبية وطائفية، حيث يدعو فريق (14 آذار) إلى نزع سلاح المقاومة اللبنانية (حزب الله)، وفي مقابل ذلك نجد تكتل 8 آذار المتمسك بسلاح المقاومة كرمز للهوية الوطنية اللبنانية³، حيث تجد الحكومة المركزية نفسها في موضع العجز عن التصدي للهجمات الإسرائيلية على الأراضي اللبنانية، وتعتمد في ذلك على سلاح المقاومة الإسلامية (حزب الله).

¹ - إبراهيم نصر الدين، مرجع سبق ذكره، ص205.

² - صلاح سالم زرنوقة، مرجع سبق ذكره، ص28.

³ - نزار مؤيد جزان، "محاضرات في الأمن القومي العربي"، ص23. تم تصفح الموقع في: 2016/5/2.

الجزائر: إن غياب المشروع المجتمعي في الجزائر يمثل تحدياً حقيقياً للأمن الاجتماعي، فلا زالت عناصر الهوية الوطنية محل استخدام سياسي، سواء من قبل النخبة الحاكمة أو من قبل المعارضة كالأحزاب السياسية والمجتمع المدني، فالتعاطي السلبي مع هذه المكونات ساهم بقدر وافر في تغييب المشروع المجتمعي، والذي من خلاله يتم إنتاج وبلورت تكامل وإندماج إجتماعي، وبالتالي محاصرة المنافذ التي يمكن أن تهدد الأمن الاجتماعي الجزائري.¹

الأردن: يستند الأمن المجتمعي في الأردن إلى قاعدة عشائرية حددت ملامح استمرار نظامه السياسي وطبيعة ولاءاته التي ظلت تقليدية إلى حد كبير، معتمدة على الإرتباطات الشخصية والتحالفات العشائرية، لذا بقي المجتمع على طابعه وجوهره التقليدي إجتماعياً وسياسياً، على الرغم من عناصر التحديث التي أدخلت عليه، فالنظام السياسي الأردني يحرص على الرفع من شأن العشائر ذات الولاء التاريخي للأسرة الهاشمية ودعمها من خلال الحفاظ على مبدأ التوازن بين المكونات التقليدية للمجتمع الأردني، وذلك بإحياء الهويات القبلية التي غالباً ما يصل التنافس فيما بينهما إلى حد الصراع، مما عمق أزمة الإندماج الاجتماعي social integration crisis وساهم في تقويض الأمن المجتمعي في الأردن.²

بوجه عام، يتمحور اللأمن المجتمعي في العالم العربي حول أزمة الهوية والإنتساب لدى المواطن العربي، وفقدان الثقة في الدولة القطرية، مما أدى إلى تذبذب في الولاء القطري وضعف الشعور بالمسؤولية تجاه الوطن، من خلال إذابة هذا الإلتناء وإستبداله نظرياً بإنتماءات أخرى، مما جعل بعض الحركات الدينية والعرقية في أغلب الدول العربية تنطلق جميعاً بالدفاع عن خصوصياتها، والتي من شأنها تقنيت المجتمعات العربية³، وفي هذا الصدد تمثل الدعوات التي يطلقها متشددوا التيار الديني في إقامة الخلافة الإسلامية طرحةاً مأساوياً ينذر بتراكم مآسي المجتمعات العربية، و إنهاء ما بقي من المؤسسات السياسية القائمة والعودة إلى نموذج المحاكم الإسلامية في الصومال، وهو ما يؤدي إلى صوملة العالم العربي.

¹ - صالح زباني، "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"، مرجع سبق ذكره، ص 294.

² - عبد العزيز خزاغلة، "وهن الدولة وسياسات التفكير المجتمعي في الأردن"، في: جدليات الإندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص 750، 762.

³ - حيدر عبد الله محمد السوداني، "العولمة وتأثيرها السلبي على النظام الإقليمي العربي"، مجلة العلوم السياسية، العدد 44، 2012، ص 13.

المطلب الثاني: واقع الأمن الإقتصادي والأمن الغذائي.

الفرع الأول: مؤشرات الأمن الإقتصادي Economic Security Index .

تتمحور مؤشرات الأمن الإقتصادي في العالم العربي حول الواقع المضطرب للتنمية الاقتصادية التي تتركز على عائدات النفط، وهشاشة النموذج الإقتصادي المرتبط بها والتأثيرات المتغيرة المرتبطة بالإنتاج النفطي Oil production داخل المنطقة العربية، وثغرات السياسات المتبعة المؤثرة في الأمن الإقتصادي (البطالة الحادة وفقر الدخل المتواصل) الناتج عن إرتباط مسيرة الإقتصاديات العربية بمسيرة النفط منذ سبعينيات القرن المنصرم.¹

يمكن إيجاز أهم مهددات الأمن الإقتصادي العربي فيما يلي:

* **متوسط دخل الفرد ومعدل نموه:** على الرغم من تمتع حوالي 92% من سكان العالم العربي بمتوسط دخل للفرد يعد مقبولاً من ناحية الأمن الإقتصادي، إلا أن معدل هذا الدخل إتسم بعدم الإستقرار والتذبذب، وذلك لإعتماد النمو على أسعار النفط العالمية.

* **معدلات البطالة:** تؤكد الدراسات الإمبريقية أن متوسط معدل البطالة سجل إتحافاً زمنياً للإرتفاع من حوالي 10.6% من القوى العاملة في الثمانينيات إلى حوالي 14.5% في التسعينيات وحوالي 15% عام 2005.

* **فقر الدخل:** حوالي 40% من إجمالي سكان الدول العربية ذات الدخل المتوسط يقعون تحت خط الفقر الدولي (2.7 دولار للفرد) مقارنة بحوالي 59% من إجمالي سكان الدول العربية ذات الدخل المنخفض (2.4 دولار للفرد)، بمعنى أن حوالي 40% من سكان الدول العربية يعانون الفقر المادي.²

¹ - تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009، مرجع سبق ذكره، ص99.

² - علي عبد القادر علي، "ملاحظات حول تحديات الأمن الإقتصادي في الدول العربية"، ملتقى حول التنمية الإجتماعية: من أجل رؤية جديدة للأمن الإنساني في البلاد العربية، الدوحة، اللجنة القطرية لحقوق الإنسان والمؤسسة العربية للديمقراطية، 12 / 13 أكتوبر 2009، ص ص 6،5.

الجدول رقم (6): تقلبات نصيب الفرد في النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي (معدل التفاوت)

معدل التفاوت لنصيب الفرد من نمو الناتج المحلي الإجمالي (2006-2000)	معدل التفاوت لنصيب الفرد من نمو الناتج المحلي الإجمالي (2000-1961)	النصيب من مجموع الناتج المحلي الإجمالي (%)	فئة الدخل (عدد البلدان)
1.25	4.05	6.3	دخل منخفض (4)
0.61	3.12	42.5	دخل متوسط منخفض (6)
1.45	4.74	8.4	دخل متوسط مرتفع (3)
1.36	5.90	42.8	دخل مرتفع (5)
1.04	4.51	100	المجموع (18)

المصدر: تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009 بالإستناد إلى بيانات البنك الدولي 2008، مرجع سبق ذكره ص، 102.

يبين هذا الجدول أن نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الممتدة من 1961 إلى 2000 سجل درجة عالية من التقلب بالنسبة للفئات الأربعة المذكورة، كما يدل على أن الإنخفاض في أسعار النفط أدى إلى تعطيل التنمية الإقتصادية، وتسبب في اللاإستقرار السياسي.

* **الضعف البنيوي للإقتصاديات العربية:** خلف النمو المرتكز على النفط عددا من مواطن الضعف في الأسس البنيوية للإقتصاديات العربية، إذ شهدت أغلب البلدان العربية خلال العقود الأربعة الماضية درجة كبيرة من الإنكماش في مجال الصناعة، مما أدى إلى هشاشة الأسس الإقتصادية العربية المعتمدة على عائدات النفط، وتجلى ذلك في الإنخفاض الحاد في نصيب القطاعات الإنتاجية غير النفطية (الزراعة Agriculture، الصناعة Industry) في الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية.¹

¹ - تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009، مرجع سبق ذكره، ص 103، 105.

تقع أنواع الخدمات المتوفرة في البلدان العربية في أدنى سلسلة القيمة المضافة، ولا تضيف إلا القليل للتنمية، وتقع البلدان العربية في مراتب متدنية في الأسواق العالمية، حيث يعبر هذا عن تضخم البيروقراطية وانتفاخ أجهزة الأمن والقوات المسلحة، وتدني الإنتاجية وغياب سياسات تشجيع الإستثمار في قطاع الخدمات¹ Services sector .

* التركيز على الإنفاق العسكري: وهو ما يوضحه تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009 حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (7) : مؤشرات الإنفاق العسكري في أربعة دول عربية.

البلد	1998	2003	2004	2005	2006
السعودية	20,500	18,944	21,060	25,372	29,032
الجزائر	1,801	2,453	2,801	2,925	3,014
الإمارات	3,036	2,853	2,629	2,559	-
ليبيا	414	536	699	749	741

المصدر: تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009، استنادا لإحصائيات معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام 2008، مرجع سبق ذكره، ص 106.

إن معظم الدول العربية المنتجة للنفط إتجهت إلى توطيد (دولة الرفاه)، حيث تراجعت أهمية الدخل الناتج عن التراكم الرأسمالي، وأخذت الدولة النفطية بإتباع استراتيجيات فاشلة تخلق روحا توكالية بدلا من تشجيع المبادرات الناجحة، والأخطر من ذلك هو إتجاه البلدان النفطية (الخليج خاصة)، إلى التصعيد الضخم للإنفاق العسكري وتبديد العائدات النفطية وتوجيه الجزء المتبقي من هذه المداخل نحو الإستثمار في البنوك العالمية مثل سويسرا، و هو الأمر الذي أدى إلى تراكم معضلات اللأمن الإقتصادي في الدول العربية، وتكريس التفاوتات الحادة بين الدول العربية نتيجة التباين في مستوى الإمكانيات الطبيعية (الثروة النفطية) وغياب إستراتيجيات تنموية حقيقية تشجع على خلق الثروة والإستثمار في القطاعات الإستراتيجية (الزراعة والصناعة)²، هذا ما أدى إلى خلق واقع مأساوي يتجسد في اللأمن الاقتصادي

¹ - سنتي الزازية، مرجع سبق ذكره، ص 56.

² - صباح عبد الرسول التميمي، "دور النفط في تحقيق الأمن الإقتصادي العربي"، مجلة كلية التربية، المجلد 20، العدد 4، جامعة النهريين، ص 11.

الذي يقف وراء الإضطرابات التي شهدتها معظم الدول العربية منذ 2011، وهي الإضطرابات التي تعبر عن الرغبة العميقة في تغيير المنظومة الإقتصادية التي أدت إلى الحرمان والفقر في دول عربية تزخر بموارد وثروات تحسد عليها، يتم إستثمارها في قطاعات الترف خاصة في الدول الخليجية، فحالة البحرين هي مؤشرات على أن الممالك الخليجية قد تنهار في أية لحظة نتيجة تراكم أزمات المواطن الخليجي وتكريس التفاوت الطبقي الحاد بين أبناء الدولة الواحدة بفعل التداخل بين مستوى الدخل والإنتماء القبلي والعربي والطائفي.

الفرع الثاني: مؤشرات الأمن الغذائي Food security index.

رغم الإمكانيات المادية والبشرية التي يحوزها العالم العربي في الميدان الزراعي، إلا أنه يعاني من عجز كبير في توفير الغذاء الصحي لمواطنيه الذي يفوق عددهم الـ 300 ألف نسمة ويتفاقم هذا العجز في المواد الأساسية ذات الإستهلاك الواسع، والذي يكلف الخزينة العمومية الكثير من العملات الصعبة¹، فقد بينت منظمة الأغذية والزراعة الدولية (FAO) في تقريرها لعام 2008 أن خمسة دول عربية معرضة لأخطار شديدة نتيجة لإرتفاع أسعار الغذاء العالمي وهي : الصومال، اليمن، جزر القمر، جيبوتي، الأراضي الفلسطينية، وأن الصومال يعاني من أزمة غذائية خانقة نتيجة الحروب المستمرة والجفاف Drought المتكرر وغياب برامج التنمية فالدول العربية تستورد أكثر من نصف إحتياجاتها الغذائية، حتى المحاصيل الرئيسية منها.² لقد ساهمت عدة عوامل في مشكلات القصور الغذائي*، بسبب الإفتقار إلى الوسائل اللازمة لتوفير كميات كافية من الغذاء للإحتياجات اليومية، والإفتقار إلى الإمدادات الغذائية والتي تعتبر عوامل مباشرة، كما تشمل العوامل غير المباشرة التي تمثل الأسباب والنتائج في آن واحد (الفقر والأمية والبطالة)، إضافة إلى الأسباب الطبيعية، وإخفاق السياسات التنموية واللاإستقرار السياسي الذي ساهم في إدامة دائرة الفقر والجوع والمعاناة.³

¹- الطاهر مبروكي، "دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي"، مجلة الباحث، العدد 5، جامعة ورقلة، 2007، ص24.

²- إبراهيم أحمد سعيد، "أهمية الإستثمار في الأمن الغذائي العربي"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 24، العدد 3، 2011، ص553.

* القصور الغذائي يتمحور في ثلاثة فئات: القدرة الشرائية اللازمة للحصول على الغذاء، توافر الغذاء، إستدامة الغذاء.

³- تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009، مرجع سبق ذكره، ص126.

هناك تباينات واسعة في العالم العربي الذي يحتوي على دول مصنفة من بين أكثر دول العالم التي تعاني من سوء التغذية، و إرتفاع معدلات الجوع خصوصا بالنسبة للدول التي تعاني من الحروب أو الفترات الإنتقالية الصعبة (الثورات العربية)، ففي مصر يوجد نحو 21 مليون إنسان يعاني من الفقر المدقع وسوء التغذية أي 25% من إجمالي السكان، ويعتبر اليمن من أعلى المراتب بالنسبة لمستويات سوء التغذية في العالم، كما يعاني نحو 6 مليون إنسان سوري من الجوع والتشرد.¹

ففي الوقت الذي تعتبر فيه درجات مؤشرات الجوع العالمي منخفضة في معظم البلدان العربية إلا أنها ترتفع في بعض الدول، ويتكون مؤشر الجوع العالمي (GHI) من ستة درجات تعرف بمستوى الجوع، وتتراوح بين منخفضة (4.9 أو أقل)، متوسطة (5-9) مقلقة (30 أو أكثر)، و يوضح الجدول الآتي مؤشرات الجوع لعام 2013 في بعض الدول العربية، حسب المعهد الدولي لبحوث سياسات التغذية International Food Policy Research Institute.²

الجدول رقم (8): مؤشرات الجوع في بعض الدول العربية لعام 2013.

الدولة	مؤشر الجوع لعام 2013
جزر القمر	33.6
جيبوتي	19.5
السودان	27.0
موريتانيا	13.2

المرجع: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "أوضاع الأمن الغذائي العربي 2013"، ص28.

لقد كان للأزمة المالية العالمية لعام 2007 تداعيات سلبية على الدول العربية، بفعل أزمة الغلاء العالمية، التي طالت كل شرائح المجتمع وفاقمت من تدهور مستوى المعيشة وزادت من أحزمة الفقر التي تشكل قنابل موقوتة بدأت تنفجر في المجتمعات العربية منذ 2011، فالحراك

¹ - الإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، "نحو مقاربة جديدة لتحقيق الأمن الغذائي العربي"، التقرير السنوي للمجلس الإقتصادي والإجتماعي، جامعة الدول العربية، أكتوبر 2014، ص ص4، 5.

² - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام 2013، جامعة الدول العربية، ص28.

السياسي والاجتماعي، الذي انفجر في بعض الأقطار العربية دليل واضح على تداعيات الإحساس بالجوع واللامن الغذائي¹.

إن الفشل العربي في تحقيق أهم بعد للأمن الإنساني، وهو تأمين الغذاء للمواطن وإستدامة توافره، مرده هو إستفحال التثنت العربي في عدم تنفيذ مشاريع الأمن الغذائي التي طرحت في بداية ثمانينيات القرن الماضي، والتي تجعل من السودان بإمكاناته الزراعية الضخمة " سلة للغذاء العربي" لتحقيق الأمن الغذائي، وتوفير الإكتفاء الذاتي Self-sufficiency في مجال السلع الرئيسية، و للأسف لم تتوفر الإرادة السياسية القادرة على تحقيق هذا الطموح حيث إتجهت الدول العربية نحو الإهتمام بالمشاريع القطرية على حساب المشاريع المشتركة، مما أدى إلى زيادة إتساع الفجوة الغذائية في الدول العربية².

المطلب الثالث: واقع الأمن الصحي و الأمن البيئي.

الفرع الأول: مؤشرات الأمن الصحي Health security index .

يأتي الأمن الصحي على درجة متدنية من سلم الأولويات بالنسبة للميزانيات والبرامج الخاصة بالتنمية في أغلب الدول العربية، بل إن مسألة الصحة العامة Public Health يتم التعامل معها كمسألة قانونية مقارنة بقضايا أخرى ذات طابع إقتصادي، وهو ما أدى إلى عدم قدرة الهيئات الصحية على مواجهة التحديات القائمة التي تهدد صحة الإنسان، في ظل إخفاق الدول العربية في دعم مقارنة الأمن الصحي³.

ساهمت عدة عوامل في تدهور الأمن الصحي في السياق العربي، ولعل العامل الرئيسي هو التراث الإستعماري الذي عمل على تشكيل معالم النظم الصحية وبلوغها الشكل الذي وصلت إليه، حيث تم تصميم النظم الصحية بطريقة تؤدي إلى خلق نوع من التمييز في الحقوق الصحية بين مواطني الدولة الواحدة، ويظهر ذلك من خلال تمتع سكان المدن بتوفير المرافق

¹ - نزيه وفيق برقايوي، "الأمن الغذائي العربي: أزمة الحاضر ومعضلة المستقبل". تم تصفح الموقع في: 2016/5/6.

www.nauss.edu.sa/Ar/.../SecurityAndLife/.../em_amn_374_17.pdf

² - تواتي بن علي فاطمة، "العوامل المسببة لتفاقم العجز الغذائي في الدول العربية والأطر العملية لحلها"، الملتقى الدولي التاسع حول إستدامة الأمن الغذائي في الجزائر في ضوء المتغيرات والتحديات الإقتصادية الدولية، جامعة الشلف، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، 24/23 نوفمبر 2014، ص16.

³ - تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009، مرجع سبق ذكره، ص 148.

الصحية الضرورية، في حين ترك سكان الأرياف للطب التقليدي¹، مما أدى إلى عدم تحقيق أهداف العدالة الإجتماعية والحق في الصحة للجميع، سيما في ظل فشل السياسات التنموية لدولة ما بعد الإستعمار وما تلاها من إنسحاب الدولة في توفير الخدمات الصحية، وترك ميدان الرعاية الصحية للقطاع الخاص الذي لم يؤدي دوره الإنساني بالدرجة الأولى، حيث أصبحت المؤسسات الصحية في بعض الدولة العربية صناعة مريحة Profitable industry .

ففي الأردن ولبنان إزدهرت المستشفيات الإستثمارية المزودة بمعدات متطورة، جاذبة الزبائن الأغنياء (ممالك الشيوخ في الخليج خاصة) حيث تطورت السياحة الطبية Medical Tourism في هذه الدول، في حين يحرم مواطنوها من توفير الحد الأدنى من الخدمات الصحية، وهو ما يلاحظ في تونس والمغرب أين يستفيد الأوروبيون من الخدمات الطبية الأقل تكلفة بينما تستمر معاناة مواطنيها، أما العراق فهو يمثل بؤرة اللأمن الصحي، فخلال سنوات العقوبات الإقتصادية، سافر الكثير من الأغنياء العرب إلى العراق لشراء الأعضاء البشرية مستغلين الوضع المأساوي والبؤس الذي يعانيه الشعب العراقي جراء الحصار الإقتصادي². إن النظم الصحية الموجهة نحو الرعاية العلاجية في العالم العربي، غير مهيئة للإستجابة لتحديات التنمية المستدامة، وهذا ما يستلزم ضرورة تغيير الأنظمة الصحية العربية إستنادا للمعايير الدولية³، فقد أصبحت النفايات الطبية تشكل تهديدا خطيرا على المحيط والصحة العامة، ففي الجزائر مثلا تلقي المؤسسات الصحية أكثر من 341 طن من النفايات الطبية يوميا الأمر الذي يخشى أن تكون له آثار كارثية على الصحة العامة، نظرا لترك هذه النفايات أمام المستشفيات والمناطق الآهلة بالسكان، وقد يصل الأمر أحيانا إلى أسبوع كامل قبل نقلها إلى الأماكن المخصصة لها.⁴

¹- بلقاسم صبري، "الدور الاستراتيجي لوزارات الصحة في تطوير النظم الصحية وتحسين أدائها"، ملتقى الإتجاهات الحديثة في إدارة المستشفيات الخاصة والحكومية في الوطن العربي، القاهرة، 12 مارس 2002، ص14.

²- إليزابيث بونغنيشن وآخرون، "الدولة و الصحة العامة: مهنة الطب وبناء الدولة في الوطن العربي"، المستقبل العربي، العدد 419، جانفي 2014، ص ص 25-26.

³- مي جردى، "التدهور البيئي في الوطن العربي: التحدي لإستدامة الحياة"، المستقبل العربي، العدد 419، جانفي 2014، ص66.

⁴- ميلود تومي وعديلة العلواني، "تأثير النفايات الطبية على تكاليف المؤسسات الصحية"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 10، جامعة بسكرة، نوفمبر 2006، ص14.

يرصد تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009، بعضاً من المتغيرات التي تعكس الوضع الصحي للمواطن العربي، حيث يبلغ العمر المتوقع عند الولادة في بعض الدول العربية نحو سبعين سنة، ورغم ذلك نلاحظ تفاوت بين المجموعات والمناطق الفرعية، ففي جيبوتي والصومال والسودان لا يزيد العمر المتوقع عن ستون سنة، بينما يتجاوز أربعة وسبعين سنة في ممالك الخليج، أما بالنسبة لوفيات الأطفال الرضع فتتراوح بين ما يقل عن ثمانية لكل ألف طفل ولادة حية في الإمارات، وأكثر من سبعين لكل ألف ولادة في موريطانيا واليمن¹.

يمكننا إستنتاج أربعة متغيرات تتعكس سلبي على الأمن الصحي في الدول العربية على النحو التالي²:

- الرعاية الصحية العكسية: الإنفاق العام على الخدمات الصحية يفيد في أغلب الأحوال الأغنياء أكثر من الفقراء.
- الرعاية الصحية المفقرة: تؤدي تكاليف الرعاية الصحية التي يدفعها المواطن إلى مواجهة نفقات كارثية تضطربهم للسقوط في دائرة الفقر.
- الرعاية الصحية المجزأة: يتمثل في الفشل الحكومي في برامج مكافحة الأمراض وعدم الإستجابة للإحتياجات الإنسانية، سيما طبقة المهمشين ومعدومي الدخل.
- الرعاية الصحية غير المأمونة: يؤدي سوء تصميم النظم الصحية وغياب معايير السلامة الصحية إلى إرتفاع معدلات العدوى المكتسبة من المستشفيات.

من جهة أخرى يشير تقرير سنة 2009 أن مرض Human Immunodeficiency Virus في المنطقة العربية، يبقى أقل إنتشاراً من أمراض أخرى، ومع ذلك فقد توفي أكثر من 31600 طفل عام 2007 بسبب الإيدز (منهم 80% في السودان) كما يعاني المصابون بهذا المرض من الحرمان من حقوقهم الإنسانية الأساسية، حيث يتم طردهم من العمل، و يرفض الأطباء معالجتهم، كما يتعرضون للإهانة وسوء المعاملة³.

¹ - تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009، مرجع سبق ذكره، ص151.

² - منظمة الصحة العالمية، "الرعاية الصحية الأولية: الآن أكثر من أي وقت مضى"، التقرير الخاصة بالصحة لعام 2008، ص7.

³ - تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009، مرجع سبق ذكره، ص161.

بوجه عام، تضافرت جملة من العوامل أدت إلى اللأمن الصحي في الدول العربية، أهمها إرتفاع معدلات نمو السكان وإتساع دائرة الفقر، والتوسع الحضري السريع والعشوائي، الأمر الذي يهدد أوضاع الصحة العامة ويزيد من التأثيرات السلبية للأمراض المعدية¹ في ظل عدم كفاية أنظمة الخدمات الصحية في الدول العربية، والفشل في بناء منظومة صحية جدية تتلاءم مع مقتضيات وحاجيات الأفراد، وتوفر الخدمات الإنسانية من خلال تنسيق جهود كل من الدولة والقطاع الخاص في تأمين الصحة للجميع، مع ضرورة تفعيل دور العمل الجماعي في مجال التوعية (توعية المواطنين بضرورة إتباع النظام الغذائي الصحي، شرح خطورة إنتقال الأمراض المعدية ...).

الفرع الثاني: مؤشرات الأمن البيئي Environmental security index .

يتعرض الأمن البيئي في العالم العربي إلى جملة تهديدات ناجمة عن التلوث بأشكاله المختلفة والتوازن الهش في الأنظمة الإيكولوجية والضغط على الموارد البيئية، بالإضافة إلى الموقع الجغرافي للعالم العربي الذي يقع الجزء الأكبر منه في حزام المناطق الجافة، وهي المتغيرات التي أدت إلى تدهور الأمن البيئي في العالم العربي، ويمكننا إجمال هذه المؤشرات على النحو التالي:

1- الضغط على الموارد الطبيعية: يؤكد تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009، على وجود علاقة بين الضغط على الموارد والإستدامة البيئية وأمن الإنسان في الدول العربية، ذلك أن النفط كمورد أساسي في المنطقة العربية، منح بعض البلدان قوة وثروة لا حصر لها، عكس بلدان عربية أخرى تركت مجتمعاتها عرضة للإعتبارات الجيوبوليتيكية، و بالرغم من وجود هذا المصدر للثروة، فالمنطقة العربية ستواجه على نحو متزايد تحديات هائلة تهدد أمن سكانها على مستوى البقاء، فرص العمل، الدخل الخدمات الصحية ..،. وتسوء العلاقة بين المواطن والجهاز الحكومي تحت وطأة الصراعات المحتملة على الموارد الطبيعية المتناقصة، وهذه

¹ - أنور هاقان قوتاش، "الصحة وقضايا الصحة العامة في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي"، مجلة التفاوت الاقتصادي بين الدول الإسلامية، أنقرة، 2004، ص ص95،96.

التحديات ناتجة عن الضغوطات السكانية والإفراط في إستغلال الموارد الطبيعية.¹

2- التصحر: يتسم العالم العربي بأوضاع بيئية تتصف بالتدهور المستمر نتيجة وقوع مساحات شاسعة منه تصل إلى نحو 82% من مساحته الكلية في حزام المناطق الجافة، وهي مساحات ينخفض فيها معدلات نزول الأمطار، وتعرضها لمهددات التصحر، حيث تقدر المساحة المتصحرة في العالم العربي حوالي 9.8 مليون كلم².²

3- التلوث البيئي Environmental pollution: إمتد التلوث البيئي في العالم العربي إلى التربة والماء والهواء، ومن ذلك تلوث مياه الري بفعل الإستخدامات الزراعية والصناعية، كما أدت لتلوث التربة بالملوثات الكيماوية و الحيوية بفعل تلوث المياه والأمطار الحمضية، كما كان لإنتشار الصناعات بالقرب من مجاري المياه الطبيعية والإمتداد العمراني وما تفرزه من صرف صناعي وصحي غير معالج دورا³ في تزايد وتسارع نسبة تلوث المياه بجميع أشكالها الأمر الذي يدل على فشل الإستراتيجيات التنموية التي إنتهجتها معظم الدول العربية، سيما على صعيد السياسات البيئية، نظرا لعدم مراعاة هذه الأنظمة لمتطلبات التوازن البيئي، حيث تم إنشاء المصانع والمركبات الكيماوية العملاقة في مناطق آهلة بالسكان وخالية من أية ظروف صحية تحافظ على سلامة الإنسان وأمن محيطه، حيث تعتبر الدول الخليجية أهم الدول المساهمة في التلوث النفطي، مما أدى إلى إحداث خلل في التوازن البيئي البحري.⁴

4- الندرة المائية: Water scarcity تعاني البلدان العربية ندرة الموارد المائية، لأن معظم هذه الدول تقع في مناطق قاحلة، وتشكل الأنهار الدائمة المصدر الأول للمياه السطحية، و تمثل موارد المياه الخارجية المشتركة بين الدول العربية وبلدان مجاورة خارج المنطقة العربية نحو 57% من إجمالي موارد المياه السطحية المتاحة، كما تشارك في الأنهار الدولية الموجود في المنطقة العربية بلدان عديدة تقع داخل المنطقة وخارجها (نهر دجلة والفرات تشترك فيه كل

¹ - تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009، مرجع سبق ذكره، ص34.

² - محمد براق وحزمة عربي، "التوجهات الرئيسية لإستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة العربية للعقدين 2005-2025"، الملتقى الدولي الثاني

حول الأداء المتميز للمنظمات الحكومية، جامعة ورقلة، 23/22 نوفمبر 2011، ص470.

³ - مقال بدون مؤلف "الأمن الغذائي والبيئي والعمل العربي المشترك"، تم تصفح الموقع في: 2016/5/11.

iefpedia.com/arab/.../d8a7d984d8

⁴ - عيسى محمد الغزالي، "المشاكل البيئية في العالم العربي ومسبباتها"، مجلة السياسات البيئية، العدد 25، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، جانفي

2004، ص4.

من تركيا العراق، سوريا، نهر النيل تشرك فيه تسعة دول واقعة على ضفتيه بينهما دولتان عربيتان فقط وهما مصر والسودان). وهي مؤشرات تدل على إمكانية حدوث توترات إقليمية ونزاعات متواصلة حول استخدام المياه وإدارتها في حوض النيل، في ظل غياب آليات مؤسسية للإستجابة للمشاكل العابرة للحدود، ومن المحتمل أن يفضي هذا التنافس إلى صراعات عنيفة.¹

5- فشل السياسات البيئية **Environmental policy failures**: الإطار القانوني لحماية

الأمن البيئي في الدول العربية لا يزال غير فعال، فالتشريعات البيئية لا يتم إعدادها بشكل علمي، فهي مجرد إستجابة لأضرار بيئية ولسيت إستراتيجيات إستباقية، وذات رؤية مستقبلية.²

6- أثر الصراعات على الأمن البيئي: تلعب الدول الكبرى دورا هاما في حروبها على الأمن

البيئي في المنطقة العربية، فخلال العدوان الإسرائيلي على لبنان صيف 2006، أعرب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن قلقه الشديد بشأن التلوث النفطي الذي تعانيه السواحل اللبنانية جراء القصف الإسرائيلي على خزانات الوقود، حيث إنتشرت البقع النفطية على الساحل اللبناني (80 كلم)، ووصفت " جماعة أصدقاء البيئة" **FRIENDS OF THE ENVIRONMENT** الوضع بالكارثة البيئية³، كما أدى إستخدام القوات الأمريكية في حربها على العراق عام 2003 لليورانيوم المنضب آثار ضخمة على الوضع الإنساني، حيث أدى إلى تلوث إشعاعي دائم.⁴

¹- تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009، مرجع سبق ذكره، ص 37، 38.

²- مي جردي، مرجع سبق ذكره، ص 27.

³- عيد العظیم بن صغير، مرجع سبق ذكره، ص 94.

⁴- مي جردي، مرجع سبق ذكره، ص 57.

خلاصة الفصل الثاني:

- من خلال رصدنا لواقع الديمقراطية والأمن الإنساني في العالم العربي يمكن إستنتاج ما يلي:
- تعاني جميع الدول العربية من أزمات بناء الدولة المرتبطة بالإرث التاريخي، ودور النظام الغربي في تعميق أزمات الهوية والشرعية، حيث تحولت الدولة إلى أداة في يد نخبة حاكمة تستند في ممارستها للسلطة إلى أساس قبلي أو طائفي أو ديني، بحيث تعمل النظم العربية على إستخدام الوسائل القسرية كضمانات لتأمين بقائها في سدة الحكم.
 - شكلت آليات العولمة تحدياً أساسياً لمسار بناء دولة ما بعد الإستعمار في العالم العربي وتمثلت تلك التحديات في العضلات التنموية التي واجهتها الدول العربية بسبب التغيرات الهيكلية في العلاقات الدولية.
 - يعتبر الحراك السياسي والإجتماعي في المنطقة العربية منذ عام 2011، كنتيجة للتراكمات داخل المجتمعات العربية جراء الفساد السياسي والفسل التنموي والتهميش الإجتماعي، حيث تتجه بلدان الحراك العربي إلى الإنحراف عن المسار الديمقراطي، من تغير الأنظمة إلى تفكك الدول وإنهيارها.
 - إرتبط ترويج الديمقراطية في العالم العربي في ظل العولمة بعدة مشاريع أساسية أهمها: مشروع الشرق الأوسط الكبير كمبادرة أمريكية، والشراكة الأورومتوسطية كمبادرة أوروبية لبناء الديمقراطية في الدول العربية وفق شروط سياسية بإمتياز.
 - يزودنا مشروع بارومتر الديمقراطية العربية بتصميم مقياس الديمقراطية العربية في الدول العربية، وفق مؤشرات قياسية وكمية.
 - تطرق تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009 لواقع الأمن الإنساني في الأقطار العربية حيث يؤكد على تعرض الأمن الإنساني في هذه الدول لجملة من التهديدات، تركز في جملة من المعطيات المرتبطة بالوضع الداخلي والمتغيرات العولمية.
 - نجحت الأنظمة التسلطية في العالم العربي في صنع منظومات ديكتاتورية تحت مظلة الدعم الغربي، رغبة في السيطرة على مواطنيها بالقمع وإذلال كرامتهم وحقهم في التحرر من الخوف

و التحرر من الحاجة.

- المؤشرات السبعة للأمن الإنساني في الدول العربية، تشير إلى تفاقم تهديدات الأمن الشخصي والأمن السياسي والمجتمعي، وإتساع دائرة الفقر كنتيجة لإنعدام الأمن الإقتصادي والغذائي، و المخاطر الصحية والبيئية الناتجة عن عولمة تهديدات الأمن، و عولمة المشاكل الصحية، والإستثمار في نهب الطبيعة وتدمير البيئة.

الفصل الثالث

متطلبات تعزيز الديمقراطية والأمن
الإنساني في العالم العربي

إذا كنا قد إنتهينا فيما تقدم إلى إثبات حقيقة أن واقع الديمقراطية والأمن الإنساني في الأقطار العربية يتعرض إلى جملة من التهديدات على مختلف الأصعدة، فإن الأمر الذي يتعين علينا التوقف عنده هو التساؤل عن مستقبل الديمقراطية والأمن الإنساني في الدول العربية وماهي الآليات والمحددات التي يجب توافرها للنهوض من هذا الواقع ؟ وكيف يمكن الربط بين الديمقراطية والأمن الإنساني في السياق العربي؟ وعليه سنحاول في هذا الفصل رصد متطلبات تعزيز الديمقراطية والأمن الإنساني في العالم العربي، والبحث عن الحلول المقترحة من قبل الحكومات، المنظمات الدولية، إلى جانب الأكاديميين ومخابر البحث لتفعيل الديمقراطية ومنطق الأمن الإنساني كخيارات إستراتيجية للنهوض من الأزمات التي تعاني منها الدول العربية، حيث سنتطرق إلى متطلبات الديمقراطية في العالم العربي في المبحث الأول، في حين نخصص المبحث الثاني لرصد متطلبات تحقيق الأمن الإنساني في العالم العربي.

المبحث الأول: متطلبات الديمقراطية في العالم العربي.

المطلب الأول: محددات الديمقراطية في السياق العربي.

الفرع الأول: المحددات السياسية والإقتصادية.

1- المحددات السياسية: أثبتت التحولات السياسية في الدول العربية، عدم وضوح مستقبل الديمقراطية في العالم العربي، سيما بعد الثورات الشعبية التي شهدتها أغلب الدول العربية في إطار ما يصطلح عليه إعلامياً بموجة الربيع العربي، فقد أصيب الشعب بخيبة أمل من ضعف كل من التيارات السياسية اليسارية والليبرالية، وعدم النضج للإسلام السياسي، فالإنتفاضات العربية جاءت إستجابة لسوء أداء أنظمة ما بعد الإستعمار بسبب الأداء غير المقنع الذي أدى إلى تحدي الشعوب العربية المجردة من قيم الديمقراطية والحرية والكرامة الإنسانية¹ مما أدى إلى فقدان الشرعية التاريخية والسياسية للأنظمة، وإستبدال الأيديولوجيا الوطنية والقومية بالزبائنية (تعميم الفساد)، وإحياء الإنتماءات الضيقة، وإستخدام الدين والقمع واللجوء إلى شرعية جديدة خارجية تتمحور حول التبعية للخارج، الأمر الذي كرس سلطة إستبدادية من النمط المافياوي الأمني مندمجة في النيوليبرالية الكونية، وحائزة على مباركة ودعم قوى ومؤسسات العولمة.²

بناء على محدودية ما أفرزته أزمات الدولة العربية على صعيد المسار الديمقراطي بوجه عام، إنصرفت جهود مجموعة كبيرة من الباحثين و المنظرين للبحث عن محددات تجسيد الديمقراطية في العالم العربي، وتم وضع جملة من التصورات يمكن أن تساهم في توفير وتحسين شروط تجسيد الديمقراطية وتفعيلها، على النحو التالي:

* **تعزيز المشاركة السياسية:** إن الممارسة العملية للديمقراطية في العالم العربي، تقتضي المشاركة السياسية التي تعتمدها الهندسة السياسية* **Political Engineering** ، من خلال

¹ - إيجي ناغاسوا، "مستقبل أنظمة ما بعد الإستعمار في الوطن العربي"، مجلة إضافات، مركز دراسات الوحدة العربية، العددان 32/31، صيف و خريف 2015، صص 138، 140.

² - أديب نعمة، " الدولة الغنائمية والربيع العربي"، مجلة إضافات، مركز دراسات الوحدة العربية، العددان 32/31، صيف و خريف 2015، صص 245، 248.

* - الهندسة السياسية: تساهم في القضاء على الأزمات المستعصية للديمقراطية سيما أزمة المشاركة السياسية.

ضمان وجود أحزاب سياسية قوية ومؤسسات مجتمع مدني فعالة، ووجود نظام إنتخابي جيد يضمن الشرعية ويجسد مؤسسات تمثيلية، ومنظومة مؤسساتية فاعلة تفضي إلى ترشيد الحكم الديمقراطي، حيث أن نوعية مشاركة المواطن في عملية إختيار القادة وإتخاذ القرارات هي التي تبني الشرعية الديمقراطية¹، عن طريق تنظيم المواطنين في تنظيمات فعالة على كل المستويات خاصة القاعدية التي تشمل المستبعدين عن المشاركة السياسية، بحيث تصبح المنظمات الأهلية في هذه الحالة، إطارا تنتظم فيه الجماهير لتحقيق أهدافهم التي حددها، بإضطلاع هذه المنظمات بتعليم الممارسات الديمقراطية و إيجاد نمط من المواطن العضوي الملتمزم بقيم الديمقراطية وتنمية القدرة على النقد و المساءلة لصناع القرار.²

* **سيادة القانون:** خضوع سلطة الحكم للقانون وفقا للدستور الذي يضع قواعد الحكم الأساسية، ويقرر الحقوق والحريات الخاصة بالأفراد والجماعات وبهذا يتحقق للأفراد المركز القانوني الذي يؤهلهم لممارسة الديمقراطية، وهذه القوانين يجب أن تكفل إحترام حقوق الإنسان وهذا لا يتحقق إلا حينما تكون صادرة من الشعب.³

* **الفصل بين السلطة المدنية والعسكرية:** تعتبر من أصول الحكم الديمقراطي ومبادئه، وذلك من خلال عدم تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، ومنع محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية Military Courts، وعدم ممارسة العسكريين للسلطات القضائية.

* **الإصلاح السياسي:** تتطلب البنية الفعلية للممارسة الديمقراطية في الدول العربية إصلاحات سياسية فعلية نابعة من إرادة سياسية داخلية، وإستجابة لتطلعات المواطن مع الأخذ في عين الإعتبار خصوصية كل بلد عربي و فتح حوار جاد بين السلطة والمعارضة، مع ضرورة الإستفادة من تجارب الدول الأخرى التي تركز على تعميق مفاهيم الحرية والعقلانية والمساواة والشفافية.⁴

¹ - نعيمة بن دومية، مرجع سبق ذكره، ص122.

² - شهيدة الباز، " دور المنظمات الأهلية العربية في تنمية المجتمعات المحلية"، مجلة إفريقيا، المجلد 2، مركز البحوث العربية والإفريقية، القاهرة، مارس 2000، ص5.

³ - بومدين طاشمة، "إصلاح الحكم وبناء الحكم الصالح كضرورة لتعزيز أمن المواطن في الجزائر"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 2، جامعة باتنة، جوان 2014، ص137.

⁴ - حسين قادري، "المشاركة السياسية كآلية من آليات الديمقراطية في العالم العربي- الجزائر نموذجا"، مجلة المفكر، العدد4، أبريل 2009، ص104.

* **دعم المعارضة:** يحتاج التحول نحو الديمقراطية في العالم العربي إلى عمل تراكمي متواصل، خاصة من طرف قوى المعارضة التي هي بحاجة إلى أن تضع نفسها في مقدمة المطالبين بالتغيير وتنال ثقة قطاعات واسعة من الجماهير، بعيدا عن مشاعر التناؤل بإمكانية التغيير السياسي السريع، حيث لا تتمثل الديمقراطية في مجرد إنتخابات، بل هي عملية طويلة تحتاج إلى جهود المعارضة السياسية.¹

* **إصلاح النظام الإنتخابي:** تقترح مؤسسة (IDEA) مجموعة من المتطلبات التي يجب توفرها من أجل إستكمال مسار التحول الديمقراطي في الدول العربية، عن طريق إيجاد هيئات مستقلة لإدارة الإنتخابات يمكن أن تعزز من مصداقيتها، و ضرورة إجراء إنتخابات حرة تحسن التمثيل والشرعية، حتى يحسم المواطنين خياراتهم الإنتخابية القائمة على أساس البرامج والسياسات وليس الأشخاص، مع ضرورة تمويل الحملات الإنتخابية تمويلا يحافظ على فرص متساوية للتنافس.*

* **تعزيز المشاركة السياسية للمرأة:** تتمثل في ضرورة منح النظم الإنتخابية مزيدا من الإهتمام الجندي، بإتخاذ إجراءات إيجابية وإعتماد كوتات جنديرية "Gender Quotas" للأحزاب السياسية و المؤسسات السياسية، كما ينبغي على المجتمع المدني أن يدرج الجندر كقضية رئيسية في برامجها دعما للبعد الجندي في أجنادات العمل الديمقراطي² مما يساهم في زيادة نسبة تمثيل المرأة في الحياة السياسية سواء على مستوى القوائم الحزبية أو التمثيل الحكومي أو التمثيل البرلماني، وتظهر بعض الدراسات التجريبية في بعض الدول الأوروبية على أن تطبيق نظام الكوتا النسائية له آثار إيجابية في إتخاذ القرارات السياسية الفاعلة، خاصة المتعلقة بزيادة الإنفاق الحكومي في مجال الصحة والرعاية الإجتماعية ، على حد تعبير "Li-Ju Chen" أن دعم الرعاية الإجتماعية مرهون بتأثيرات صناع القرار الإناث³.

¹ - سامح فوزي، أي مستقبل لحركات التغيير في العالم العربي؟، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ماي 2007، ص33.

* **رکز مشروع IDEA** على ثلاثة موضوعات متداخلة، إعتبرت منطلقات في صياغة أجندة التحول نحو الديمقراطية وهي : إصلاح النظم الإنتخابية ، تنمية الأحزاب السياسية، تعزيز مشاركة المرأة.

² - المؤسسة الدولية للديمقراطية والإنتخابات، " الديمقراطية في العالم العربي". تم تصفح الموقع في: 2016/5/20.

<http://www.un.org/ar/globalissues/democracy/pdfs/Democracy-in-the-Arab-World-Arabic.pdf>

³ - Li-Ju Chen, " Do Gender Quotas Influence Women's Representation and Policies? ", **The European Journal of Comparative Economics**, VOL 7, N 1, 2010, P 14.

2- المحددات الاقتصادية: إن تطوير النظام السياسي نحو الديمقراطية من قبل القطاع الخاص بالخصوص في غاية الأهمية، حيث تعتمد على مجهوداته في تكوين الثروة والإسهام في برامج تخصص واسعة النطاق تمكنه من تخفيف هيمنة القطاع العام على الإقتصاد، فعدم ديناميكية العمل الإقتصادي وسيطرة القطاع العام على الإقتصاد يؤدي إلى حالة من الركود السياسي وتعطيل الديمقراطية، وهي ظاهرة تعانيها عدة دول عربية، مما يحتم عليها ضرورة الإصلاحات الاقتصادية التي تؤدي إلى أن يصبح مجتمع الأعمال نموذجاً وعقلانياً يعتمد على قيم الإنتاج، وإدارة عصرية تمكن القطاع الخاص من المساهمة في تطوير الحياة الإجتماعية وتحقيق الرفاه الإقتصادي وتعزيز التحول نحو الديمقراطية.¹

من المحددات ذات الثقل في التأثير على تعزيز الديمقراطية في الدول العربية، هو عدم تأسيس النظام الإقتصادي على قواعد وأسس عادلة، فالصعوبات التي تضعها ظاهرة عدم تكافؤ الفرص في العمل، والفوارق الشاسعة في المداخل وتوزيع الثروة، كلها جوانب تمس بمقومات الديمقراطية، نظراً للتأثيرات التي تمارسها المتغيرات الاقتصادية في المدى الذي يستطيع فيه المواطن المساهمة في الحكم من خلال توسيع دائرة المشاركة السياسية، وهو ما يعني أن آليات التغيير الديمقراطي في العالم العربي لا تعكس في واقع الأمر متطلبات الحكم الديمقراطي.²

تقتضي تنمية القطاع الخاص وتفعيل دوره في تنمية الديمقراطية، توافر إستراتيجية متكاملة تهدف إلى تسريع النمو الإقتصادي والإستثمار وخلق فرص العمل، وتعزيز قدرة الصادرات على المنافسة، وتوفير كافة الآليات والوسائل من أجل تفعيل هذا الدور، بخلق آليات الرقابة والشفافية للحد من ظاهرة الفساد بإعتباره عائق أساسي في المسار الديمقراطي العربي، لأن القطاع الخاص يعتبر طرفاً أساسياً في معادلة ترشيد الحكم في الدول العربية وفق مبدأ العدالة الإجتماعية.³

¹ - عبد القادر حمادي، "دمقرطة السلطة والإنتعاش الإقتصادي: الدول العربية نموذجاً"، مجلة الباحث، العدد 2، جامعة ورقلة، فيفري 2003، ص 97-98.

² - بومدين طاشمة، مرجع سبق ذكره، ص 127.

³ - مريم دندان، مرجع سبق ذكره، ص ص 196-197.

إن الطرح الليبرالي للديمقراطية الذي يحمل في صياغته قيم الإقتصاد الرأسمالي وعولمة السوق والحرية وغيرها من الأفكار التي تعكس قيم الديمقراطية والتنمية، برهن على فشلها المشاريع الديمقراطية التي تم ترويجها في العالم العربي (الشرق الأوسط الكبير-أمونجنا-) وهذا ما يجعلنا نتحدث عن ما أسماه الدكتور "عبد الواحد الناصر" بالدمقرطة القسرية، حيث يتم الربط بين العولمة والديمقراطية الغربية التي تحتم على الدول العربية ضرورة الربط بين دعم الديمقراطية والتحول من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق¹، وبين الديمقراطية والتنمية والأمن الإنساني، دون مراعاة خصوصيات المجتمعات العربية والمرحلة التاريخية التي تمر بها.

الفرع الثاني: المحددات الإجتماعية والثقافية.

تقترح المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (IDEA) عددا من المتطلبات السوسيوثقافية من أجل إستكمال مسار البناء الديمقراطي في العالم العربي، وتتمحور هذه الإقتراحات في ضرورة إصلاح المناهج الدراسية studies programs بما يهدف إلى رفع الوعي حيال أهمية الأحزاب السياسية وثقافة المواطنة وحرية الانتخاب والإختيار، مع الأخذ بعين الإعتبار أهمية وسائل الإعلام في صياغة أفكار الناس وتوجيهها بطريقة تؤدي إلى تعزيز المشروعات الإصلاحية والتعبئة الاجتماعية التي يمكن أن تعزز الديمقراطية في السياق العربي.²

لقد سلكت الدول العربية مسلكا تحديثيا في سبل إقامة العدالة الإجتماعية، حيث أقامت منذ الإستقلال مؤسسات ذات شكل حديث (البرلمان، الحكومة، الهيئات المختلفة) من دون أن يترتب على ذلك سيادة العدالة بين المواطنين، بل أصبحت تلك المؤسسات آلة ضخمة تطمس مطالب المواطن بالعدالة، مما جعل الباحثين يعتقدون بأنه لا يمكن تحقيق مطالب العدالة والديمقراطية إلا من خلال تجاوز الدول العربية الحتمية الدورية الخلدونية، لأن تحقيق مطالب العدالة تحقيقا ثوريا يتطلب الإنتقال من الآليات التقليدية لممارسة الحكم إلى آليات أخرى، لأن الديمقراطية لا تقوم إلا في ظل الدولة العادلة، وإذا فشلت العدالة فستؤدي إلى إنهيار الدولة

¹ - مقدم عبيدات وعبد العزيز الأزهر، مرجع سبق ذكره، ص226.

² - المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، "الديمقراطية في العالم العربي"، رام الله، 2004، صص22،23.

وانتهاءً الدور السيادي للشعوب بتفكيك سيادات الدول العربية.¹

إن عرض قيم الديمقراطية في الواقع العربي تواجهه في حقيقة الأمر ثقافة وقيم لا يمكن تجاهلها، وهي تملأ الفراغ الوجداني لدى الواقع العربي كله، فالمواجهة التي تحدث بسبب أن الديمقراطية وليدة بيئة غربية، قد تلقى مجالاً لتفعيلها عن طريق إلغاء الصور النمطية القديمة القائمة على تمايز المواطنين إجتماعياً، لتحل محلها صيغة موسعة بإرساء القيم الإجتماعية المتوافقة مع المبادئ الديمقراطية²، بإحترام البعد الإجتماعي والتنوع الثقافي وضمان حرية التعبير لجميع التنظيمات السياسية، مما يسمح بوجود تفاعل ديمقراطي فيما بينها، مع السعي لإيجاد قواسم مشتركة فيما يخص أهداف التنمية الديمقراطية، وتجنب الإضطرابات الإجتماعية العنيفة، وذلك عن طريق مبدأ تكافؤ الفرص Equal opportunity للجميع المتمسمة بقدر أكبر من العدالة الإجتماعية وكفالة تمتع كل مواطن بنفس الحقوق القانونية الأساسية.³

صحيح أن إنخراط المؤسسات التقليدية (المؤسسة العشائرية، المؤسسة الدينية) في العملية السياسية يمثل الشرط اللازم للتحويل نحو الديمقراطية في الدول العربية، إلا أن طغيان منظومة القيم التقليدية لتلك التنظيمات على منظومة القيم الديمقراطية وقف حائلاً أمام تحقيق مسار الديمقراطية، وهو ما جعل الباحثين العرب يصرون على ضرورة العمل على مأسسة*الدولة والإبتعاد عن شخصنتها وذلك عن طريق وجود مؤسسات ثابتة ومستقرة وفعالة وبناء قاعدة أساسية من الثقة بين النخب السياسية والقادة والتكوينات الإجتماعية والمذهبية والدينية.⁴

فالديمقراطية عملية بنائية شاملة تؤدي إلى إحداث تحولات عميقة تدريجية في البيئة الإجتماعية والثقافية، بما يقود إلى تجاوز العزوف السياسي بالمشاركة وتحريك التفكير المجتمعي للإنتقال من مرحلة الإنفعال اللحظي إلى مرحلة الفعل التاريخي، عن طريق التغيير

¹ - محمد الحداد، "جدلية العدالة والحرية في ضوء الثورات العربية: الديمقراطية باعتبارها عدالة القرن الحادي والعشرين"، في: أحمد جبرون وآخرون: ما العدالة؟ معالجات في السياق العربي، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2014، ص ص382،386،387.

² - عبد القادر بن حمادي، مرجع سبق ذكره، ص94.

³ - طاشمة بومدين، مرجع سبق ذكره، ص 139.

* - المأسسة: هي تلك العملية التشاركية بين مختلف أطراف المجتمع بتنوعاته وإتجاهاته المختلفة من أجل إحداث تغيير جذري في البنيات الإجتماعية والثقافية، عبر نشر وترسيخ ثقافة مغايرة للنزعة التقليدية السائدة ذات البعد القبلي والطائفي، وتوسيع دائرة المشاركة السياسية، مع ضرورة مساهمة المؤسسات الإقتصادية والإجتماعية في العملية السياسية، مما يؤدي إلى إنفتاح مؤسسات الدولة على الجميع دون تمييز، وفق معايير الكفاءة والقدرة.

⁴ - أحمد غالب الشلاه، "شروط التحويل الديمقراطي في العراق: رؤية مستقبلية". تم تصفح الموقع في: 2016/5/25.

الجزري للواقع الاجتماعي في العالم العربي، بالتحول من الطائفية العشائرية إلى التعددية الحزبية والسياسية، والعمل على توحيد الولاءات المتناثرة، من خلال الوعي السياسي الذي يتطلب فهم وإستيعاب قيم المنظومة الديمقراطية، بإعتبارها طريقة سلمية لإدارة الحكم.¹

من هذا المنطلق، يتبين أن تفعيل الديمقراطية في العالم العربي، تتطلب ضرورة الإتفاق على القواسم المشتركة بين مختلف القوى الاجتماعية بالقدر الذي يحقق الإجماع على النظام الديمقراطي المنشود، ويشجع الفاعلين السياسيين على الإنخراط في النضال من أجله والإسهام في معالم وجود دستور ديمقراطي وليس دستور جاهز، وهي الآلية التي تضمن تحرك الجماعات والقوى المختلفة في إطار الإتفاق على القضايا الثقافية والاجتماعية التي تعد أمر جوهري² في تشكيل قناعة حقيقية لدى القوى الاجتماعية الفاعلة بتبايناتها الفكرية والإيديولوجية والثقافية، على أن تغيير النظام الإستبدادي القائم بنظام ديمقراطي يمثل أولوية، بإيجاد قواسم مشتركة تشكل ملامح النظام الديمقراطي، وظهور بعض ملامح الثقافة الديمقراطية في تعامل تلك القوى، مع عدم وجود الجماعات التي تتبنى العنف كأسلوب لتحقيق الأهداف السياسية.³

إن المقاربة الاجتماعية والثقافية للديمقراطية في العالم العربي تتمثل في أهمية مشاركة جميع مكونات الهوية الوطنية في العملية السياسية، وصياغة دستور الدولة وقوانينها ولوائحها شكلا ومضمونا. وتعد هذه الخطوة هي المفتاح الأول للدخول في معالجة الإنقسامات المجتمعية بالديمقراطية، عن طريق الشراكة بين كل الأطياف المجتمعية دون تمييز، فالأساس هو مصالح وحقوق المواطن بغض النظر عن هويته الإثنية أو الجهوية، الأمر الذي يؤدي لتكريس المساواة في المواطنة وتحقيق حكم القانون⁴ الذي يؤطر مختلف المجالات، وذلك بالحرص أن تكون تلك القوانين نابعة من ثقافتنا ومن تركيبية وسيرورة مجتمعاتنا التاريخية، حتى تحظى بإحترام المواطن وكافة أعضاء المجتمع، لكي لا تضطر الدولة إلى فرضها بالقوة مما ينتقص من هيبة القانون

¹ سهيلة عبد الأنيس، "مقومات التحول الديمقراطي"، المجلة السياسية والدولية، العدد7، الجامعة المستنصرية، 2007، صص114،118.

² عبد الوهاب الأفندي، "بعيدا من متاهة الديمقراطيين بلا ديمقراطية"، في: علي خليفة الكوراي وآخرون: نحو كتلة تاريخية ديمقراطية في البلدان العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2010، ص172.

³ عبد الله الفقيه، "التكتل على قاعدة الديمقراطية في الجمهورية اليمنية"، في: علي خليفة الكوراي وآخرون: نحو كتلة تاريخية ديمقراطية في البلدان العربية، مرجع سبق ذكره، ص102.

⁴ كاظم الشبيب، المسألة الطائفية: تعدد الهويات في الدولة الواحدة، بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2011، ص

والدولة، ونفقد ثقة المواطن في مؤسساته التشريعية والتنفيذية و الأمنية، ويفرغ تلك القوانين من محتواها، مع ضرورة تمكين الأسرة العربية بالمعرفة وبالمهارات اللازمة للتربية الديمقراطية لأبنائها وفقا لمواصفات المواطن الصالح المتحلي بقيم الديمقراطية.¹

المطلب الثاني: نحو ترسيخ القيم الديمقراطية في السياق العربي.

الفرع الأول: متطلبات الترسيع الديمقراطي.

1- مفهوم الترسيع الديمقراطي: يقصد بالترسيخ الديمقراطي ذلك الإتفاق بين القوى السياسية المختلفة على قواعد اللعبة السياسية الحاكمة لها، ويتم الإلتزام بها من قبل جميع القوى السياسية الفاعلة، ويرى البعض أن مفهوم الترسيع الديمقراطي يأتي متساويا المعنى مع مفهوم institutionalization، فالحكومات الديمقراطية تتطلب آليات مؤسسية لترجمة الرأي العام إلى سياسات حكومية لكي تكون تلك الحكومات على درجة عالية من الإستجابة، فالإنتخابات والأحزاب السياسية وجماعات المصالح كلها تعتبر أمثلة على الآلية المؤسسية السياسية، في حين يعتقد laurence witehead أن الترسيع الديمقراطي يتضمن إلتزامات وتعهدات على قواعد اللعبة الديمقراطية، أما Juan. J يتصور على أنه عبارة عن حالة يسود فيها الإعتقاد من الفاعلين السياسيين من الأحزاب و جماعات المصالح بعدم وجود بديل عن العمليات الديمقراطية للوصول إلى السلطة.²

وقد أثارت محاولات تأصيل مفهوم الترسيع الديمقراطي جدلا واسع النطاق بين مختلف الدارسين الذي سعى كل منهم إلى تحديد مؤشرات، ومحاولة إستحداث طرق لضمان الديمقراطية، وفي هذا الإطار رأى كل من Higley and Gunther أن بداية رسوخ النظام الديمقراطي يعود إلى إتفاق النخبة حول مختلف الإجراءات مع مشاركة شعبية واسعة النطاق في الإنتخابات ومختلف العمليات المؤسسية الأخرى، وصولا للمرحلة الأخيرة المتمثلة في إقتناع كل المواطنين بأن التمسك بقيم الديمقراطية الحقيقية هي الضمان الوحيد لتحقيق تطلعاتهم، أي أنه لا يمكن إعتبار أن الديمقراطية قد ترسخت في مجتمع ما إلا عندما يقبل جميع الفاعلين

¹ - منير مباركية، مرجع سبق ذكره، ص232.

² - مينا إسحاق طانيوس بولس، التحول الديمقراطي لكوريا الجنوبية وأثره في تغيير سياستها الخارجية تجاه كوريا الشمالية، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2013، ص19.

السياسيين حقيقة أن العمليات الديمقراطية هي التي تحدد التفاعلات التي تتم في داخل النظام السياسي¹.

2- دور منظومة الحوكمة في الترسخ الديمقراطي: يشير مفهوم الحوكمة Governance إلى المسعى التشاركي بين المؤسسات السياسية للدولة ومنظمات المجتمع المدني و القطاع الخاص حول مسألة ترسيخ وتعزيز ممارسة الديمقراطية، من خلال منظومة تسييرية فعالة لشؤون الدولة و المجتمع من أجل تحقيق فرص المساواة والعدالة الإجتماعية بين جميع مواطني الدولة الواحدة، وفق مؤشرات مثل الشفافية وفعالية المجتمع المدني، وغيرها²، وهي المعايير التي تتفق مع مقارنة منظمة التعاون والأمن الأوروبية-Organization for Security and Co- operation in Europe (OSCE)، التي تركز على ضرورة الإنطلاق في تحسين الحوكمة الديمقراطية من خلال أداء المؤسسات السياسية الديمقراطية في تعزيز قيم الديمقراطية، عن طريق زيادة قدرة المجالس النيابية المنتخبة على الإضطلاع بالمهام التشريعية والرقابية، مع ضرورة تكريس مبادئ المساواة، الإستجابة الفعالة، سيادة القانون، تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية، ومكافحة مؤسسات الفساد.³

طرحت مقارنة الحوكمة كرد فعل للتحديات التي فرضتها العولمة على واقع المنظومة القيمية للدولة في ظل تراجع منطقتها السيادي في مختلف المجالات، حيث إعتبر الأكاديميون الحوكمة على أنها ثوب جديد للممارسة الديمقراطية، تصحح بموجبها الممارسات والنتائج السيئة للديمقراطية، عن طريق مجموعة من آليات تعتمدها الحوكمة من أجل تمثيل المصالح، وتوفير مبدأ التعددية والمشاركة في عمليات صنع وإتخاذ القرار وتوازن السلطات، أي تعميق مبدأ المشاركة بدعم منظمات المجتمع المدني وإقامة أجهزة ضبط ورقابة، مع ضرورة تفعيل قيم

¹- أبو الحسن بشير عمر، "دراسات حول مستقبل التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي وإشكالياته في ظل المتغيرات الحالية".

<http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=431302&r>

²-G-Shabbir Cheeema, "Democratic Governance Theory and Practice in Developing Countries". accessed: 28/5/2016 www.nyu.edu/gsas/dept/politics/grad/.../G53.1731_cheema_f05.pdf

³- Organization for security and cooperation in europe, "ODHIR and Democratic Governance". accessed 28/5/2016 <http://www.osce.org/odihr/104416>

الحرية، المساواة، وصون حقوق الإنسان.¹

تساهم الحوكمة في ترسيخ القيم الديمقراطية عبر جملة من المرتكزات، نذكر منها:²

* إحترام حقوق الإنسان الأساسية وتمكين الناس من العيش في كرامة.

* للناس الكلمة والرأي في القرارات التي تؤثر في حياتهم.

* حق المواطن في إخضاع صناعات القرار للمساءلة.

* مراعاة السياسات الاقتصادية والاجتماعية لتطلعات الناس وإحتياجاتهم.

توفر الحوكمة منظومة سياسية متكاملة، تشمل دستور تعاقدي يمنح الأمة حق الولاية على نفسها، وتعددية سياسية توفر أحزاب قوية ذات برامج حكم تنافسية، و إنتخابات حرة ونزيهة، وقضاء عادل مستقل، وحرية سياسية كاملة كفيلة بتوفير نظام رقابي فعال يؤدي لتحقيق عملية الترسخ الديمقراطي³، بطريقة تتوافق مع الإرادة الشعبية بحيث يتم إنتخاب الهيئات المركزية والمحلية بطريقة نزيهة وشفافة، إستنادا للدور الأساسي للمؤسسة التشريعية في خلق عملية التواصل بين المواطن والحكام، حيث يجب أن تعكس المؤسسة التمثيلية مصالح الناس بشفافية، وأن يحكم وضع القانون معايير مصالح المجتمع، ويستلزم ذلك ضرورة وجود تمثيل معارض للتيار السياسي الحاكم من أجل ضمان الرشادة الديمقراطية وزيادة فعاليتها في تحقيق الإستقرار السياسي للدولة، وهو ما يجعل الدولة تسعى للإنتقال من معالجة المشاكل الأمنية الضيقة إلى البحث عن رهانات جديدة لتحقيق الأمن الإنساني والتنمية الشاملة.⁴

بشكل عام، يحتاج ترسيخ الديمقراطية إلى الحوكمة بإعتبارها منظومة شاملة من الضوابط والتوازنات لرصد وإعتراض وكشف كل مخالفات السلطة في إطار المساءلة الأفقية، بما يحقق نزاهة وشفافية الحكم من خلال إنتلافات منسقة بين منظمات المجتمع المدني والدولة والقطاع الخاص من أجل تفعيل معايير الحوكمة والمتمثلة أساسا في : التمكين والمشاركة، حكم القانون

¹ - محمد بوسلطان، "الديمقراطية والحاكمية: تنافس أم تكامل"، مجلة القانون والمجتمع والسلطة، مرجع سبق ذكره، ص ص 11، 12، 13.

² - مريم دندان، مرجع سبق ذكره، ص 137.

³ - إسماعيل الشطي، "الديمقراطية كآلية لمكافحة الفساد والتمكين للحكم الصالح"، في: الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مرجع سبق ذكره ، ص 459.

⁴ - سفيان فوكة ومليكة بوضياف، "الحكم الراشد والإستقرار السياسي ودوره في التنمية"، في: التحولات السياسية وإشكالية التنمية، مرجع سبق ذكره ، ص ص 159، 160.

و المساواة.¹

الفرع الثاني: الحوكمة كمدخل لترسيخ القيم الديمقراطية و تحقيق الرشادة الديمقراطية في الدول العربية.

طرحت السياسات النيوليبرالية المروج لها من طرف قوى ومؤسسات العولمة، تحديات حقيقية أمام الدول العربية، من أجل الإستفادة من فرص التقدم المختلفة التي تتيحها العولمة، حيث طرح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مقارنة الحكم الراشد، الذي يمكن أن تعتمده الدول النامية بشكل عام، والدول العربية على وجه التحديد حيث دعت للإصلاح الديمقراطي ، مع ضرورة التأسيس للإصلاحات الإقتصادية وتحقيق مبادئ العدالة الإجتماعية²، وإتخاذ خطوات عملية في البناء الديمقراطي تؤدي إلى تداول فعلي وسلمي على السلطة، مما يجعل أفراد المجتمع ينخرطون في عملية الإصلاح بشكل دائم وتلقائي، الأمر الذي يعزز ويرسخ منظومة القيم الديمقراطية في المجتمعات العربية.³

تقتضي الحوكمة في العالم العربي، ضرورة بناء صيغة حكم مستقرة وسلم أهلي مع القدرة على الإلتزام بالمسار الديمقراطي وبناء المؤسسات الديمقراطية التي تسمح بالتداول السلمي للسلطة دون اللجوء إلى العنف، أي تضمن نوع من التوافق بين الأطراف السياسية والقوى الإجتماعية على قواعد التنافس وتنظيم الحياة السياسية على أسس سلمية تحكمها نزاهة الإنتخابات الدورية وحكم القانون، والتوازن الجندي بتمكين المرأة من المشاركة في العملية السياسية Promoting women's participation in plitical process.⁴

إن مشروع الحوكمة في العالم العربي، يعد مقياس مباشر لمدى دعم مسار البناء الديمقراطي ورفض النماذج والبدائل السلطوية، عن طريق الترابط بين الأداء السياسي للديمقراطية والأداء الإقتصادي للدول العربية، وهو ما يعبر عن الجودة الديمقراطية والتقدم نحو ترسيخها⁵، وفق

¹ - لاري دايموند، الحوكمة الديمقراطية وأداء الديمقراطية، واشنطن: مركز المشروعات الدولية الخاصة بقضايا الإصلاح الإقتصادي، 2005، ص 9،7.

² - مريم دندان، مرجع سبق ذكره، ص185.

³ - ، سفيان فوكة ومليك بوضياف، مرجع سبق ذكره، ص 158،159 .

⁴ - حسن كريم، "مفهوم الحكم الصالح"، في: الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مرجع سبق ذكره، ص 105،106.

⁵ - لاري دايموند، مرجع سبق ذكره، ص3.

نموذج رونالد كوس "Ronald coas" ونورث "North"، اللذان يؤكدان على أن ترسيخ القيم الديمقراطية يتوقف على تصميم الإطار المؤسسي الذي يعزز مشاركة المواطنين في العملية الديمقراطية، والسماح لرجال الأعمال ومنظمات المجتمع المدني بالمشاركة في إتخاذ القرار، مع توسيع فرص الوصول إلى المعلومات الضرورية، مما يؤدي إلى بلورة أجندة ديمقراطية أوسع وأعمق قائمة على أساس الشفافية والمساءلة ومختلف معايير الحوكمة.¹

يمكن ترسيخ الديمقراطية في الدول العربية من خلال ضمان تنظيم ومأسسة الحقوق والحريات للتمكين من ممارستها، ومساار تحقيق العدالة الإجتماعية عن طريق الإستناد إلى الشرعية الديمقراطية على أساس قاعدة أوسع من مشاركة المواطنين في إحترام تام للحقوق وإطار من المراقبة والمساءلة، هذه الأخيرة تعبر عن الممارسة الفعلية للديمقراطية، بل تعبر عن مستويات مرتفعة من الجودة الديمقراطية في إطار توسيع دائرة المشاركة السياسية وسيادة القانون، وهو ما يؤدي إلى الإنتقال من شخصنة السلطة وفردانية الحكم إلى إقامة دولة المؤسسات السياسية القائمة والفعالة.²

إن تعزيز الديمقراطية في الأقطار العربية، مرهون بضمان إستدامة التنمية في بعدها الشامل وتفعيل مضامين الأمن الإنساني، عن طريق مجموعة آليات نوجزها فيما يلي³:

المشاركة: السماح لكل المواطنين دون تمييز بالتعبير عن آرائهم وإهتماماتهم لترسيخ الشرعية.

حكم القانون: سيادة القانون كأداة توجيه المواطنين نحو العملية السياسية.

المساءلة: القدرة على محاسبة المسؤولين عن إهدارهم للموارد العامة.

بوجه عام، يحتاج ترسيخ الديمقراطية عربيا إلى نظام مؤسسي يمثل الخيار العقلاني القادر على بلورة الإرادة المجتمعية، وتعبئة الإمكانيات وتوظيف كل القدرات المتوفرة وإستثمارها في تحقيق التنمية والأمن الإنساني، من خلال الإيمان بالعمل من خلال المؤسسات التي تمثل

¹ - جون د سوليفان، "الديمقراطية والحوكمة والسوق"، تم تصفح الموقع في: 2016/6/3.

<http://www.syriane.org/wp-content/upload>

² - علي محمد أمين يشره، "آليات الحكم الرشيد في إدارة التنوع الثقافي: دراسة تحليلية مقارنة"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة السليمانية، 2014، ص ص20،19.

³ - محمد خليفة، "إشكالية التنمية والحكم الراشد في الجزائر"، في: التحولات السياسية وإشكالية التنمية، مرجع سبق ذكره، ص ص120،121.

منعطفًا حاسمًا في مسيرة ترسيخ القيم الديمقراطية، مع ضرورة تكاتف جهود المجتمع في تنمية النظام المؤسسي كأداة أساسية لبناء الدولة وتحقيق التنمية والتجديد الحضاري¹.

ويمكن إجمال أهم مستلزمات الترسخ الديمقراطي في العالم العربي في النقاط التالية²:

- توطيد عمل المؤسسات السياسية، من خلال تفعيل دور السلطات التشريعية والتنفيذية في إرساء منظومة قانونية متكاملة تسمح بإجراء إنتخابات تعددية متوافقة مع القيم المجتمعية.

- نشر الثقافة السياسية التي تمثل جوهر الترسخ الديمقراطي عن طريق خلق تصورات عصرية تسمح بتعميق الممارسات الديمقراطية في عقول الأجيال وإبراز أهمية المسلك السلمي للديمقراطية في إرساء السلم وتحقيق التنمية والأمن الإنساني.

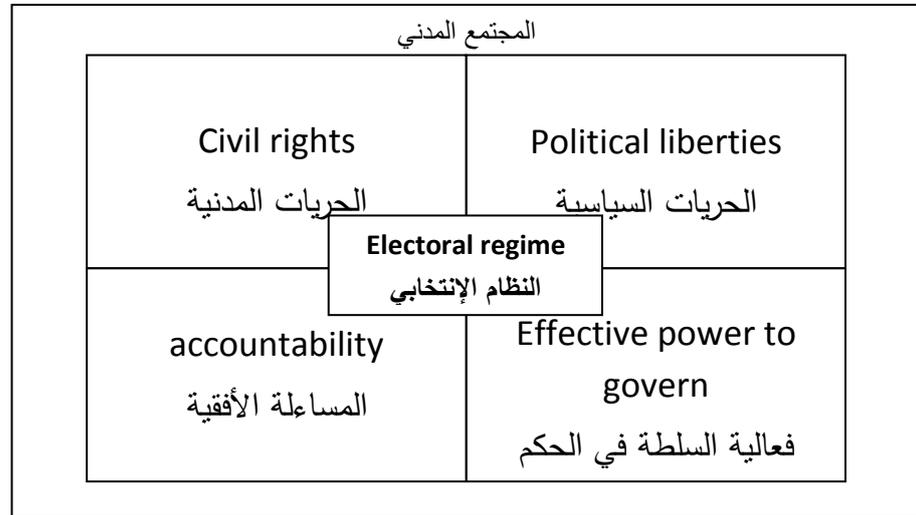
- تحقيق الاندماج الإجتماعي من خلال عدم التمييز بين المواطنين بسبب العرق أو الدين.

إن تضمين الديمقراطية في العالم العربي مرهون بمجموعة من المتطلبات التي تساهم في

ترسيخ الممارسة الديمقراطية الجيدة، ويمكن الإستعانة في هذا الصدد بنموذج Wolfgang

Merkel حول مقارنته للديمقراطية المتضمنة، وهو ما يلخصه الشكل التالي:

شكل رقم (6): متطلبات تعزيز الديمقراطية.



المرجع: Wolfgang Merkel, op-cit. p 3.

¹- حسن أبشر الطيب، الدولة العصرية دولة المؤسسات، القاهرة: دار الفجر للنشر و التوزيع، ط1، 2000، ص11-12.

² - Claus Fabian Faulenbach, The concept of Democratic Consolidation, Germany: University of Twente, 2007, pp 8,9.

المطلب الثالث: السيناريوهات المستقبلية للديمقراطية في العالم العربي.

إن مستقبل الديمقراطية في العالم العربي يشوبه نوع من التعقيد والغموض، نظرا لجملة من المتغيرات والتحديات التي أفرزتها العولمة على صعيد التحولات القيمية في العلاقات الدولية بوجه عام، وعلى مستوى البعد السيادي للدول العربية التي بدأت تتآكل شرعيتها بفعل المطالب الشعبية المنادية بتغيير الأنظمة النيولبريتيمونيالية نحو أنظمة أكثر ديمقراطية، وهو ما يقودنا إلى الإعتقاد بوجود سيناريوهان للديمقراطية في العالم العربي، أما السيناريو الأول فهو إصلاحي، في حين يتجه السيناريو الثاني نحو إخفاق الديمقراطية في العالم العربي.

الفرع الأول: السيناريو الإصلاحي.

يرتبط مستقبل الديمقراطية في العالم العربي والسيناريوهات المحتملة في الإصلاح وتطور المنظومة الديمقراطية بالعديد من الإعتبارات، التي تتمثل في دور قوى ومؤسسات العولمة في الدفع بعملية التحول نحو الديمقراطية في الدول العربية رغم التناقضات التي يمكن ملاحظتها في هذا الإطار، بين الخطابات السياسية المروجة للديمقراطية والممارسات العملية المتناقضة مع قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، بل الممارسات المتناقضة تماما مع مواثيق حقوق الإنسان ومبادئ الديانات السماوية.

في ظل تأثيرات العولمة، بدأت تطرح نقاشات عميقة في أغلب الأقطار العربية بين الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، من أجل التوجه نحو إصلاحات ديمقراطية حقيقية، وضمان مشاركة كل الفئات في العملية السياسية، وإصلاح وتطوير القوانين الانتخابية بما ينسجم مع المعايير الدولية، خاصة ضمان تمثيل الفئات الأقل حظا في البرلمان و اعتماد مبدأ التمثيل النسبي، مع الأخذ بعين الإعتبار الظروف والواقع في كل دولة عربية فيما يتعلق بالنظام الانتخابي، أي نظام قائم على أسس علمية مناسبة للدولة بما يكفل توسيع دائرة المشاركة السياسية، ويمهد لبناء المؤسسات الديمقراطية Building Democratic Institutions ، خاصة تعديل الدساتير وقوانين الأحزاب السياسية و المجتمع المدني.¹

¹ - طالب عوض، "الأنظمة الانتخابية المعاصرة والإصلاح الانتخابي في العالم العربي"، في كرم خميس وآخرون : الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي، القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الإنسان، ط1، 2014، ص ص122،127.

إن نجاح منهجية الإصلاح الديمقراطي في الدول العربية، يرتبط بالشراكة بين مختلف القوى السياسية المتنوعة من أجل البناء الديمقراطي، الذي يرتبط بإنخفاض منسوب في استخدام الأيديولوجيا الضيقة في التنافس السياسي، وعدم إقصاء أي طرف من التيارات السياسية التي تعتبر إختلافاتها محفزاً للضغط في إتجاه الشراكة الديمقراطية وتأمين الحوكمة الديمقراطية¹ على إعتبار أن العملية التوافقية Consensus Process تعد وصفاً لإصلاحية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، من خلال المزايا التي توفرها منهجية الحوكمة في عملية البناء الديمقراطي.

يرى المفكر العربي "عزمي بشارة" أن عملية الإصلاح الديمقراطي في العالم العربي يتمثل في ما أسماه بـ "وضع القابلية لتطبيق الديمقراطية الآلية"، حيث أن إمكانات هذا التطبيق غير متاحة إلا حينما يكون التحول الديمقراطي هو الحل الكلي الذي يتضمن قضايا الهوية القومية والأمة، فضلاً عن قضايا الدولة القطرية في علاقتها مع المجتمع المدني، حيث يعارض عزمي بشارة، مفهوم الأمة الإسلامية لتأسيس الدولة الحديثة، لأن المفهوم الديني لا يؤسس لدولة المواطنة ومبادئ الديمقراطية، حيث أن مفهوم الأمة "الديني" سيؤدي إلى الإنتقال من مفهوم الدولة الديمقراطية (المواطنة) إلى جماعة العقيدة (الطائفية)، وهو ما جعله يعتقد بأنه لا يمكن الفصل بين صيرورة بناء الدولة العربية بتدعيم أركانها السياسية الحديثة وبلورة الهوية الوطنية القائمة على عنصر المواطنة.²

تظل الثورة من أجل الديمقراطية في الدول العربية، مجرد طريق ومسار بكل ما تضمنته من مراحل إنتقالية تطول أو تقصر، أما بلوغ مرحلة المجتمع الديمقراطي فإنه يحتاج إلى مدى زمني أطول، وذلك للتمكين من توطين دعائم الديمقراطية وآلياتها ومؤسساتها في المجتمع، كما تظل بحاجة إلى ثقافة جديدة تتيح للمجتمع القطيعة مع مختلف الآثار السلبية المترتبة عن عهود الإستبداد، فنجاح الديمقراطية بعد ثورات ما يصطلح عليه إعلامياً (الربيع العربي)، ليس أمر

¹- كمال القصير، " التوافق السياسي وبناء الدولة في التجارب المغاربية"، تم تصفح الموقع في: 2016/6/5.

<http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2015/02/201525114459477586.html>

²- سهيل الحبيب، مرجع سبق ذكره، ص ص178،179،180.

مؤكد، والمطلوب هو تحصين الفعل الثوري ومكاسبه، وهذا الأمر مرتبط بتجارب الفاعلين السياسيين ومدى إلتزامهم بمبادئ وقيم الديمقراطية.¹

أشارت المجلة الأكاديمية المعروفة بإسم "Jounal of democracy" إلى مستقبل الإصلاحات الديمقراطية في العالم العربي، في دراسة لها خلال عام 2008، حيث أكدت من خلالها على أن مستقبل الديمقراطية في العالم العربي مرهون بالمدى الذي يمكن أن تؤول إليه التحولات السياسية الجارية، وما يرتبط من نقاشات على كل المستويات، وبما يمكن أن يتحقق على صعيد المحاسبة، مكافحة الفساد، تحقيق العدالة الإجتماعية، وأشارت المجلة إلى أنه بالرغم من أن المواطن العربي عانى عقوداً من الظلم والإستبداد، فهو لا يزال متمسكاً بالإيمان بأن بالحكم الديمقراطي يشكل مخرجاً للأزمات التي يتخبط فيها، إنطلاقاً من المسوح و الدراسات الميدانية التي أظهرت توجهات المواطن العربي إزاء الديمقراطية (البارومتر العربي) الأمر الذي يؤكد أن فهم المواطن العربي للديمقراطية يتجاوز نطاق المجرّد ليشمل المؤسسات والعمليات المرتبطة بالنظام الديمقراطي، مبدأً وممارسةً، أي في مجال (الحوكمة بشكل عام).²

يعتقد لاري دايموند في مقارنته لمستقبل الديمقراطية في العالم العربي، أن أفضل حوكمة ديمقراطية في الدول العربية هي القائمة على إستراتيجية مواجهة تنامي التيارات الراديكالية وإعادة إحياء دور المجتمع المدني، مع ضرورة القيام بإصلاحات عميقة على مستوى الأداء الإقتصادي والتنموي للدول العربية، ويرجح دايموند أن تقوم الأنظمة السياسية العربية بإصلاحات شكلية لتجاوز الأزمات التي تعاني منها في إطار التحرر التكتيكي، والتي يعتبرها ضرورية للإصلاح السياسي والتحرر الديمقراطي من خلال تجاوز التقدم الهش في مجال الحقوق المدنية والسياسية نحو ديمقراطية فعلية ترتبط أساساً بإصلاحات شاملة على مستوى الأنظمة الحاكمة، و إستقلالية المجتمع المدني، و ديمقراطية ومأسسة الأحزاب السياسية

3. democratization and the institutionalization of political parties

¹ - كمال عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص 60.

² - يوسف محمد جمعة الصواني، مرجع سبق ذكره، ص ص 172، 173، 174، 177.

³ - لاري دايموند، روح الديمقراطية : الكفاح من أجل بناء مجتمعات حرة، ترجمة : عبد النور الخراقي، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط1، 2014، ص ص 425، 426، 427، 433، 434.

ومجمل القول حول السيناريو الإصلاحى للديمقراطية في العالم العربي، هو أن هناك إمكانية لتحقيق تطور نوعي نحو الإنتقال الديمقراطي، ويظهر هذا التوجه من خلال تنامي الإعتراف بفشل العنف في فرض الشرعية أو الإستيلاء على السلطة، بالإضافة إلى زيادة الشعور لدى مختلف النخب والتيارات السياسية بالحاجة والرغبة في تحقيق إجماع وطني لمواجهة تحديات التنمية والأمن، كما أن المعارضة الإسلامية وصلت إلى قناعة الإحتكام إلى اللعبة السياسية السلمية كخيار حتمي، وبالمقابل صاحب هذا المسعى إتجاه دعى إلى التقليل من إستعمال القمع من قبل السلطة، ومحاولة الإنغماس أكثر في ترتيبات سياسية ديمقراطية تساعد على تفعيل قيم المواطنة والمساواة المطلقة بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات وصولاً إلى مرحلة البناء الديمقراطي، وإعتماد الآليات التي تمكن من تحقيق الممارسة الديمقراطية في العالم العربي.¹

الفرع الثاني: سيناريو الإخفاق.

لقد كان لأزمات دول ما بعد الإستعمار في العالم العربي الأثر الكبير في تعثر المسار الديمقراطي، والذي تعمق فشله أكثر بفعل تداعيات العولمة على صعيد الدولة القطرية، و التداخل الكبير بين العائلة والسلطة والثروة وغياب آليات المساءلة والمحاسبة، مما أدى إلى تفشي الفساد بشكل واسع، وظهور طبقة طفيلية إستخدمت علاقتها بالسلطة لتحقيق ثروات طائلة، مما أدى إلى تعميق أزمة الدولة العربية والفشل في إرساء قيم الممارسة الديمقراطية.

في إطار هذه الإعتبارات يعتقد الأكاديميون أنه من غير المحتمل على المدى القريب أن تحدث تحولات ديمقراطية في العالم العربي، بحيث لا يمكن أن تسقط الأنظمة الإستبدادية في الدول العربية جميعاً وبسرعة كما حدث في أوروبا الشرقية في إطار الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي، فالتغيير السياسي الذي حدث في بعض الأنظمة السياسية العربية لا يعني تحقيق الديمقراطية، حيث أن تشكيل حكومات إنتقالية *Transitional Governments* وإعادة صياغة الدساتير وإجراء إنتخابات وبناء مؤسسات سياسية جديدة تظل مجرد شكليات لإضفاء

¹ - إسماعيل معراف، مرجع سبق ذكره، ص ص224، 225.

نوع من الشرعية على الأنظمة العربية التي بدأت تتخوف من سيناريوهات العولمة.¹ لا يزال مفهوم الديمقراطية في العالم العربي يثير العديد من التساؤلات والإشكالات الفكرية والتطبيقية المتجددة في الواقع العربي، فعلى المستوى الفكري، لم يتم لحد اليوم الحسم في مواصفات الديمقراطية والمواطنة وضبط الحقوق والواجبات، كما لم يتم الفصل في الجدل حول أولوية حقوق المواطنة على واجباتها في أغلب المجتمعات العربية، وسوف يستمر تعثر هذه الجهود بفعل واقع الثقافة السياسية وطبيعة الممارسة الديمقراطية، وضعفها وقيام الأنظمة العربية على شرعيات تكرر التفاوت والتمايز والفجوة الكبيرة بين النصوص القانونية والممارسة الفعلية للديمقراطية بفعل تشتت الولاءات (قبلية، عشائرية، عرقية، قومية...) وتنامي ثقافة التطرف وتراجع حكم القانون.²

نوهت بعض الدراسات العربية إلى أنه من غير المنتظر أن تتجز الدول العربية إنتقالات سلمية نحو الديمقراطية في إطار الموجة الثالثة للتحوّل الديمقراطي، حيث تعيق هيمنة النظام الشخصي في الدول العربية إمكانية إستغلال ديناميكية موجة التحوّل الديمقراطي، نظرا لإختراق النظام السياسي للمجتمع إختراقا عموديا، مما أدى إلى غياب مجتمع مدني فعال ومستقل عن الجهاز السلطوي، وهو ما ترتب عنه تعذر تشكل معارضة قوية على شاكلة المعارضة التي قادت الإنتقالات الديمقراطية في أوروبا الشرقية.³

إن تبني مبادئ وقيم الديمقراطية من طرف الدول العربية قد يتعارض مع الدول الكبرى التي يفترض نظريا أنها تؤثر في إتجاه دعم الديمقراطية في العالم العربي، فهذه الدول لا يهملها طبيعة النظام السياسي كونه ديمقراطي أو شمولي بقدر ما تهملها مصالحها، فالولايات المتحدة - على سبيل المثال - لا تلح على الديمقراطية، بل أن ما تسعى إليه هو أن تكون النخب العربية متفقة مع توجهات السياسة الأمريكية وغير متناقضة مع المصالح الغربية، أما الشكل السياسي للنظام فيظل مجرد خطاب سياسي Political discourse لا أكثر، بمعنى أن

¹ - عصام عبد الشافي، "الثورات العربية: الأسباب الدوافع والمآلات"، مجلة البيان، العدد 9، الرياض، 2012، ص ص86-87.

² - منير مباركية، مرجع سبق ذكره، ص57.

³ - كمال مجاهدي، "الترويج الدولي للديمقراطية في المجال العربي: حدوده وتناقضاته"، المستقبل العربي، العدد 390، أوت 2011، ص ص23، 24.

الدول الغربية الكبرى تعمل في اتجاه توطيد النظام التسلطي في العالم العربي.¹ تؤكد أحداث فوضى الربيع العربي على فشل مناهج الإصلاحات الشكلية للنظم التسلطية واختبار حقيقي للغرب والسياسات العولمية حول نشر وإحلال الديمقراطية في الدول العربية حيث عملت مؤسسات العولمة وبدعم من القوى الفاعلة في الساحة العالمية بإحتواء وتقييد الديمقراطية وعدم مساندة الشعوب النائرة ضد الأنظمة التسلطية، حيث تبين المؤشرات دعم هذه القوى إعادة إنتاج الأنظمة القديمة بوجوده جديدة، مع إستمرار البنى والهياكل الإجتماعية والإقتصادية، ولو مع تغير شكل البنى السياسية العلوية²، حيث أقيمت المؤسسات ولم تقم العدالة وكتبت النصوص القانونية ولم يعلى صوت القانون، وأدرجت حقوق الإنسان في الدساتير دون توقف الإنتهاكات اليومية الصارخة، فالحراك السياسي والإجتماعي في بعض الدول العربية جاء في شكل إحتجاجات شعبية لا في شكل برامج إصلاحية مؤسساتية يمكن أن تشكل دفعا قويا تجاه إرساء قيم الديمقراطية في العالم العربي.³

بوجه عام، يمكن القول أن المشاكل التي تعاني منها البلاد العربية حالت دون تحقيق الخطوات اللازمة للإنتقال من أنظمة سلطوية شمولية إلى أنظمة ديمقراطية، ذلك أن المظاهر السلبية التي ذكرناها ليست فقط هي المطروحة والمعيقة للديمقراطية، بل يرتبط الأمر بفشل السياسات التنموية، كما أن ضعف الجانب المعرفي والعلمي خلق أجواء غير مساعدة على تجسيد الديمقراطية، ومن هذا المنطلق يتوقع الخبراء إستمرار الأنظمة التسلطية في العالم العربي المتزامنة مع ضعف البناء المؤسساتي القادر على إحتضان وتبني الأفكار الديمقراطية مع هيمنة السلطة التنفيذية على الهيئة التشريعية، مما جعل الإنتخابات في كل الدول العربية ماهي إلا مظهر شكلي لتبرير إستمرار النخب الحاكمة في تحكّمها في الأوضاع⁴، مما يؤدي

¹ - محمد كريم كاظم وهديل حربي ذاري، "التحول الديمقراطي وإشكالية النظام السياسي في التكيف مع المتغيرات الإقليمية والدولية"، مجلة العلوم

السياسية، العددان 36/35، جامعة بغداد، 2014، صص 182، 183.

² - نادية مصطفى، مرجع سبق ذكره، صص 279، 280، 287.

³ - محمد الحداد، مرجع سبق ذكره، صص 383.

⁴ - إسماعيل معراف، مرجع سبق ذكره، صص 224.

إلى تزايد المخاوف من دخول بلدان عربية أخرى إلى الفوضى الخلاقة* **Creative Chaos** في ظل تشبث النظم التسلطية بسياسات إحتكار السلطة والثروة والتميز الطبقي والديني والمذهبي والعرقي، وهي الوضعية التي تؤكد على سيناريو فشل الديمقراطية في السياق العربي بفعل نجاح إستراتيجية النظم التسلطية في تحالفها مع قوى العولمة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية¹ التي أخفقت في ديمقطة العراق، وفشلت في بناء الشرق الأوسط الجديد، لكنها إستطاعت صناعة الرؤساء والعملاء، فالغرب له مقدرة على إستيعاب الواقع الجديد من خلال القبول بإسقاط رأس النظام لكن مع المحافظة على هذا النظام وتوجهاته الإستراتيجية.²

***الفوضى الخلاقة:** مصطلح ينسب إلى وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة "كوندوليزا رايس" منذ عام 2005، وهي إستراتيجية أمريكية في التعامل مع قضايا العالم العربي، التي تهدف من ورائها أن تبقى المنطقة العربية في حالة إضطراب وعدم إستقرار، وذلك من خلال تشجيع الطائفية والتناحر الديني والعرقي، وإغراق الدول العربية في حروب ونزاعات ودمار شامل.

¹ - عصام حسن، "ماذا بقي من قوة الدفع لمبادرات الإصلاح"، في: أندرو ألبرتسون وآخرون: **أفاق الإصلاح السياسي في العالم العربي**، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ط1، 2010، ص23.

² - عصام عبد الشافي، مرجع سبق ذكره، ص ص84، 85.

المبحث الثاني: متطلبات تحقيق الأمن الإنساني في العالم العربي.

المطلب الأول: تحديات الأمن الإنساني في المنطقة العربية.

الفرع الأول: التحديات الداخلية وتعميق أزمة الأمن الإنساني.

تتجه كل المنطقة العربية نحو الخروج من نظام متكامل ذو أشكال متنوعة من التسلط، أو من براداييم التسلط الذي حكم المنطقة لحقبة ما بعد الإستعمار، وبدأ يسقط مع الثورات الشعبية منذ 2011، إلى تلمس الديمقراطية والأمن الإنساني والتنمية، لكنها مرحلة مليئة بالصراعات التي ستطال كل الأنظمة العربية بأوقات ودرجات مختلفة، رغم صعوبة الحسم في سيناريوهات التحولات السياسية والأمنية في العالم العربي¹، نظرا لحالة الفوضى العارمة التي تجتاح كل شيء، تختلط فيه المفاهيم بالممارسات، ويثور الجدل والفعل بين ما هو إصلاحى وما هو لا إنسانى، بحيث تحولت الإحتجاجات الشعبية في بعض الدول العربية من إعتصامات ومطالب سلمية للتغيير إلى فوضى خلاقة شهدت نوع من المعضلة الأمنية Security dilemma المجتمعية في إطار التناحر الطائفي والعرقى والمناطقى بين مختلف فئات المجتمع في ظل غياب المؤسسات السياسية والأمنية لبعض الدول العربية مثل ليبيا وسوريا، وهو ما إعتبره المتابعون لأحداث بأنه النتيجة المنطقية للإفلاس الواسع النطاق لكل السياسات التنموية والأمنية التي حكمت المنطقة العربية خلال حقبة ما بعد الإستعمار.²

تنتشر حالات الحرمان والتهميش والفقر في أغلب الدول العربية وتتعمق مهددات الأمن الإنساني العربي بفعل فشل السياسات العامة المنتهجة من قبل الأنظمة الحاكمة، وهذا الوضع ينطبق على بعض الدول العربية، حيث يعاني الشباب من الإقصاء من ثلاثة أبعاد (إجتماعى سياسى، إقتصادي)، ويعانون من ضيق الفرص وانتشار الفقر والبطالة، حيث لا يجد المواطن فرص حقيقية للمشاركة والتعبير عن تطلعاته وتلبية إحتياجاته، مما أدى إلى محاولة تغيير

¹ - حسن كريم، "الربيع العربي وعملية الإنتقال إلى الديمقراطية"، في: الربيع العربي: ثورات الخلاص من الإستبداد-دراسة حالات-، مرجع سبق ذكره، ص13.

² - فتحي العيفي، "الحرب على الفوضى الخلاقة: النزعة المركزية في الثورات العربية المعولمة"، مجلة المستقبل العربي، العدد 390، أوت 2011، ص151.

الوضع عبر الإنخراط في العنف والنزاع والانتقامات المجتمعية الحادة، وهو الوضع الذي يعبر عن إخفاق الدولة العربية في إرساء قيم المواطنة وفقدان الهوية.¹

في ظل هذا المشهد، تزداد المخاوف من دخول بلدان عربية عديدة إلى الإحتقان الإثني والطائفي والعرقي في ظل تشبث النظم السلطوية العربية بسياسات تعزز إحتكار السلطة و الثروة، والتميز بين مواطني الدولة الواحدة²، و في ظل فقدان الشرعية التاريخية والسياسية والإجتماعية للأنظمة العربية، و إستبدال الأيديولوجيا الوطنية بالزبائنية، وإحياء الإلتماءات الضيقة، بفعل المأسسة الطائفية والإثنية التي إمتدت إلى تشكيل وزارات يتم توزيعها طبقا للمحاصصة، كما هو الحال بالنسبة للعراق، حيث إنتقلت المأسسة من المستوى السياسي إلى المستوى الأمني، فالأحزاب السياسية تحولت من الوظيفة الرقابية والتشاركية إلى منطق العنف، حيث تمتلك بعض الأحزاب السياسية مليشيات بأكملها ساهمت في إنهيار دولة المؤسسات وإنتشار الفوضى الخلاقة واللامن البشري.³

تتمحور أزمة الأمن الإنساني في العالم العربي زمن الثورات في الصراع حول دور الدولة في التنمية وتطوير السياسات الإجتماعية، وتوفير الأمن الوظيفي والأمن الصحي، وتحسين نوعية التعليم، فقد أدى شخصنة السلطة إلى إستشراء الفساد والتوزيع غير العادل للموارد وذلك بإستخدام جهاز الدولة من قبل النخبة الحاكمة على نحو مستمر كأداة أساسية لإعادة إنتاج التخلف⁴، و الإنتكاس السياسي والمجتمعي والإقتصادي، حيث إنصبت جهود إهتمامات الدولة العربية بصورة مطلقة على قضايا الأمن القومي National Security على حساب الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين، من خلال إنتهاكاتها ممارسة حكم القانون وتراجع الدولة عن أداء دورها كضامنة لأمن المواطن العربي.⁵

¹ - تقرير التنمية البشرية لعام 2014، مرجع سبق ذكره، ص63.

² - عصام حسن، "ماذا بقي من قوة الدفع لمبادرات الإصلاح"، في: أندرو ألبرتسون وآخرون: أفاق الإصلاح السياسي في العالم العربي، مرجع سبق ذكره، ص23.

³ - أحمد عبد الحافظ فواز، "العنف الهوياتي والفرصة السياسية في العراق"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان 48/47، صيف 2015، ص143.

⁴ - حسن كريم، "الربيع العربي وعملية الإنتقال إلى الديمقراطية"، مرجع سبق ذكره، ص25.

⁵ - تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009، مرجع سبق ذكره، ص193.

من جهة أخرى، يشكل تنظيم الدولة الإسلامية **Islamic State of Iraq and the Levant** تهديدا حقيقيا للأمن الإنساني العربي، فعنف التنظيم وسلوكه اللإنساني هو جزء من العنف البنيوي الراهن، الذي يجتاح العديد من الدول العربية، ولهذا نعتقد أنه من الضروري أن تتم قراءة هذا الفاعل السياسي الجديد في إطار العنف السلطوي، سواء أكان ذا طابع طائفي مثل العراق وسوريا، أو إستبدادي مثل مصر وبعض الدول العربية، فقد إستغل التنظيم المتوحش و الإرهابي موجة الفوضى الخلاقة التي تشهدها المجتمعات العربية والفرغ السياسي ونمو الفكر المتطرف، وتفكك المجتمعات العربية وإنهيار السلطة الأخلاقية للدولة، والعودة إلى الأشكال الأولية من التعبير على الهوية، وهو ما يجعل من سيناريو الفوضى والعنف والتفكك المجتمعي والسياسي هو السيناريو المتوقع في المدى المنظور¹، وتجدر الإشارة إلى أن تنظيم الدولة الإسلامية منظمة إرهابية متطورة تمتلك من الموارد والقدرات ما يؤهلها لتحقيق أعمالها الإجرامية من خلال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وكذلك الدعم الذي تتلقاه من بعض المنظمات الإجرامية وعصابات المخدرات وبعض الحكومات، وهو ما أدى إلى إنتشار الفكر التطرفي على أوسع نطاق (صناعة الجهاد العالمي) المستند إلى أفكار مثالية ذات طابع تكفيري وتطرفي تستخدم الدين لتحقيق أهداف متناقضة مع الأديان السماوية والمواثيق والقوانين الدولية². وستستمر الإنتهاكات الخارقة للقيم والمعايير الإنسانية التي يرتكبها التنظيم في حق الوجود الإنساني في ظل إنهيار دول ما بعد الإستعمار في العالم العربي، والاتجاه نحو إقامة مجتمعات اللادولة.

¹ - حسن أبو هنية ومحمد أبو رمان، تنظيم الدولة الإسلامية: الأزمة السنوية والصراع على الجهادية العالمية، عمان: مؤسسة فريد رش إيبيرت، ط1، 2015، ص ص229،230،231.

² - Ligon, Gina and others, "The Islamic State of Iraq and the Levant: Branding, Leadership Culture and Lethal Attraction," **Final Report prepared for the Department of Homeland Science and Technology Directorate's Office of University Programs**, University of Maryland, November 2014, P 47.

الفرع الثاني: التحديات العولمية وفقدان الأمن الإنساني.

إن قضايا الأمن الإنساني هي بالأساس قضايا كونية ومواجهتها تتطلب سياسات رشيدة وتعاوناً على المستوى العالمي من خلال مجموعة متطلبات، تتمثل أساساً في إدخال بعض الإصلاحات على مؤسسات العولمة لتستجيب لمتطلبات الأمن الإنساني، مع ضرورة إلزامية الدول العربية بتنفيذ تعهداتها الدولية في إطار الإتفاقيات الدولية المتضمنة للأمن الإنساني، من خلال تصميم سياسات تنموية وأمنية تحترم معايير أمن الإنسان العربي بأوسع معانيه، عن طريق منع الصراعات العنيفة وإحترام حقوق الإنسان، وإتاحة الفرصة لكل فرد لتحقيق إمكانياته في الحصول على الرعاية الصحية والتعليم والتحرر من الفاقة والتحرر من الخوف.¹

يشير كونه الأمن الإنساني إلى مساهمة الإجراءات العالمية التي يمكن أن تؤثر على فقدان الأمن البشري، بالتأكيد على ضرورة تحمل المنظمات ذات الهيمنة العالمية مسؤولياتها تجاه إرساء الأمن الإنساني، بتوفير المناخ الملائم للتوظيف الإيجابي لإجراءات العولمة الإقتصادية عن طريق التوزيع العادل للثروات وتحقيق المكاسب المطلقة وفق تصور الليبرالية الجديدة بوضع خطط التنمية العالمية لصالح الأمن الإنساني وفقاً للحاجات الأساسية ومتطلبات الواقع المتغير.²

ساهمت العولمة في إتساع تهديدات الأمن الإنساني في الدول العربية، خاصة ظاهرة الإرهاب كأهم تحدي للأمن الإنساني، سواء كان إرهاب الدول كما يحدث في الأراضي الفلسطينية، أو إرهاب النظام السياسي كما يحدث في واقع ممارسات الأنظمة العربية، وأخطر ما يهدد أمن الفرد العربي هو سعي الدولة العظمى المهيمنة (الولايات المتحدة الأمريكية) إلى تركيز جهاز أمن العولمة كما تريده، وهو شكل من أشكال عولمة إرهاب الدولة الذي يعمل على إعادة إنتاج الهيمنة بوسائل عولمية جديدة تتناسب وأساليب التحكم عن بعد، بالتشجيع على تغذية التوتر الدائم في الأقطار العربية، من خلال تكريس سياسة المحاور المتضاربة في إطار

¹ - الأخضر عمر الذهيمي، "الأمن الإنساني في ظل النظام العالمي الجديد"، ملتقى حول القانون الدولي الإنساني من منظور الأمن الإنساني، 13/11

ماي 2010، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية وقوى الأمن الداخلية ببلبنان، ص 32، 37.

² - علي أحمد الطراح وغسان منير حمزة، مرجع سبق ذكره، ص 9.

³ - الطيب البكوش، "الترباط بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان"، ص 171. تم تصفح الموقع في: 2016/6/22.

نسق جديد من الأحلاف بعضها طائفي مثل المحور الشيعي والمحور السني، وبعضها أيديولوجي مثل محور الاعتدال ومحور الممانعة، وتتقاطع هذه المحاور والمسارات في إطار حروب جزئية أو شاملة تتميز بالعنف والتهديد المتواصل للأمن في مضمونه الشامل.¹

إن ديناميكيات العولمة تسببت في إعادة إنتاج تهديدات الأمن الإنساني في الدول العربية من خلال جملة من الظواهر مثل اللامساواة المتزايدة، الضعف المتفاقم، الحرمان، تدهور المؤشرات التنموية، تزايد حدة الفقر، تجارة الأسلحة في الدول التي تمر بفترات إنتقالية عصبية²، ومع تعمق العولمة تزداد تحديات أمن الأفراد ويكبر أثرها، من تغير المناخ والإستثمار في نهب الطبيعة والأزمات الإقتصادية المفتعلة إلى الإضطرابات الإجتماعية المختلفة، وهي الظواهر التي تستلزم على الأنظمة العربية ضرورة مواجهتها، من خلال الحد من المخاطر البيئية Environmental risks، وتعديل النظم الإقتصادية والسياسات التنموية المختلفة، وإعطاء الأولوية للإنسان في عصر العولمة بتأمين الخدمات والمتطلبات الأساسية التي تدعم قدرات الأفراد على الصمود أمام تحديات العولمة.³

يعتقد بعض الباحثين العرب وعلى رأسهم "أديب نعمة" أن العولمة تتناقض مع الأمن الإنساني، حيث تتميز العولمة النيوليبرالية بالعسكرة المتنامية للنظام العالمي والنمو في القطاع العسكري، و هذا التحول في إستراتيجيات العولمة سببه عدم كفاية الآليات الإقتصادية لتكريس الهيمنة وضمان تدفق الأرباح، مما يجبر الدول الكبرى على تحقيق الأهداف الإقتصادية من خلال منط القوة والعنف، حيث تشكل الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة في العالم العربي تهديدا للأمن الإنساني في مختلف أبعاده، خاصة في بعده السياسي، حيث عملت الولايات المتحدة على تكريس سلطة إستبدادية من النمط المافياوي مندمجة في الليبرالية الكونية وحائزة على دعم قوى العولمة، حيث تعيد إنتاج الفقر والهيمنة وتكريس الزبائنية والفساد، وهو ما يعتبر تآكلا للأمن الإنساني وتهديدا لحقوق الإنسان، وتكريسا للهيمنة النيوليبرالية.⁴

¹ - فتحي العفيفي، مرجع سبق ذكره، ص ص155-156.

² - علي أحمد الطراح وغسان منير حمزة، مرجع سبق ذكره، ص ص11،12.

³ - تقرير التنمية البشرية لعام 2014، مرجع سبق ذكره، ص118.

⁴ - أديب نعمة، مرجع سبق ذكره، ص248.

من جهة أخرى، يرى الباحث " محند برقوق " أن العولمة خلقت نقاشات وإهتمامات جديدة حول الإنسان وحاجاته بالنظر إلى توسيع مجالات التهديدات والمخاطر من الدولة ببطشها وقمعها وتعسفها وحركيات عجزها التنموي أو الديمقراطي، بل حتى فشلها وإنهيارها (حالة الصومال) لكن في المقابل يرى أنه في عصر ما بعد الحداثة Postmodernism أصبحت الدولة ذاتها ضحية الثورة التكنولوجية التي جعلت من الأفراد الخارجين على الولاء والقانون يهددون أمنها بإسم التمرد والعصيان والإرهاب، كما تفاقمت ظاهرة التصدع الإجتماعي بحكم الثورة المعلوماتية التي أفقدت الدولة قدرتها الرقابية، وتنامي التهديدات المرتبطة بحياة الناس سواء ما تعلق بتزايد عدد ضحايا العنف السياسي أو ضحايا الفقر والمجاعة والأمراض، وهي تهديدات لا تماثلية* **1. Asymmetric warfare**

إن قوى ومؤسسات العولمة كرسّت أزمة الأمن الإنساني في العالم العربي سواء من ناحية المؤشرات والمعايير الكيفية أو المؤشرات الكمية، التي ترصد واقع التهديدات التي يتعرض لها الأمن الإنساني في الدول العربية كظاهرة العنف السياسي والقمع والأساليب القسرية التي تمارسها بعض الأنظمة العربية في حق مواطنيها بذريعة الأمن الوطني وبدعم ومساندة القوى الغربية التي تعمل على تكريس الوضع التسلطي القائم، أو على مستوى التدخلات السافرة التي تورطت فيها الولايات المتحدة في حروبها في العالم العربي بحجة مكافحة الإرهاب وتصدير الديمقراطية، وهي المؤشرات التي تؤكد على أن العولمة ساهمت في صنع وإفتراس الأزمات البنوية Structural Crises في الأقطار العربية، وإنعكاسات هذا الوضع على إستدامة تدهور مؤشرات الأمن الإنساني العربي في ظل تحديات العولمة.²

* الحروب اللاتماثلية أو اللاتناظرية: تتميز باللامركزية، أي حرب دولة ضد لادولة، حرب جيش نظامي ضد تنظيمات منتشرة حول العالم، ويطلق عليها بالجيل الرابع للحروب، وتتميز هذه الحروب بقدرة العدو المجهول الهوية على زعزعة إستقرار الدول دون جيوش، وتهدف لخلق الدول الفاشلة، وفرض واقع جديد تغذيه النزاعات الداخلية، مما يمهد للتدخلات الدولية في حروب الدول الفاشلة، بمعنى أن المصطلح يشير إلى إعادة هيكلة المخاطر الأمنية من النمط التماثلي (تماثل أطراف وفواعل الحرب) إلى النمط اللاتماثلي (لا تماثلية أطراف الحرب)، وتتمحور مخاطر هذه الحروب في خلق الدولة الفاشلة، إنتشار أسلحة الدمار الشامل، إرهاب الدول والمجتمعات.

¹ - محند برقوق، "العولمة وإشكالية الأمن الإنساني"، تم تصفح الموقع في: 2016/6/25. [boulemkahel.yolasite.com/.](http://boulemkahel.yolasite.com/)

² - Abdallah saaf, **violence politique et paix dans le monde arabe**, paris : institut d'études de sécurité union européenne, octobre 2010, pp84-85.

تأسيسا على ما سبق، فإن العولمة أو حالة " اللانظام العالمي الجديد"، أو ما يفضل أن يسميه سمير أمين " حالة الفوضى المعمة"، جعلت العالم العربي خاضع لمنطق توزيع المخاطر ببروز أنماط من التهديدات لم تعد مقتصرة على الصراعات الداخلية، ولكن مهددة بإستراتيجيات مبتكرة و خطيرة لفاعول غير دولائية، كما أنها في مجملها ذات طبيعة غير عسكرية لا يمكن التعاطي معها ولا الضغط عليها، فالخوف والتهديد يأتي من ذلك التغير السريع الوتيرة ومن عدو لا يمكن مجابهته¹، و هو ما يجعلنا نعتقد بأن العولمة بنسختها الغربية أدت إلى إنسداد آفاق الأمن الإنساني في الأقطار العربية المندمجة في منظومة كونية تعمل على تأجيج وزعزعة الإستقرار السياسي والمجتمعي في دول تتسبب فيها الحروب والنزاعات العرقية والمناطقية، وتتزايد المآسي الإنسانية، بفعل نفوذ قوى إقليمية وأدوار المؤسسات الدولية في تكريس التوجه نحو حالة اللاأمن واللاذولة، وإنعكاسات هذا الواقع على كرامة الإنسان وحقه في الوجود والحرية و جودة الحياة.

المطلب الثاني: دور فواعل الحوكمة في النهوض بالأمن الإنساني في الدول العربية.

ينبغي على نشطاء الأمن الإنساني ودعاته أن يستندوا في عملهم الهادف إلى النهوض بالأمن الإنساني في المنطقة العربية إلى مفاهيم الحوكمة ومبادئها، من خلال إدراج منطق الشراكة و التعاون بين مؤسسات الدولة والمجتمع المدني ورجال الأعمال، بما يكفل وضع المواطن العربي في صميم سياسات الأمن الإنساني.

الفرع الأول: دور مؤسسات الدولة Role of State Institutions .

إن الدولة المدنية- أي الدولة التي تحكمها قوانين تحترم الحقوق المدنية والسياسية- هي أفضل ضمانة لأمن الإنسان العربي، فثمة فجوة واسعة بين تطلعات المواطنين لحماية حقوقهم وحررياتهم من جهة، وبين ما هو مطروح أمامهم على أرض الواقع من جهة أخرى، سيما في ظل التنوع الإثني والطائفي والقبلي والديني، الذي لا يشكل في الواقع تهديدا للأمن الإنساني العربي، لكن تسييس الهويات Politicization of Identities من طرف الأنظمة العربية أدى

¹ - أحمد فريجة و لدمية فريجة، "الأمن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة"، دفاتر السياسة والقانون، العدد 14، جامعة ورقلة، جانفي 2016، ص ص166-167.

بصورة واضحة إلى الإستقطاب والعنف، مما عطل تفعيل مضامين الأمن الإنساني العربي.¹ ينبغي على الدول العربية الدخول في إصلاحات عميقة تجعل من عملية إتخاذ القرار بشأن إرساء قيم الأمن الإنساني أكثر شمولية و واقعية، حيث يفضي إصلاح القطاع الأمني إلى تغيير في المعايير والقيم الإجتماعية بما يتلاءم مع أهداف السياسة الوطنية، بإعتماد وسائل غير عنيفة تستند لمعايير العدالة الإجتماعية وحكم القانون ووضع دعائم الثقة والمساءلة لمجابهة ظاهرة القمع الذي تستخدمه الدول العربية، وتمثل مصدرا لإنعدام الأمن الإنساني.² لا يمكن تصور واقعي للأمن الإنساني في العالم العربي، من دون تفعيل دور الدول في إحداث تحولات بنبوية تشمل جميع القطاعات الإستراتيجية، من خلال سياسات تنمية شاملة تضمن مقومات الأمن الإنساني، وهذا لن يتأتى إلا من خلال إقامة أنظمة ديمقراطية رشيدة تراعي مصالح المواطن وتحقق قيم العدالة الإجتماعية بين كل أفراد المجتمع دون تمييز وتصون حقوق الإنسان وتكرسها في دساتيرها، مع ضرورة وضع قواعد سياسة شفافة وعادلة تسمح بالمشاركة في صنع القرار السياسي والمساءلة بشكل يؤدي إلى قطع الطريق أمام العنف و التدخل الدولي بإسم الإنسانية Humanitarian Intervention.³ تقع مسؤولية إحتواء هذه الأوضاع على عاتق الدولة العربية التي يتعين عليها التدخل لإحتواء أوضاع اللاأمن الإنساني بإنتهاج سياسات قائمة على التعايش السلمي والتسامح سيما في المجتمعات ذات الأبعاد الطائفية والإثنية، مما يؤدي إلى قيام أشكال متطورة من المواطنة ونبذ العنف و تكيف الأشكال المؤسسية المختلفة بطريقة تتناسب مع الواقع العربي وتصون كرامة الإنسان، وصولا إلى بناء دولة القرن الحادي والعشرين القائمة على أساس التسامح والأمن.⁴

¹ - تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009، مرجع سبق ذكره، ص76.

² - غادة علي موسى، "إعادة النظر في إستراتيجية الأمن الإنساني في المنطقة العربية"، الملتقى الدولي حول الأمن الإنساني في الدول العربية، عمان، مارس 2005، ص ص 16، 17.

³ - محمد مسعود قيراط، الإرهاب: دراسة في البرامج الوطنية وإستراتيجيات مكافحته، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، 2011، ص ص 285، 287.

⁴ - تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009، مرجع سبق ذكره، ص ص 76، 77.

تقارب United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization

لدور الدولة العربية في إرساء الأمن الإنساني، في سياق دراسة إقليمية للدول العربية، حيث تعتقد بأنه يجب على مؤسسات الدولة إعتقاد الأطر الأخلاقية لدعم الأمن الإنساني، بالتركيز على دور السياسات الحكومية في تطبيق المفهوم، وذلك من خلال ضرورة الإحاطة بالجوانب الأخلاقية التي تعتمد على سلم القيم المشتركة التي تضمن حماية كرامة الإنسان، وذلك بتدخل الدولة في دعم سياسات التعليم والتكوين والتأهيل وإرساء ثقافة السلام وصون حقوق الإنسان وتعميق الثقافة الديمقراطية في العالم العربي.¹

يرصد تقرير التنمية الإنسانية لعام 2014 عددا من المتطلبات الكفيلة بالنهوض بالأمن الإنساني، حيث يقع على عاتق الدولة تعزيز إمكانات الأمن الإنساني ودعم الخيارات على المستوى الوطني بتأمين الخدمات الشاملة في ميدان التعليم والرعاية الصحية والحماية الإجتماعية التي تزود الأفراد بقدر أكبر من الموارد لتمكينهم من الصمود أمام تحديات الأمن الإنساني، وتدعيم قدرات الأفراد على الصمود أمام الصدمات عبر الوطنية مما يساهم في بناء المنعة لدرء المخاطر، وتعميق التقدم، والإهتمام بالفئات الضعيفة، والحد من عدم المساواة وتبني سياسات حكومية تعمل على معالجة القصور الهيكلي في التصدي والإستجابة لشروط الأمن الإنساني المستدام Sustainable Human Security.²

إن الأداة الفاعلة في تحقيق الأمن الإنساني في المنطقة العربية، هي تلك التي تعتمد على السياسة العامة لصانع القرار، والتي تشتمل على بعد إنساني بالدرجة الأولى، أو ما يطلق عليه بأسلوب القوة اللينة المتجددة في التنمية البشرية بوجه عام، فإذا كان تحقيق الأمن الوطني يعد مباراة صفرية، فإن تحقيق الأمن الإنساني يعد مكسبا لجميع الأطراف³، يعزز قدرة المجتمعات المحلية الضعيفة على الصمود ومجابهة التهديدات الأكثر خطورة التي تطال بقاء الأشخاص وسبل عيشتهم وكرامتهم، من خلال مساعدة صانعي القرار على توفير الحماية والتمكين لجميع

¹ - UNESCO, *la sécurité humaine : approches et définition*, paris : STEDI MEDIA, 2009, pp 114, 115.

² - تقرير التنمية الإنسانية لعام 2014، مرجع سبق ذكره، ص ص 116، 118، 127.

³ - جمال منصر، "تحولات في مفهوم الأمن: من الوطني إلى الإنساني"، الملتقى الدولي حول: الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وأفاق، جامعة قسنطينة، 30/29 أبريل 2008، ص ص 34-35.

الفئات الاجتماعية، وإتخاذ إجراءات فعالة يمكن أن تعالج تطلعات الإنسان العربي إلى التحرر من الخوف والعوز.¹

إن تعزيز الأمن الإنساني في الأقطار العربية مرهون بفعالية المؤسسات السياسية بالقضاء على الفقر و إيجاد فرص عمل، وحماية التنمية والنهوض بالأمن الإنساني بوجه عام، حيث تعمل الدولة على تمكين الفقراء والمهمشين من خلال إعتماد سياسات وبرامج توفر للفئات المحرومة القدرات التي تعطيهم صوتاً في جميع القرارات التي تمس مقومات بقائهم وكرامتهم، و تعمل على بناء رأس المال البشري بالتعليم والتدريب والرعاية الصحية، والتي تعتبر من ضروريات التغلب على الفقر الإنساني، في حين أن رأس المال المادي ضروري للتعبير المادي عن قدراتهم، وهذا يعني أن المطلوب من الدول العربية هو العمل على التكفل بالفقراء من خلال توافر أصناف رأس المال المختلفة، مع الحرص على إجراء العدالة في التوزيع² بإتباع خطة عمل طموحة ترتقي إلى مستوى المعايير الدولية من خلال معالجة الفوارق في الصحة والتعليم والدخل، وإعلاء صوت الناس ومشاركتهم في العملية السياسية وخضوع صناعات القرار للمساءلة مما يؤدي إلى إستدامة التنمية البشرية والقضاء على مصادر اللاأمن الإنساني.³

بوجه عام، ينبغي على الدول العربية العمل على إيجاد منظومة متكاملة لمناهضة الأيديولوجيا التي تحرض على الكراهية والعنف والإجرام، أو تلك التي تروج للكراهية الدينية أو الطائفية أو المناطقية، وذلك من خلال سياسات عامة تتسم بالمسؤولية، تعمل على حماية النسيج الإجتماعي وصيانة مؤسسات الدولة الحديثة بإتباع إستراتيجية شاملة متعددة الأبعاد Multidimensional Strategic حيث تشمل هذه الإستراتيجية التدابير اللازمة لتلبية متطلبات العدالة الاجتماعية والتصدي لإنتشار العنف والتطرف والممارسات التي تقوض الكرامة البشرية Human Dignity.⁴

¹ - الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام، قرار الجمعية العامة رقم 290/66 المتعلق بالأمن البشري، ديسمبر 2013، ص ص9، 10.

² - تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002، مرجع سبق ذكره، ص 103.

³ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2013، "نهضة الجنوب تقدم بشري في عالم متنوع"، نيويورك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2013، ص 91.

⁴ - مجموعة من الباحثين، "التوصيات الخاصة بمواجهة تهديدات الأمن الإقليمي العربي"، المستقبل العربي، العدد 433، مارس 2015، ص ص

الفرع الثاني: دور المجتمع المدني والقطاع الخاص.

1- دور المجتمع المدني The role of civil society: تؤدي منظمات المجتمع المدني دورها هاما في تسليط الضوء على قضايا الأمن الإنساني، وفي التأثير على الرأي العام عن طريق إستراتيجياتها في طرح قضاياها، وهو ما يفرض على العمل الجمعي في العالم العربي ضرورة مواجهة التعقيدات والعراقيل والمضايقات التي تفرضها الأنظمة العربية وعدم الإنتساب إليها، مع ضرورة التعاون مع الأحزاب السياسية لدفع المجتمعات العربية نحو حكم القانون¹ وتطوير صيغ عمل ملائمة لتوظيف مقومات الأمن الإنساني بصورة تضمن مشاركة واسعة وفعالة من قطاعات المجتمع كافة، والحرص على الدفاع عن الفئات المحرومة والمعدومة عن طريق تعزيز التضامن بين قوى المجتمع المدني وتجميع الإمكانيات، والإستفادة من الحريات المكتسبة خاصة المساحة التي أتاحتها تقنيات الإعلام والإتصال.²

إن دور مؤسسات المجتمع المدني لا تقل شأنًا عن دور الدولة في المساهمة في إستدامة الأمن الإنساني، عن طريق بناء الثقة المتبادلة بين القيادة في الحكومة المركزية والجماعات المحلية إلى جانب قيادة المجتمع المدني and build mutual trust between central and local governments leadership on one side and civil society leadership، حيث تساهم هذه المنظمات في رفع مستوى معيشة الأفراد وتقليص حدة الفقر وتحسين مستوى الرفاه الإجتماعي و الصحي، ومختلف الخدمات الإنسانية، وهو الدور الذي يجب أن يتجسد في الواقع العربي، من خلال تأثير المجتمع المدني على سياسات الأمن الإنساني بواسطة الآليات المؤسسية التي تمنحها فرصة إرساء قيم السلم الإجتماعي، دون اللجوء إلى العنف أو التغييرات الدراماتيكية في القوة السياسية والسياسات العامة.³

وفي هذا الإطار، نجد منظمات المجتمع المدني العربي ذات الأدوار والمهام المختلفة منخرطة في أنشطة ذات أثر مباشر في مجال تعزيز الأمن الإنساني في المجتمعات العربية

¹ - تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009، مرجع سبق ذكره، ص72.

² - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2004، "نحو الحرية في الوطن العربي"، عمان، المطبعة الوطنية، 2005، صص163،164.

³ - زهير الكايد عبد الكريم، الحكمانية: قضايا وتطبيقات، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003، ص ص 85،89.

غير أنها إصطدمت بعدد من التحديات حال دون تحقيق أهدافها المنشودة، وهو ما جعل عدد من الخبراء والأكاديميين يقدمون جملة إقتراحات لتفعيل العمل الجماعي في إرساء مضامين الأمن الإنساني في المنطقة العربية على النحو التالي:¹

- بناء قدرات المجتمع المدني capacity building of civil society organisations.
- تطبيق المعايير الأخلاقية المتفق عليها، والتي تستند إليها هذه المنظمات للقيام بأنشطتها حيث يعد الإلتزام بالمعايير الأخلاقية عملاً إنسانياً وتطوعياً تعتمده منظمات المجتمع المدني العربي بتوفير الخدمات وبناء القدرات والتأثير على صناع القرار.
- الإسهام في خلق رأس مال إجتماعي والنهوض بروابط ملائمة وبناءة داخل الفئات الإجتماعية في إطار مدونة سلوك أخلاقية تعمل على إرساء منظومة سياسية وإجتماعية وإقتصادية تتضافر من أجل تحقيق لبنات البقاء والعيش والكرامة البشرية.
- تمكين الأفراد والجماعات المحلية والمنظمات المحلية من القدرة اللازمة لفهم وتطبيق أجندة الأمن الإنساني، من خلال صياغة برامج تدريبية تفاعلية على المستوى القاعدي، بتنظيم ورشات تدريس وبرامج من أجل تغيير الذهنيات التي تحرض على العنف والكراهية، وفتح آفاق التمكين والمشاركة لمختلف فئات المجتمع.²

ينبغي الإشارة إلى أن المجتمع المدني العربي يمكن أن يعمل على خلق بيئة أمنية ومستقرة تعمل من أجل تحقيق الأمن الإنساني، من خلال دوره في مراقبة أداء الحكومات على تطبيق سياسات الأمن الإنساني، من خلال المساءلة الديمقراطية Democratic accountability ومنع إستغلال السلطة وتجاوزات المؤسسات الأمنية في خرق حقوق الإنسان، و نشر ثقافة المواطنة، وتوعية الناس حول حقوقهم المدنية والسياسية، والمساهمة في إقتراح التشريعات التي تصون كرامة الإنسان وتوفير المعلومات والبحوث حول الأمن الإنساني العربي³، بتحديد

¹ - زياد عبد الصمد، "الشروط الأخلاقية لمشاركة مؤهلة ومسؤولة للمجتمع المدني في الإستجابة إلى حاجات الأمن الإنساني وتحدياته في المنطقة العربية"، في: الملتقى الدولي حول الأمن الإنساني في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص ص62،63،64،67.

² - عادل زقاغ وهاجر خلافة، "عقبات تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في حوكمة عمليات بناء السلام"، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية. تم تصفح الموقع في: http://www.maspolitiques.com/mas/index.php?option=com_content&view=article.2016/7/4

³ - مجموعة باحثين، "الإدارة الرشيدة لقطاع الأمن في المنطقة العربية: أي دور يضطلع به المجتمع المدني"، ملتقى دولي، عمان، جامعة بيرزيت،

23/22 جوان 2009، ص ص7،2.

أولويات التنمية والأمن، ووضع البرامج التي تهدف إلى تعزيز ممارسات الأمن الإنساني عن طريق التعاون مع الأجهزة الحكومية في تحديد الحاجات وتوزيعها وفقا لأولويات واضحة، مع مراقبة الأجهزة الحكومية في تنفيذ سياسات الأمن البشري.¹

إن المجتمع المدني في الدول العربية بحاجة إلى إستراتيجيات علمية وبناءة تهدف إلى القضاء على تهديدات الأمن الإنساني، وهو الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في واقع العمل الجمعي بإنهاء الفساد داخل المؤسسات الجموعية في حد ذاتها، وإنشاء منظومة أخلاقية شاملة توفر مقومات تدخل المجتمع المدني في إقتراح السياسات العامة التي تحول دون إنتهاك قيم الكرامة الإنسانية، و تعمل على تكريس منظومة قانونية تجسد الطموح نحو المشاركة الفعالة في العملية السياسية والتنمية، وترسيخ ثقافة إجتماعية تجسد مبدأ الحرية والمساواة و العدالة وتتادي بقيم المواطنة، وتصون كرامة الإنسان العربي.

2- دور القطاع الخاص **The Role of the Private Sector** : يؤدي القطاع الخاص دورا

إصلاحيا وتنمويا وأمنيا في إطار شراكة قوية ومعززة مع المجتمع المدني والهيئات الرسمية للدولة، غير أن هذا الدور ظل غائبا في البلدان العربية، حيث يعد أصحاب الأعمال مجرد شركاء ثانويين في بيروقراطية الدولة، ولعل السبب في عجزهم على أن يكونوا من قوى الدفع المؤثرة في تفعيل التنمية والأمن هو الثقل الإقتصادي المتميز للدولة في البلدان العربية، وهو ما أتاح للدول العربية قدرا من السيطرة على الحياة الإقتصادية، وينبثق الجانب الأكبر من هذه السيطرة على النفط² الذي تهيمن عليه الحكومة أو عائلات بعينها كما هو الحال بالنسبة لممالك الخليج، وهو ما يعد خرقا لقيم العدالة الإجتماعية وتجاوزا للأعراف، وإنكاسا للتنمية الشاملة، وتهديدا للأمن الإنساني في مختلف أبعاده الهيكلية.

إن وجود قطاع خاص فعال يساعد على خلق بيئة أمنية مستقرة، ويعد شرطا ضروريا لتعزيز مقومات الأمن الإنساني، من خلال دوره في الحد من الفقر والتهميش الإقتصادي الذي تعاني منه شرائح واسعة من المجتمع، والفرص التي يتيحها رجال الأعمال في التأثير على صناعات

¹ - أحمد زايد، "المجتمع المدني وتحقيق الأمن الإنساني"، ملتقى دولي حول منظمات المجتمع المدني ودورها في تحقيق الأمن العربي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 30/28 نوفمبر 2011، ص ص 13،7.

² - تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009، مرجع سبق ذكره، ص ص 72،73.

القرار من أجل وضع سياسات رشيدة تحقق نوع من التوازن السليم بين مصالح المواطنين في إطار شراكة معززة بين الحكومات ورجال الأعمال لتحقيق مجموعة أهداف ترمي لخلق أرضية خصبة لتوفير الإحتياجات الأساسية للمواطنين في إطار شروط أخلاقية *moral conditions* تحد من التجاوزات التي تمارسها الدولة في حق مواطنيها.¹

يمكن تشجيع القطاع الخاص على زيادة حضوره في المجالات التي يمكنه أن يساعد فيها في تحقيق أهداف الأمن الإنساني، حيث أن أنواع محددة من الأنشطة والخدمات لا يمكن للدولة وحدها أن تضطلع بها، مثل المشاركة في إدارة المؤسسات الصحية، أو سد نقص التمويل كتمويل البنى التحتية الإجتماعية الأساسية، و المساهمة في برامج مكافحة الفقر، و إنشاء المدارس في الأماكن الفقيرة والناثية....، هذا في إطار مقارنة تكاملية يجعل توزيع الأدوار بين فواعل الحوكمة مرنا وقابلا للتنفيذ في مجال دعم سياسات التنمية وإنعكاساتها على الأمن الإنساني.²

لعل من أهم الأسباب التي تدعو إلى إعتماد القطاع الخاص كمدخل لتفعيل مضامين الأمن الإنساني، هو أن تطوير القطاع الخاص ينعكس إيجابا على بناء قدرات المؤسسات السياسية ويساهم في زيادة التنوع والتعددية داخل المجتمع، إذ أن وجود عدد كبير ومتعاطف من الشركات المتنافسة، والتي تلبي الإحتياجات المتنوعة وتتبادل الأعمال، يؤدي بدوره إلى توليد مراكز وشبكات مستقلة من النشاط الإقتصادي والإجتماعي، وبذلك تنتعش البيئة التنافسية في المجتمع، مما يكسب الأفراد قدرات تنظيمية يكون مفعولها هاما في المجال السياسي والأمني مما يوطد مبادئ الحوكمة، ويصون الكرامة البشرية.³

تتطوي مسؤولية القطاع الخاص في تحقيق أجندة الأمن الإنساني في السياق العربي على أبعاد إجتماعية إنسانية، حيث يكون القطاع الخاص بمثابة مواطن صالح يعمل على الإهتمام

¹- Marc Probst and Wolfgang Amadeus Bruehlhart, "Human Security : the Role of the Private Sector in Promoting the Security of Individuals". accessed 9/7/2016.

<http://www.ecssr.ac.ae/ECSSR/print/pb.jsp?lang=en&publicationId>

²- عبد الحليم فضل الله، "توزيع المهام بين القطاعين العام والخاص ودوره في تحقيق الأهداف الإجتماعية"، في: طلال أبو غزالة وآخرون، *دور القطاع الخاص في مسار التنمية المستدامة وترشيد الحكم في الأقطار العربية*، بيروت: المنظمة العربية لمكافحة الفساد، ط1، 2013، ص206.

³- صالح زباني ومراد بن سعيد، *الحوكمة البيئية العالمية: قضايا وإشكالات*، باتنة: دار قاعة للنشر والتوزيع، ط1، 2010، ص36.

والرعاية الكاملة لصالح الفئات الإجتماعية المختلفة، حيث تعمل الشركات على التخفيف من الآفات الإجتماعية مثل الفساد والمخدرات والفقير والجريمة المنظمة، وغيرها من مهددات أمن الفرد، وتستند المسؤولية الإنسانية Humanitarian responsibility إلى واجبات القدوة التي تهدف إلى تعزيز رفاه المجتمع وتحسين جودة المعايير المعيشية، كما أنها تتطوي على مقارنة القدرات الرئيسية للشركات مع الإحتياجات المجتمعية.¹

ترتبط فاعلية القطاع الخاص بالمساهمة الإقتصادية في تحقيق الرفاه والرخاء المادي لجميع المواطنين دون تمييز من خلال توفير الوظائف و الخدمات الإنسانية التي تعجز الدولة عن تحقيقها، كما تؤدي دورا محوريا في تحسين الوضع المالي للإقتصاد الوطني من خلال الإستثمار في رأس المال المادي والبشري والرفع من حجم الصادرات المحلية، مع مراعاة الأبعاد الإنساني في نشاطاتها التي يجب أن تتماشى مع الشروط القانونية التي تسهر الدولة على تجسيدها.²

بوجه عام، يمكن القول أنه من الضروري بمكان وجود قطاع خاص ناضج في الدول العربية يكون من الوعي والقدرة والإطار الأخلاقي ما يمكنه من تحقيق الكفاية والوفرة المالية والإقتصادية التي تفضي إلى تحقيق الرفاه والإزدهار، مما يساعد المجتمعات العربية على التحرر من الحاجة والفقير.

¹ - طلال أبو غزالة، "الأعمال والمجتمع"، في: دور القطاع الخاص في مسار التنمية المستدامة وترشيد الحكم في الأقطار العربية، مرجع سبق ذكره، ص46.

² - Alyson Bailes, "What role for the private sector in societal security?", European Policy, no 56, October 2008, pp 17, 18.

المطلب الثالث: الديمقراطية كمدخل لتحقيق الأمن الإنساني للدول العربية في ظل تحديات العولمة.

الفرع الأول: تكريس البناء الديمقراطي التعددي المحقق لشروط الأمن الإنساني العربي.

تساهم المبادئ والقيم التي تنطوي عليها الديمقراطية في تعميق وترسيخ الأمن البشري عبر سلسلة إجراءات و متطلبات، أهمها توسيع دائرة المشاركة السياسية وتمكين الأفراد من المشاركة في صنع القرار والوصول إلى السلطة، وجعل النظام السياسي أكثر عرضة للمساءلة من قبل المواطن العادي، مما يجعله أكثر إستجابة للإحتياجات الإنسانية، بحيث يرفع القهر السياسي Political repression ، مما يؤدي لزرع قيم الأمن الإنساني وتوسيع الخيارات البشرية.¹

إن الصلة بين الديمقراطية والأمن الإنساني في السياق العربي، ترتبط بحماية وتعزيز المؤسسات والقيم الديمقراطية كجزء لا يتجزأ من الجهود المبذولة لمنع الصراعات في المنطقة العربية وإقامة سلام ديمقراطي، حيث تنطوي إستراتيجيات البناء الديمقراطي على توسيع الخيارات ومواجهة تحديات الأمن الإنساني في المنطقة العربية، بطريقة تؤدي إلى مواجهة التوترات السياسية الناجمة عن تحديات العولمة المهددة للأمن الإنساني، خاصة في الدول التي تعيش مرحلة الإنتقال نحو الديمقراطية، والتي تصطدم مع ممارسات منظومة القيم التسلطية والشمولية التي يغلب عليها الطابع الجهوي والعرقى.²

يستدعي تفعيل الأمن الإنساني إدراج منطوق الديمقراطية في تعريف طبيعة التفاعلات الإجتماعية و الإقتصادية والسياسية بين النظام السياسي العربي ومحيطه الإقليمي والعالمي حيث تقتضي منظومة الأمن الإنساني بناء الديمقراطية العربية من خلال جملة شروط، نذكر أهمها³:

- مركزية المواطن العربي في البناء الديمقراطي Democratic Structure مما يجعله مصدرا للمشروعية السياسية وهدفا وظيفيا أساسيا لكل نشاطات الدولة.

¹-Pippa Norris, "Does democratic governance determine human security " accessed: 9/7/2016.

<https://www.hks.harvard.edu/fs/pnorris/Books/Why%20Democratic%20Governance.htm>

²-Abdallah saaf,OP.CIT , p85.

³- محند برفوق، "الديمقراطية والتنمية"، مرجع سبق ذكره.

- جعل المواطنة البوصلة الأساسية المحددة لفلسفة الدولة والمجتمع وكل الخيارات الكبرى للنظام السياسي.

- خلق آليات المشاركة السياسية والمحاسبة الديمقراطية الكفيلة بمنع الفساد والقهر السياسي.

- جعل العدالة في التوزيع و المساواة في الفرص القيمة المحورية في عملية البناء الديمقراطي لخلق مستوى إندماج وطني National Integration كفيل بتحقيق إنسجام سوسيو سياسي وثقافي يشكل دعماً للأمن الإنساني.

- جعل الديمقراطية قيمة وممارسة وثقافة وقناعة تركز في تصور عربي شامل لدولة المواطنة التي تحقق الكرامة الإنسانية، و إرتقاء الدول العربية إلى مصاف الدول الفاعلة سياسياً وأخلاقياً، فالديمقراطية قوامها الإنسان وهدفها تنمية كرامة الإنسان.

يعتبر البناء الديمقراطي جزء لا يتجزأ من المبادرات الرئيسية لإستدامة الأمن الإنساني في المنطقة العربية، غير أن هذا يصطدم في كثير من الأحيان مع عواقب سياسية ودراماتيكية ساهمت في تعميق أزمة الأمن الإنساني، ولهذا يتوجب إتخاذ التدابير الرامية إلى حماية المواطن العربي من القهر في أبعاده المختلفة، وذلك من خلال الربط بين البناء الديمقراطي ومنع الصراعات، والتحول من الصراع بين الطوائف والجماعات إلى عملية تنافس بين القوى والتيارات السياسية المختلفة في ظل حكم القانون، وإنتفاخ السلطة على المجتمع، مع ضرورة إتفاق النخبة Elite pact على تغيير نمط السياسات العامة للدول العربية بطريقة تتلاءم مع القيم الديمقراطية الغربية، وهذا لا يعني تصدير أو إستيراد المنتج الديمقراطي، أو فرض نماذج غربية على المنطقة العربية، بل إستراتيجية بناء ديمقراطي تحقق الأمن الإنساني بطريقة تتلاءم مع واقع المنطقة العربية وتستجيب لتحديات العولمة.¹

فالديمقراطية من هذا المنظور هي الإطار السلمي لبناء منطوق الأمن الإنساني وترتيب علاقات تقدم الدول العربية، وتمنح المواطن حقوقه الأساسية، فالمجتمعات العربية في ظل العولمة تعيش صراعات متداخلة، تستلزم عليها الأخذ بالنظام الديمقراطي كضرورة تاريخية

¹-Abdallah saaf, op -cit, p86.

حيث أنها وحدها القادرة على مأسسة وقولبة الأمن الإنساني إلى واقع ملموس، كما أن الممارسات الديمقراطية الحرة والإعتراف بالتنوع والتعدد والإختلاف، هي من الشروط الأساسية لقيام دولة المؤسسات السياسية المؤطرة لعمليات البناء الديمقراطي التعددي، عن طريق نقل الديمقراطية من مجرد إعتبارها آلية جاهزة للتطبيق ضمن المواصفات والحدود الشكلية، إلى ديمقراطية مؤصلة متناغمة مع مستوى تطور البني السوسيو ثقافية والإقتصادية والسياسية والمحلية، ومتكاملة مع مكوناتها وخصوصياتها، ومستجيبة لمتطلبات وتحديات الأمن الإنساني العربي.¹

بوجه عام يتمثل جوهر الأمن الإنساني في إحترام وتشجيع المبادئ الديمقراطية مما يسمح للمواطن بالمشاركة في بناء الحكم، بما يكفل سماع أصواتهم، من خلال بناء مؤسسات ديمقراطية building democratic institutions مستقرة وقادرة على فرض حكم القانون وتحقق الرفاهية لجميع المواطنين، وحياة كريمة قوامها مستوى معيشي لائق ومستوى صحي ومعرفي متقدم، وهذا لن يتم إلا بعولمة الأمن الإنساني، عبر البناء الديمقراطي التعددي، وبذلك يصبح العالم العربي بيئة آمنة مواتية للتنمية، عن طريق تفعيل هذه القيم إلى ممارسات واقعية² تخفف من التهديدات الكثيرة للأمن الإنساني العربي، وتحقق مطالب البناء الديمقراطي الذي يقوم على مبدأ محاربة أشكال التمييز والإضطهاد والقهر، وتصفية العلاقات التقليدية في العملية السياسية، والانتقال من مفهوم الجماعة إلى مفهوم المواطنة، ومن مفهوم الملة الديني إلى مفهوم الأمة العلمانية والديمقراطية، ومن الفتوية إلى التجانس المجتمعي، وهي متطلبات سيرورة بناء دولة المؤسسات المحققة لشرط الديمقراطية الضامن لإستدامة الأمن الإنساني في الأقطار العربية.³

¹ - نغم نذير شكر، "البناء الديمقراطي - العراق نموذجاً"، مجلة دراسات دولية، العدد 28، جامعة بغداد، 2005، ص ص149،152.

² - وليد عبد جبر، "الأمن الإنساني والتنمية البشرية المستدامة"، مجلة كلية التربية، العدد 6، جامعة واسط، 2009، ص ص204،206.

³ - توفيق المدني، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، القاهرة: منشورات إتحاد الكتاب العرب، 1997، ص ص 1061،1065.

الفرع الثاني: الديمقراطية كخيار إستراتيجي للنهوض بالأمن الإنساني في العالم العربي.

يمكن للنظام الديمقراطي أن يساعد الدول العربية على التغلب من هواجس الأمن الإنساني في ظل إفرازات العولمة كنظام غربي ساهم في تكريس الأزمات العميقة التي مر بها العالم خاصة على الصعيدين التنموي والأمني، وإمتد الأمر إلى المساهمة في تفكيك وإنهيار أغلب الدول العربية تحت وطأة نتائج فوضى الربيع العربي التي مثلت إنتكاسا قويا للمسار الديمقراطي وتعثرا أمنيا إنسانيا بسبب غياب المنظومة القيمية الديمقراطية لدى المواطن العربي، وغياب الإستراتيجيات الحقيقية والفعالة للنهوض بالدول العربية نحو الفعل الديمقراطي كخيار إستراتيجي لحل معضلة العرب نحو التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة.

إن مطلب الكرامة الإنسانية في العالم العربي يتطلب مجموعة من الأطر الأخلاقية والمعيارية والتربوية التي تستند إليها المنظومة الديمقراطية في تفعيلها لميكانيزمات الأمن الإنساني، و تتدرج ضمن هذه الإستراتيجيات، ضرورة إتخاذ التدابير اللازمة لضمان المشاركة الفعلية لجميع المواطنين في العمليات الهادفة إلى تطبيق ومتابعة القرارات التي لها تأثير مباشر على حياة الإنسان ووجوده، ودمج المواطن لقيم الديمقراطية والأمن الإنساني في ممارساته وسلوكياته والإقتناع بأن إحترام كرامة الإنسان ليس هدية يتكرم بها صانع القرار، ولا غنيمة يفتكها المواطن، بل هي حق مشروع و مكتسب يتمتع بها جميع الأفراد دون تمييز في إطار دولة المؤسسات وحكم القانون والمواطنة للجميع.¹

تعمل السياسات العامة الديمقراطية على الحد من المعضلة الإقتصادية والإجتماعية والطبقية وأشكال التمييز الأخرى المهددة للأمن الإنساني، حيث تعمل السياسات العامة على تطوير آليات المساهمة في تحقيق كرامة الإنسان، من خلال تعزيز التماسك الإجتماعي وتوسيع الفرص التشاركية وإقامة العدالة الإجتماعية و تحقيق إندماج² عميق يضمن إستدامة الأمن البشري في العالم العربي، من خلال إنشاء هيكل فوق قومي Supranational union يتكفل

¹ - البشير شورو، الأطر الأخلاقية والمعيارية والتربوية لتدعيم الأمن البشري في الدول العربية، باريس: منظمة اليونسكو، 2005، ص 100،82.

² - اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا، "نحو سياسات إجتماعية متكاملة في الدول العربية: إطار وتحليل مقارن"، تقرير منظمة إيكواس، 2005، ص ص8-9.

بضمان و إذعان الدول العربية لقيم الأمن الإنساني والقضاء على تهديداته، بحيث أن إنشاء هذا الهيكل المؤسسي في إطار السياق العربي يمكننا من العمل على مواجهة بعض المشاكل (التصحر، التلوث، الإجرام، الإرهاب، التطرف...)، و تبادل المعلومات والخبرات المتعلقة بالتححرر من الخوف والتحرر من العوز.¹

إن نشر ثقافة الديمقراطية كمدخل لتعزيز الأمن الإنساني في الدول العربية، ليس مجرد إصدار القوانين أو إجراءات إنتخابية، أو ترتيبات سياسية مؤسساتية، بل هي إلتزام حقيقي من قبل النخبة الحاكمة بتفكيك ثقافة التسلط وإحترام مبدأ التداول السلمي على السلطة، وتقديم التنازلات الضرورية لإستكمال المسار الديمقراطي، وإحداث تغيير جوهري في سياسات التعليم والثقافة والإعلام²، ووضع عقد إجتماعي جديد new social contract عبر دستور ديمقراطي يعبر عن مجموع المصالح الإجتماعية المختلفة، ويرسخ معاني المشاركة والمساواة والحرية والعدالة والرفع من درجة الوعي بأهمية منظومة القيم الديمقراطية في تفعيل الأمن الإنساني العربي، من خلال تطوير قيم الأمن الإنساني من مجرد خطابات نخبوية إلى ممارسات جماهيرية، وإدماج قيم الحرية في عملية بناء منطلق أمن إنساني عربي مستدام.³

ولترسيخ مفهومي الديمقراطية والأمن الإنساني في الدول العربية، نحتاج إلى مدخل معرفي وأخلاقي، يكرس قيم التضامن والتسامح في المجتمعات العربية، وإدراج الأمن الإنساني في المقررات الدراسية والأنظمة التربوية، وتجنيد مؤسسات المجتمع المدني للمشاركة في دعم سياسات الأمن البشري بالمشاركة مع القطاع الخاص في نشر ثقافة الديمقراطية والأمن البشري على أوسع نطاق⁴، ويمكن أن نستند إلى مقاربة Wolfgang Merkel حول الديمقراطية المتضمنة، التي تؤكد على ضرورة ترسيخ القيم الديمقراطية في مجتمعات مابعد الإستبداد

¹ - البشير شورو، مرجع سبق ذكره، ص ص84،85.

² - زياد سمير وزكي الدباغ، "العلاقة بين تطور مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي"، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد 9، العدد 2، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل، سبتمبر 2009، ص ص 464،465.

³ - محسن عوض، "الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي بين الإصلاح التدريجي والفعل الثوري"، المستقبل العربي، العدد388، جوان 2011، ص76.

⁴ - البشير شورو، مرجع سبق ذكره، ص101.

بطريقة مستدامة تعتمد على إعطاء الأولوية للجانب التربوي، من خلال سياسات تعليمية ذات كفاءة عالية، مع ضرورة إحترام سيادة القانون، وتفعيل دور المجتمع المدني¹.

ويبقى السؤال المطروح، هل هناك مخرج من الأزمة الديمقراطية وتهديدات الأمن الإنساني في العالم العربي؟، حيث تجيب "مارينا أوتاوي" **Marina Ottaway** إجابة دقيقة تعتمد فيها على نظرية فيلسوف العلم الأمريكي "توماس كون" **Thomas Samuel Kuhn** في كتابه المعروف "بنية الثورات العلمية" وخصوصا مفهومه للنموذج المعرفي Paradigm، فتقول أنه: " لم يحدث تحول في النموذج المعرفي البنائي في العالم العربي وهو الإستتار بالسلطة المطلقة وينشأ نموذج معرفي جديد يعتمد على مبدأ توزيع السلطة"²، أو على حد تصور الخبير الإستراتيجي محند برقوق، الذي يرى بأنه ينبغي جعل الأمن الإنساني ومنطق الديمقراطية التشاركية الأساس العملي والمعياري للتنشئة السياسية، بتطوير مادة تربوية وإعلامية وتوجيهية هادفة لإنتاج مجتمع يقوم على السلم الإجتماعي والإختلاف الفكري والحوار السياسي وتطوير نظام التدقيق الديمقراطي Democratic Audit لتحديد مستوى شفافية ومحاسبة النظام السياسي، من أجل الوصول إلى المجتمع الديمقراطي التعددي الذي أساسه العدالة في التوزيع والكفاءة والإستحقاق.³

¹ - Wolfgang Merkel, op-cit. p55.

² - عبد الإله بلقزيز، "أزمة الشرعية في النظام السياسي العربي"، مرجع سبق ذكره، ص101.

³ - محند برقوق، "الرشادة السياسية: مقارنة معرفية"، ص5. تم تصفح الموقع في: 2016/7/18.

<http://www.politics-dz.com/threads/alrshad-alsiasi-mqarb-myrfi-doc.1076>

خلاصة الفصل الثالث:

تناولت الدراسة في هذا الفصل متطلبات تعزيز الديمقراطية والأمن الإنساني في العالم العربي عبر مبحثين:

بحث الأول في متطلبات الديمقراطية في العالم العربي، بالتركيز على محددات الديمقراطية وآليات ترسيخ الديمقراطية، والسيناريوهات المستقبلية للديمقراطية في السياق العربي .

أما الثاني فبحث في متطلبات تحقيق الأمن الإنساني في الأقطار العربية في ظل التحديات الداخلية والعولمية، وركز على الدور الذي يمكن أن تقوم به منظومة الحوكمة في النهوض بالأمن الإنساني في المنطقة العربية، كما تمت الإشارة في هذا المبحث إلى أهمية الديمقراطية كمدخل لتعزيز الأمن الإنساني في العالم العربي.

وقد تم التوصل من خلال هذا الفصل إلى النتائج التالية:

* يحتاج تجسيد الديمقراطية في العالم العربي إلى جملة من المحددات السياسية والإقتصادية والاجتماعية والثقافية.

* تساهم منظومة الحوكمة في ترسيخ قيم الديمقراطية وتحقيق الرشادة الديمقراطية في الأقطار العربية، من خلال تعزيز الإصلاحات المتلائمة مع واقع المجتمعات العربية.

* يرتبط مستقبل الديمقراطية في العالم العربي بسيناريوهان، أما الأول فهو إصلاحي، في حين يتجه السيناريو الثاني نحو الإخفاق في إرساء قيم الديمقراطية.

* يواجه الأمن الإنساني في العالم العربي جملة من التحديات على الصعيد الداخلي، وعلى صعيد ديناميكيات العولمة وإسهاماتها في إعادة إنتاج أخطار الأمن الإنساني في الأقطار العربية.

* يحتاج النهوض بالأمن الإنساني في المنطقة العربية إلى منظومة الحوكمة، من خلال الشراكة بين مؤسسات الدولة والمجتمع المدني ورجال الأعمال، بما يكفل وضع المواطن العربي في صميم سياسات الأمن الإنساني.

الأختام

حاولت هذه الدراسة من خلال فصولها الثلاث تحليل إشكالية الديمقراطية والأمن الإنساني في ظل العولمة مع التركيز على حالة العالم العربي، وذلك عبر محاولة الإجابة عما إذا كان هناك قدرة للدول العربية على إرساء الديمقراطية من أجل تحقيق الأمن الإنساني في ظل تحديات العولمة، وقد سمح ذلك بتحديد مفاهيم الدراسة، فضلا عن رصد واقع ومتطلبات تعزيز الديمقراطية والأمن الإنساني في الأقطار العربية، ومن هذا المنطلق توصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج يمكن ذكرها فيما يلي:

- العولمة هي نمط إقتصادي وسياسي وثقافي وإجتماعي لنموذج غربي منطور يهدف لتحقيق أهداف فرضها النظام الدولي، تشكل تهديدا للدول المتخلفة، في حين يرى منظورها في الغرب أنها إيجابية في العموم.

- يرتكز مفهوم الأمن الإنساني بالأساس على صون الكرامة البشرية، بتلبية الإحتياجات المادية والمعنوية، والإقتراب الرئيسي هو أن الأمن يمكن تحقيقه من خلال سياسات تنمية رشيدة و إقامة نظام ديمقراطي، وسيادة القانون.

- الديمقراطية لا تنحصر في مجرد ترتيبات مؤسسية، إنما تشمل الذهنيات، أي تكوين ثقافي يعزز مبدأ التسامح والتعددية والحوار، من خلال مبدئين رئيسيين في العملية الديمقراطية، وهما: السيادة الشعبية والمواطنة الكاملة.

- إن العولمة تؤثر على الديمقراطية في إتجاهين متناقضين، الأول هو تعميم نماذج الديمقراطية الشكلية في جميع أنحاء العالم، بينما النمط الثاني، فيعتبر أن العولمة عملية مصيدة للديمقراطية، كما أضافت العولمة أبعاد خطيرة على الأمن الإنساني، حيث عملت على عولمة التهديدات المرتبطة بحياه الإنسان.

- تساهم آليات الديمقراطية في إرساء دعائم الأمن الإنساني، عبر مجموعة من المسارات تتمثل في تمكين المواطن من المشاركة في إدارة الحكم، وبناء دولة المؤسسات القادرة على توفير الضمانات الدستورية والسياسية للحكم الديمقراطي كمدخل لترسيخ قيم التسامح والتعايش وتحسين أداء النظام السياسي في الإستجابة الفعالة لمتطلبات الأمن الإنساني.

- تحولت الدول العربية إلى أداة في يد نخبة حاكمة تستند في ممارستها للسلطة إلى أساس قبلي أو طائفي أو عائلي، وقد تأخذ بنمط الديمقراطية الشكلية، وفي كل الحالات يعتبر القمع بديلا عن الشرعية، كما لم تحسم الدول العربية في هويتها النهائية، ولم تفلح في تحقيق الاندماج الاجتماعي.

- إن ما حدث في المنطقة العربية من حراك غير متوقع، ومطالب شعبية بالتحول نحو الديمقراطية، جاء نتيجة التراكمات داخل المجتمعات العربية جراء الفساد السياسي والعناء الإقتصادي والتهميش الاجتماعي.

- يعتبر مشروع الشرق الأوسط الكبير أهم مشاريع ترويج الديمقراطية في العالم العربي، ورغم محور المشروع حول مبادئ إصلاحية تركز على حكم القانون وبناء مجتمع المعرفة وتوسيع الفرص الاقتصادية، إلا أن الإطار العملي للمشروع يهدف إلى ديمقراطية العالم العربي وتعميم الحريات عبر إعادة بعث فكرة الحرب المقدسة التي تم الإعلان عنها عقب أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001.

- تؤكد الدراسات الإمبريقية التي قام بها برنامج البارومتر العربي على وجود رغبة شعبية في التحول نحو الديمقراطية في أغلب الدول العربية، ورغم الإنخفاض الهائل في معدلات المشاركة السياسية وتغييب القواعد الديمقراطية في الحياة السياسية العربية، إلا أن هناك إرتفاع في مؤشر الديمقراطية غير الرسمية، ومن أبرز أشكالها المشاركة السياسية عن طريق المواقع الافتراضية.

- تتمحور أزمة الأمن الإنساني في العالم العربي، في عدم قدرة الدولة على توفير الأمن الوظيفي والصحي، وشخصنة السلطة، والتوزيع غير العادل للموارد، والإنتهاكات الممنهجة ضد المواطنين من طرف القوى الأمنية، والفشل في السياسات التنموية الكفيلة بتحقيق الأبعاد الهيكلية للأمن الإنساني.

- إن ديناميكيات العولمة ساهمت في إعادة إنتاج تهديدات الأمن الإنساني في المنطقة العربية ومع تعمق العولمة تزداد تحديات الأمن الإنساني ويكبر أثرها، من تغير المناخ والإستثمار في نهب الطبيعة، وصولا للإضطرابات والنزاعات الداخلية، وهذا يعني أن العولمة تتناقض مع

الأمن الإنساني، حيث تتميز العولمة بالعسكرة المتنامية للنظام العالمي، وهذا التحول في إستراتيجيات العولمة سببه عدم كفاية الآليات الإقتصادية لتكريس الهيمنة الغربية، وهو ما يجبر الدول الكبرى على تحقيق الأهداف الإقتصادية من خلال منطوق القوة، فالحروب الأمريكية في العالم العربي ليست حروباً من أجل الكرامة والسلام، بل هي حروب إقتصادية.

- الممارسات الديمقراطية تعتبر شرط لقيام دولة المؤسسات في العالم العربي، المؤطرة لعمليات البناء الديمقراطي التعددي، بنقل الديمقراطية من مجرد إعتبارها آلية شكلية للحكم إلى ديمقراطية مؤصلة متناغمة مع الواقع العربي.

- إن نشر قيم الديمقراطية كمدخل لتحقيق الأمن الإنساني في المنطقة العربية، ليس مجرد إصدار القوانين أو ترتيبات دستورية، بل هي إلتزام حقيقي من النخبة الحاكمة بإحترام القيم الديمقراطية وتفكيك ثقافة التسلط والإلتزام بقواعد الممارسة الديمقراطية.

التوصيات:

- ضرورة إحداث تغييرات جذرية في المنظومة القيمية التقليدية السائدة في المنطقة العربية بطريقة تؤدي إلى مواكبة الدول العربية لتحديات العولمة، وإعتبار الديمقراطية والأمن الإنساني قيم عالمية، مع مراعاة الخصوصيات العربية.

- تدارك النقص المعرفي في مجال الدراسات الديمقراطية والأمنية، من خلال معاهد بحث جديدة ومتخصصة، هدفها ترقية الممارسات الديمقراطية وتحسين أداء الدول العربية في مجال سياسات الأمن الإنساني، أي طرح علمي يسعى لتحرير الذهنات العربية كمدخل لتحرير السياسات الإنسانية.

- وضع عقد إجتماعي جديد عبر دستور ديمقراطي يرسخ معاني الديمقراطية والحرية والعدالة من خلال تطوير قيم الأمن الإنساني من مجرد خطابات نخبوية إلى ممارسات عملية.

- تطوير مادة تربوية وإعلامية هادفة لترسيخ الديمقراطية وتلبية متطلبات الكرامة البشرية، أي مدخل معرفي يكرس قيم المشاركة والحرية والتسامح والمواطنة الكاملة.

- ضرورة حوكمة الديمقراطية والأمن الإنساني في الدول العربية، من خلال المقاربة التشاركية بين الدولة المجتمع المدني والقطاع الخاص.
- ضرورة الإستفادة من التجارب الإنسانية في مجال الديمقراطية والأمن الإنساني، خاصة التجارب الآسيوية التي يجب على الدول العربية أن تقتدي بها.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: باللغة العربية.

أ- الكتب.

1. أبو العلا، محمد حسين. ديكتاتورية العولمة: قراءة تحليلية في فكر المثقف. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2004.
2. أبو هنية، حسن و أبو رمان، محمد. تنظيم الدولة الإسلامية: الأزمة السنية والصراع على الجهادية العالمية. عمان: مؤسسة فريد رش إبيرت، ط1، 2015.
3. أبو غزالة، طلال وآخرون. دور القطاع الخاص في مسار التنمية المستدامة وترشيد الحكم في الأقطار العربية. بيروت: المنظمة العربية لمكافحة الفساد، ط1، 2013.
4. إيفانز، غراهام و جيفري، توينهام . قاموس بنغوين للعلاقات الدولية. ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004.
5. ألبرتسون، أندرو وآخرون. آفاق الإصلاح السياسي في العالم العربي. القاهرة : مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ط1، 2010.
6. الجابري، محمد عابد. الديمقراطية وحقوق الإنسان. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1994.
7. —، —. مسألة الهوية: العروبة والإسلام والغرب. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995.
8. —، —. قضايا في الفكر المعاصر: العولمة - صراع الحضارات- العودة إلى الأخلاق- التسامح- الديمقراطية ونظام القيم- الفلسفة والمدنية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1997.
9. الجمال، مي ماهر. نحو بناء مؤشر مصري للديمقراطية: نظرة على المؤشرات والمقاييس الدولية. مصر: مركز العقد الاجتماعي، أوت 2014.
10. الزين، حسن محمد. الربيع العربي: آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير. بيروت: دار القلم الجديد، ط1، 2013.

11. الحبيب، سهيل. المفاهيم الأيديولوجية في مجرى حراك الثورات العربية. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2014.
12. الطيب، حسن أبشر. الدولة العصرية دولة المؤسسات. القاهرة: دار الفجر للنشر و التوزيع، ط1، 2000.
13. الطيب، مولود زايد. علم الاجتماع السياسي. بنغازي: دار الكتب الوطنية، ط1، 2007.
14. الكايد عبد الكريم، زهير. الحكمانية: قضايا وتطبيقات. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003.
15. الكواري، علي خليفة. مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2003.
16. الكواري، علي خليفة وآخرون. نحو كتلة تاريخية ديمقراطية في البلدان العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، مارس 2010.
17. —، —. المسألة الديمقراطية في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2000.
18. المدني، توفيق. المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي. القاهرة: منشورات إتحاد الكتاب العرب، 1997.
19. المودوي، أبو الأعلى. الإسلام في مواجهة التحديات المعاصرة. ترجمة: خليل الخامدي، بيروت: دار القلم، 1991.
20. المخادمي، عبد القادر رزيق. الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي بين القرار الوطني والفضى البناءة. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2007.
21. —، —. مشروع الشرق الأوسط الكبير: الحقائق والأهداف والتداعيات. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، 2005.
22. النجار، سعيد. إتفاقية الجات وآثارها على البلاد العربية. القاهرة: دار الشروق، 1997.

23. النيجيري، محمد محمود. الأمن الثقافي العربي: التحديات والآفاق المستقبلية. الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1991.
24. العروي، عبد الله. مفهوم الدولة. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1981.
25. الصواني، يوسف محمد جمعة. إتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية: تحليل نتائج الدراسة الميدانية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2013.
26. الشبيب، كاظم. المسألة الطائفية: تعدد الهويات في الدولة الواحدة. بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2011.
27. الشهري، فايز عبد الله. إستعمال الأنترنت في تمويل الإرهاب وتجنيد الإرهابيين. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2012.
28. الشطي، إسماعيل. الإسلاميون وحكم الدولة الحديثة. بيروت: منشورات ضفاف، ط1، 2013.
29. الشريف، نداء صادق. تجليات العولمة على التنمية السياسية. الأردن: جبهة للنشر والتوزيع، 2007.
30. الشرقاوي، سعاد. النظم السياسية في العالم المعاصر. القاهرة: دار النهضة العربية، ط1، 2007.
31. التميمي، رعد سامي عبد الرزاق. العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي. الأردن: دار دجلة للنشر والتوزيع، 2013.
32. الترابي، حسن. الشورى والديمقراطية. الخرطوم: عالم العلانية، 2000.
33. الخطيب، نعمان أحمد. الوجيز في النظم السياسية. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1999.
34. الغنوشي، راشد. الحريات العامة في الدولة الإسلامية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993.

35. أمين، خديجة عرفة محمد. الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، 2009.
36. إسماعيل، الشطي وآخرون. الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مارس 2006.
37. بدوي، محمد طه وليلى، مرسي. مدخل في العلوم السياسية. الإسكندرية: منشأة المعارف، ط1، 2001.
38. بوشعير، سعيد. القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط10، 2009.
39. بيليس، جون و سميث، ستيف. عولمة السياسة العالمية. ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية: مركز الخليج للأبحاث، 2004.
40. بيتهام، ديفيد وآخرون. تقييم نوعية الديمقراطية: دليل إرشادي. السويد: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2010.
41. بلعكي، أحمد وآخرون. جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة، ط1، ماي 2014.
42. بلقزيز، عبد الإله وآخرون. المعارضة والسلطة في الوطن العربي: أزمة المعارضة السياسية العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2001.
43. —، —. الإصلاح السياسي والديمقراطية. بيروت: الشركة العالمية للكتاب، ط1، 2007.
44. بن عنتر، عبد النور. البعد المتوسطي للأمن الجزائري: أوروبا والحلف الأطلسي. الجزائر: المكتبة العصرية، 2005.
45. بشارة، مروان. العربي الخفي: وعود الثورات العربية و مخاطرها. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2013.

46. جبرون، أمحمد وآخرون. ما العدالة؟ معالجات في السياق العربي. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2014.
47. —، —. الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي: اتجاهات وتجارب. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2013.
48. جندي، عبد الناصر. التحولات الإستراتيجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة. باتنة: دار قانة للنشر والتجليد، ط1، 2010.
49. دايموند، لاري. روح الديمقراطية: الكفاح من أجل بناء مجتمعات حرة. ترجمة: عبد النور الخراقي، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط1، 2014.
50. —، —. الحكومة الديمقراطية وأداء الديمقراطية. واشنطن: مركز المشروعات الدولية الخاصة بقضايا الإصلاح الإقتصادي، 2005.
51. دوفرجه، موريس. الأحزاب السياسية. ترجمة: علي مقلد، بيروت: دار النهار للنشر، 1989.
52. هيلد، ديفيد. نماذج الديمقراطية. ترجمة: فاضل جتكر، العراق: معهد الدراسات الإستراتيجية، 2006.
53. هلال، علي الدين وآخرون. حال الأمة العربية 2013-2014: مراجعات ما بعد التغيير. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، أبريل/ماي 2014.
54. هنتجتون، صامويل. الموجة الثالثة للتحوّل الديمقراطي في أواخر القرن العشرين. ترجمة: عبد الوهاب غلوب، الكويت: دار سعاد الصباح، 1993.
55. زياني، صالح و بن سعيد، مراد. الحكومة البيئية العالمية: قضايا وإشكالات. باتنة: دار قانة للنشر والتجليد، ط1، 2010.
56. زرنوقة، صلاح سالم. أنماط الإستيلاء على السلطة في الدول العربية. مصر: مكتبة مدبولي، 1993.

57. —، —. أنماط إنتقال السلطة في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2012.
58. حداد، ريمون. العلاقات الدولية: نظرية العلاقات الدولية. بيروت: دار الحقيقة، 2000.
59. حمدي، عبد الرحمن. التحول الديمقراطي في العالم العربي خلال التسعينات. الأردن: جامعة آل البيت، 2000.
60. حسين، عدنان السيد. العرب في دائرة النزاعات الدولية. بيروت: مطبعة سيكو، ط1، 2001.
61. طالب، إحسان. حوار الديمقراطية والإسلام: مفاعل الربيع العربي. الرياض: منشورات ضفاف، ط1، 2013.
62. طانيوس بولس، مينا إسحاق. التحول الديمقراطي لكوريا الجنوبية وأثره في تغيير سياستها الخارجية تجاه كوريا الشمالية. القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2013.
63. كمال، عبد اللطيف. التأويل والمفارقة: نحو تأصيل فلسفي للفكر السياسي العربي. الرباط: المركز الثقافي العربي، 1987.
64. كريم، حسن. الربيع العربي: ثورات الخلاص من الإستبداد دراسة حالات. بيروت: الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، ط1، 2013.
65. مباركية، منير. مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، أوت 2013.
66. منصور، بلقيس أحمد. الأحزاب والتحول الديمقراطي. القاهرة: مكتبة مدبولي، ط1، 2004.
67. معارف، إسماعيل. مسارات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2013.
68. مصطفى، نادية. العدالة والديمقراطية: التغيير العالمي من منظور نقدي حضاري إسلامي. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط1، 2015.

69. مقري، عبد الرزاق. مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية. الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ط1، 2008.
70. مظلوم، محمد جمال. الأمن غير التقليدي. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، 2012.
71. ناكرة، نجدت صبري. الإطار القانوني للأمن القومي: دراسة تحليلية. الأردن : دار دجلة، 2011.
72. نوفل، أحمد سعيد وآخرون. التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2014.
73. سنو، مي العبد الله. الإتصال في عصر العولمة: الدور والتحديات الجديدة. بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1999.
74. سعيد، محمود شاكر و الحرفش، خالد بن عبد العزيز. مفاهيم أمنية. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، 2010.
75. عبد الحميد، عبد المطلب. النظام الإقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية. القاهرة: مجموعة النيل العربية، ط1، 2003.
76. —، —. العولمة واقتصاديات البنوك. الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003.
77. عبد الله، عبد الغني بسيوني. الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري. مصر: مطابع السعدي، 2004.
78. عبد المجيد، وحيد. الأحزاب المصرية من الداخل. القاهرة: مركز المحروسة للنشر، 1993.
79. عبدو، عبد الرزاق ومحمد، عبد الجبار. الديمقراطية بين العلمانية والإسلام. دمشق: دار الفكر المعاصر، ط1، 1999.
80. عودة، جهاد. النظام الدولي: نظريات وإشكاليات. مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع، ط1، 2005.

81. علي زهران، جمال. الأصول الديمقراطية والإصلاح السياسي. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ط1، 2005.
82. علي، حيدر إبراهيم. التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1996.
83. عماد، عبد الغني. الإسلاميون بين الثورة و الدولة: إشكالية إنتاج النموذج وبناء الخطابات. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2013.
84. عمارة، محمد. بين العالمية الإسلامية والعولمة الغربية. القاهرة: مكتبة البخاري للنشر والتوزيع، ط1، 2009.
85. عمران، محمود سعيد وآخرون. النظم السياسية عبر العصور. القاهرة: دار النهضة العربية، ط1، 1989.
86. فوزي، سامح. أي مستقبل لحركات التغيير في العالم العربي؟. القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ماي 2007.
87. صالح، سامية خضر. المشاركة السياسية والديمقراطية: اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا. مصر: مكتبة الأنجلو المصرية، 2004.
88. قويسى، حامد وآخرون. الإسلاميون وتحديات الحكم في أعقاب الثورات العربية. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ط1، 2012.
89. قيراط، محمد مسعود. الإرهاب: دراسة في البرامج الوطنية وإستراتيجيات مكافحته. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، 2011.
90. قيرة، إسماعيل وآخرون. مستقبل الديمقراطية في الجزائر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2002.
91. قنديل، أماني. الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية في الدول العربية. القاهرة: الشبكة العربية للأبحاث، 1999.

92. رفعت، عبد الوهاب. النظم السياسية. القاهرة: المكتبة القانونية لدار المطبوعات الجامعية، ط1، 1996.
93. شومبيتر، جوزيف. الرأسمالية والإشتراكية والديمقراطية. ترجمة: حيدر حاج إسماعيل، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ط1، 2011.
94. شورو، البشير. الأطر الأخلاقية والمعارية والتربوية لتدعيم الأمن البشري في الدول العربية. باريس: منظمة اليونسكو، 2005.
95. شلبي، محمد. الأمن في ظل التحولات الدولية الراهنة في الدولة الوطنية. الجزائر: منشورات كلية العلوم السياسية والإعلام، 2004.
96. ثابت، أحمد. الدور السياسي و الثقافي للقطاع الأهلي. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 1999.
97. ثابت، أحمد. التعددية السياسية. القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 1999.
98. خميس، كرم وآخرون. الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي. القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الإنسان، ط1، 2014.
99. غالبريت، جون كنيث و مينشيكوف، ستانسلاف. الرأسمالية والإشتراكية والتعايش السلمي. ترجمة: هشام متولي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990.
100. غوس، غريغوري. ما وراء الطائفية: الحرب الباردة الجديدة في الشرق الأوسط. الدوحة: مركز بروكنجز، جويلية 2014.
101. غليون، برهان وآخرون. الديمقراطية والأحزاب في البلدان العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.
102. غليون، برهان. بيان من أجل الديمقراطية. الجزائر: دار بوشان، 1990.
103. —، —. نقد السياسة: الدولة والدين. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ط4، 2007.

104. غريفتس، مارتن و أوكلهان، تيري. المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية. دبي: مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2002.

105. غضبان، مبروك. المدخل للعلاقات الدولية. باتنة: سكاى نات للمعلوماتية والمكتبية، ط2، 2006.

ب- الدوريات و المجلات العلمية.

1. أبو العينين، محمود. "العلاقات الأوروبية الإفريقية بعد نهاية الحرب الباردة". مجلة السياسة الدولية، العدد 140، أبريل 2000.

2. أبو سعدة، حافظ. "الصراعات الكامنة في الشرق الأوسط: الحكم المركزي: الديمقراطية النخبوية أم ديمقراطية الجماهير". المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 14، ربيع 2007.

3. أبو عامود، محمد سعد. "أبعاد العلاقة بين الديمقراطية والأمن". مجلة الديمقراطية، العدد 60، 2 أكتوبر 2015.

4. إبراهيم، سعد الدين. " الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خطة الطريق". المستقبل العربي، العدد 399، ماي 2012.

5. إبراهيم، حسنين توفيق. "العوامل الخارجية وتأثيرها في التطور الديمقراطي في الوطن العربي". المستقبل العربي، العدد 349، مارس 2008.

6. أحمد، حسن الحاج علي. "الأمن والديمقراطية في السودان". المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 22، ربيع 2009.

7. أحمد، عبد الجبار و عواد، منى جلال. " الديمقراطية والأمن الإنساني". مجلة العلوم السياسية، العدد 46، جامعة بغداد، 2013.

8. إي ميلر، لوريل و مارتيني، جيفري. " التحول الديمقراطي في العالم العربي: توقعات ودروس مستفادة من حول العالم". معهد أبحاث الدفاع الوطني RAND، 2013.

9. الباز، شهيدة. "دور المنظمات الأهلية العربية في تنمية المجتمعات المحلية". مجلة إفريقيا، المجلد 2، مركز البحوث العربية والإفريقية، القاهرة، مارس 2000.

10. الجابري، محمد عابد. "العولمة والهوية الثقافية: عشر أطروحات". المستقبل العربي، العدد 228، فيفري 1998.
11. الجمعاوي، أنور. "المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق". مجلة سياسات عربية، العدد 6، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جانفي 2014.
12. الدباغ، زياد سمير زكي. "العلاقة بين تطور مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي". مجلة أبحاث كلية التربية، المجلد 9، العدد 2، جامعة الموصل، 2009.
13. الدروبي، رانية ثابت. "واقع الأمن الغذائي العربي وتغييراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية". مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد 1، 2008.
14. الحوراني، محمد عبد الكريم. "ما بعد الثورة: القوى الفاعلة ومسارات العقلنة". المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد 8، العدد 2، 2015.
15. الحربي، سليمان عبد الله. "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتهديداته - دراسة نظرية في المفاهيم والأطر-". المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، صيف 2008.
16. الحضرمي، عمر. "الشورى والديمقراطية حوارية الموروث الديني والحدثة السياسية". المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 16، خريف 2007.
17. الطراح، علي أحمد و حمزة، غسان منير. "الهيمنة الاقتصادية العالمية والتنمية والأمن الإنساني". مجلة العلوم الإنسانية، العدد 4، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ماي 2003.
18. الكواكبي، سلام. "حالة الإصلاح في العالم العربي". المستقبل العربي، العدد 377، يوليو 2010.
19. المنصوري، عبد الإله. "الديمقراطية وحقوق الإنسان: محنة الأمة بين سندان التسلط ومطرقة الفوضى والحروب الداخلية". المستقبل العربي، العدد 437، جويلية 2015.

20. المسفر، محمد صالح. " الليبرالية بين العروبة والتبعية". مجلة جامعة دمشق، المجلد 24، العددين 4/3، 2008.
21. السوداني، حيدر عبد الله محمد. "العولمة وتأثيرها السلبي على النظام الإقليمي العربي". مجلة العلوم السياسية، العدد 44، جامعة بغداد، 2012.
22. السيد، مصطفى كامل. "تحول ديمقراطي بطيء". مجلة الديمقراطية، العدد 02، ربيع 2001.
23. السعدي، صبري زاير. "الإقتصاد السياسي للتنمية والإندماج في السوق الرأسمالية العالمية". المستقبل العربي، العدد 249، نوفمبر 1999.
24. العيدي، صونية. "المواطنة والديمقراطية : جدلية المفهوم والممارسة". مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 3/2، جوان 2008.
25. العيفي، فتحي. "الحرب على الفوضى الخلاقة: النزعة المركزية في الثورات العربية المعولمة". مجلة المستقبل العربي، العدد 390، أوت 2011.
26. العربي، نبيل. "التوصيات الخاصة بمواجهة تهديدات الأمن الإقليمي العربي". المستقبل العربي، العدد 433، مارس 2015.
27. الصوراني، يوسف محمد. "التحديات الأمنية للربيع العربي: من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن". المستقبل العربي، العدد 416، أكتوبر 2013.
28. القصاص، محمد عبد الفتاح. "التصحّر: تدهور الأراضي في المناطق الجافة". مجلة عالم المعرفة، العدد 242، فيفري 1999.
29. الراوي، منصور. "التنمية المستقبلية والإعتماد على الذات في الوطن العربي". مجلة شؤون عربية، العدد 81، مارس 1991.
30. الرضي، مسعود موسى. "أثر العولمة في المواطنة"، المجلة العربية للعلوم السياسية. العدد 19، صيف 2008.

31. الشوريحي، منار. "الثابت والمتغير في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية". مجلة السياسة الدولية، العدد 161، جوان/ جويلية 2005.
32. التميمي، صباح عبد الرسول. "دور النفط في تحقيق الأمن الإقتصادي العربي". مجلة كلية التربية، المجلد 20، العدد 4، جامعة النهريين، 2011.
33. الغزالي، عيسى محمد. "المشاكل البيئية في العالم العربي ومسبباتها". مجلة السياسات البيئية، العدد 25، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، جانفي 2004.
34. أمين، خديجة عرفة محمد. "مفهوم الأمن الإنساني". مجلة مفاهيم، العدد 13، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، جانفي 2006.
35. إسرائ، أحمد إسماعيل. "الجريمة المنظمة وتحديات الأمن الإنساني في المنطقة العربية". مجلة السياسة الدولية، المجلد 46، العدد 186، أكتوبر 2011.
36. باخوية، إدريس. "جرائم الإرهاب في دول المغرب العربي". دفاتر السياسية والقانون، العدد 11، جامعة ورقلة، جوان 2014.
37. بهلولي، فيصل. "التجارة الخارجية بين إتفاقية الشراكة الأورومتوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية". مجلة الباحث، العدد 11، جامعة ورقلة، 2012.
38. بومحرات، بلخير. "الدين و السياسة في الجزائر: أي علاقة". مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 5، جامعة ورقلة، 2011.
39. بومنجل، شفيح. "الانتفاضات العربية: محاولة لفهم الدوافع وإستشراف المآلات". المستقبل العربي، العدد 398، أبريل 2012.
40. بونغينيشن، إليزابيث وآخرون. "الدولة و الصحة العامة: مهنة الطب وبناء الدولة في الوطن العربي". المستقبل العربي، العدد 419، جانفي 2014.
41. بحري، دلال و سليمان، سميرة. "الأمننة البيئية كآلية لإرساء الحوكمة البيئية العالمية في مجلس التعاون الخليجي". مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 3، جامعة باتنة، سبتمبر 2014.

42. بلعير، الطاهر. "المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي". مجلة العلوم الإنسانية، العدد 10، جامعة بسكرة، نوفمبر 2006.
43. بلقزيز، عبد الإله. "آليات التفكيك وظواهره في الوطن العربي". المستقبل العربي، العدد 443، جانفي 2016.
44. بن دومية، نعيمة. "الهندسة السياسية ودورها في تحقيق الديمقراطية وتفعيل الحكم الرشيد". مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 2، جامعة خنشلة، ماي 2014.
45. بن سعيد، مراد. "جدلية التغيير السياسي والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي دراسة في مؤشرات الديمقراطية في الدول العربية بعد عام 2011". مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 5، جامعة خنشلة، مارس 2016.
46. بن عنتر، عبد النور. "تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية". مجلة السياسة الدولية، العدد 160، أبريل 2005.
47. بن صغير، عبد العظيم، "الأمن الإنساني والحرب على البيئة". مجلة المفكر، العدد 5، جامعة بسكرة، مارس 2010.
48. بلعوج، بولعيد. "الشركات المتعددة الجنسيات ودورها في نقل التكنولوجيا في الدول النامية". مجلة العلوم الإنسانية، العدد 35، جامعة قسنطينة، جوان 2011.
49. براهيم، عبد المجيد، "الديمقراطية التشاركية". مجلة القانون، المجتمع والسلطة. عدد خاص، جامعة السانية وهران، 2012.
50. بركات، أحمد. "الانتخابات والتمثيل البرلماني في الجزائر". دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، أبريل 2011.
51. جعدي، شريفة. "أثر استثمار الشركات المتعددة الجنسيات على التنمية المحلية في الجنوب الشرقي الجزائري 2006-2012". المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 01، جامعة ورقلة، ديسمبر 2014.

52. جردي، مي. "التدهور البيئي في الوطن العربي: التحدي لإستدامة الحياة". المستقبل العربي، العدد 419، جانفي 2014.
53. هلال، علي الدين. "حالة الأمة العربية: 2013-2014: مراجعات ما بعد التغيير". المستقبل العربي، العدد 424، جوان 2014.
54. دحية، عبد اللطيف. "جهود الأمم المتحدة لمكافحة تجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة". مجلة الشريعة والقانون، العدد 54، جامعة الإمارات العربية المتحدة ، أبريل 2013.
55. دليو، فضيل. "الديمقراطية الإلكترونية بين التفاؤل والتشاؤم". المستقبل العربي، العدد 397، مارس 2012.
56. ولد السالك، ديدي. "الممارسة الديمقراطية: مدخل إلى تنمية عربية مستدامة". المستقبل العربي، العدد 356، أكتوبر 2008.
57. زياني، صالح. "واقع وآفاق المجتمع المدني كآلية لبناء وترسيخ التعددية في العالم العربي". مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، العدد 9، جامعة باتنة، ديسمبر 2003.
58. —، —. "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة". مجلة المفكر، العدد 5، جامعة بسكرة، مارس 2010.
59. حوحو، أحمد صابر. "مبادئ ومقومات الديمقراطية". مجلة المفكر، العدد 5، مارس 2010.
60. حمادي، عبد القادر. "دمقرطة السلطة والانتعاش الإقتصادي: الدول العربية نموذجا". مجلة الباحث، العدد 2، جامعة ورقلة، فيفري 2003.
61. طاشمة، بومدين. "إصلاح الحكم وبناء الحكم الصالح كضرورة لتعزيز أمن المواطن في الجزائر". مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 2، جامعة باتنة، جوان 2014.
62. يوسف، خولة محي الدين. "الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العام". مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 2، 2012.
63. كامل، محمد ثامر. "إشكالية الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان". المستقبل العربي، العدد 251، جانفي 2000.

64. كاظم، محمد كريم و ذاري، هديل حربي. "التحول الديمقراطي وإشكالية النظام السياسي في التكيف مع المتغيرات الإقليمية والدولية". مجلة العلوم السياسية، العددان 35 / 36، جامعة بغداد، 2014.
65. كنعان، طاهر. "الإمكانات الاقتصادية العربية". المستقبل العربي، العدد 252، فيفري 2000.
66. كعسيس، خليدة. "الربيع العربي بين الثورة والفوضى". المستقبل العربي، العدد 421، مارس 2014.
67. ماشطي، شريفة. "المشاركة السياسية أساس الفعل الديمقراطي". مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قسنطينة، سبتمبر 2010.
68. مبروكي، الطاهر. "دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي". مجلة الباحث، العدد 5، جامعة ورقلة، 2007.
69. مجاهدي، كمال. "الترويج الدولي للديمقراطية في المجال العربي: حدوده، وتناقضاته". المستقبل العربي، العدد 390، أوت 2011.
70. مزارعي، عدنان وميرزوييف، توخير. "أربع سنوات بعد الربيع". مجلة التمويل والتنمية، المجلد 52، العدد 2، صندوق النقد الدولي، جويلية 2015.
71. مساعيد، فاطمة. "مستقبل الدور الإقليمي القطري في ضوء الثورات العربية بين التراجع والتمدد". دفاتر السياسة و القانون، العدد 11، جامعة ورقلة، جوان 2014.
72. مفتاح، عبد الجليل. "البيئة الدستورية والقانونية للنظام الإنتخابي الجزائري". مجلة الإجتهد القضائي، العدد 4، جامعة بسكرة، مارس 2008.
73. مصطفى، هالة. "لماذا أخفق التيار الليبرالي في المنطقة العربية؟". مجلة السياسة الدولية، العدد 188، 28 أبريل 2012.
74. ناصوري، أحمد. "النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية". مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 2، المجلد 24، 2008.

75. ناغاسوا، إيجي. "مستقبل أنظمة ما بعد الإستعمار في الوطن العربي". مجلة إضافات، العددان 32/31، مركز دراسات الوحدة العربية، صيف و خريف 2015.
76. نوري، منير. "معوقات مسايرة العولمة الإقتصادية للدول العربية". مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 1، جامعة الشلف، 2004.
77. نعمة، أديب. "الدولة الغنائمية والربيع العربي". مجلة إضافات، العددان 32/31، مركز دراسات الوحدة العربية، صيف و خريف 2015.
78. نغم، محمد صالح. "مجتمع مدني أم مجتمع أهلي؟: دراسة لواقع المجتمع المدني في البلدان العربية". مجلة العلوم السياسية، العدد 39/38، جامعة بغداد، 2009.
79. سلاطينية، بلقاسم وعرعور، مليكة. "معالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي وأبعاده". مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد 5، جامعة بسكرة، جوان 2009.
80. سمير، زياد و الدباغ، زكي. "العلاقة بين تطور مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي". مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد 9، العدد 2، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل، سبتمبر 2009.
81. سعيد، إبراهيم أحمد. "أهمية الإستثمار في الأمن الغذائي العربي". مجلة جامعة دمشق، المجلد 24، العدد 3، 2011.
82. عبد الأنيس، سهيلة. "معوقات التحول الديمقراطي في العراق". المجلة السياسية والدولية، العدد 7، الجامعة المستنصرية، 2007.
83. عبد الحفيظ، محمد. "تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد 2011". المستقبل العربي، العدد 431، جانفي 2015.
84. عبد الله، إسماعيل صبري. "الكوكبة: الرأس مالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية". المستقبل العربي، العدد 222، 1997.
85. عبد الشافي، عصام. "الثورات العربية: الأسباب الدوافع والمآلات". مجلة البيان، العدد 9، الرياض، 2012.

86. عبد جبر، وليد. "الأمن الإنساني والتنمية البشرية المستدامة". مجلة كلية التربية، العدد 6، جامعة واسط، 2009.
87. عبيدات، مقدم و الأزهر، عبد العزيز. "التنمية والديمقراطية في ظل العولمة". مجلة العلوم الإنسانية، العدد 11، جامعة بسكرة، ماي 2007.
88. عبيدات، مقدم و مقري، عبد المجيد . "العولمة وتأثيرها على الاقتصاد العربي". مجلة الباحث، العدد 1، جامعة ورقلة، 2002.
89. عدالة، جعفر. "تطور سياسات دول الإتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي". مجلة العلوم الإجتماعية، العدد 19، جامعة سطيف، ديسمبر 2014.
90. عدون، ناصر دادي. "إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، الأهداف والعراقيل". مجلة الباحث، العدد 3، جامعة ورقلة، 2004.
91. عوض، محسن. "الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي بين الإصلاح التدريجي والفعل الثوري". المستقبل العربي، العدد 388، جوان 2011.
92. علوان، إبتسام حاتم. "واقع المجتمع المدني في الوطن العربي". مجلة كلية الآداب، العدد 97، الجامعة المستنصرية، 2011.
93. عمارة، فاتح. "التربية الديمقراطية: وسيلة أم غاية". مجلة دفاتر، جامعة بسكرة، فيفري 2015.
94. عمير، حسن تركي. "إشكالية التحول الديمقراطي في العراق". مجلة ديالي، العدد 58، جامعة ديالي، العراق، 2013.
95. فواز، أحمد عبد الحافظ. "العنف الهوياتي والفرصة السياسية في العراق". المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان 47/48، صيف/خريف 2015.
96. فرحاتي، عمر. "النظم السياسية العربية بين سلبية الثبات وإيجابية التغيير". مجلة العلوم الإنسانية، العدد 2، جامعة بسكرة، جوان 2002.

97. فريجة، أحمد و فريجة، لدمية. "الأمن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة".
دفا تر السياسة والقانون، العدد 14، جامعة ورقلة، جانفي 2016.
98. صافي، خالد محمد و ظلال، أيمن. "إشكالية العلاقة بين الشورى والديمقراطية في الفكر
الإسلامي المعاصر". مجلة جامعة الأقصى، المجلد 13، العدد1، يناير 2009.
99. قادري، حسين. "المشاركة السياسية كآلية من آليات الديمقراطية في العالم العربي". مجلة
المفكر، العدد4، جامعة بسكرة، أبريل2009.
100. قوتاش، أنور هاقان. "الصحة وقضايا الصحة العامة في بلدان منظمة المؤتمر
الإسلامي". مجلة التفاوت الاقتصادي بين الدول الإسلامية، أنقرة، 2004.
101. قيراط، محمد. "حرية الصحافة في ظل التعددية السياسية في الجزائر". مجلة جامعة
دمشق، المجلد 19، العدد 03، 2003.
102. زرقين، زهرة . "أزمة الديمقراطية في الجزائر بين الفكر والممارسة : مقارنة ميدانية".
مجلة الباحث الإجتماعي، العدد 10 ، سبتمبر2010.
103. شيخة، ميشيل. "إشكالية الدولة القطرية العربية المعاصرة". مجلة جامعة دمشق للعلوم
الإقتصادية والقانونية، المجلد 22، العدد1، 2006.
104. شكر، نغم نذير. "البناء الديمقراطي - العراق نموذجاً-". مجلة دراسات دولية، العدد28
، جامعة بغداد، 2005.
105. شقشوق، محمد، "العولمة الثقافية المفهوم والتجليات". المجلة العربية للعلوم السياسية.
العدد 32، خريف 2011.
106. تامر، محمد كامل. "إشكاليات الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي".
المستقبل العربي، العدد 251، جانفي 2000.
107. تومي، ميلود و العلواني، عديلة. "تأثير النفايات الطبية على تكاليف المؤسسة الصحية".
مجلة العلوم الإنسانية، العدد 10، جامعة بسكرة، نوفمبر 2006.

108. تمغارت، إسمهان. " تطور موقف الجزائر تجاه السياسة الأوروبية للجوار والشراكة".
دفاتر السياسة والقانون، العدد 9، جامعة ورقلة، جوان 2013.
109. خاطر، مايا. "الجريمة المنظمة العابرة للحدود وسبل مكافحتها". مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 03، 2011.
110. غليون، برهان. "الوطن العربي أمام تحديات القرن الواحد والعشرين". المستقبل العربي، العدد 232، جوان 1998.
111. غراب، رزيقة. "إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر: واقع وآفاق". مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 13، جامعة سطيف، 2015.
- ج- المذكرات والأطروحات.**
1. أبومور، إنعام عبد الكريم. "مفهوم الأمن الإنساني في حقل نظريات العلاقات الدولية".
 مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الأزهر - غزة، 2013.
2. أحمد، محمد عمر. "واقع و إشكالية الهوية العربية بين الأطروحات القومية والإسلامية: دراسة من منظور فكري مقارن". مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2011.
3. أيوب، حسن صالح. "آفاق التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني". مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة نابلس، 2006.
4. بن يزة، يوسف. "الدولة والطائفة في عصر العولمة دراسة في بنية الدولة العربية الحديثة- لبنان نموذجا-". أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2013/2012.
5. دندان، مريم. "الديمقراطية والتنمية في عصر العولمة: دراسة حالة العالم العربي". مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2014/2013.

6. هوداف، عبد الله. "مبدأ دعم الديمقراطية في السياسة الخارجية الأمريكية: دراسة في المنطقات النظرية والسياسات العملية". أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2012.
7. زدام، يوسف. "دور الثقافة السياسية في تفعيل المواطنة في البلدان العربية". أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2013 / 2012.
8. كرازدي، إسماعيل. "العولمة والحكم نحو حكم عالمي ومواطنة عالمية". أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2012/2011.
9. لويشي، هشام. "التنمية السياسية بالوطن العربي: دراسة تحليلية وصفية للاختلالات البنوية والإصلاح السياسي". مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2011/2010.
10. ساحلي، مبروك. "أزمة الدولة والتنمية في العالم العربي - دراسة حالة الجزائر -". أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2015/2014.
- د - الملتقيات والندوات.**
1. الدهيمي، الأخضر عمر. "الأمن الإنساني في ظل النظام العالمي الجديد". ملتقى حول القانون الدولي الإنساني من منظور الأمن الإنساني، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية وقوى الأمن الداخلية ببلبنان، 13/11 ماي 2010.
2. الدرغ، عائشة شايب. "قراءة في خلفيات الثورات العربية". الملتقى الوطني حول التحولات السياسية في المنطقة العربية، جامعة سكيكدة، 25/24 أبريل 2012.
3. الحمش، منير. "المشروع الأمريكي للشرق الأوسط الكبير". ملتقى دولي حول الشرق الأوسط الكبير، جامعة دمشق، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، 12 أبريل 2004.
4. بلعيد، منيرة. "الديناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي: دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة". ملتقى الجزائر والأمن في المتوسط : واقع وآفاق، الجزائر، أبريل 2008.

5. براق، محمد و غربي، حمزة. "التوجهات الرئيسية لإستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة العربية للعقدين 2005-2025". **الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات الحكومية**، جامعة ورقلة، 23/22 نوفمبر 2011.
6. جندي، عبد الناصر. "الإتجاهات الفكرية المفسرة لمدى تأثير العولمة ومؤسساتها المالية والإقتصادية على سيادة الدول في ظل النظام الدولي الجديد". **الملتقى الوطني حول مبدأ السيادة في ظل النظام الدولي الجديد**، جامعة المدية، 12 ماي 2010.
7. دموم، رضا. "قراءة في مفهوم الأمن الإنساني". **ملتقى حول الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق**، جامعة قسنطينة، 2008.
8. زايد، أحمد. "المجتمع المدني وتحقيق الأمن الإنساني". **ملتقى دولي حول منظمات المجتمع المدني ودورها في تحقيق الأمن العربي**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 30/28 نوفمبر 2011.
9. لامة، فرج محمد. "الديمقراطية الرقمية: الفرص والتحديات". **ملتقى حول الإعلام الجديد وقضايا المجتمع المعاصر: التحديات والفرص**، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، 26/25 نوفمبر 2014.
10. لطرش، ذهبية. "دور صندوق القذافي الدولي في مواجهة الأزمات المالية والإقتصادية العالمية". **الملتقى الدولي حول الأزمة المالية الإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية**، جامعة سطيف، 21/20 أكتوبر 2009.
11. مجموعة باحثين. "الإدارة الرشيدة لقطاع الأمن في المنطقة العربية: أي دور يضطلع به المجتمع المدني". **ملتقى دولي**، عمان، جامعة بيرزيت، 23/22 جوان 2009.
12. موسى، غادة علي. "إعادة النظر في إستراتيجية الأمن الإنساني في المنطقة العربية". **الملتقى الدولي حول الأمن الإنساني في الدول العربية**، عمان، مارس 2005.
13. منصر، جمال. "تحولات في مفهوم الأمن: من الوطني إلى الإنساني". **الملتقى الدولي حول: الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق**، جامعة قسنطينة، 30/29 أبريل 2008.

14. عبد النور، ناجي. "الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط: ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي". ملتقى الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق، جامعة قسنطينة، 2008.
15. علي، عبد القادر. "ملاحظات حول تحديات الأمن الإقتصادي في الدول العربية". ملتقى حول التنمية الإجتماعية: من أجل رؤية جديدة للأمن الإنساني في البلاد العربية، الدوحة، اللجنة القطرية لحقوق الإنسان والمؤسسة العربية للديمقراطية، 12/13 أكتوبر 2009.
16. فاطمة، تواتي بن علي. "العوامل المسببة لتفاقم العجز الغذائي في الدول العربية والأطر العملية لحلها". الملتقى الدولي التاسع حول إستدامة الأمن الغذائي في الجزائر في ضوء المتغيرات والتحديات الإقتصادية الدولية، جامعة الشلف، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، 23/24 نوفمبر 2014.
17. صبري، بلقاسم. "الدور الاستراتيجي لوزارات الصحة في تطوير النظم الصحة وتحسين أدائها". ملتقى الإتجاهات الحديثة في إدارة المستشفيات الخاصة والحكومية في الوطن العربي، القاهرة، 12 مارس 2002.
18. خوني، رابح و حساني، رقية. "التحول الديمقراطي والعولمة الإقتصادية". الملتقى الوطني حول التحول الديمقراطي في الجزائر، جامعة بسكرة، ديسمبر 2005.

هـ- التقارير.

1. الإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية. "نحو مقاربة جديدة لتحقيق الأمن الغذائي العربي". التقرير السنوي للمجلس الإقتصادي والإجتماعي، جامعة الدول العربية، أكتوبر 2014.
2. اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا. "نحو سياسات إجتماعية متكاملة في الدول العربية: إطار وتحليل مقارن". تقرير منظمة إيكواس، 2005.
3. المؤسسة الدولية للديمقراطية والإنتخابات. "الديمقراطية في العالم العربي". 2004.
4. المؤسسة الدولية للديمقراطية والإنتخابات. "مشروع تقييم الديمقراطية في العالم العربي". جويلية 2009.

5. المنظمة العربية للتنمية الزراعية. "أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام 2013". جامعة الدول العربية، 2013.
6. برنامج البارومتر العربي. "إستطلاع الرأي العام الجزائري نحو الديمقراطية". الجامعة الأردنية، مركز الدراسات الإستراتيجية، 2008.
7. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان. "كيف خذل السلام المقاتلات والنساء المرتبطات بالقوات والمجموعات المقاتلة بالجنوب السوداني". سبتمبر 2008.
8. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002. "خلق الفرص للأجيال القادمة". عمان: أيقونات للخدمات المطبعية، 2002.
9. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2004. "نحو الحرية في الوطن العربي". عمان: المطبعة الوطنية، 2005.
10. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2005. "نحو نهوض المرأة في الوطن العربي". الأردن: المكتب الإقليمي للدول العربية، 2006.
11. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009. "تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية". بيروت: شركة كركي للنشر، 2009.
12. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2003. "أهداف التنمية للألفية: تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة". نيويورك: البرنامج، 2003.
13. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2006. "ما هو أبعد من الندرة: القوة والفقير". نيويورك: البرنامج، 2006.
14. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2013. "تهضة الجنوب تقدم بشري في عالم متنوع". نيويورك: البرنامج، 2013.
15. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2014. "المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر". نيويورك: البرنامج، 2014.

16. برنامج الامم المتحدة الإنمائي، تقرير لجنة الأمن الإنساني، " أمن الإنسان الآن: تمكين الناس وحمايتهم". نيويورك: البرنامج، 2003.

17. هيئة الأمم المتحدة، الجمعية العامة، تقرير الأمين العام. "قرار الجمعية العامة رقم 290/66 المتعلق بالأمن البشري". ديسمبر 2013.

18. هيئة الأمم المتحدة، مجلس الأمن، تقرير الأمين العام. "تهديد تنظيم داعش على السلم والأمن الدوليين". 29 جانفي 2016.

19. منظمة الصحة العالمية، التقرير الخاصة بالصحة لعام 2008. "الرعاية الصحية الأولية: الآن أكثر من أي وقت مضى"، 2008.

20. منظمة الصحة العالمية. "حقوق الإنسان والصحة والإستراتيجية والحد من الفقر". القاهرة: المكتب الإقليمي للشرق الأوسط، 2010.

21. تقرير اللجنة العالمية للهجرة الدولية. "الهجرة في عالم مترابط: إتجاهات جديدة للعمل". أكتوبر 2005.

و- مواقع الإنترنت.

1. أبو رمضان، محسن. "التوافق الوطني هو المخرج الوحيد للأزمة المصرية". تم تصفح الموقع في: 2016/2/5.

<http://samanews.com/ar/index.php?act=post&id=164057>

2. أبو عامود، محمد سعد. "الديمقراطية والأمن". تم تصفح الموقع في: 2016/1/12.

www.policemc.gov.bh/.../41bd872c-b918-43aa-ad8b

3. إبراهيم، أحمد نصر الدين. "التحولات الديمقراطية في إفريقيا". جريدة الإتحاد الدولية،

الامارات العربية المتحدة، 15 ديسمبر 2001. تم تصفح الموقع في: 2015/10/25.

<http://www.alittihad.ae/categories.php?category=3>

4. إبراهيم، حسنين توفيق. "الانتقال الديمقراطي: إطار نظري". تم تصفح الموقع في: 2015/10/25.

<http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy>

5. إبراهيم، علي. "اليمن و سوريا وليبيا من أسوأ الدول ممارسة للديمقراطية". تم تصفح الموقع في: 2016/4/29.

<http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/libya/2013/12/18>

6. البكوش، الطيب. "الترابط بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان". تم تصفح الموقع في: 2016/6/22.

<https://www.fichier-pdf.fr/2011/>

7. الجندي، شذى ظافر. "هل نحن في حاجة إلى الديمقراطية التوافقية في المرحلة الإنتقالية". تم تصفح الموقع في: 2015/10/23.

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=27377>

8. الداسر، أحمد. "التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي". تم تصفح الموقع في: 2015/10/24.

boulemkahel.yolasite.com/

9. الزهيري، فلاح خلف كاظم . "الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة". تم تصفح الموقع في: 2015/10/12.

<http://www.iasj.net/iasj?func=search&query=au>

10. الحزب الشيوعي السوري الموحد. "أزمة الهوية أم أزمة اندماج". جريدة النور ، سورية، العدد 711، 22 شباط 2016. تم تصفح الموقع في: 2016/1/25 .

<http://www.an-nour.com>

11. الحمش، منير. "العولمة وتأثيراتها". تم تصفح الموقع في: 2016/1/3.

http://www.al-moharer.net/moh293/mounir_alhemesh-book293.htm

12. المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات. "الديمقراطية المحلية في العالم العربي:

مقاربة إستنادا إلى التقارير الوطنية". تم تصفح الموقع في: 2016/3/28.

http://www.idea.int/publications/upload/Egypt_Arabic.pdf

13. المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات. " الديمقراطية في العالم العربي". تم تصفح

الموقع في: 2016/5/20.

<http://www.un.org/ar/globalissues/democracy/pdfs/Democracy-in-the-Arab-World-Arabic.pdf>

14. المركز المصري لحقوق المرأة. "العولمة"، كراسات ثقافية . تم التصفح الموقع في:

2015/12/16.

<http://www.gulfkids.com/pdf/Aolamah.pdf>

15. الصوراني، غازي. "العولمة وطبيعة الأزمات السياسية الإقتصادية و الإجتماعية في الوطن

العربي". مجلة الحوار المتمدن، العدد 585، 2003/9//8. تم تصفح الموقع في:

2016/02/03.

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=9533>

16. القصير، كمال. " التوافق السياسي وبناء الدولة في التجارب المغاربية". تم تصفح

الموقع في: 2016/6/5.

[http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2015/02/201525114459477586.](http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2015/02/201525114459477586.html)

[html](#)

17. الراجحي، عصام. "الطريق إلى الديمقراطية التشاركية". تم تصفح الموقع في:

2015/10/19.

<http://nawaat.org/portail>

18. الشلاه، أحمد غالب. "شروط التحول الديمقراطي في العراق: رؤية مستقبلية". تم تصفح

الموقع في: 2016/5/25.

<http://www.alhayat.com/Opinion/Letters/9352368>

19. الخطيب، محمود علي. الولايات المتحدة الأمريكية وقضية الديمقراطية في العالم العربي. تم تصفح الموقع في: 2016/2/13.

<https://books.google.co.il/books>

20. الغزالي، محمد. "سيادة الدول في ظل العولمة". تم تصفح الموقع في: 2015/12/19.

<http://sciencesjuridiques.ahlamontada.net/t2116-topic>

21. إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي. "معجم مصطلحات عصر العولمة". تم تصفح الموقع في: 2015/12/23.

<http://download-pdf-books-4free.blogspot.com>

22. بوبوش، محمد. "دور المنظمات الاقتصادية الدولية في ترسيخ العولمة". تم تصفح الموقع في: 2015/12/21.

<http://www.arabrenewal.info>

23. بيبيرس، إيمان. "المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي". تم تصفح الموقع في: 2015/10/17.

parliament.gov.sy/SD08/msf/1432529550_.pdf

24. بلقزيز، عبد الإله. "أزمة الشرعية في النظام السياسي العربي". تم تصفح الموقع في: 2016/01/29

www.swissinfo.ch/media/cms

25. برنامج البارومتر العربي. تقرير حول إستطلاعات الرأي العام الجزائري نحو الديمقراطية عام 2013. تم تصفح الموقع: في 2016/02/25.

<http://www.arabreform.net/sites/default/files/Skipping>

26. برقابي، نزيه وفيق. "الأمن الغذائي العربي: أزمة الحاضر ومعضلة المستقبل". تم تصفح الموقع في: 2016/5/6.

www.nauss.edu.sa/Ar/.../SecurityAndLife/.../em_amn_374_17.pdf

27. برقوق، محند. "الأمن الإنساني مقارنة إتمو- معرفية". تم تصفح الموقع في: 2015/11/2.

[http://boulemkahel.yolasite.com/.](http://boulemkahel.yolasite.com/)

28. برقوق، محند. "العولمة وإشكالية الأمن الإنساني". تم تصفح الموقع في: 2016/1/5.

<http://www.politics-ar.com/ar/index.php>

29. برقوق، محند. "الرشادة السياسية: مقارنة معرفية".

<http://www.politics-dz.com/threads/alrshad-alsiasi-mqarb-myrfi-doc.1076>

30. جزان، نزار مؤيد. "محاضرات في الأمن القومي العربي". تم تصفح الموقع في: 2016/5/2.

www.ina.edu.sy/tbl_images/FileLectures16-7-2014-747.pdf

31. جماعة العدل والإحسان المغربية. "أزمة الشرعية والإصلاح السياسي في العالم العربي". تم تصفح الموقع في: 2016/01/27.

<http://www.aljamaa.net/ar/document/2666.shtml>

32. درويش، نزيه. "قياس الديمقراطية عالميا". ورقة عمل أولية مقدمة إلى مشروع بارومتر الديمقراطية العربية، فيفري 2006. تم تصفح الموقع في: 2016/2/15.

<http://ademocracynet.com/Uploads/2013-06/DPDF2.pdf>

33. زقاغ، عادل. "إعادة صياغة مفهوم الأمن : برنامج البحث في الأمن المجتمعي". تم تصفح الموقع في: 2015/10/27.

<http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3106.html>

34. زقاغ عادل و خلافة هاجر. "عقبات تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في حوكمة عمليات بناء السلام". المجلة الإفريقية للعلوم السياسية. تم تصفح الموقع في: 2016/7/4.

http://www.maspolitiques.com/mas/index.php?option=com_content&vie

35. حيدر، حسان. "في إنتظار إنهيار سوريا". جريدة الحياة، بيروت، 25 /06 /2015، تم تصفح الموقع في: 2016/02/7.

<http://www.alhayat.com/Opinion/Hassan-Hayder/9637613>

36. حسو، أحمد. "مستقبل الأحزاب الليبرالية في العالم العربي". تم تصفح الموقع في: 2016/2/11.

<http://www.dw.com/ar>

37. طه، أمجد. "جيوش اللاجئين تحاصر أوروبا". جريدة البيان، الإمارات العربية المتحدة، العدد 12892، 5 أكتوبر 2015. تم تصفح الموقع في: 2016/5/1.

<http://www.albayan.ae/one-world/arabs/2015-10-05-1.2473643>

38. مجاهد، علي إسماعيل. "الأمن هو أحد المقومات الرئيسية لقيام الديمقراطية والشعور بها". جريدة الأيام، البحرين، العدد 8812، 26 ماي 2013، تم تصفح الموقع في: 2016/1/14.

<http://www.alayam.com/alayam/Variety/243242>

39. منيب، عبد المنعم. "تحديات ما بعد الثورة المصرية". تم تصفح الموقع في: 2016/2/5.

<http://arabsi.org/attachments/article/1268>

40. منظمة الصحة العالمية. "الأمن الصحي الدولي: ورقة قضايا الإستثمار في الصحة لبناء

مستقبل أكثر أمنا". تم تصفح الموقع في: 2015 /11/7

<http://www.who.int/world-health-day/previous/2007/ar>

41. مقال بدون مؤلف . "الأمن الغذائي والبيئي والعمل العربي المشترك". تم تصفح الموقع في 2016/5/11.

iefpedia.com/arab/.../d8a7d984d8

42. مشروع قياس الرأي العام العربي. المؤشر العربي (2012-2013) . قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. تم تصفح الموقع في: 2016/3/5.

[http://www.dohainstitute.org/release/657dc82a-dfa2-4749-9e96-](http://www.dohainstitute.org/release/657dc82a-dfa2-4749-9e96-5af5bf20913a)

[5af5bf20913a](http://www.dohainstitute.org/release/657dc82a-dfa2-4749-9e96-5af5bf20913a)

43. ساعد، حورية. "البعد الامني في الشراكة الأورو متوسطية" . المجلة الإفريقية للعلوم السياسية. تم تصفح الموقع في: 2016/2/14.

[http://www.maspolitiques.com/mas/index.php?option=com_content&vie](http://www.maspolitiques.com/mas/index.php?option=com_content&view=article&id)

[w=article&id](http://www.maspolitiques.com/mas/index.php?option=com_content&view=article&id)

44. سوليفان، جون. "الديمقراطية والحوكمة والسوق". تم تصفح الموقع في: 2016/6/3.

<http://www.syrianeff.org/wp-content/upload>

45. سعد، أحمد. "أساطير الليبرالية". تم تصفح الموقع في: 2015/12/29.

www.abjjad.com/book/2464677899/2464907275/

46. علال، عبد الرحمن. "الدستور والديمقراطية أي علاقة". الحوار المتمدن، العدد 2137،

22 ديسمبر 2007، تم تصفح الموقع في: 2015/10/14

www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid

47. عمر، أبو الحسن بشير. "دراسات حول مستقبل التحول الديمقراطي في دول الربيع

العربي وإشكالياته في ظل المتغيرات الحالية".

<http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=431302&r=0>

48. عرفة، خديجة. "مفهوم وقضايا الأمن الإنساني وتحديات الإصلاح في القرن الحادي

والعشرين". تم تصفح الموقع في: 2016/1/4.

<http://www.boulemkahel.yolasite.com>

49. صلاح، عبد اللطيف. " المنظمات الدولية والإقليمية وتحولات الربيع العربي". تم تصفح الموقع في: 2016/2/7.

<http://fekr-online.com/index.php/author>

50. صندوق النقد الدولي. "لمحة عن صندوق النقد الدولي". تم تصفح الموقع في: 2015/12/19.

www.imf.org/external/arabic/np/exr/.../pdf/glancea.pdf

51. قناة دونتش فيليه. "أوروبا حلم آلاف السوريين للنجاة من جحيم الحرب". تم تصفح الموقع في: 2016/5/1.

<http://www.dw.com/ar>

52. شبكة الأمن البشري. " الديمقراطية والأمن البشري". فينا: المركز الاوروبي للتدريب والبحث في مجال حقوق الإنسان، 2003. تم تصفح الموقع في : 2016/1/ 18.

www.etcgraz.at/typo3/fileadmin/.../Arabic_Version_HRE_Manual.pdf

53. شبكة سي أن أن . "تونس الدولة الحرة الوحيدة عربيا " ، تقرير فريدوم هاوس 2015. تم تصفح الموقع في: 2016/4/29.

<http://arabic.cnn.com/world/2016/01/29/freedom-house-report>

54. شحادة، إيطانس و روحانا، نديم. "رؤية إسرائيلية للثورات العربية". مؤسسة مدى الكرمل، حيفا: المركز العربي للدراسات الإجتماعية والتطبيقية. تم تصفح الموقع في: 2016/02/9.

http://mada-research.org/programs/israel_studies_arabic

55. خالد، وليد. "إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية". تم تصفح الموقع في: 2016/01/29.

<http://www.azzaman.com/?p=29712>

56. غلاييني، عارف. "الجريمة المنظمة وأساليب مكافحتها". تم تصفح الموقع في: 2015/11/9.

<http://www.aim-council.org>

57. غليون، برهان. "عولمة الديمقراطية أو ديمقراطية العولمة". تم التصفح الموقع في: 2015/12/27.

http://critique-sociale.blogspot.com/2004/08/blog-post_18.html

58. غريسو وولد، دانيال. "العولمة وحقوق الإنسان والديمقراطية". المجلة الإلكترونية يو أس إي، جانفي/ فيفري 2006. تم تصفح الموقع في: 2015/12/29.

p.state.gov/.../EJ-globalization-0206ar.pdf

ثانياً: باللغة الإنجليزية.

أ- الكتب (Books).

1. Allim, Felia and Siebert ,Renate. **Organized Crime and the Challenge to Democracy**. United Kingdom: Routeldge Group, 2003.
2. Axworthy, Lioyd. **Human security Safty for people in changing world**. Ottawa canada, April 1999.
3. Barrett, Roby. **The Collapse of Iraq and Syria: The End of the Colonial Construct in the Greater Levant**. florida: JSOU Press, December 2015.
4. Buzan, Barry. **People, State and Fear : the national Security problem**. Whea Sheaf LTD ,1983.
5. David Held: **A Globalizing World? Culture, Economics, Politics**, UK: Routledge, Second edition, 2004.
6. Faulenbach, Claus Fabian.**The concept of Democratic Consolidation**. Germany: University of Twente, 2007.
7. Giddens, Anthony. **The Consequences of Modernity**. Cambridge: Polity Press, 1990.
8. Kaldor, Mary. **Human Security Reflections on Globalization and Intervention**. Cambridge: Polity Press, first published, 2007.
9. Kuper, Andrew. **Democracy beyond borders: Justice and Representation in Global Institutions**. New York: Oxford University Press, 2004.

10. Ranis, Gustav and Raymond, James vreeland. **Globalization and the Nation State the Impact of the IMF and the World Bank.**

United Kingdom: Routeldge Group, 2006.

11. Tadjbakhsh, Sharbanou and M.chenoy nuradha. **Human Security ; Concepts and Implications.** UK : Routledge, 2007.

12. Tomuschat, christian. **Human Rights between Idealism and Realism.** second edition, new york : oxford university press, 2008.

13. Williams, Paul. **Security Studies: an Introduction.** United Kingdom: Routledge Group, 2008.

ب- المجلات و الدوريات العلمية (Periodicals and Scientific Magazines)

1. Aldis, William. "Health Security as a Public Health concept a Critical Analysis". **Health Policy and Planning**, no 375, june 2008.

2. Amouyel, Alexandra. "What is human security". **journal of centre for Peace and Human Security**, issues1, April2006.

3. Bailes, Alyson. "What Role for the Private Sector in Societal Security? ". **European Policy**, no 56, October 2008.

4. Fergany, Nader. "Steps towards reform". **Nature : International Weekly Journal of Science**, Vol 444 , 2 November 2006.

5. Girdner, Eddie. "the Greater Middle East Initiative Regime change Neoliberalism and US Global Hegemony". **the Turkish Yearbook of International Relations**, vol36, 2005.

6. Ju Chen-Li." Do Gender Quotas Influence Women's Representation and Policies? ". **The European Journal of Comparative Economics**, VOL 7, N 1, 2010.
7. Merkel, Wolfgang."Embedded and Deffective Democracies". **Democratization**, Vol 11, N05, December 2004.
8. Rozsa, Erzsebet. "The arab Spring Its Impact on the Region and on the Middle East Conference". **policy brief**, no 9/10, AUGUST 2012.
9. Shangquan , Gao. "Economic Globalization: Trends, Risk Prevention". Economic, **Social Affairs**, no 1, 2000.
10. wamy, Kumaras. "How ami ? the Identity Crisis in the Middle East". **Middle East Reviu of International Affairs**, vol10,no 01, march 2006.
11. William,Clark and Khagram, sanjeev. "From the Environment and Human Security sustainable Security and Development". **jounal of Human Development**, Vol4, no 2, July 2003.

ج- الملتقيات والندوات. (Seminars and Forums)

1. Balfour, Rosa. " Democracy and Security in the Mediterranean: Recent Policy Developments". **Conference on Democracy and Security in the Barcelona Process**, ROME, 7-8 May 2004.
2. Morilino, Leonardo. " what is a Good Democracy ? Theory and Empirical Analysis". **Conférence on the European Union Nations State, and the quality of Democracy**, University of California, October 2002.

د- التقارير (Reports).

1. Gina, Ligon and, others. "The Islamic State of Iraq and the Levant: Branding, Leadership Culture and Lethal Attraction". **Final Report prepared for the Department of Homeland Science and Technology Directorate's Office of University Programs**, University of Maryland, November 2014.
2. Richard, Jolly and Deepayan, Basu ray ."The Human Security from work and National Human" . **Development Reports : NHDR**, occasional paper5, United nations development programme, May 2006.
3. United Nation Development Program, Human Development Report 1994. "New Dimensions of Human Security". New york, Oxford: University Press, 1994.

هـ- مواقع الأنترنت (Website).

1. Alkire, Sabina. "a **Conceptual Framework for Human Security**". accessed: 30/10/2015.
<http://www.qeh.ox.ac.uk/pdf/crisewps/workingpaper2.pdf>
2. Bajpai, Kanti ". the Idea of Human Security". accessed:28/10/2015.
https://www.researchgate.net/profile/Kanti_Bajpai/publication/2509
3. Buranelli, Filippo Costa. "Human Security the same of uman rights". accessed: 28/10/2015."
https://www.academia.edu/1125368/Human_Security_and_Human_Rights

4. Castles, Stephen. "Environmental Change and Forced Migration : making sense of the débate" .**Refugees Studies centre**, University of Oxford, Working paper N° : 70, accessed: 02/11/2015.

http://www.hants.gov.uk/forced_migration.pdf

5. G- Cheema, Shabbir. "**Democratic Governance Theory and Practice in Developing Countries** ". accessed: 28/5/2016.

www.nyu.edu/gsas/dept/politics/grad/.../G53.1731_cheema_f05.pdf

6. G kaufman, Robert. "**in defense of the Bush doctrine**".accessed: 12/2/2016.

https://www.academia.edu/262434/In_Defense_of_the_Bush_Doctrine_a_Book_Review

7. International Institute for Democracy and Electoral Assistance. "**Democracy, Conflict and Human Security** ". stockholm : IDEA, 2006. accessed: 18/1/2016.

<http://www.idea.int/publications/dchs/upload/Inlaga.pdf>

8. Maclean, George. "**The Changing Concept of Human Security : Coordinating National and Multilateral Responses**" accessed: 29/10/2015.

http://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/713613535?journal_ac

9. Norris, Pippa. "**Does Democratic Governance Determine Human Security** ".

<https://www.hks.harvard.edu/fs/pnorris/Books/Why%20Democratic%20Governance.htm>

10. Probst, Marc and Bruelhart, Wolfgang Amadeus Bruelhart. "**Human Security : the Role of the Private sector in Promoting the Security of Individuals**". accessed 9/7/2016.

<http://www.ecssr.ac.ae/ECSSR/print/pb.jsp?lang=en&publicationId>

11. Ramcharan, Bertrand. "**Human Rights and Human Security**". accessed: 26/11/2015.

<http://kms2.isn.ethz.ch/serviceengine/Files/EINIRAS/47842/ichaptersection>

12. Oberleitner, Gerd. "**Human Security and Human Rights**". accessed:29/12/2015.

http://mercury.ethz.ch/serviceengine/Files/ISN/31301/ipublicationdocument_singledocument/1616b60f-3fb8-

13. Organization for Security and Cooperation in Europe ."**ODHIR and Democratic Governance**". accessed: 28/5/2016.

<http://www.osce.org/odihr/104416>

14. Shinoda,Hideaki. "**The Concept of Human Security Historical and Theoretical Implications**". accessed: 5/11/2015.

<http://scholar.google.com/scholar?hl=fr&q=Shinoda>

ثالثا: باللغة الفرنسية.

أ- الكتب (livres).

1. Delcourt, Barbara. **Théories de la sécurité**. Bruxelles: l'université libre, 2006.

2. Saaf, Abdallah. **Violence politique et paix dans le monde arabe.**
Paris : Institut d'études de Sécurité de l'Union Européenne, Octobre
2010.

3. UNESCO. **la Sécurité Humaine : approches et définition.** Paris :
STEDI MEDIA, 2009.

4. Waldner, Benita Ferrero. **Partenariat Euro-méditerranéen**
(Coopération régionale panorama des programmes et projets) ,
Bruxels : Commission européenne .office de coopération europe.

ب - مجلات (Magazines)

1. David, Charles Philippe et pascal, Béatrice. "Précurseur de la
Sécurité humaine, le sénateur Raoul Dandurand". **études**
internationales , Vol 31, N° 4 ,Décembre 2000.

2. Le prestre, Philippe. "Sécurité environnemental et sécurité
internationale". **droit internationale**, N° 11, 1998.

ج - مواقع الإنترنت (Sites Internet).

1. Boyle, Kevin et Simonse, Sigmund. " **La sécurité humaine, les
droits de l'homme et le désarmement**". accessed: 28/10/2015.

2. Mutin, Georges. "**Géopolitique du monde arabe**". juillet2009.
accessed: 15/2/2016.

https://clio-cr.clionautes.org/IMG/xbs_PDF/xbs_pdf_article_2489.pdf

فهرس الجداول والأشكال

أولاً: فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
33	مقارنة بين ديمقراطية الأغلبية والديمقراطية التوافقية	الجدول 01
46	مقارنة بين المقاربة الأممية و المقاربة الكندية للأمن الإنساني	الجدول 02
125	المعارضون للنظام الديمقراطي: إستطلاع الرأي العام في السعودية تجاه الديمقراطية 2011	الجدول 03
130	مؤشرات الديمقراطية في الدول العربية لعام 2012 حسب مجلة الإيكونوميست	الجدول 04
133	إحصائيات حول ظاهرة الإعتداء على النساء في سبعة دول عربية	الجدول 05
140	تقلبات نصيب الفرد في النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي	الجدول 06
141	مؤشرات الإنفاق العسكري في أربعة دول عربية	الجدول 07
143	مؤشرات الجوع في بعض الدول العربية لعام 2013	الجدول 08

ثانياً: فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
74	مؤسسات العولمة	الشكل 01
124	إتجاهات الجزائريين تجاه الديمقراطية لسنة 2013	الشكل 02
125	مؤشر البارومتر العربي - حالة مصر -2010	الشكل 03
126	إستطلاعات برنامج المؤشر العربي لإتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية : 2012-2013	الشكل 04
128	مؤشرات الديمقراطية في بلدان الثورات العربية	الشكل 05
166	متطلبات تعزيز الديمقراطية	الشكل 06

فهرس المحتويات

إهداء
شكر وعرفان
ملخص
Abstract
مقدمة أ-ي
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة..... 11-85
المبحث الأول: المضامين المختلفة لمفهوم الديمقراطية..... 12
المطلب الأول: تعريف الديمقراطية..... 12
الفرع الأول: الديمقراطية في الفكر الغربي..... 12
الفرع الثاني: الديمقراطية في الفكر العربي..... 15
المطلب الثاني: مقومات الديمقراطية وأشكال تطبيقها..... 20
الفرع الأول: مقومات الممارسة الديمقراطية الجيدة..... 20
الفرع الثاني: أشكال تطبيق الديمقراطية..... 27
المطلب الثالث: تعريف التحول الديمقراطي وعوامله..... 33
الفرع الأول: تعريف التحول الديمقراطي..... 33
الفرع الثاني: عوامل التحول الديمقراطي..... 35
المبحث الثاني: الأمن الإنساني: مقارنة إيمولوجية..... 38
المطلب الأول: مفهوم الأمن الإنساني..... 38
الفرع الأول: تعريف الأمن بين المقاربة التقليدية والمقاربة النقدية..... 38
الفرع الثاني: المقاربات النظرية للأمن الإنساني..... 42
المطلب الثاني: أبعاد الأمن الإنساني..... 49
الفرع الأول: الأبعاد الكيفية..... 49
الفرع الثاني: الأبعاد الكمية..... 52
المطلب الثالث: تهديدات الأمن الإنساني..... 56

56	الفرع الأول: اللأمن السياسي، الإأتماعي، والإأقتصادى
60	الفرع الثانى: اللأمن الببئى، الصأى، الغذائى والشأصى
63	المبأأ الثالث: العلاقة بين الاءمقراطىة والأمن الإنسانى فى ظل العولمة
63	المطلب الأول: العولمة: أعدد المفاهىم وأنوع الآلىات
63	الفرع الأول: مفهوم العولمة
69	الفرع الثانى: قوى ومؤسسات العولمة
74	المطلب الثانى: المضامىن العولمىة للاءمقراطىة والأمن الإنسانى
74	الفرع الأول: الأبعاد العولمىة للاءمقراطىة
77	الفرع الثانى: الأبعاد العولمىة للأمن الإنسانى
79	المطلب الثالث: الأربط المفاهىمى بين الاءمقراطىة والأمن الإنسانى
79	الفرع الأول: الاءمقراطىة والأمن
82	الفرع الثانى: أأزىز الأمن الإنسانى عبأ الممارسة الاءمقراطىة
85	أألاصة الفصل الأول
151-87	الفصل الثانى: واقع الاءمقراطىة والأمن الإنسانى فى العالم العربى
88	المبأأ الأول: أزمات بناء الءولة فى العالم العربى
88	المطلب الأول: أزمات الءولة ما بعأ الإأأعمار فى العالم العربى
88	الفرع الأول: أزمة الهوىة
91	الفرع الثانى: أزمة الشرعىة
94	المطلب الثانى: أأر الأأولات العولمىة فى أعمىق أزمات بناء الءولة العربىة
95	الفرع الأول: الإأألالات البنىوىة للأنمىة فى العالم العربى
97	الفرع الثانى: أأطىل مؤسسات المأأمع المبنى
100	المطلب الثالث: أزمات المأألة الإأأقالىة فى بلدان الأورات العربىة
100	الفرع الأول: أزمة بناء الأوافق الوطنى
105	الفرع الثانى : الإأألالات الأمنى وأأىار الءول
109	المبأأ الثانى: واقع الاءمقراطىة فى العالم العربى بين الأأهىءات الءأألىة والسىاسات الكونىة
109	المطلب الأول: إأأاهات الأىارات السىاسىة العربىة أأو الاءمقراطىة

109	الفرع الأول: التيار القومي والليبرالي.....
111	الفرع الثاني: تيار الإسلام السياسي.....
114	المطلب الثاني: مشاريع ترويج الديمقراطية في العالم العربي.....
114	الفرع الأول: مشروع الشرق الأوسط الكبير وديناميكية الإصلاح الديمقراطي في العالم العربي.....
118	الفرع الثاني: السياسات الأوروبية ومعضلة البناء الديمقراطي في العالم العربي.....
122	المطلب الثالث: مشاريع قياس الديمقراطية في العالم العربي.....
122	الفرع الأول: المشاريع العربية.....
127	الفرع الثاني: المشاريع الدولية.....
131	المبحث الثالث: واقع الأمن الإنساني في العالم العربي بين المخاطر العولمية والتهديدات الداخلية.....
131	المطلب الأول: واقع الأمن الشخصي والأمن السياسي والمجتمعي.....
131	الفرع الأول: مؤشرات الأمن الشخصي.....
135	الفرع الثاني: مؤشرات الأمن السياسي والمجتمعي.....
139	المطلب الثاني: واقع الأمن الإقتصادي والأمن الغذائي.....
139	الفرع الأول: مؤشرات الأمن الإقتصادي.....
142	الفرع الثاني: مؤشرات الأمن الغذائي.....
144	المطلب الثالث: واقع الأمن الصحي والأمن البيئي.....
144	الفرع الأول: مؤشرات الأمن الصحي.....
147	الفرع الثاني: مؤشرات الأمن البيئي.....
150	خلاصة الفصل الثاني.....
195-153	الفصل الثالث: متطلبات تعزيز الديمقراطية والأمن الإنساني في العالم العربي.....
154	المبحث الأول: متطلبات الديمقراطية في العالم العربي.....
154	المطلب الأول: محددات الديمقراطية في السياق العربي.....
154	الفرع الأول: المحددات السياسية والإقتصادية.....
158	الفرع الثاني: المحددات الإجتماعية والثقافية.....
161	المطلب الثاني: نحو ترسيخ القيم الديمقراطية في السياق العربي.....
161	الفرع الأول: متطلبات الترسيع الديمقراطي.....

164	الفرع الثاني: الحوكمة كمدخل لترسيخ القيم الديمقراطية وتحقيق الرشادة الديمقراطية في الدول العربية
167	المطلب الثالث: السيناريوهات المستقبلية للديمقراطية في العالم العربي
167	الفرع الأول: السيناريو الإصلاحي
170	الفرع الثاني: سيناريو الإخفاق
174	المبحث الثاني: متطلبات تحقيق الأمن الإنساني في العالم العربي
174	المطلب الأول: تحديات الأمن الإنساني في المنطقة العربية
174	الفرع الأول: التحديات الداخلية وتعميق أزمة الأمن الإنساني
177	الفرع الثاني: التحديات العولمية وفقدان الأمن الإنساني
180	المطلب الثاني: دور فواعل الحوكمة في النهوض بالأمن الإنساني في الدول العربية
180	الفرع الأول: دور مؤسسات الدولة
184	الفرع الثاني: دور المجتمع المدني والقطاع الخاص
189	المطلب الثالث: الديمقراطية كمدخل لتحقيق الأمن الإنساني للدول العربية في ظل تحديات العولمة
189	الفرع الأول: تكريس البناء الديمقراطي التعددي المحقق لشروط الأمن الإنساني العربي
192	الفرع الثاني: الديمقراطية كخيار إستراتيجي للنهوض بالأمن الإنساني في العالم العربي
195	خلاصة الفصل الثالث
200-197	الخاتمة
241-202	قائمة المصادر والمراجع
243	فهرس الجداول و الأشكال
248-245	فهرس المحتويات